دار الكتاب الحديث

البروفيسور
محمد حسن العيدروس



حضارة دول المغرب العربي في عصر الدولة الفاطمية

حضارة دول

المغرب العربى

فى عصر الدولة الفاطمية

البروفيسور / محمد حسن العيدروس

دار الكتاب الحديث

العيدروس ، محمد حسن .	
حضارة دول المغرب العربى فى عصر الدولة الفاطمية/ محمد حسن العيدروس . ـ ط1 . ـ القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010	
286 ص ؛ 24 سم	
تدمك :4 - 978-977-350-303	
1- الدولة الفاطمية. 2- العالم العربى ـ حضارة ـ الدولة الفاطمية.	
أ ـ العنوان .	
953.073	

رقم الإيداع /2010/8778

دار الكتاب الحديث

القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هـاتف رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr
الامارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص ب . 2855ابو ظبى هاتف 00971505932613 فاكس 0097126392062 email: alaidaroosgp@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء] صدق الله العظيم.

إلى والدى العزيز طيَّب الله ثراه/ حسن أحمد العيدروس، وإلى كل من يعز فى نفسه بعث دولة الخلافة الإسلامية وإحياء أمجاد الإسلام والمسلمين.

وإلى خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونصلى ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله سيدنا وحبيبنا وشفيعنا رسول الله محمد ﷺ وعلى آلِ بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

اكتسبت دراسات التاريخ الإسلامى أهمية خاصة خلال مراحل متفاوتة من تطور الحضارة الإنسانية لأمة محمد ﷺ، أمة الإسلام خير أمة أخرجت للناس. وفهم تاريخ هذه الأمة العظيمة أمة الإسلام هو فهم لماضيها للاستفادة منه فى حاضرها والنظر إلى مستقبلها، ومن دواعى الخير والتفاؤل لهذه الأمة، أنها بدأت تنشر الإسلام فى ربوع العالم بلونه الأخضر، لون السلام والمحبة فى العالم كافة وأمريكا وأوروبا خاصة، بفضل تعاليمه السمحة وواقعيتها ومصداقيتها لجميع المجتمعات الإنسانية، بأنهم أخوة متحابون فى سبيل الله، ﴿...وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...﴿١٣﴾﴾ [الحجرات]. و«لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأعجمى على عربى إلا بالتقوى والعمل الصالح»، والمسلم أخو المسلم، فليس هناك فوارق أو حواجز الانتماء العرقى أو الجنسى.

جعل الله تعالى من الشعوب والأمم والقوميات المختلفة أمة واحدة وهى «أمة الإسلام» وقبلتها ووجهتها واحدة وهى «الكعبة المشرفة» فى مكة المكرمة، وهناك مؤتمر عالمى سنوى لحزب الإسلام أو الأمة الإسلامية فى موسم الحج، ثم زيارة نبيه الكريم وقبره الشريف إلى المدينة المنورة أول

عاصمة لدولة الإسلام، وثانى الحرمين الشريفين، ثم «بيت المقدس» ثالث الحرمين وأولى القبلتين والتى أسرى إليها رسول الله محمد ﷺ وعرج منها إلى السماء بعد أن صلى إمامًا بالأنبياء، ومن هنا كان الإسلام خاتمة الديانات السماوية بعد اليهودية والمسيحية.

أيها القارئ الكريم ها هو كتاب التاريخ الإسلامى بين يديك نرجو أن يكون وافيًا بالغرض الذى أُعدَّ من أجله بهدف الفهم والاستفادة منه فى الجانب العلمى والعملى، والتعرف على الوقائع فى إطارها الذى تمت فيه صياغة التاريخ الإسلامى بكل إيجابياته وسلبياته ليضمن عدم فقدان ثقة الأجيال الإسلامية القادمة بتاريخها بكل مفاخرها وآلامها وآمالها، ويمنع الشك فى جمع مقتبسات الأمة الإسلامية، وزرع الثقة فى أبنائها للصمود فى وجه أعدائها والمناقشات التى يثيرها المغرضون فى تاريخها وثقافتها الإسلامية، فقد أصبحت المعلومات الخاصة بالتاريخ الإسلامى متاحة للجميع فى كل العالم ولا تقف هناك موانع أو حواجز.

تعتبر الدولة الفاطمية من أهم نماذج الخلافة الإسلامية من ناحية جمع السلطات الدينية والسياسية معًا فى التاريخ الإسلامى مثلها مثل الدولة الزيدية الشيعية فى اليمن، وبعيدة عن المؤثرات الشعوبية المجوسية، لأنها دولة شيعية عربية مرتبطة مباشرة بنسب أئمة آل البيت مثل أئمة الزيدية وهما ينتسبان إلى الإمام على عليه السلام وكذلك الأسرة العلوية فى المغرب وأشراف الحجاز فى الأردن التى تنتسب إلى الإمام الحسن بن الإمام على عليهم السلام، ولا تحكم بالوصاية أو بالنيابة مع وقف التنفيذ مثل الإمام الغائب أو الإمام المنتظر أو ولاية الفقيه التى تبعد أصحاب الحسن من أئمة آل البيت عن الحكم بشتى الأعذار ومختلف الأسانيد مما يدخلها إلى الشك والدس الشعوبى المجوسى.

برغم كون الخلافة الفاطمية من أهم الدول التى جمعت السلطة الدينية والدنيوية فى التاريخ الإسلامى إلا أنها لم ترق إلى مستوى الخلافة الراشدة من ناحية تطبيق الشريعة الإسلامية ونشر العدالة والحرية والديمقراطية: حكم الشعب بالبيعة مثل سيدنا أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم جميعا، كمعيار الحكم الإسلامى.

يرجع نسب أئمة الخلفاء الفاطميين إلى رسول الله محمد ﷺ عن طريق سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء والإمام على عليه السلام إلى الإمام محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصادق عليهم الصلاة، وأطلق المؤرخون على الدولة التى قامت فى المغرب العربى فى أواخر القرن الثالث، اسم «الدولة الفاطمية»، أما كتب الدعوة نفسها والسجلات الرسمية فتطلق على الدعوة اسم «الدعوة الهادية» أو «دعوة الحق»، أما مصطلح «الفاطميين» فجاء فى عهد الإمام عبد الله المهدى بقصد تأكيد انتسابهم أولا إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله محمد ﷺ ثم إلى السيدة فاطمة زوجة الإمام جعفر الصادق، وأم ولديه إسماعيل وعبد الله الذين ينتسب إليهما الإسماعيليون.

اتصفت الحركة الإسماعيلية طوال المائة عام الأولى التى أعقبت وفاة الإمام جعفر الصادق عام 148هـ/ 765م بالنشاط المكثف للدعاة السريين الذين انتشروا فى أرجاء العالم الإسلامى، يوجهون جهودهم إلى نشر دعوتهم، وبعد دخول الإمام محمد حسن العسكرى فى السرداب عام 255هـ/ 869م، أصبحت الحركة الإسماعيلية هى الجناح الثورى الأكبر أهمية للشيعة، وظهرت كحركة منظمة مركزية على درجة عالية من الديناميكية واكتسبت سمعة جيدة فاقت بكثير سمعة أية حركة شيعية أخرى، وقد لقيت تلك الدعوة نجاحًا كبيرًا

فى اليمن والبحرين والمغرب العربى، مما أدى إلى خضوع معظم أرجاء المغرب العربى لدعاتهم ثم قيام الخلافة الفاطمية والتى هددت وضع العديد من الأسرات الحاكمة فى العالم الإسلامى، كما اعتبرت العباسيين مغتصبين لحكمهم الشرعى فى العالم الإسلامى.

فى الوقت الذى انتصر العباسيون سريعًا فقد تأخر الفاطميون، وبينما قطع العباسيون صلاتهم بالدعوة ورجالها فور استيلائهم على الحكم، فإن الفاطميين استمروا فى الدعوة التى كانت بمثابة السلام الأيديولوجى لتحقيق هدفهم بإرساء دعائم المذهب الإسماعيلى والإمامة الفاطمية فى كل العالم الإسلامى، على أن أهم ما اتصف به العصر الفاطمى هو النهضة الشاملة فى جميع النواحى، فإلى جانب تطور نظم الحكم والإدارة، نلاحظ اهتمام خلفاء الفاطميين بتنمية الثروة، مما ساعد على انتشار الرخاء، واتخذت الحياة الاجتماعية مظاهر الترف والبذخ، كما تجلت قوة الشعور الإسلامى إضافة إلى تطور الثقافة والحركة العلمية وانتشار المكتبات والمعاهد العلمية وتشجيع العلماء ورجال الأدب والفكر، وقد ظل الفاطميون فى القرن الخامس/ الحادى عشر أكبر قوة فى العالم الإسلامى، وقد وصلت الخلافة الفاطمية أقصى اتساع لها، وضمت مصر والشام والمغرب العربى وصقلية وسواحل البحر الأحمر والجزيرة العربية فى الحجاز واليمن والبحرين.

يسرنى أن أقدم للمسلمين وللإسلام هذا الكتاب عن حضارة دول المغرب العربى فى عصر الدولة الفاطمية، ويشمل الكتاب المواضيع التالية:

الفصل الأول: الحياة الإدارية والمالية والقضاء، والفصل الثانى: الحياة الاجتماعية، والفصل الثالث: الحياة الاقتصادية.

أتمنى أن أكون قد وفقت إلى إعطاء صورة عن دولة الخلافة الفاطمية التى كانت ثمرة المشروع الإنسانى لنشر الدعوة الإسلامية فى ربوع العالم بعد وفاة قائد الأمة رسول الله محمد ﷺ وتكوين الشخصية الإسلامية للدولة السياسية التى حاولت برغم الإخفاقات والإيجابيات اتباع منهج المؤسس الأول للدولة الإسلامية الأولى، والتى كانت نبراسًا فى الجهاد ونشر الإسلام ودعوتها ورسالتها العالمية التى تقاعس عنها الكثير مما يسمى حاليا بالدول الإسلامية بدون المضمون الإسلامى، راجيا أن يكون هناك الاستفادة من تجربة دولة رسول الله محمد ﷺ وعاصمتها المدينة المنورة، ثم دولة الخلافة الإسلامية الراشدة، فى حاضر الدول الإسلامية الحالية والمسلمين وفى مستقبلها المشرق بإذن الله، ونسأل الله تعالى أن يوفق المخلصين من أبناء هذه الأمة فى نشر الدعوة وفهم الرسالة الإسلامية.

راجيا من الله عزَّ وجل والقارئ الكريم أن يغفر لى إذا ما كان هناك زلة أو خطأ أو سهو، فكل من يعمل أو يكتب قد يخطئ ولهذا أتمنى أن لا يكون هناك أخطاء بقدر الإمكان، فالذى يخطئ له درجة والمصيب له درجتان، أتمنى أن تكون الأخيرة من نصيبى إن شاء الله.

نطلب من الله فى آخر دعوانا أن يوفقنا إلى كتابة الحق وقول الحق وعمل الحق، الحق الإسلامى، والحمد لله تعالى والصلاة على خاتم النبيين وإمام المتقين رسول الله محمد ﷺ وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

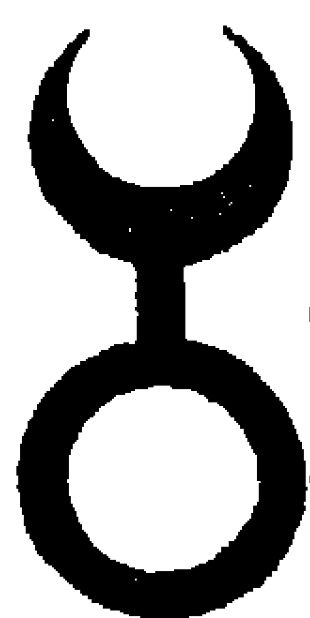
اللهم صلِّ على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم.

البروفسور محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

البحر - العين - الإمارات العربية

الفصل



الأول

الحياة الإدارية والمالية والقضاء

- الحكومة الفاطمية.
- الخليفة.
- نظم الحكم فى العصر الفاطمى.
- النظام الإدارى.
- الدواوين الفاطمية.
- النظام المالى.
- النظام العسكرى.
- النظام القضائى.

الحكومة الفاطمية:

الخليفة:

لا يستدعى المقام الرجوع إلى قضية الإمامة العويصة والمتنازع فى شأنها، والتى تمثل - كما لاحظ ذلك ابن خلدون على وجه الخصوص - أهم مصدر لاختلاف الأمة الإسلامية، وما أثارته عبر تاريخ الدولة الإسلامية من أحقاد ومجادلات وفتن. ويتفق الشيعة وأهل السنة على حد سواء على ضرورة الإمامة، ولكنهم يختلفون اختلافا حادا كما تعلق الأمر باختيار خليفة رسول الله، أى الرجل الذى تعود إليه شرعيًا مهمة الإشراف على حظوظ الأمة.

والواقع أن جميع المسلمين، بالرغم من اختلافاتهم المذهبية، متفقون على ضرورة وجود شخص على رأس المجتمع، يتكفل بتنظيم شؤونه فى الحياة الدنيا، بحسب مقتضيات الدار الآخرة والسهر على وحدة الأمة، وحفظ النظام، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وإقرار شريعة الله، والحكم بين الناس فى شؤون دينهم ودنياهم.

وبالفعل فإن أشد أهل السنة تصلبا لا يختلفون مع الشيعة إلا حول شخص الإمام وطريقة تعيينه. وسنقتصر حينئذ، دون التوقف عند الاختلافات المذهبية، والاعتبارات النظرية الصميمة، على تأكيد الخصائص الجوهرية للخلافة الإسلامية حسب النظرية الإسماعيلية، واعتبارا بالخصوص للظروف السياسية والاجتماعية التى حفت بقيام الخلافة الفاطمية.

فيبدو الخليفة الفاطمى من خلال المصادر الإسماعيلية متحليا بجميع الفضائل والخصال الحميدة. وبوصفه ملكا مطلق السلطة، يستمد نفوذه من الله، فإنه يتمتع أكثر من خلفاء السنة بصلاحيات غير محدودة، باعتباره «أمير

المؤمنين». وهو يحظى بنفس ما يحظى به خصمه فى بغداد أو فى قرطبة من احترام وإجلال. إلا أنه يرى نفسه، باعتباره خليفة الرسول ﷺ، الوريث الوحيد للرسالة المحمدية والمكلف دون سواه بالإشراف الفعلى على حظوظ الأمة وتلقين تعاليم الدين الحق. وهو الإمام الطاهر والمعصوم، وبوصفه الإمام المعصوم، يتمثل فيه تجسيد المقدسات ورموز «الباطن» وهالة صفات الله. وباعتباره المسؤول الأول عن السرائر، فإن دوره يكتسى مدلولا خاصا: «فهو سماء الطارقين، وشمس الناظرين، وقمر المستضيئين... ونور التمام». «وهو ينظر بنور الله، وله فراسات صادقة واختبارات حقيقية». كما أن ما يكتسيه شخصه من صبغة قدسية يضفى عليه فى نظر المؤمنين معنى خفيا وغامضا إلى حد ما. وقد كان مادحوه من الشعراء يرفعونه إلى مرتبة تفوق مرتبة البشر وينسبون إليه كرامات يختص بها عادة الأنبياء.

ويتمتع الخليفة الفاطمى كغيره من الخلفاء العباسيين والأمويين فى عصره بجميع الصلاحيات المنصوص عليها فى كتب القانون العام. فهو يتصرف تصرفا مطلقا فى الإدارة المدنية والعسكرية بحكم اختصاصاته، ويمارس بنفسه السلطة التى لا يفوضها إلا إلى موظفين مختارين من بين أشد الأعوان إخلاصا لشخصه. ولا يعتبر الموظفون مسؤولين إلا لديه، ولا يضطلعون بالمهام الملقاة على عاتقهم إلا بصورة مؤقتة، وهم خاضعون لمراقبة مشددة ومعرضون إن اقتضى الحال لأقصى العقوبات.

وبوصفه الخليفة والإمام فى نفس الوقت، فإن سلطته الدينية والدنيوية تتجاوز الإطار الضيق لمملكته لتشمل كافة المؤمنين المنتمين إلى الطائفة الإسماعيلية فى العالم الإسلامى وهو من الناحية النظرية صاحب الخلافة الشرعى، لأن الخليفة العباسى فى بغداد والخليفة الأموى فى قرطبة ما هما سوى شخصين مغتصبين للحكم. ومن أجل ذلك تمتد سلطته الكلية إلى

جميع أصقاع الأرض التى سيورثها الله الأئمة الفاطميين كما وعدهم بذلك فى كتابه المبين.

فالإمام الفاطمى المنحدر روحيا من الرسول هو خليفة الله فى الأرض على غرار رسول الله ذاته، بل هو نبى فى زمانه. قد اختاره المولى جل جلاله ليقيم شريعته ويربط الصلة بينه وبين عباده.

ومن فرط ما يفرضه شخصه المقدس من إجلال على أتباع المذهب الإسماعيلى، فإن ذلك الإجلال يتخذ شكل عبادة لذاته ولكافة الأئمة السابقين، بعد عبادة الله ورسوله. ولذلك فإن الأدعية والإسماعيلية تجمع بينهم فى كنف الخشوع الدينى. وقد عبر الخليفة الثالث المنصور عن ذلك أبلغ تعبير فى الخطبة التى ألقاها غداة انتصاره على أبى يزيد، قائلا بالخصوص(1):

«الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلوات الغاديات الرائحات الزاكيات الناميات الباقيات على محمد وعلى آله الطيبين، الأئمة المهديين، السادة الأكرمين، الأطهار الأبرين».

ويترتب على الحب الجم الذى يوحى به الإمام إلى أتباعه وجوب الطاعة العمياء والإخلاص اللامشروط لشخصه. فهو الحائز الأوحد للحقيقة والمؤهل الوحيد لإبلاغها إلى المطلعين على الأسرار وإلى عامة المؤمنين. وباعتباره «مستودع» العلم، فهو على وجه الخصوص المؤتمن على مذهب أهل البيت الذى صاغه الأئمة السالفون منذ جعفر الصادق ودونوه فى الكتب المحفوظة بكل عناية. وهو المحرز للعلم الإلهى، أعنى «الحكمة» التى تنتقل من إمام إلى إمام بفضل الله، والمؤهل لتأويل الذكر الحكيم تأويلا صحيحا فلا مجال حينئذ للاختلاف فى الرأى، إذ أن الحقيقة واحدة لا تتجزأ، وأقواله فى هذا

---

(1) د. فرحات الدشراوى بالخلافة الفاطمية بالمغرب ص420.

الشأن تمثل أساس الشرع الذى يضبطه الفقهاء بعد استشارته. فهو الذى يراجع ويصحح الكتب التى يؤلفونها ويجادل العامة عند الاقتضاء ويحرص بنفسه على إثبات أخطاء بعض آراء المعتزلة والمالكية. والإمام متحصل على ثقافة واسعة وعارف أيضا بأصناف العلوم كلها، كالطب والهندسة وعلم النجوم والفلسفة. إلا أن همه الأساسى يتمثل فى نشر الفقه الإسماعيلى المؤتمن عليه والضامن له فى جميع أرجاء مملكته. كما يتمثل فى السهر على مطابقة سلوك الطائفة التى يرأسها لقواعد العقيدة والشعائر الدينية الإسماعيلية.

ورغم تشبع الإمام بما يتسم به دوره الروحى من صبغة خاصة، فهو يعتبر نفسه إنسانا كسائر الناس. ولذلك فهو يتبرأ مما نسب إليه من ادعاء النبوة، ويدحض أكاذيب المغتابين من «العامة» المالكية الذين شوهوا باتهاماتهم المفرطة والخيالية المعنى الحقيقى لرسالته. وقد اتسع نطاق مثل هذه الدعاوى عبر بلاد المغرب حتى اضطر المعز إلى التنديد بسذاجتها والتكثيف من الدعاية الرامية إلى «تبسيط» المذهب الإسماعيلى.

وكان الخليفة الفاطمى المتشبع أيضا بكامل سلطته الدنيوية يأبى أن يملك دون أن يحكم، بل كان حريصا على أن يمارس بنفسه بلا شريك السلطة التى يتقلدها. فلما نصح الداعى أبو عبد الله الخليفة الأول المهدى بأن يقتصر على دور الرئاسة الذى منحته إياه رتبة الإمامة، وأن يترك له حكم البلاد باسمه، ردًا عليه باتخاذ إجراء معبر عن سلطته المطلقة، إذ أمر بقتله واعتنى هو نفسه بتسيير شؤون الدولة. وقد أظهر لنا جوذر والقاضى النعمان المعز فى مظهر الخليفة المثالى والجدى، بل المرهق الذى أثقلت كاهله أعباء الخلافة.

وصف لنشاط المعز اليومى:

«إنه إذا أصبح خرج من منزله وجلس فى مجلسه ودخل إليه خاصة أوليائه وخدمه، فلا يزال جالسا إلى أن ينتصف النهار ويحضر وقت الغداء،

وهو طول ذلك فى وجوه ما يأمر به ويحكمه من أمر المملكة، والحديث فى مثل هذا من العلم والحكمة. وإذا حضر وقت قيامه دخل فطعم وصلى ونام نومة، ثم قام فصلى العصر وخرج إلى مثل ما كان عليه، ولا يزال كذلك إلى الليل، ثم يدخل ويحضر خاصته وينظر فى الكتب والعلوم ويؤلف الكتب أكثر ليله. فهذا دأبه إلا أن يخرج فى بعض الأيام لما يخرج إليه من الاطلاع على أحوال الناس والتفرج، فيركب فى صدر النهار ثم يعود فيجلس فى آخره».

يعتبر المنصور مثال الخليفة النشيط والحازم، المقر العزم دوما وأبدا على أن يكون فى مستوى المهمة العظمى الملقاة على عاتقه، أعنى مهمة «أمير المؤمنين». فكان لا يتردد فى قيادة جنوده بنفسه لأداء واجب الجهاد المقدس، ولا يتأخر عن التضحية بحياته، فيحارب فى ساحة الوغى والسيف فى يده، مبديا شجاعة لا مثيل لها.

وهو يستمد من هذه البسالة فخرا مشروعا، ويمجد نفسه قائلا:

أنا الطاهر المنصور من نسل أحمد   بسيفى أقد الهام تحت المغافر

ويقول فى قصيدة أخرى:

أجوب القفار وأطوى الرمال   وأحمل نفسى على كل هول

أريد بذاك إرضاء الإله   وإعزاز دولة آل الرسول

لقب الخلافة وشارات السيادة:

إن إفريقية التى ظلت طوال قرن مقر إمارة مستقلة لا محالة ولكنها تابعة للخلافة العباسية، قد أصبحت بعد قيام الدولة الفاطمية دار خلافة. إلا أن الخلافة التى أقامها الإمام الإسماعيلى المهدى سنة 297/ 910 هى خلافة

شيعية تدعـى الشرعية على حساب الخلافة السنيـة، وبالتالى تعلن عن سقوط الخلافتين العباسية والأموية فى قرطبة.

ويتـأكد هذا الحق المطـلق فى السيـادة فى العـالم الإسلامى من خـلال اللقب الذى تلقب به الخلفـاء الفاطمـيون. وقـد حرص الداعى أبو عـبد الله طوال مدة دعوته على إعلام أتباعه الكتاميين وكذلك أمراء بنى الأغلب بأنه لا يعمل إلا لحساب مولاه «المهدى المنتظـر». ففى الجواب الذى أبلغه إلى الأمير إبراهيم الشـانى حثه على نبـذ طاعة العـباسيـين واالدخول فى طاعـة «الإمام المهدى». كـما بث دعـوته فى صفـوف الكتاميـيين باسم «المهـدى المنتظر»، والإمام المنحـدر من نسل الرسول ﷺ، معلنا عن قـرب ظهوره فى إفريقـية. ولما رأى الداعى لأول مرة المهدى فى سجلمـاسة، قدم إليه ابن المطلبى الإمام بقوله:

«هذا مولاى ومولاك ومـولى الناس جميعا». وقـدم أبو عبد الله بدوره الإمـام إلى الكتامـيـين قـائلا: «هذا مولاى ومـولاكم أيهـا المؤمنون». وفى إيكجـان كما فـى رقادة تسمـى الداعى خلال مـدة وصايتـه القصيـرة المدى «بالسيد»)، مبديا ما كان يتسم به من بساطة وتواضع، وممسكا عن إظهار أدنى علامة من علامات السيادة. وأثناء تلك الـفترة التى سبقت وصول المهدى إلى رقادة، حرص أبو عبد الله على تأكيد ما يكتـسبه النظام الذى أقامه من صبغة وقتيه فى انتظار قدوم صاحب البلاد الجديد، مـقتصرا على الإشارة إلى تغيير النظام والتأكيد على انتصار القضـية العلوية. وأمر فى خطبة الجمعة «بالصلاة على مـحـمد وعلى آله، وعلـى أميـر المؤمنين على، وعلى الحـسن الحـسن والحسين وعلى فاطمة الزهراء»، دون ذكـر اسم المهدى، «وأمر بضرب السكة ولم ينقش فيها اسما لأحد ولكنه جـعل مكان الأسماء من وجه «بلغت حجة الله» ومن وجه آخر «تفـرق أعداء الله». ونقش سكة أخرى جعل فـيها مكان

ذلك «الحمد لله رب العالمين»، وهى السكة المعروفة «بالسيدية» نسبة إلى لقب «السيد» الذى تسمى به أبو عبد الله، وذلك للتمييز بينها وبين السكة التى سيأمر المهدى بضربها فيما بعد.

كما لم تتضمن العبارات الأخرى المماثلة التى أقرها الداعى أى شعار من شعارات السيادة. «فقد نقش على السلاح عدة فى سبيل الله»، ووسم الخيل «الملك لله»، ونقش فى فص خاتمه «فتوكل على الله إنك على الحق المبين»، وفى الخاتم الذى يطبع به كتبه. «وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم»(1).

ومع قدوم المهدى انتهى هذا العهد الانتقالى ويبدأ عهد الخلافة الفاطمية بأتم معنى الكلمة. فقد استقبل صاحب البلاد الجديد فقهاء وشيوخ أهل القيروان بوصفه خليفة وإماما. وكان أول مرسوم صدر من قصر الخلافة غداة دخوله الرسمى إلى رفادة يتعلق بأهم اختصاص من اختصاصات السيادة. فهو يعلم المؤمنين سواء فى إفريقية أو فى العالم الإسلامى بأسره برجوع السلطة إلى أصحابها الشرعيين أبناء فاطمة بنت الرسول ﷺ. ويأمر بأن يدعى للأئمة الفاطميين من أعلى منابر الجوامع فى إفريقية، وفى فترة لاحقة فى بلاد المغرب قاطبة ثم فى مصر ودمشق وفى الحرمين الشريفين. وسيرد فى هذا الدعاء اعتبارا من ذلك التاريخ اسم الخليفة المالك الملقب «بأمير المؤمنين». ويتضمن الدعاء الذى أمر المهدى بأن يدعى به على المنابر، بعد الصلاة على محمد وعلى علىّ وفاطمة والحسن والحسين، وعلى الأئمة من ذرية على، العبارات التالية:

«اللهم صل على عبدك وخليفتك القائم بأمر عبادك فى بلادك، عبد الله أبى محمد الإمام المهدى بالله أمير المؤمنين، كما صليت على آبائه خلفائك

(1) د. فرحات الدشراوى - نفس المرجع ص423.

الراشدين المهديين الذين كانوا يقضون بالحق وبه يعدلون. اللهم وكما اصطفيته لولايتك واخترته لخلافتك وجعلته لدينك عصمة وعمادًا ولبريتك موئلا وملاذا، فانصره على أعدائك المارقين واشف به صدور المؤمنين، وافتح به مشارق الأرض ومغاربها كما وعدته، وأيده على العصاة الظالمين إله الخلق رب العالمين».

وسوف يبقى هذا الدعاء كما هو فى أيام الخلفاء الإفريقيين الثلاثة الآخرين، مع تغيير اسم الإمام، وإدخال بعض التعديلات الطفيفة ذات الصبغة الشكلية التى تمليها بعض الأحداث المهمة مثل انتصار المنصور على المتمرد الخارجى أبى يزيد، أو فتح مصر على يدى القائد جوهر. وسيستمر الدعاء فى إبراز حقوق أعقاب فاطمة فى الخلافة دون سواهم، ووجوب الطاعة التى تفرضها شرعية إمامتهم على كافة المسلمين.

وقد أراد الخليفة الفاطمى بتلقبه بلقب «أمير المؤمنين» الذى يحمله أيضا الخليفة العباسى فى بغداد والخليفة الأموى فى قرطبة اعتبارا من سنة 316/ 929، أن يستأثر بصفة الرئيس الأعلى الروحى والزمنى لكافة المسلمين، كما يتجلى نفس هذا الحرص على التميز بلقب خاص ومعبر عن شرعية الخلافة الفاطمية مقابل عدم شرعية الخلافة السنية، والانفراد بالإشراف على حظوظ المسلمين، من خلال تقييد الخليفة الفاطمى بمراسم ستتخذ مع تعاظم الدولة شكل طقوس معقدة ومفخمة.

وقد خصص القاضى النعمان فى كتابه «الهمة» فقرات مطولة لما يجب أن يحظى به الإمام من مظاهر الاحترام والإجلال. وضبط نظاما حقيقيا لآداب السلوك مستشهدا بمجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. كما أشار إلى بعض القواعد الصارمة التى تحدد فى شكل مثل أعلى أخلاقى طريقة

الجلوس بين يدى الإمام، وآداب الأكل، وضرورة التأنق فى اللباس، بل حتى التزين والتطيب بكل عناية.

إلا أن طريقة السلام على الإمام هى التى تبين بوجه أدق الموقف شبه الكهنوتي الذى ينبغى أن يتخذه في الحياة العامة، وذلك بأن يكون متحفظا ومتعاليا، وأن يظهر فى مظهر الملك الذى يتعذر الاقتراب منه. كما ينبغى أن تكون شواهد الإكبار والإجلال التى يتعين على الناس تقديمها إليه شبيهة بما يجب لله سبحانه وتعالى من التعظيم، كالسجود وتقبيل الأرض بين يديه. وقد أنكر أهل السنة هذا التصرف المنافى لتعاليم الدين الإسلامى، لأنه لا يجب السجود لأحد من دون الله. وقد أدرك القاضى النعمان مناهضة فقهاء المالكية للبدع التى أدخلها الإسماعيليون على الشعائر الدينية، ومدى ما يمكن أن يثيره مثل هذا التصرف من غضب فى نفوسهم، فحاول التمييز بين السجود الذى هو علامة من علامات التعبد لله، وبالتالى فهو واجب دينى، وبين تقبيل الأرض، «تعظيما لأولياء الله».

فيجب حينئذ على من يمثل بين يدى الإمام - حسبما يراه النعمان - أن يسلم عليه ثم يقبل الأرض بين يديه. وقبل أن ينحنى لتقبيل الأرض، يجب عليه أن ينطق بالعبارة التالية: «السلام عليكم يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته»، وأن يقف أمام الإمام ليمكنه من مشاهدته. فإن كان على مسافة تسمح له بأن يسمع جواب الإمام على سلامه، يجب عليه عندئذ أن لا يسجد إلا بعد أن ينتهى الإمام من السلام. وحالما يقبل الأرض، يجب عليه أن ينهض لتقديم طلبه عند الاقتضاء.

يبدو أن مراسم البلاط التى ضُبطت منذ قيام الدولة الفاطمية لا تختلف قط عن العادات المعمول بها فى بغداد وقرطبة بمناسبة الاستقبالات العادية والاستثنائية التى يتضمنها نشاط الخليفة الرسمى. فقد خرج المهدى فى موكب

فخم ومنظم بدقة لاستقبال انصاره الذيـن قدموا إلى سجلماسة بقيادة الداعى أبى عبد الله لتخليصه من السجن، وقد جرى الاحتفال فى «فارة» (أى الخيمة الملكية) حسب الوصف الذى قدمه إلينا شاهدا عـيان، وهما جعفر الحاجب، والقاضى النعـمان اللذان اعتمـدا بلا شك على قواعد المراسم الملكيـة المحددة منذ قيام الدولة الفاطمية. قال جعـفر: «فلما أصبحنا جلس أمير المؤمنين على سرير (أى عرش) قد جعل له فـى المضرب... ووقف القائم بالله عند يمينه متقلدا سيفا ملتصقـا بالسرير كالبدر عند تمامه، ووقف أصحاب الإمام دونه، وبشرى وصندل عـن يمين السرير بيـديهمـا مذبتان، وهمـا يذبان على رأس المهدى بالله، وأنا على باب المضرب قائم على سيفى، وأبو عبد الله بينه وبين المضرب قـدر مائتى خطوة وهو يدعـو بأسماء الدعـاة والقواد ويقـدمهم، إذا اجتمعت له منهم عـشرة قدمهم إلى عشرة عشـرة، ويقول لهم: امشوا برفق حتى تصلوا إلى ذلك الحاجـب القائم بباب المضرب. فكنت أقدمـهم عشرة عشرة يسلمون ويدعـون فيبارك عليهم، ويشكر لهم سعيهم ويـعرفهم ما أعد الله لهم من جزيل الثواب فى عاجل الدنيـا وآجل الآخرة. فما زلنا هذا يومنا أجمع. ثم أقام بعد ذلك يجلس لهم والعساكر تمر بين يديه قبائل وأفخاذ إلى أن فرغت العساكر ثلاثة أيام».

وكانت تقام فى بعض المناسبات الاستثنائية احتفالات بهيجة فى القاعات العظيمة التابعة لقصور الخليفة فى المهدية والمنصورية، لا سيما لاستقبال سفراء قيـصر الروم. إلا أن أعظم حـفل قد أقـيم بمناسبـة ختـان أبناء الخليفـة المعز الثلاثة: عـبد الله ونزار وعقـيل، وذلك يوم الثلاثاء مسـتهل ربيع الأول سنة 351/ 9 أبريل 962، وتواصل الاحتـفال بقـية هذا الشهـر فى العاصـمة وفى مخـتلف مدن المملكة من سجلمـاسة إلى بلرم، وفى المنصورية جـرى الحفل بمحضر الخليفة فى قصر البحر حول الماء والأشجار. وتلم كافة المختونين مهما

كانت وضيعتهم الاجتماعيــة خلعا وهدايا. وقد خصصت لهذه العملية أموال طائلة، واتخذت الاستعدادات اللازمة لختان ما بين 500 و1000 طفل فى اليوم على نفقة الدولة فى كامل أنحاء البلاد.

ولكن الخلفاء الفاطميــين قد أمسكوا عن الاحتفال بالأعياد الشيــعية كما سيفعــلون ذلك فيما بعد فى مصــر بأبهة فائقة. وقد منع المعــز إقامة الأفراح بمناسبة حلول يوم عاشوراء الذى أمر بالاحتفال به فى كنف الخشوع التام. إلا أن الخليفة الفاطمى كان يحرص على الإشراف بنفسه على صلاة العيدين (عيد الفطر وعيــد الأضحى). وكــان يقيم صلاة العــيد فى المصلى الموجــود خارج العاصمة، طبقا لأحكام الله وسنة رســوله. وقد أصر فى عيد من أعياد الفطر على إقامة صلاة العيد فى المصلى «رغم الماء والوحل والطين»، إثر نزول المطر بغزارة، ورفض الصلاة بصورة استثنائية فى الجامع.

ومن أهم إشــارات الملك عند الفــاطمــيــين «التــاج» الذى يرجع تاريخ استعــماله فى إفريقية إلى عــهد المعز. وهو عبارة عن إكليل مــرصع بالحجارة الكريمــة ومتــركب من شريط دائرى تــعلوه ثلاث ورقات فى شكل مــثلث. ويبدو أن هذا الــنموذج الذى تدل على وجوده رخــامة منحــوتة اكتــشفت فى المهدية، يختلف عن تيــجان ملوك النصارى. ويعتبــر التاج فى نظر الرعايا - حسب شهادة الشاعرين ابن هانىء، والإيادى - شعارا خارقا للعادة لما يحظى به الخليفة من مجد عظيم[1].

أما العلامة الأخرى التى يختص بها الخليفة الفاطمى فهى «المظلة» المعدة لوقايــته من وهج الشــمس. لذلك ينبغى أن يرفــعهــا على رأسه أحــد الخدم المكلفيــن بخدمتــه، ويطلق عليه اسم «صــاحب المظلة». وهى شبــه درقة فى

(1) د. فرحات الدشراوى - نفس المرجع ص428.

رأس رمح، محكمة الصنعة، رائقة المنظر، مرصعة كلها بالجواهر والأحجار الكريمة، إلى حد أنها تبهر الناظرين، ويرجع تاريخ استعمالها إلى أيام المهدى الذى عهد بخطة «صاحب المظلة» فى مدته إلى شخصين اثنين هما على التوالى: الفتى مسعود، والفتى غيس. وكان الخليفة الثانى القائم بأمر الله كثيرا ما يستعمل المظلة التى كانت ترفع على رأسه كلما امتطى صهوة جواده، منذ أن كان وليًا للعهد. كما استعملها ابنه وخليفته المنصور كإشارة لاضطلاعه بمهام القائد الأعلى للجيش خلال حملته على أبى يزيد. وكان ينشرها فى ساحة الوغى لإشعار جنوده بوجوده بينهم وتشجيعهم على القتال. فكان يقاتل والسيف فى يده والمظلة على رأسه يمسكها صقلبى من عبيده، فيدخل منظرها الرعب فى قلوب العدو. وفى عهد المعز كانت المظلة التى يمسكها الخادم شفيع، أحد موالى والده المنصور، علامة من علامات السيادة تضاهى التاج روعة. وكان تحظى بتقدير كبير لارتفاعها فوق رأس الخليفة، كما يظهر من وصف ابن هانىء لها [كامل]:

وعلى أمير المؤمنين غمامة ... نشأت تظلل تاجه تظليلا
نهضت بثقل الدر ضوعف نسجها ... فجرت عليه عسجدا محلولا

وكان الخلفاء الفاطميون يظهرون فى الاحتفالات الرسمية جالسين على «سرير» (أى عرش) يرجع تاريخ استعماله أيضا إلى عهد المهدى. فقد ظهر هذا الخليفة أثناء اتصاله الأول بأنصاره فى سجلماسة، وهو جالس على سرير أمام الفازة. كما استقبل المعز مبعوث قيصر الروم نقفور فقاس فى موكب فخم بقصر البحر وهو جالس على سرير. إلا أن الخليفة يستقبل أنصاره أحيانا فى مظهر متسم بأكثر تواضعًا، فقد استدعى المعز ذات يوم عدة شيوخ من شيوخ كتامة، «وأمر بإدخالهم من غير الباب الذى جرى الرسم به، فإذا هو فى مجلس مربع كبير مفروش باللبود على مطارح، وحوله كساء، وعليه

جبة، وحواليه أبواب مفتحة تفضى إلى خزائن كتب، وبين يديه مرفع ودواة، وكتب حواليه. . . ».

ويُعتبر الخاتم عند الخلفاء الفاطميين، شعارا خصوصيا من خصائص سلطتهم، رغم استعماله فى العادة كإشارة أساسية من إشارات الملك. وحرصا على التميز بلقب ملائم لمذهبهم، كانوا ينقشون على خاتمهم المذهب عبارات فى شكل شعار يشير إلى انتصار قضيتهم. فقد نقش المهدى خاتمه «بنصر الإله الممجد، ينتصر الإمام أبو محمد». ونقش القائم خاتمه «بنصر الدائم ينتصر الإمام أبو القاسم». أما الصيغة التى اختارها المنصور، فهى تحمل بصورة أوضح علامة المذهب الإسماعيلى «بنصر الباطن الظاهر، ينتصر الإمام أبو الطاهر». وأخيرا كان شعار المعز: «فى سبيل الله الواحد الأوحد، يدعو الإمام معد».

وكان يثبت اسم الخليفة ولقبه فى الألوية (المفرد: لواء) المقدمة إلى قواد الجيش عند توجههم إلى القتال، «وفى الطراز من أعمال العبيد الرقامين بالذهب فيما يلبسه الأئمة. . . وكذلك أيضا فى البسط مما يعمله العبيد من عجيب أعمالهم ومعجز صنعتهم». «وكانت هذه النقائش المستوحاة من المذهب الإسماعيلى والمطابقة لتوجيهات الخليفة، تحتل مساحة كبيرة من الأقمشة والبسط المطروزة».

وأخيرا هناك شعاران آخران من شعارات السيادة يعتبران من العلامات الخصوصية للخلفاء الفاطميين، وهما الطبل والمذبة، وترجع عادة المذبة المعروفة لدى الأشوريين والفرس إلى عهد المهدى الذى استعملها منذ وصوله إلى المغرب، وهى ناشئة بلا شك عن تأثير أهل الشام.

البيعة:

يخضع موكب البيعة عند أهل السنة إثر اعتلاء الخليفة العرش لتقاليد عريقة نشأت مع ظهور نظام الخلافة بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى. وتركز البيعة على تعيين الخليفة حسب طريقة الشورى، كما كان الشأن بالنسبة إلى الخليفة الأول أبي بكر، أو بتزكية قرار التعيين الذى اتخذه الخليفة الراحل، كما كان الشأن بالنسبة إلى الخليفة الثانى عمر بن الخطاب. إلا أن مثل هذا التعيين الذى يرتكز على مبدأ الانتخاب أو شبه الانتخاب الملزم للأمة الإسلامية بأسرها، لا يمكن تصوره بالنسبة إلى الدولة على أساس القواعد التى ضبطها المذهب الإسماعيلى. ذلك أن النظرية المنصوص عليها فى الكتب الإسماعيلية تنسب إلى الله تعالى وحده، لا إلى خلقه. تعيين المرشدين الأكابر والأئمة المعصومين الذين ليسوا فحسب خلفاء الرسول، بل هم أيضا وعلى وجه الخصوص ورثة رسالته الإلهية، ولذلك فإن الأئمة المؤمنين وخلفاء الرسول الشرعيين - وكذلك خلفاء الله فى الأرض - يجب أن يكونوا من ذرية فاطمة ابنة رسول الله، وخلفاء وصيه على، حسبما نصت عليه الشريعة الإلهية. فالإمامة تنتقل حينئذ أبا عن جد فى أسرة الوريث الشرعى للرسول، أى فى عائلة على الذى عهد الله إليه بالولاية، بمقتضى تأويل الشيعة للسيرة النبوية، فى اليوم الثامن عشر من ذى الحجة سنة 10 هجرية/ 16 مارس 632 عند غدير خم. ففى ذلك المكان الذى توقف فيه الرسول ﷺ عند عودته من حجة الوداع، أنزل الله عليه الآية الكريمة: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا). وعندئذ قال رسول الله: «من كنت مولاه فعلى مولاه»، وهى المقولة التى رأها أشياع على بمثابة البيعة التى تقر حقه فى «خلافة الرسول»، واعتبروها تكملة لآخر الفرائض: أى الولاية.

فالإمام يختـاره حينئذ سلفه دون سواه بمقتـضى «النص» الذى يعبر عن إرادة الله. والإمام الحاكم بـوصفه المستودع الوحـيد لعلم الله هو المؤهل دون غيره لتعيين خلفه، أى الخليفة الذى اختاره الله ليحكم البشر فى الحياة الدنيا. فلا يستطيع أى مخلوق سواه المساهمـة فى هذا التعيين المنبثق عن قرار إلاهى ويكفى لإقامة الدليل على ذلك الاستشهاد بخطبة عيـد الأضحى التى ألقاها المعز سنة 341/ 953 وأظهر فـيهـا وفاة والده المنصـور. فقد توجـه إلى الله بالصلاة على مـحمد وآله، «وعلى الأئمـة المهديين من عـترته الكرام الأبرين الذين اخـتارهم للخلافـة وارتضاهم للإمـامة وأكـد بوصيـة الرسل حجـتهم وأوجب فى التنزيل طاعتهم، بعد تفضيله إياهم على العالمين بأبوة محمد سيد المرسلين، وعلى أفضل الوصيـين، وعلى أمة سيدة النساء، خامـسة أصحاب الكساء صلوات الله عليهم...»

ثم أكد المعز ما يكتسيه قرار تعيينه من صـبغة إلاهية، فهو يستثنى حينئذ أى ضرب من ضروب الانتخاب أو التزكية من قبل البشر، وأضاف قائلا:

«وما من ولى سـالف إلا وبعده وصى خالف، قـائم لله بحقه، متـحر ثوابه، عامل بما يرضيه حسب طاقته ومنتهى استطاعه... وقد قرن الله طاعة أئمة الهدى بطاعة الرسل وطاعة الرسل بطاعتـه، فقال: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم)، بذلك جرت عـادته فى الأنبياء والمرسلين، ولن تجد لسنة الله تبديلا».

وبعـدما يعيـن الإمام خلفـه و«حجتـه» لا ينبغـى أن يبوح باسـمه إلا «لمسـتودعـه» وأمين سـره، ولا يظهـره إلا فى الوقت المناسب. على أن هذه العادة الموروثة عن فترة «الستر» السابقة لإقامة الدولة الفاطمية فى إفريقية، قد طرأت عليها بعض التـعديلات التى فرضها تطور أوضاع الخـلافة. فقد ورث الخليفـة الفاطمى الأول المهدى الإمـامة طبق السنة التى جرت عليـها التقـاليد

الإسماعيلية. إذ صرح الإمام المكتوم الأخير الحسين بن أحمد فى سلمية باسم المهدى وقلده ولاية العهد قبل وفاته بمدة قليلة. وأعلم أتباعه بذلك القرار فى كتاب، وأخذ له البيعة من جميع الدعاة فى سائر «الجزائر». فتولى المهدى الإمامة سنة 270هـ/ 883-884م، وشرع الدعاة إثر ذلك فى الدعوة له جهرا فى شرق البلاد الإسلامية وغربها. واعترف أنصاره بالمغرب بإمامته فى سجلماسة بعدما أطلق الداعى أبو عبد الله سراحه، وقدمه فى موكب رسمى إلى أتباعه المتشوقين إلى رؤية «المهدى المنتظر». وأشرف بنفسه على تنظيم ذلك الحفل الذى كان بمثابة المبايعة ثم توجه إلى الإمام بقوله: «ليأمر مولانا من يراه من عبيده هؤلاء يقف على باب المضرب، وأقف أنا للناس وأقدمهم عشرة عشرة، فإذا فرغت من الدعاة منهم والقواد، قدمت من دونهم خمسين خمسين، ثم مائة مائة، ثم خمسمائة خمسمائة، ثم أجزت باقى العسكر بين يدى مولانا مواكب حتى أعمهم بالنظر إلى وجه مولانا وأستكمل سلامهم عليه». [فتمت مراسم المبايعة كما اقترحها أبو عبد الله].

وأعلن عن قيام الخلافة الفاطمية فى إيكجان، حيث توقف المهدى الذى أصبح يتلقب منذ ذلك الحين «بأمير المؤمنين». «وأقبل [الأولياء] من كل حدب ينسلون إليه، ومن كل أفق يسعون نحوه يتبركون بالنظر إليه»، ووجه أبو عبد الله باسمه كتابا إلى أبى زاكى نائبه بالقيروان ليقرأ على منبر الجامع. وقد أعلمه فيه بتسليم السلطة إلى صاحبها الشرعى، وبقدومه الوشيك إلى إفريقية.

ولم ينتظم أى موكب بيعة عند دخول المهدى إلى رقادة. حيث كان الاستقبال الذى خصه به شيوخ القيروان بمثابة البيعة العامة. وصدر من القصر الأغلبى المعروف بالصحن كتابان لإعلام أهل إفريقية من أعلى منابر الجوامع

بتقلد المهدى مهام الإمامة، والخلافة فأكد الكتاب الأول الذى يتضمن الدعاء للإمام، ما يكتسبه تعيينه من صبغة إلاهية، إذ جاء فيه بالخصوص ما يلى[1]:

«اللهم وكما اصطفيته لولايتك واخترته لخلافتك وجعلته لدينك عصمة وعمادًا ولبريتك موئلا وملاذا، فانصره على أعدائك المارقين واشف به صدور المؤمنين وافتح به مشارق الأرض ومغاربها كما وعدته، وأيده على العصاة الظالمين إله الخلق رب العالمين».

أما الكتاب الثانى فقد أوضح اللقب الذى أصبح يتلقب به المهدى، وهو «أمير المؤمنين»، والرئيس الأعلى «لأشياعه من المؤمنين، وجميع المسلمين»، ثم حمد الله الذى أنجز وعده لرسوله «برد إرث النبوة ومقاليد الإمامة إلى عترة نبيه وأعز الدين والمؤمنين بعبد الله أبى محمد الإمام المهدى بالله أمير المؤمنين، وأظهر بهجة الإسلام وجماله بقيامه وأخذ تراث جده النبى وأبيه الوصى...».

وقد سبقت ولاية الخليفة الفاطمى الأول بيعة صريحة، استثنت اتخاذ أى قرار من قبل جماعة المؤمنين، واستوجبت الخضوع التام لإرادة الله والطاعة العمياء للإمام الذى دعى له رسميا بالخلافة أثناء صلاة الجمعة التى أقيمت فى غيابه. وقد أعلن خطباء الجوامع برقادة والقيروان وبالقصر القديم عن تولى المهدى مقاليد الخلافة ودعوا له. ووجهت كتب رسمية إلى الأمصار مع الدعاة، «فدعى له فى مستقبل ذلك. وجاءت وفود البلدان من كل جهة ومكان» لمبايعة الخليفة الذى «قال الشعراء فيه ومدحوه».

ويبدو أن تعيين الخليفة الثانى القائم لم يشذ أيضا عن قاعدة «النص» الإسماعيلية. فحسب شهادة جوذر كان أبو القاسم منذ اعتلاء المهدى العرش

---

(1) د. فرحات الدشراوى - نفس المرجع ص434.

«ولى عهـد المسلميين» ومن جهـة أخرى ظهر القائم من خـلال الصورة التى رسمها له جعفر الحاجب فى سيرته فى مظهر ولى العهد المعين، و«الحجة» فى حين كان طيب الخادم «مستودعه».

ونحن نعلم مـدى الغـمـوض الذى إكتـنف قضـيـة القـائم فى تاريخ الفاطميين بإفريقية، وما أثاره تضارب بعض المصادر الإسماعيلية من تأويلات متـباينة. الأمر الذى لم يسـمح - كما أسلفنا - بتـبديد الغيـوم التى أحاطت بتولى القائم مهام الإمام. على أن تعيـينه وليا للعهد كان يمثل - والحق يقال - استثناء للقاعدة المعمول بها فى السابق طبـقا للتقاليد الإسماعيلية. حيث تم تعيينه فى وقت مبكر، أى قبل قيام الخلافة الفاطمية بحوالى سنتين.

ولـم يعلم المهدى عن قرار التعيين إلا بعـد مقتل أبى عبد الله وأخيه أبى العباس، وفشل المؤامرة المدبرة ضده. ولا داعى هنا إلى التطرق من جديد إلى الأسبـاب السياسـية والمذهبـية التى كانت مـوضوع بحث علمى مـدقق حول الإصلاحات المذهبية التى أقـرها المهدى والمعز. بل يكفى أن نعيد إلى الأذهان مسـاهمة ولى عهد المهـدى فى ممارسة السلطة والإشـراف على تنظيم الدعوة الإسماعيلية، تلك المساهمة الفعالة التى يرجع سببها أساسا إلى الشكوك التى حامت حول شرعية إمامة المهدى. ذلك إن حرص الخليفة الفاطمى الأول عن تدارك الشعـور بالخيبـة التى لاشك أن «ظهوره» سيثـيرها فى نفوس أتبـاعه، وإجراء إصلاح مذهبى لتحقيق الملاءمة بين أهداف الرسالة الإسماعيلية، وبين المقتضـيات السياسـية وداعى المصلحة العليا، قلـت إن ذلك الحرص قد حث المهدى على تشريك ولى عهده فى تسيير شؤون الدولة.

وبالعكس من ذلك تم تعيين المنصور وليا للعـهد بصورة عادية إلى أبعد حد. ففى نفس الـوقت الذى دفن فيه القائم بأمر اللـه والده المهدى، بعد أن

أصبح إماما، بادر إلى تعيين «حجته»، «لأنه لا يحل للحجة بعد الإمام أن يدفن الإمام حتى يقيم حجة لنفسه». وقد وقع اختيار القائم على ابنه إسماعيل وأعلم بذلك جوذر الذى أصبح «مستودع» الإمام المقبل دون سواه، قائلا له:

«ولدى إسماعيل هو حجتى وولى عهدى فاعرف له حقه، واكتم أمره حتى أظهره بنفسى فى الوقت الذى يشاء الله ذلك ويختار».

وقد بقى هذا الخبر الذى احتفظ به جوذر دون غيره - واطلع عليه أيضا ولى العهد حسب رواية القاضى النعمان المختلفة شيئا ما عن رواية جوذر - سرا مكتوما مدة سبع سنين - أو ثلاث عشرة سنةً حسب رواية النعمان - إلى أن أتى اليوم المناسب للتصريح به. وقد دون قرار التعيين فى وصية احتفظ بها حتى يوم إفشاء السر. والجدير بالملاحظة أن تنصيب ولى عهد الخليفة الفاطمى يتم فى فترتين متتاليتين قبل وبعد وفاة الإمام، أثناء موكبين اثنين يذكران بمرحلتى البيعة عند أهل السنة، أى البيعة الخاصة والبيعة العامة.

وبالنسبة إلى المنصور، انتظم الحفل الأول فى قصر الخليفة بحضور «شيوخ الدعوة»، أى كبار الشيوخ الإسماعيليين، وفتح الاجتماع «شيخ المشايخ» أو «شيخ الخطبة» صولات رئيس لهيصة، أحد بطون كتامة. فقرأ الوصية مرتين متتاليتين، وكان يرجعها كل مرة إلى جوذر الذى يسلمها بدوره إلى الخليفة. ثم قرأها مرة ثالثة، وإثر ذلك صرح جوذر بتعيين إسماعيل وليا للعهد وأمر الحاضرين بمبايعته. فسجد «شيوخ الدعوة» تعبيرا عن مواقفهم على قرار إمامهم.

ولم ينتظم الحفل الثانى الذى يقابل «البيعة العامة» إلا بعد اندلاع ثورة الخوارج، أى بعد وفاة القائم التى ظلت مكتومة طوال المرحلة الثانية من الثورة. وقد كان ذلك الحفل بسيطا، بل مؤثرا، وجرى فى ساحة الوغى التى

شهـدت انتصـار إسماعـيل، يوم الخمـيس لليلة بقيت من المحـرم سنة ست وثلاثين وثلاثمائة (19 أوت 947). «فنادى المؤذنون قبل الأذان لصلاة الظهر: السلام على أمـير المؤمنين ورحمـة الله وبركاته». وتلقب الخليفـة الجديد في الحين بالمنصور بالله. «فسر الناس وجـاؤوا يهنئونه بالخلافة». ثم «أمر المنصور بإنشاء الكتب إلى الأمصار والأعمال بأنه أمير المؤمنين وإثبات ذلك في الطراز وفي دار الضرب». وعند عـودته إلى إفريقـية مكث مدة قليـلة في عاصمـته الجديدة المنصورية ثـم توجه إلى المهدية حيث أعلن في خطبـة عيد الفطر عن توليه الإمامة وأظهر وفـاة أبيه. واقتصر عند تطرقه إلى حركة الـتمرد وفشلها على حث أتباعه على الطاعة والاعتراف بسلطته، كإشارة إلى مبايعتهم له.

أما التـصريح بتعيـين المعز وليا لعـهد أبيه المنصور قـد تم في أيام جده القـائم بأمر اللـه، حسب الرواية الغـريبـة التي أوردها القـاضي النعمـان في «مجالسه»، ومفادها أن القائم، اتقـاء للخلافات التي قد تحصل داخل الأسرة الفاطميـة حول الوراثة على العرش، أوصى ابنه وولي عهده المنصور بـاختيار ابنه معد ليخلفـه بعد وفاته. وقد امتثل المنصور كل الامتـثال لقاعدة «النص» الإسماعيليـة حين عين ابنه المعز وليا للعهد قـائلا له: «إن ما خولني الله من الكرامـة واصطفاني به من الإمـامة، فـإنما هو مـتاع عندي وعـارية في يدي لانقضاء المدة وتمام العدة، ثم هو لك بحكم الله وأمره».

وقـد أدركت المنية المنصـور يوم 29 شوال سنة 341/ 19 مارس 953، «من بعد ما نصب للإمـامة وأبان للخلافة ابنه المعز لدين الله. فـقام بالإمامة من بعده يقفو أثره وآثار من مضى من آبائه». وكتم المعز خبر الوفاة جريا على العادة التي سنها جده القائم، ولكن لمدة لا تتـجاوز الثلاثة أشهر. وبعد ذلك أظهر وفـاة أبيه ونعاه إلى الناس، بـالضبط مثل مـا فعل المنصور إثر انتـصاره على أبي يزيد. فصـرح حينئذ في خطبـة عيد الأضحى بتـوليه مهام الإمـامة

والخلافة، معتبرا تلك المناسبة التى أظهر فيها سلطته بمثابة حفل المبايعة الرسمى(1).

نظام الحكم فى العصر الفاطمى:

قام نظام الحكم على نظرية الإمامة التى اعتبرها الشيعة حقا لهم. وإرثا عن النبى ﷺ ويختلفون فى ذلك عن أهل السنة القائلين بحق الأمة فى اختيار إمامها، كما يختلفون مع الإمامية الاثنا عشرية الذين ساقوا الإمامة فى اثنى عشر رجلا من آل البيت، كان آخرهم «محمد بن الحسن العسكرى»، بينما وقف بها الإسماعيلية بعد «جعفر الصادق» عند ابنه «إسماعيل» الذى نسبت الدولة إليه، وركزت كلتا الطائفتين على حق آل البيت فى الإمامة، وأن مهمة الإمامة هى الحفاظ على تراث النبوة.

ينعكس النظام السياسى على الحياة اليومية أيام الفاطميين فى إيجابياته وسلبياته، فتظهر الإيجابيات فى بقاء السلطة بيد الخليفة، ومباشرته إياها مباشرة أو بطرق غير مباشرة، لما فيه خير البلاد والعباد. وتبدو سلبيات النظام السياسى عندما تتحول السلطة إلى يد الوزراء، وغيرهم من الأمراء، الذين يتولونها بطرق ملتوية وغير شرعية عن طريق الاغتصاب، والمؤامرات التى يسعون إليها، فيلحق من جرائها الضرر كل الضرر بالبلاد والعباد. وتفيدنا دراسة النظام السياسى فى معرفة مظاهر الأبهة والعظمة التى ترافق عملية أخذ البيعة، وانتقال الخلافة إلى الخليفة الجديد مع ما يصاحب الانتقال من أمور أخرى.

بدأ الخليفة المعز حكمه فى مصر بإعفاء القائد جوهر من جميع مناصبه، بعد أن تولى أمر مصر نيابة عن المعز مدة أربع سنوات. وقد اعتبر المعز أن

(1) د. فرحات الدشراوى - نفس المرجع ص438.

دور جوهر قد انتهى عند هذا الحد، ولكنه اعترف له بفضله ودوره فى إقامة الخلافة الفاطمية وإعلانها فى الشرق. «فخلع عليه خلعة مذهبة وعمامة حمراء، وقلده سيفا، وقاد بين يديه عشرين فرسا مسرجة ملجمة، وحمل بين يديه خمسين ألف درهم وثمانين تختا من ثياب». ثم عهد إلى يعقوب بن كلس بإعادة تنظيم إدارات الدولة الفاطمية فى مصر، لمعرفته الجيدة بأمورها، وعلى الأخص ما يدره كل إقليم فيها. وعين المعز عسلوج بن الحسن لمعاونة ابن كلس فى الإشراف على الشئون المالية.

وقد وضع ابن كلس فى مصر أساس نظام مركزى هرمى يأتى على رأسه «الإمام»، الذى اعتبره الشيعة الإسماعيليون ممثل الله على الأرض ومنه تنبثق كل سلطة. وتقاسمت إدارة هذا النظام سلطات ثلاث: إدارية وقضائية ودعائية؛ أما الجيش فكان يأتمر بأوامر الإمام (الخليفة) مباشرة. ولم يستمر هذا النظام طويلا، فقد كان لما لحق بالدولة الفاطمية من أحداث متلاحقة، وما أصابها من ضعف، دور فى تبديل وتغيير هذه الأنظمة، وخاصة مع بداية ازدياد نفوذ الوزراء أرباب السيوف، ولكنها احتفظت بالخطوط العريضة لهيكل النظام. وكان الوزير - ابتداء من عام 368/ 979 - هو الذى يتولى الإشراف على السلطة الإدارية، وقاضى القضاة هو المشرف على الشئون الدينية والتشريعية، وداعى الدعاة هو المشرف على الدعاية الفاطمية التى كانت بمثابة السلاح الأيديولوجى للنظام، وأحيانا كانت هاتان السلطتان تجمعان لشخص واحد.

وبوصول بدر الجمالى إلى قمة السلطة، فى أواسط القرن الخامس/ الحادى عشر، وبداية عصر الوزراء العسكريين (أرباب السيوف)، أصبح الوزير هو قائد الجيش وقاضى القضاة وداعى الدعاة فى الوقت نفسه. ولكن هذا لا يعنى أن الوزير صاحب السيف كان يقوم بنفسه بعمل القاضى والداعى، وإنما

جعل القاضى والداعى نائبين عنه ويذكران ذلك فى الكتب الحكمية وكتب الأنكحة، ومجالس الدعوة.

قضت السياسة الفاطمية فى مصر بأن يمارس الخلفاء سلطات أتوقراطية غير محدودة على الرعايا. لكن ممارسة هذه السلطات كانت تختلف من خليفة إلى آخر بحسب قوته أو ضعفه. فالخليفة رأس الدولة المهيمن على الأمور الإدارية والمالية والدينية فيها، تصدر عنه الأوامر، وإليه تنتهى المشورة والفتاوى الدينية والقضائية. فسيطر الخلفاء سيطرة كاملة وشاملة على جهاز الحكم فى مصر منذ تأسيس القاهرة فى أوائل النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى، حتى أواخر القرن الخامس الهجرى/ الحادى عشر الميلادى، حيث بدأت سلطة الخلفاء تخف تدريجيا حتى انتهت إلى زوال الدولة الفاطمية على عهد العاضد لدين الله.

انقسم العهد الفاطمى فى حكم مصر إلى دورين تاريخيين اختلفا اختلافا كليا فى من كان صاحب السلطة السياسية: فالدور الأول هو دور حكم الخلفاء: المعز لدين الله، والعزيز بالله بن المعز لدين الله، والحاكم بأمر الله بن العزيز بالله، والظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم بأمر الله، أما الدور الثانى، فهو دور الخلفاء الضعفاء الذين حكموا اسميا وهم: المستنصر بالله بن الظاهر لإعزاز دين الله، المستعلى بالله بن المستنصر بالله، والآمر بأحكام الله ابن المستعلى بالله، والحافظ لدين الله بن أبى القاسم محمد بن المستنصر (وهو أول خليفة لم يل أبوه الخلافة)، والظافر بأمر الله بن الحافظ لدين الله، والفائز بنصر الله بن الظافر بأمر الله، وأخيرا العاضد لدين الله بن يوسف بن الحافظ (وهو أيضا أبوه لم يل الخلافة)، وبه انتهت الدولة الفاطمية.

ظل توارث الإمامة يسير دون اعتراضات ذات شأن إلى حين وفاة المستنصر بالله سنة 487/ 1094، حيث تدخل الوزير القوى الأفضل شاهنشاه

لعزل نزار - الإبن الأكبر للمستنصر وصاحب الحق الشرعى فى الإمامة - وتولية المستعلى الإبن الأصغر مما أدى إلى نشوء أول انقسام فى الدعوة الإسلامية. كذلك فبعد وفاة الخليفة الآمر بأحكام الله سنة 524/ 1130 دون وريث (وإن كان أشار إلى أنه ترك إحدى زوجاته حاملا). تولى الأمر بعده ابن عمه عبد المجيد - أكبر الأقارب سنا - كإمام مستودع وفقا للمصطلح الإسماعيلى إلى أن عزله الوزير أبو على الأفضل كتيفات واستولى على السلطة لمدة أربعة عشر شهرا باسم «الإمام المنتظر»، إلى أن قتل أبو على وأعيد عبد المجيد فى المحرم سنة 526/ نوفمبر 1131 «وليا لعهد المسلمين»، ثم عين نفسه إماما باسم «الحافظ لدين الله» فى ربيع الآخر سنة 526/ فبراير سنة 1132. كما أن الخليفة العاضد، آخر خلفائهم، لم يكن أبوه إماما كما يتطلب المذهب الإسماعيلى[1].

نجحت السياسة الفاطمية فى دورها الأول نجاحا كبيرا لبقاء السلطة بيد الخلفاء. فقد أحيط شخص الخليفة بهالة من الرهبة والقداسة، لأن حكمه من الله نزل وحيا، ويورثه علم الأنبياء والمرسلين، ويطلعه على كل ما كان وما سيكون على حد قول أحمد أمين.

وفى اعتقادهم، أن الله اصطفى الخليفة الفاطمى بعلم التأويل، فهو وحده الذى يعلم بواطن الأشياء، ووحده القمين بفهم القرآن الكريم والسنة والشريعة، والقادر بمفرده على تفسيرهما، كونه مستودع العلم الشرعى، تنتقل هذه الصفة منه إلى ولده بطريق الميلاد الطبيعى. كما انتقلت من الله تعالى إلى النبى محمد، فالإمام على، فالأئمة من نسل فاطمة الزهراء من بعد لذلك فهو (الخليفة) معصوم عن الخطأ، طاعته واجبة، وقوله حق.

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص248.

يأتى على رأس النظام الفـاطمى شخصيـة الإمام أو الخليفـة، وإذا كان تولى الخليفة لدى أهل السنة يأتى نتـيجة انتخاب أ, تعيين من الخليـفة السابق تؤكده مـبايعة عامـة، فإن الإمام الفاطمى هـو خليفة من سبـقه بموجب الحق الإلهى ويختار ليكون وصيا للنبى (ولعلى بن أبى طالب)؛ وتنتقل الإمامة من الأب إلى الإبن الأكـبر أى يجب أن تكون فى الأعـقاب. والشـرط الوحيـد اللازم توافـره فى شخص الإمـام هو «الوصيـة» أى «النص» عليه مـن الإمام السابق، وبالتـالى فلا يتطلب الفاطميـون توافر شروط خاصـة فى الإمام (أو الخليفة) مثل الشروط التى يتطلبها أهل السنة فى شخص الخليفة أو الزيدية فى شخص الإما الزيدى. وكان من المـمكن للإمام أن يخفى وصيتـه عن جموع المؤمنين ولا يعلم بها إلا بعض الثـقات لا غير الذين عليهم أن يكشـفوا عنها فقط فى الوقت المناسب.

من أجل كل هذا كان يصـحب اعتلاء الخليـفة الفاطمى سدة الخـلافة، مظاهر فى غاية الأبهة والعظمة، يجتمع فـيها الأمراء والقضاة، ورجال الدين وكبار رجـال الدولة. وإذا ما جلس على عرش الخلافـة، أصبح من الصعب إيجاد حد فـاصل بين ما يفصل فيه مـن الأمور الدينية، أو المسائل السيـاسية والإدارية، لأن بيده السلطتين الدينية والزمنية. من هنا جاء تعظيمهم لخليفتهم وتقديسه (نظرية الحق الإلهى المقدس) والمغالاة فى ذلك، كأن يترجل من كان راكبا، ويركع عند رؤيته ويسـجد حتى لمن يريده، معتبرين تقـبيل ردائه شرفا عظيما.

يعتبـر الخليفة رأس الدولة، فـتشمل سلطته السـياسية، قـيادة الجيش، باعتـباره القائد الأعلى له، ورأس السلطة التنفـيذية، فهـو الذى يعين الوزراء والولاة والأمراء، وسائر الموظفـين، ويقطع الاقطاعات. وهو القاضى الأعلى (رأس القضاء). يتولى ديوان المظالم احيانا، ويسمى قاضى القضاة، والكتاب

العدول والشهود وغيرهم، وله حق إقالتهم أو صرفهم ومصادرة أموالهم. وتتكرس سيادته الدينية، فى ذكر اسمه على المنابر ونقشه على السكة والطراز. وهو الذى يحث على الجهاد، ويستعرض الجيوش البرية والبحرية ليباركها، ويدعو لتخفيف ويلات الكوارث الطبيعية إذا نزلت ببلاده، كالزلازل والفيضانات أو انتشار الوباء أو الجراد وما شابه ذلك... والخليفة صاحب الحق بالثواب أو العقاب، بالمكافأة أو بالعزل من المناصب مع مصادرة الأموال والأملاك إذا اتضح أنها جمعت بطرق غير مشروعة.

وتلقب الفاطميون فى سجلاتهم وعلى نقودهم بـ«الإمام» وبـ«أمير المؤمنين» ولم يتلقبوا فى الوثائق الرسمية بالخليفة حرصا منهم على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينية. وقد تدهورت سلطة الإمام (الخليفة) قرب نهاية القرن الخامس وأصبح الوزراء الأقوياء أرباب السيوف هم أصحاب السلطة الفعلية بعد انقسام الدعوة الإسماعيلية أكثر من مرة، وإتيان الوزراء بالإمام الذى يريدونه دون اعتبار لشروط الإمامة عند الإسماعيلية.

الوزارة:

هى أرفع المناصب بعد الخلافة، وكانت تنقسم إلى:

(1) وزارة قلم.

(2) وزارة سيف.

وكان يطلق عليها رتبة الوساطة أو السفارة فى أول عهد الدولة، ولم تظهر كلمة وزير إلا فى عهد «العزيز» ثانى الخلفاء الفاطميين فى «مصر»، وكان يتم اختيار الوزير - غالبا - من بين أرباب الأقلام، وتحول هذا المنصب إلى سلطة استبدادية أثناء الشدة المستنصرية؛ فكان «بدر الجمالى» وزير سيف، وبه بدأ عهد استبداد الوزراء، وتحولت الوزارة إلى وزارة تفويض، وأصبح

الوزير متحكمــا فى جميع أمور الدولة؛ بل أصبح الــوزراء يتدخلون فى تولية الإمام وولى عهده فعظم أمرهم وقويت شوكتهم.

كان وزير التنفيذ يلقب بالأجل، أما وزراء التفويض فكانت ألقابهم تدل على السلطة الواســعة التى تمتعــوا بها، مثــل: أمير الجــيوش، وكافل قــضاة المسلمــين، وهادى دعــاة المــؤمنين، وتلقب الوزير «طلائــع بن رزيك» بالملك المنصــور، وتــلقب ابنه «رزيك بن طلائــع» بالملك العــادل، وكــــذلك تلقب «صلاح الدين الأيوبــى» آخر وزراء الفاطمــيين وأول سلاطين الــدولة الأيوبية بالملك الناصر، كما وصف بعض هؤلاء الوزراء بالسلطان.

كانت للوزير فى العــصر الفاطمى عــلامات تميزه عن غيــره من موظفى الدولة، وانفرد بلبس زى خاص، وبلغ راتبه خمسة آلاف دينار شهريا، وكان له حق الجلوس بجوار الخليفة، وكــأن مجلسه بدار الوزارة الكبرى - التى بنى لها قــصر كبــير بجوار باب النصــر - لا يقل فى الأبهة والعظمــة عن مجلس الخليفة نفسه.

واشترط فــيمن يتولى منصب الوزارة أن يكون مخلصا لعــقيدة الدولة، وأن تكون لديه المهارة فى تدبير الأمــوال، ولذلك تولى وزارات التنفيذ وزراء من أهل الذمة ظلوا على عقيدتهم[1].

ويستوزر الخليــفة، فى وزارة التفويض، رجلا يفوض إليــه تدبير الأمور برأيه وعلى اجتــهاده، ويتولى الوزير كل شىء بسلطات واسعــة. ويفوض فى أمور الدولــة، والتصرف فى شــئونهــا دون الرجوع إلى الخليــفة؛ وقــد حدد السيوطى صــلاحية وزير التفــويض بقوله: «الوزير نائب الخليفــة، يفوش إليه جــميع أمــور المملكة، وتوليــة من رآه من القضــاة، ونواب البلاد، وتجــهيــز العساكــر والجيوش، وتفرقة الأرزاق إلى غيــر ذلك». وإن له «البسط والقبض والرفع والخفض الإبرام والنقض والقطع والوصل، والولاية والعزل والتصرف والصرف، والإمضاء والوقف. . .».

---

(1) موسوعة السفير - المرجع السابق ص37.

ويقول عنه جرجى زيدان: «يتولى الوزير كل شئ يمضيه عن الخليفة إلا ثلاثة أشياء:

(1) ولاية العهد، فإن للخليفة أن يعهد إلى من يرى، وليس ذلك للوزير.

(2) العزل: للخليفة الحق أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الخليفة.

(3) الإعفاء من الإمامة: للخليفة أن يعفى الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير.

لكن هذه الأشياء الثلاثة خولفت فى عهد وزارة الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى، الوزير عباس، والوزير طلائع بن رزيك كما مر معنا.

وحتى نعرف الفرق بين وزارة التفويض، ووزارة التنفيذ، نورد ما ذكره الماوردى فى كتابه «الأحكام السلطانية» حيث قال إنهما افترقا فى حقوق النظر من أربعة أوجه:

الأول: «يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم، والنظر فى المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ.

الثانى: أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة وليس ذلك لوزير التنفيذ.

الثالث: أنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ.

الرابع: أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف فى أمور بيت المال، يقبض ما يستحق له، ويدفع ما يجب عليه، وليس ذلك لوزير التنفيذ».

كذلك افترقا فى شروط التقليد من أربعة أوجه:

الأول: «أن الحرية معتبرة فى وزارة التفويض، وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ.

الثاني: أن الإسلام معتبر فى وزارة التفويض وغير معتبر فى وزارة التنفيذ.

الثالث: أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر فى وزارة التفويض، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ.

الرابع: أن المعرفة بأمر الحرب والخراج معتبرة فى وزارة التفويض وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ».

وهذا ما يساعدنا على القول بأن وزراء التنفيذ ليس لهم استقلال بالأمور، حتى على عهد وزارة يعقوب بن كلس الذى استطاع أن ينتزع من العزيز بالله أمرا، بأن تكون جميع المراسلات الرسمية باسمه، وأن يكتفى الخليفة بتوقيعه على المراسيم، فصارت المراسلات تتم على الوجه التالى:

«من يعقوب بن يوسف بن كلس وزير أمير المؤمنين إلى فلان...».

وتقلد الوزارة أرباب الأقلام وأرباب السيوف، وأحيانًا كثيرة كان بعض الوزراء يجمع بين صفات أرباب الأقلام وأرباب السيوف. وقد فرق القلقشندى بينهما فقال: «إن الوزير إذا كان صاحب سيف، كان فى مجلس السلطان قائما فى جملة الأمراء القائمين، وإذا كان صاحب قلم، كان جالسا كما يجلس أرباب الأقلام: من كاتب السر وغيره».

يعتبر الوزير يعقوب بن كلس أول أرباب الأقلام من وزرائهم، والمغربى وزير المستنصر بالله آخر من وزر لهم من أرباب الأقلام، كما يعتبر بدر

الجمالى وزير المستنصر بالله أيضا أول أرباب السيوف من وزرائهم، وصلاح الدين يوسف بن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية آخر وزير من أرباب السيوف.

ويجب ألا ننسى أن بدرا الجمالى كان وزيرا للسيف والقلم فى آن معا. واشتهر من الوزراء أرباب الأقلام أيضا، اليازورى، والتسترى، وعلى بن الفلاح وغيرهم، ومن أرباب السيوف «برجوان»، وقائد القواد الحسين بن جوهر وغيرهما. وطغى لقب أمير الجيوش على وزراء السيف الذين كانت بيدهم السلطة العسكرية والإدارية معا، فهو وحده صاحب الحق فى إعلان الحرب والسلم.

وتمكن قادة العسكر فى الدولة الفاطمية من الوصول إلى السلطة وذلك فى أواخر عهد المستنصر بالله عندما كتب سنة 467هـ/ 1074م، إلى أمير الجيوش بدر الجمالى وهو يومئذ بعكا، يستدعيه للقدوم لنجدته وإعانته، وبعده بتملك البلاد، والاستيلاء عليها، فاشترط عليه أن يأتى بعسكر معه وأن لا يبقى أحدا من عساكر مصر ولا وزرائهم، فوافقه المستنصر بالله على ذلك. واستأثر بالسلطة كاملة بعد أن قضى على أمراء الدولة ومقدميها بنهاية وليمة أقامها لهم. فكان أول وزير جمع إليه السلطتين العسكرية والمدنية بما فيها حق التعيين فى أكبر مناصب الدولة كقاضى القضاة وداعى الدعاة، التى كانت من حق الخليفة فيما سبق. واستمرت هذه الظاهرة حتى سقوط الدولة الفاطمية فى نهاية سنة 567هـ/ 1171م. ولأول مرة تصبح الوزارة وراثية لأن بدرا عهد بها إلى ولده الأفضل ليتولاها بعد وفاته. وأصبح أيضا بمقدور الوزراء العظام أمر تعيين الخليفة الفاطمى أو الحجر عليه، وحتى عزله فانقلبت بذلك الأوضاع السياسية فى البلاد.

ويبدو أن من مهام الوزير إدارة الشئون المالية، بالموازنة بين الواردات والنفقات، وهذا يقتضى فرض الضرائب، والإعفاء منها، والتوقيع عن

الخليفة، والإشراف على الكتاب ومراقبة الدواوين. ويؤدى الوزير سهام بروتوكولية خاصة، كأن يرافق الخليفة داخل القصر، وأحيانا ينتظره مع غيره من الأمراء والقاضى والمقربين.. إلخ، على باب القصر إذا أراد الخروج، أو يرافقه فى كسر الخليج، والاحتفالات العامة، ويلازمه فى الاحتفالات الدينية داخل المسجد، وإذا لم يحضر الوزير سماط رمضان ويجلس فى صدره كان عليه أن ينيب ابنه أو أخاه، وإلا تصدر صاحب الباب، السماط.

ولما كانت السياسة الفاطمية تفترض بالوزير أن يكون صاحب مقدرة فى منادمة الخلفاء ومحاكاة الرعية، رأس ماله الأمانة والصدق، ومن مهامه الكفاءة والشهامة، لم تفرق بين من يليها أكان مسلما أو من أهل الذمة، لذلك عرفت الدولة الفاطمية عددا من الوزراء الذميين، أو الذميين الذين أسلموا حديثا طمعا فى الوزارة أو أية وظيفة إدارية، فمثلا: كان أبو الفرج يعقوب بن كلس يهوديا وأسلم، وقد قال عنه كافور الإخشيدى، لتفوقه فى الأمور المالية، ومهاراته فى الشئون الإدارية: «لو أسلم لصلح للوزارة». فأسلم وهرب إلى المغرب خوفا من حسد وزير كافور آنئذ (أبى الفضل جعفر بن الفرات)، وترقى إلى أن وزره العزيز بالله سنة 365هـ/ 976م، فاستقامت الأمور وانتعشت البلاد، ولما اعتل ابن كلس، وأشرف على الموت آخر سنة 380هـ/ 990م، ركب إليه العزيز بالله عائدا، وقال له: «وددت أنك تباع فابتاعك بملكى، أو تفتدى وأفديك بولدى». وعندما توفى حضر الخليفة ودفنه، وقضى عنه دينه، وصلى عليه، وألحده فى قبره بيديه فى قبة كان العزيز بالله قد بناها لنفسه. وكلف العزيز بالله عيسى بنسطورس النصرانى، بعد وفاة ابن كلس، النظر فى الأموال، ثم رفعه إلى رتبة الوزارة.

ورقى فهد بن إبراهيم النصرانى إلى منصب الوزارة للحاكم بأمر الله بعد أن كان كاتبا، ولقب بالرئيس، كذلك تقلد الوزارة أبو نصر بن عبدون،

الكاتب النصرانى سنة 400هـ/ 1009م، فسمح له الحاكم بأمر الله أن يوقع عنه، كما رقى زرعة بن نسطورس المتوفى سنة 403هـ/ 1012م. (وهو شقيق عيسى بن نسطورس وزير العزيز بالله) من كاتب إلى الواسطة أيام الخليفة الحاكم بأمر الله[1].

وتولى الوزارة على أيام المستنصر بالله، أبو سعد منصور بن أبى اليمن حورس بن مكرواه بن زنبور الذى كان نصرانيا وأسلم. وشغل أبو نجاح من قنا الراهب النصرانى منصب الوزارة للآمر بأحكام الله، الذى أمر أن تعمل له ملابس خاصة من الصوف الأبيض المنسوج بالذهب ليلبسها، ومن فوقها العفافير الديباج، وسمح له أن يركب الحمير بسروج محلاة بالذهب والفضة، وهو صاحب العطر الذى تفوح رائحته من بعيد يوميا. وعهد الحافظ لدين الله بالوزارة، إلى بهرام الأرمنى (النصرانى) سنة 529هـ/ 1134م، ولما مات حزن عليه الخليفة حزنا شديدا.

واضطرت هذه السياسة، فى شغل المراكز الوزارية بالنصارى، إلى أن يضع الخليفة تقليدا جديدا يعهد فيه إلى القاضى القيام بأعمال الوزير عندما يكون هذا من أهل الذمة، لأن على الوزير حسب العادات والتقاليد، أن يصعد مع الإمام (الخليفة) المنبر ليزر عليه المزرة (الستارة) الحاجبة له عن أعين الرعية وغير ذلك من العادات.

وكما استوزر الفاطميون أهل الذمة، فقد تولى الوزارة وزراء من السنة مثل: رضوان بن ولخش على أيام الحافظ لدين الله، وأحمد بن الأفضل بن بدر الجمالى وابن السلار الكردى الشافعى الذى استوزره الخليفة الظافر بأمر الله سنة 543هـ/ 1148م، وكما انتقلت الوزارة من الأب إلى الابن فالحفيد

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص100.

(مبدأ الوراثة فى الوزارة الجمالية) فقد تولاها الأخ بعد أخيه: فلما توفى الوزير عبد الكريم بن عبد الحكم بن سعيد الفارقى سنة 453هـ/ 1061م، تولى الوزارة أخوه، أبو على أحمد بن عبد الحكم بن سعيد الفارقى سنة 454هـ/ 1061م، وكثيرا ما أقر ابن الخليفة وولى عهده، وزير والده عندما يعهد إليه بالخلافة.

وهكذا لم يفرق الفاطميون بين أن يلى الوزارة مسلم (شيعى أو سنى) أو نصرانى أو يهودى، فكانت العبرة للكفاءات المطلوبة، والعمل على إرضاء الخليفة (فى الدور الأول) والرعية، بصدق ونزاهة، وإلا كان السجن مآل الوزير، كما حدث ليعقوب بن كلس إذ سجنه العزيز بالله أربعين يوما وصادر من أمواله خمسمائة ألف دينار، أو المصادرة والقتل معا، أو العزل والإعادة إلى الوظيفة الأساسية، وهو ما حدث لوزير المستنصر بالله أبى الفرج بن المغربى الذى رد إلى وظيفته قبل الوزارة، وهى كتابة الجيش، ولم يكن قبله وزير يعزل فيعود إلى وظيفته الأولى. وعزل أبو شجاع محمد الأشرف بن خلف سنة 457هـ/ 1065م. وأبو عبد الله محمد بن حامد الكنيسى سنة 458هـ/ 1066م، بعد يوم واحد فقط من وتليهما الوزارة. وكانت هذه الفوضى فى سرعة عزل الوزراء وكثرة تولية الآخرين سببا فى كثرة السعادة فى الوزارة، فتبدأ حملة الطعن فى حق الوزير بوصول المئات من الشكاوى ضده حتى يعزل، وهكذا، حتى ضعفت قوى الوزراء لقصر مدة حكم كل منهم، ووقع الصراع بين الأضداد، ثم انتقل إلى عامة الشعب، فتلاشت الأمور، وضعف الحكم وفسدت الإدارة.

وذهب الوزير طلائع بن رزيك إلى أن باع الولايات للأمراء جاعلا لكل ولاية سعرا، فتضرر الناس من كثرة تغيير الولاة وتتاليهم وعملهم على تحصيل ما دفعوه أضعافا مضاعفة من أبناء الولاية.

وارتكزت السياسة الفاطمية على اعتبار الوزير، صاحب الكلمة النافذة، بعد الخليفة؛ لأن الوزارة كانت من أرفع الوظائف عندهم، فقال عنها السيوطى: «الوزارة تلى الخلافة، إذا أنصف صاحبها، وعرف حقه»، لأن الخليفة يشرفه بتدبير دولته فيجعله كافل القضاة، وهادى الدعاة. فكثيرا ما نرى الخليفة يدعو فى تقليده: «والله سبحانه يؤيد الدولة العلوية بعزماتك الثاقبة ويعيد عليها حقوقها بسيوفك القاضية، وآرائك الصائبة، ويجعل أمد عمرك طويلا».

ويقتضى على الوزير بحكم منصبه التقيد ببروتوكولات وبخاصة، من ناحية اللباس، كما كان عليه ملازمة الخليفة فى قصره، ومرافقته عند ركوبه فى أول العام، وأيام الجمع، وصلاة عيدى الفطر والأضحى، أو لتخليق المقياس، وكسر الخليج، وسوف نتحدث عن هذه الأمور مطولا فى مواضعها.

ويتصدر الوزير، صاحب السيف، القاعة، إذا جلس للمظالم، ويجلس قاضى القضاة تجاهه، وعن جانبيه شاهدان من المعتبرين. وكاتب الوزير بالقلم الدقيق، ويليه صاحب ديوان المال، وبين يديه صاحب الباب، واللاسفهسلار (قائد الجيش)، والنواب، والحجاب على طبقاتهم، وذلك يومين فى الأسبوع.

ولا أدل على مكانة الوزير، من أن الخليفة نفسه، كان يتزوج من عائلته، كزواج المستعلى بالله من «ست الملك» بنت بدر الجمالى، وزواج الخليفة العاضد لدين الله من ابنة الملك الصالح طلائع بن رزيك. وكان الوزير إذا أصابه المرض، ركب إليه الخليفة لعيادته، وعند موته يصلى عليه، ويواريه لحده بحضور قاضى القضاة. وكثيرا ما كتب اسم الوزير على السكة مع اسم الخليفة، أو نقش اسمه فى الطراز، كما أدرج اسم ونعت الأفضل شاهنشاه

ابن بدر الجمالى وزير الآمر بأحكام الله على طراز ما يعمل فى أعمال المملكة (الخلافة) من الملابس والفرش والآنية وتظهر مكانة الوزراء الممتازة من استعراض ألقاب الوزراء، التى عرفتها الخلافة الفاطمية اعتبارا من خلافة، المعز لدين الله، بألقاب منسوبة إلى الدولة. فتلقب الحسن بن عمار الكتامى بـ«أمين الدولة» وهو أول من لقب من الوزراء الفاطميين، والحسن بن صالح بن على الروزبارى الذى لقب بـ«عميد الدولة»، وبهرام الأرمنى الذى تلقب بـ«تاج الدولة»، وابن أبى كدينة لقب بـ«ولى الدولة».

وتسمى بعض الوزراء بأسماء الملوك وألقاب الخلفاء، فهذا رضوان بن ولخش وزير الحافظ لدين الله، يلقب بـ«الملك الأفضل» سنة 530هـ/ 1135م، (ولم يلقب قبله وزير بهذا اللقب)، كما لقب طلائع بن رزيك بـ«الملك الصالح» فى خلافة الفائز بنصر الله، ولقب ابنه رزيك بن طلائع بن رزيك بـ«الملك العادل» كذلك تلقب بهذا اللقب نفسه ابن السلار فى خلافة الظافر بأمر الله، ولقب شاور وأسد الدين شيركوه وزيرا العاضد لدين الله بـ«الملك المنصور»، أما صلاح الدين فلقب بـ«الملك الناصر».

وأفرد التلقيب لبعض الوزراء، مثل ابن كلس سنة 368هـ/ 978م، فلقب بـ«الوزير الأجل»، ولقب أبو نصر بن عبدون سنة 400هـ/ 1009م، بـ«الكافى»، ولقب زرعة بن عيسى بن نسطورس بـ«الشافى» سنة 411هـ/ 1020م، وثنى التلقيب للبعض الآخر، فنعت بهرام الأرمنى مثلا: بـ«سيف الإسلام» وبـ«تاج الدولة»، وأسد الدين شيركوه بـ«الملك المنصور» و«أمير الجيوش».

وثلث التلقيب للبعض الآخر أيضا، فلقب أبو الفتح سليم بن محمد بن مصال سنة 544هـ/ 1149م، بـ«السيد الأجل» و«المفضل» و«أمير الجيوش» فى خلافة الظاهر بأمر الله. ومن الوزراء من تلقب بأكثر من ذلك، فكان لقب

اليازورى فى خلافه المستنصر بالله: «الناصر للدين، غياث المسلمين، الوزير الأجل المكين، سيد الرؤساء، تاج الأصفياء، قاضى القضاة، وداعى الدعاة»، ولقب أبو على أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالى بـ«ناصر الحق، وهادى القضاة إلى اتباع الحق، مولى الأمم، مالك فضيلتى السيف والقلم». ولقب الحاكم بأمر الله، وزيره على بن جعفر بن فلاح الكتامى بـ«وزير الوزراء، وذى الرياستين، والأمير المظفر، وقطب الدولة[1].

إن هذه الألقاب الطنانة، إن دلت على شيء، فعلى استبداد أصحابها بالسلطة دون الخلفاء الفاطميين، مما أدى إلى زوال الخلافة، التى عملت على تشجيع منح هذه الألقاب، فكانت السبب فى قيام الخلافات على المصالح بين أهل الدولة، ثم انتقل هذا النزاع إلى ولاة الأقاليم، وخاصة ولاة إقليم قوص حيث تمر طرق التجارة مع البحر الأحمر، والذين زحفوا على القاهرة، وفرضوا أنفسهم وزراء، وتكررت أمثال هذه الحوادث بعد ذلك، ولكن على أيدى رجال الجيش، بمعاونة جندهم، فقبضوا على زمام السلطة، وتحكموا فى اختيار الخليفة.

وتدخل فى سياسة الدولة الفاطمية، وفى تغيير مجرى اتجاهها بعض الموظفين الكبار، بحكم مراكزهم، كصاحب السيف، وصاحب الرمح، وصاحب المظلة، وصاحب المجلس، وصاحب الباب (الحاجب) الذى كان يمنع الدخول إلى الحضرة على من يشاء، ويسمح بالدخول إلى من يريد، وهو صاحب السلطة فى ذلك، كيف لا ومركزه فى الخلافة الفاطمية، يلى مركز الوزير مباشرة؟

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص105.

النظام الإدارى:

مر تطور «الدواوين المصرية» بثلاث مراحل متميزة رغم أن استمرارية النظم الإدارية فى مصر تميل إلى أن تكون أقوى من تغيير الحكومات والأنظمة الحاكمة. فلا يوجد فى الواقع فاصل واضح بينها. وهذه المراحل هى: عصر الولاة والدول المستقلة (19 - 358/ 639 - 969) وعصر الدولة الفاطمية (358 - 567/ 969 - 1171) والعصر الأيوبى المملوكى (567 - 923 / 1171 - 1517). فقد استحدث الفاطميون أمورا كثيرة فى نظام الحكم لم تكن قبلهم، كما أن الأيوبيين استمدوا نظام دولتهم من نظام الأتابكة والسلاجقة، وكانوا أصل الدولة التركية بحيث أن المماليك لم يدخلوا تغييرا كبيرا على أسلوب الحكم وجهاز الإدارة الأيوبى.

وتوضح دراسة النظام الإدارى صور الحياة الإجتماعية التي كان يحياها المجتمع الفاطمى فى ظل التقسيمات الإدارية، وحسب الدواوين التى كانت موجودة آنذاك، ووفق القوانين الموضوعة.

وقد لقيت دواوين الدولة تغييرات وتعديلات كبيرة طوال الفترة الفاطمية التى استمرت أكثر من قرنين من الزمان. ولم يعرف الفاطميون أغلب هذه الدواوين خلال الستين عاما التى أمضوها فى شمال إفريقيا، كما أن قسما كبيرا منها لم تعرفه النظم المصرية السابقة على الفاطميين، بل استحدثه الفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر. فالتنظيم الصارم الذى أدخله يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن على الإدارة والنظم المالية كان أساس النظام المعقد للمؤسسات العامة التى نمت وتبدلت أو استجدت تدريجيا طوال العصر الفاطمى.

ومصادر معلوماتنا الرئيسية عن دواوين الدولة الفاطمية فى مصر نستمدها من كتابين هما: «صبح الأعشى» للقلقشندى و«خطط» المقريزى.

وبالنسبة للفاطميين المتأخرين وبداية العصر الأيوبى يمثل كتاب «المنهاج فى أحكام صنعة الخراج» للمخزومى وكتاب «قوانين الدواوين» لابن مماتى بالإضافة إلى كتابى «لمع القوانين المضية» و«تاريخ الفيوم وبلاده» للنابلسى أهمية خاصة. أما «ديوان الإنشاء» أو «الرسائل» فنحن نملك عنه كتابين مستقلين أحدهما عن الفترة الفاطمية الأولى هو «مواد البيان» لعلى بن خلف، والآخر عن الفترة الفاطمية الثانية هو «قانون ديوان الرسائل» لعلى بن منجب ابن الصيرفى بالإضافة إلى صور السجلات والمناشير التى أوردها القلقشندى فى «صبح الأعشى».

وقد اعتمد عرض القلقشندى والمقريزى لدواوين الدولة الفاطمية فى الأساس على ما أورده ابن الطوير فى كتاب «نزهة المقلتين» الذى ألفه فى عصر صلاح الدين بعد سقوط دولة الفاطميين بفترة قصيرة.

وتقدم لنا الوثائق الرسمية القليلة التى وصلت إلينا من العصر الفاطمى أسماء عدد من الدواوين لم يرد لها ذكر فى القائمة التى أوردها القلقشندى والمقريزى. فقد كانت العادة أن يسجل الكاتب فى نهاية كل سجل أو منشور أسماء الدواوين التى يجب أن يثبت أن يخلد بها السجل أو المنشور.

لما فتح جوهر الصقلى مصر، ودخل الفسطاط، وبنى القاهرة المعزية إلى الشمال منها، حكم البلاد باسم المعز لدين الله، فعين الموظفين، ورفع المراسيم والمنشورات (كتاب الأمان لأهل مصر مثلا)، وجلس للنظر فى المظالم، وحكم البلاد نيابة عن مولاه الخليفة أكثر من أربع سنين، كان فيها مطلق الصلاحية فى كل ما يتعلق بالشئون السياسية والإدارية والقضائية والمالية والدينية حتى مجيء المعز لدين الله سنة 362هـ/ 972م[1].

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص257.

ورث الفاطميون نظام العباسيين فى الإدارة، فعملوا على تركيز السلطة فى أيديهم، وأصبح نظامهم الإدارى شديد المركزية تدار شئونه من داخل القصر، باستثناء بعض الظروف النادرة التى نقل فيها ديوان الوزارة إلى دور الوزراء، وسرعان ما يعود إلى القصر ثانية.

انقسمت الشئون الإدارية فى عهد الفاطميين إلى:

(1) ديوان الإنشاء الذى يقوم بتنفيذ أوامر السلطة العليا.

(2) ديوان المالية، ويقوم بجباية الأموال وإنفاقها.

(3) ديون الإدارة المحلية التى تحكم الولايات.

وتفرع عن كل ديوان من هذه الدواوين أقسام عديدة، كان لكل منها عمل معين، وعلى الرغم من محاولة «جوهر الصقلى» إحلال المغاربة محل المصريين فى الوظائف الإدارية، فإنه فشل فى ذلك، لجهل البربر بدقائق الإدارة، فبقى المصريون من المسلمين وأهل الذمة فى مناصبهم الإدارية، وتشير المصادر التاريخية إلى استخدام القبط واليهود - بكثرة - فى مختلف دواوين الدولة[1].

لم تستقم قواعد التنظيم الإدارى الفاطمى إلا على أيدى الوزير يعقوب ابن كلس ومما يؤخذ على سياسة التوظيف الإدارية، اختيار الأشخاص من بين الأسر الكبيرة والغنية، فأصبحت هذه الوظائف فيما بعد شبه وراثية، فكثيرا ما شغل الابن منصب أبيه، مما كان سببا فى التقاتل بين فئات الشعب وطوائفه. ويبدو أن الفساد كان قد عرف طريقه أيضا إلى دوائر الدولة الفاطمية وموظفيها الذين توارثوا مراكزهم فى الإدارة، فعملوا على ابتزاز الأموال ومصادرة الأملاك، فحدا ذلك بالحاكم بأمر الله ليسارع إلى إصدار

(1) موسوعة السفير - المرجع السابق ص37.

سجل ينكر فيه «على الكتاب» ومن يجرى مجراهم فى أخذ شئ من الرشاوى ونحوها، ومعاقبة بعض القضاة الذين امتدت أيديهم إلى أموال الأرامل واليتامى.

قسمت الدولة الفاطمية إداريا إلى ثلاث مناطق:

1- شمال إفريقية ويحكمها نواب عن الخليفة الفاطمى، عرفوا بالولاة.

2- البلاد المصرية، التى أشرف الخلفاء على حكمها مباشرة.

3- الشام وسائر فلسطين، التى حكمها نواب الخليفة أيضا.

أما الحجاز واليمن فقد تبعتا الخليفة الفاطمى فى الأمور الدينية فقط، واستقلتا فى باقى الأمور.

ومن أجل تحسين سير العمل الإدارى، وتسهيلا لمراقبة الخلفاء وإشرافهم فقد قسمت البلاد المصرية إلى أقاليم، ورأس الإقليم رئيس يعرف بالوالى، يشرف على إقليمه، ويعمل على ضبط الأمن، وإقامة العدل فيه، وعليه أن يقيم فى مركز الإقليم حتى يشرف عليه إشرافا تاما، وينفذ الأوامر التى تصل إليه من الخلفاء أو الوزراء بكل دقة، ويعلم بكل شاردة أو واردة، وإلا كان نصيبه العزل من مركزه لأنه المسؤول أولا وآخرا عن إدارته أمام الخليفة. وهو يقوم بجمع الضرائب المفروضة على سكان الإقليم بالإضافة إلى ما يقومون به من أعمال السخرة، وتقديم أنفسهم للخدمة العسكرية. ويمكن أن يجمع الوالى فى عمله الإشراف على أكثر من إقليم، فمثلا: ولى جوهر، مزاحم بن محمد بن رائق «الحوف والغرما»، كما ولى طلائع بن رزيك عمل أسيوط وأخميم. وجمع والى دمياط إليه تنيس، والدقهلية، والمرتاحية وقوص، وأخميم. وقسم الإقليم إلى كور، عين فى الكورة نائبًا لرئيس الإقليم.

واشتملت الكورة على عدة قرى، سمى لكل قرية زعيم أو زمام الأطيان - الأراضى الواسعة - وهو، أى الزمام، بمثابة العمدة اليوم.

ولما كانت دراستنا للحياة الاجتماعية تنحصر فى مصر - القاهرة، فلا يهمنا الحديث على الأقاليم (الأعمال) الفاطمية والكور، إذ سوف نتناول الأوضاع الإدارية فى إقليمى: القاهرة - العاصمة الفاطمية السياسية - ومصر (الفسطاط) - المركز الصناعي والتجارى، لأنهما أصبحا فيما بعد مدينة واحدة عرفت باسم مصر - القاهرة.

وإن جاءت مرتبة والى الصعيد بعد مرتبة الوزارة مباشرة لغناها، فاستطاع من تولاها أحيانا كثيرة، أن يفرض نفسه على الخليفة فى الوزارة، إلا أن ولاية القاهرة وولاية الفسطاط تأتيان فى الدرجة الأولى من حيث الأهمية. فكان لكل منهما مكان فى الموكب الخليفى يسير فيه، ورتبة واليهما جليلة، غير أن رتبة الأول كانت تزيد على رتبة الثانى إذ هو والى العاصمة، مقر الإدارة الحكومية، المدنية والعسكرية والدينية، بينما تساوى كل منهما فى المرتب فبلغ مرتب كل منهما خمسين دينارا شهريا. وليس أدل على أهمية مصر - القاهرة سوى تواجد الإدارات الرئيسية فيها مع تعددها. وهذه الإدارات تتمثل بالدواوين[1].

الدواوين الفاطمية:

عرف الفاطميون فى بداية حكمهم فى مصر عددا من الدواوين، ذكر أغلبها المسبحى فى تاريخه، استمر بعضها يعمل إلى نهاية دولتهم وزال أغلبه أو تبدل أو تغيرت أهميته فى النصف الثانى من تاريخ الدولة. ولا تعيننا المعلومات المتوافرة لنا على دراسة تطور الدواوين الفاطمية فى النصف الأول

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص109.

من تاريخ حكمهم فى مصر. فتاريخ المسبحى - وهو أقدم مصدر فاطمى وصل إلينا إذا استثنينا تاريخ ابن زولاق - لا يذكر لنا سوى أسماء سبعة دواوين فقط استمر عدد قليل منها، وتغير أكثرها وتبدل بعد ذلك هى: ديوان الأحباس وديوان البريد وديوان الترتيب وديوان الخراج وديوان الشام وديوان العرائف وديون الكتامين، أضاف إليها ابن ميسر والمقريزى: الديوان المفرد والديوان الخاص وديوان النفقات وديوان دمشق وديوان أم الخليفة المستنصر؛ بالإضافة إلى ديوان الزمام وديوان الأولياء الكبار وديوان الطحاوية (أو الظاهرية) والديوان الفرحى، وهى الدواوين التى وردت فى إسجالات «السجل المنشور» الصادر عن الخليفة الظاهر فى المحرم سنة 415/ مارس سنة 1024. ويجب أن نضيف إلى هذه الدواوين دون شك «ديوان الإنشاء والمكاتبات» أو «ديوان الرسائل» و«ديوان الجيش». وواضح أن بعض هذه الدواوين نشأ لخدمة أغراض معينة ثم زال بزوال الغرض الذى أنشىء من أجله.

ألحق جوهر الصقلى الدواوين بقصر الخلافة، عندما استقل بحكم مصر نيابة عن مولاه الخليفة، ولما جاء المعز لدين الله إلى مصر ونزل فى قصره، أبقى دواوين دولته كما أنشأها جوهر الصقلى فى القصر، أما يعقوب بن كلس فقد نقل، بعدما استوزره العزيز بالله، تلك الدواوين إلى داره، التى عرفت عندئذ بدار الوزارة، فجعل ابن كلس طائفة من الحجاب ارتدوا الملابس الحريرية، وتقلدوا السيوف، وتمنطقوا بالمناطق. وعند موت ابن كلس سنة 380هـ/ 990م، أعادها العزيز بالله إلى قصر الخلافة حيث بقيت فيه إلى أن استوزر الحاكم بأمر الله أبا الفتح مسعود بن طاهر الوزان سنة 409هـ/ 1018م، فنقل هذه الدواوين إلى داره. ثم أعيدت بعده إلى مقرها بالقصر إلى أن نقلها منه الأفضل وابن أمير الجيوش بدر الجمالى، إلى داره التى عرفت

بدار الوزارة الكبرى التى بناها سنة 501هـ/ 1107م، فبقيت فيها حتى قتل سنة 515هـ/ 1121م، فأعيدت إلى القصر، واستمرت فيه إلى أن انتهت الدولة الفاطمية.

قسم على بن خلف فى كتابه «مواد البيان»، الذى ألفه نحو سنة 437/ 1045، مراتب الوظائف الديوانية أو المتعلقة بصناعة الكتابة إلى خمس عشرة مرتبة هى: الوزارة، والتوقيع والرسائل، والخراج، والضياع، وبيت المال والخزائن، والنفقات، والجيش، والزمام، والبريد والقصص، والمظالم، وكتابة القضاء، وكتابة القواد والأمراء، وكتابة المعاون.

ولا يتفق هذا الترتيب كذلك مع ما أورده المسبحى وابن ميسر، كما أنه لا يفيدنا كثيرا فى التعرف على طبيعة الوظيفة الموكلة إلى هذه الدواوين أو إلى هذه الوظائف الديوانية.

وأغلب هذه الدواوين لا يرد ذكره فى توصيف دواوين الإدارة الفاطمية فى العصر الفاطمى المتأخر الذى ترجع إليه هذه الأوصاف، ولكن دراستها تدلنا على أن بعضها قد زال فى النصف الثانى من تاريخ الدولة الفاطمية وبعضها الآخر تغير اسمه والدور الذى يقوم به.

فديوان الشام وديوان دمشق وديوان الكتاميين وديوان أم الخليفة المستنصر والديوان الفرحى زالت بزوال سبب وجودها. فدور الكتاميين تلاشى فى أوائل القرن الخامس، وديوان أم الخليفة تغير دوره بتغير دور نساء القصر ونفوذهن، كما أن ديوان الشام وديوان دمشق زال دوره بخروج دمشق والشام عن السيطرة الفاطمية فى سنة 467/ 1075.

أما أهم دواوين العصر الفاطمى الأول التى استمرت فى العصر الفاطمى الثانى، مع تبدل أسمائها وتوسيع دورها، فيأتى على رأسها «ديوان الترتيب»

أو «الرتيب»، وقد تولاه المؤرخ المسبحى أكثر من مرة فى زمن الحاكم بأمر الله، كما تولاه أبو سعد محمد بن أحمد العميدى الكاتب وعزل عنه سنة 413/ 1022 قبل أن يتولى ديوان الإنشاء، كما ذكره ابن الصيرفى فى زمن أبى على الأفضل كتيفات. وقد جدد أبا عبد الله الأنصارى فى عهد الخليفة الحافظ ديوانا سماه «ديوان الترتيب» تعادل وظيفته «ديوان البريد». أما عمل «ديوان الترتيب» فى العصر الفاطمى الأول فهو أشبه بالتنسيق بين دواوين الدولة وهو الدور الذى سيقوم به فى العصر الفاطمى الثانى «ديوان التحقيق».

الديوان الثانى هو «الديوان المفرد» وهو ديوان أحدثه الخليفة الحاكم سنة 400/ 1009 برسم من يقبض ماله من المقتولين أو من يسخط عليه الخليفة، وربما كان هذا الديوان هو الديوان الذى عرف فى نهاية العصر الفاطمى «بديوان المرتجع» وقد جاء فى السجل الخاص بولاية متولى هذا الديوان، والذى أورده القلقشندى، أنه الديوان الخاص بالمرتجع عن الوزير بهرام وغيره وأنه من أجل الدواوين وأوفاها.

أما «ديوان الزمام» الذى جاء ذكره فى السجل المنشور الصادر عن الخليفة الظاهر سنة 415/ 1024 فيبدو أن الديوان الذى تحول فى أواسط القرن الخامس إلى ديوان المجلس. فالمقريزى ينقل عن «جامع سيرة الوزير الناصر للدين الحسن بن على اليازورى» أن ديوان المجلس هو زمام الدواوين، بما يعنى أن ديوان المجلس هو اسم جديد لديوان الزمام.

ولا ندرى إن كان «ديوان الخاص»، الذى كان يتولاه عيسى بن نسطورس فى زمن الحاكم، هو نفسه «الديوان الخاص» الذى كان يتولاه أبو الفضل جعفر بن عبد المنعم بن أبى قيراط فى زمن الآمر بأحكام الله! والذى يبدو أنه الديوان المختص بنفقات الإمام والقصور[1].

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص260.

يعمل فى تلك الدواوين موظفون من ذوى الثقافة الأدبية العالية تزبوا بزى يخالف زى العلماء والفقهاء الذين لبسوا الطيلسان، فلبس الكتاب فى الدواوين الدراعة، وهى نوع من الجلباب، جمعها دراعات، وهى جلابية مشقوقة من النحر إلى أسفل الصدر بأزرار.

وكانت العطلة الأسبوعية يوم الجمعة، فتقفل جميع دوائر الدولة ودواوينها لتأدية الصلاة الواجبة دينيا. ولم يمنع هذا من غلق الدواوين وتعطيل الأعمال أياما متلاحقة عند وفاة أحد العظماء. فمثلا عند وفاة الوزير يعقوب بن كلس أمر العزيز بالله بإقفال الدواوين مدة ثمانية عشر يوما حزنا عليه، وتكرر تعطيل الدواوين لمدة ثلاثة أيام عند وفاة بهرام الأرمنى سنة 535هـ/ 1140م، وزير الحافظ لدين الله. وتم إغلاقها لفترة طويلة أيام الشدة العظمى.

ووجد فى العاصمة الفاطمية الدواوين التالية:

1 - ديوان الإنشاء والمكاتبات (الرسائل).

2 - ديوان الجيش (الجند).

3 - ديوان البريد.

4 - ديوان الرواتب.

5 - ديوان الخراج.

6 - ديوان الخاص (يتولى النظر فى حسابات الحاشية والخدام).

7 - ديوان الزمام والنفقة.

8 - ديوان بيت المال (ويجمع: الصدقة، الزكاة، أموال المواريث، المصادرات... إلخ).

9 - ديوان القضاء (ويتبعه: المظالم، الحسبة، الشرطة، الحجابة، نقابة الأشراف).

10 - ديوان المجلس.

11 - ديوان النظر.

12 - ديوان التحقيق.

ديوان الرسائل أو ديوان الإنشاء والمكاتبات:

وإلى جانب الدواوين المالية استمر يؤدى وظيفته طوال العصر الفاطمى دون تغيير يذكر «ديوان الرسائل»، وهى التسمية التى كانت تطلق على هذا الديوان حتى حل محلها نهائيا ابتداء من القرن الرابع مصطلح «الإنشاء». وهو ديوان مشترك فى جميع الأقاليم الإسلامية طوال العصور الوسطى. ورغم أن ابن الصيرفى المتوفى سنة 542/ 1147، ألف كتابا اهتم فيه بذكر الشروط التى يجب أن تتوافر فى موظفى هذا الديوان وتوضيح تنظيمه الداخلى وسماه «قانون ديوان الرسائل»، فقد أطلق عليه فى مؤلف آخر هو «الإشارة إلى من نال الوزارة»: «ديوان الإنشاء». وتطلق جميع مصادر العصر الفاطمى التى وصلت إلينا على هذا الديوان: «ديوان الإنشاء» وأحيانا «ديوان المكاتبات». وكان يرأس هذا الديوان كاتب من أجل كتاب البلاغة يقال له «رئيس» أو «متولى الديوان»، أو «صاحب الديوان» وكان يخاطب «بالشيخ الأجل» ويلقب «بكاتب الدست الشريف».

لأن متولى هذا الديوان من أجل كتاب البلاغة اللغوية. وأطلق عليه أحيانا «كاتب السر»، وهو يتلقى الرسائل الواردة من الولاة فيعرضها على الخليفة لبحثها واتخاذ ما يلزم بشأنها، ثم يأمر بالإجابة عنها. فكان محذرا على أى كائن كان الدخول إلى ديوانه والاجتماع بمعاونيه من الكتاب، باستثناء

خواص الخليفة، وإذا ما انتهى إلى مسامعه خبر يتعلق بالخليفة أو الرعية، أسرع بإطلاعه عليه، وكثيرا ما كان الخليفة يستشيره فى أكثر الأمور وعنى الفاطميون باختيار «صاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات» من بين بلغاء الكتاب. لا فرق بين مسلم وذمى. ويورد لنا السيوطى أسماء بعض الكتاب بقوله: «فكتب للعزيز بالله وزيره ابن كلس، ثم أبو عبد الله الموصلى، ثم أبو المنصور بن حورس النصرانى الذى بقى كاتبا حتى مات فى أيام الحاكم بأمر الله. كما كتب للحافظ لدين الله أبو الحسن على بن أبى أسامة الحلبى إلى أن توفى، فكتب بعده ولده أبو المكارم إلى أن توفى هو الآخر، وكان معه أمين الدين تاج الرياسة أبو القاسم على بن سليمان المعروف بابن منجب الصيرفى، كما كتب له أيضا ابن أبى الدم اليهودى.

ويجب أن يتمتع صاحب ديوان الإنشاء بمزايا حميدة، فيكون: «صبح الوجه، فصيح الألفاظ، طلق اللسان، أصيلا فى قومه، رفيعا فى حسبه، وقورا، حليما، مؤثرا للجد على الهزل، و«يكون من أرفع طبقات الناس، وأهل المرؤة والحشمة وزيادة العلم، وعارضة البلاغة، كتوما للأسرار، وفيا عند الشدائد، لأن الخليفة لا يثق بأحد من خاصته ثقته به فيستشيره فى أكثر أموره، وربما بات عنده ليال عدة.

ولما كانت الألقاب فى العصر الفاطمى شائعة، دأب أصحابها على التمسك بها لدى المكاتبة والتخاطب، لذلك اشترط على من يكون فى ديوان الإنشاء والمكاتبات أن يلم باللغة والنحو والصرف والبلاغة والإعراب، إلى جانب معرفته برسوم الخلافة الفاطمية، حتى تصدر الكتب والسجلات عنه منزهة عن الأخطاء اللغوية، مشتملة على المعانى المقصودة بحيث تأتى «كاملة الفضيلة، خطا ولفظا ومعنى وإعرابا»، فلا تكون موضع انتقاد منتقد واعتراض معترض، وحتى لا يأتى ذلك عفوا، فقد عين «ابن بابشاذ» المتوفى

سنة 469هـ/ 1076م، أيام الخليفة المستنصر بالله في ديوان الإنشاء والمكاتبات مراجعا يراجع ما يخرج منه إنشاء ويصلح ما يراه خطأ في الهجاء والنحو واللغة.

وتوصل بعض أصحاب ديوان الإنشاء والمكاتبات إلى تسلم منصب «الواسطة» فخلع على «أبي الفتوح موسى بن الحسن صاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات سنة 412هـ/ 1021م. وتولى «أبو الحسن طاهر بن الوزان» الوزارة سنة 458هـ/ 1066م، بعد أن كان كاتبا في ديوان الإنشاء. ولم ير بعض الوزراء حين أسند إليهم منصب «ديوان الإنشاء والمكاتبات» بعد الوزارة انتقاصًا لكرامتهم، بل على العكس، فقد وجدوا في ذلك فرصة للبقاء داخل الحكم في منصب رفيع يطلع فيه على أسرار الدولة والخلافة. فهذا الوزير الروزباري يتولاه بعد الوزارة على أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، وابنه المستنصر بالله، كما تولاه بعد الوزارة أيضا «أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي سنة 452هـ/ 1060م، الذي كان أول من لقب بـ«كاتب السر». وإذا ما جمع أحدهم بين «الوزارة» و«ديوان الإنشاء والمكاتبات» فكان يقوم بهما بنفسه كيعقوب بن كلس أيام العزيز بالله أو يفوض غيره في أعماله.

وليس أدل على مكانته الرفيعة بين أصحاب الوظائف العالية، سوى تخصيصه بحاجب من الأمراء الشيوخ، ويفراشين، وله في مجلسه المرتبة اللائقة، والمخاد والمسند والدواة الأحسن بين مشيلاتها، يحملها بين يديه أساتذة من أساتذة الخليفة عند حضوره إلى القصر، وهو أول: أرباب الإقطاعات، وأرباب الكسوة، والرسوم الملاطفات، ويبلغ مرتبه الشهري مائة وخمسين دينارا.

ويلى مرتبة صاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات:

أ - صاحب التوقيع بالقلم الدقيق على المظالم:

فهو يجالس الخليفة فى خلواته بحضور أستاذ من الأساتذة المحنكين، ويقرأ عليه بعضا من آى القرآن الكريم، وأخبار الأنبياء والخلفاء السابقين. ويحدثه عن مكارم الأخلاق، ويعلمه أصول الخط وتحسينه، فهو لهذا يختار من بين ذوى الخطوط الحسنة. وتأتى رتبته مباشرة بعد رتبة «كاتب الدست الشريف» فى الرسوم والكساوى وغيرها. ويبلغ مرتبة مائة دينار فى الشهر، وله عند جلوسه دواة محلاة بالذهب ومسند وطراحة، لا يدخل عليه أحد فى موضعه من الديوان إلا بإذن من حاجبه. يجلس فى المظالم إلى جانب الوزير صاحب السيف ليوقع بما يأمر به على العرائض فى المظالم.

وله أيضا حق النظر فى الشكاوى قبل انعقاد الجلسة.

ب - صاحب التوقيع بالقلم الجليل:

يهتم صاحب التوقيع بالقلم الجليل، بأخذ رقاع المظالم بعد أن يوقع عليها ويفرزها صاحب التوقيع بالقلم الدقيق لينظر فيها الخليفة أو الوزير، فيضعها فى صيغتها القانونية، قبل أن تعرض عليهما فى الجلسات للتصديق عليها. ويقال له «صاحب الخدمة الصغرى»، وله أيضا الطراحة والمسند والفراش، إنما بغير حاجب، ومرتبه ثلاثون دينارا فى الشهر(1).

ديوان البريد:

أولى الفاطميون البريد عنايتهم الزائدة فجعلوه وسيلة اتصال بين الإدارة المركزية فى العاصمة، وسائر الولايات البعيدة، كما جعلوا من البريديين

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص119.

(سعاة البريد) عيونا للخليفة أو الوزير لتزويدهما بأخبار الموظفين وأحوال الإدارات الرسمية والولايات وتحرك الولاة. ويتولى، نقل البريد، أشخاص يمتطون الخيل فى المسافات البعيدة، أو الحمام الزاجل، عبر خطوط ربطت سائر أطراف الدولة الفاطمية بالقاهرة، لنقل الأوامر والتعليمات الرسمية فقط، فى حين كانت مراسلات الرعية على نفقة أصحابها. وعهد الحاكم بأمر الله إلى أبى عبد الله الحسين بن جوهر بالبريد وديوان الإنشاء جاعلا الإشراف عليه من اختصاص صاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات. وامتاز من اختيروا لهذه المهمة بأخلاقهم الحميدة وكفاءاتهم العالية.

وكان السبب فى اختيار البريديين من بين الأشخاص المشهود لهم بأخلاقهم وكفاءاتهم وإخلاصهم للخلافة، لما يؤتمنون عليه من رسائل شفوية قد يحملها إليهم الخلفاء، أو تكليفهم بمهام مراقبة الولاة والتجسس عليهم، فذكر القلقشندى أن من صفات البريدى «أن يكون قديرا على تنميق الكلام، وتحسين العبارة. . . صحيح الفكرة والمزاج، ذا بيان وعارضة ولين. . صدوقا، بريئا من الطمع».

وكان صاحب ديوان البريد يشرف على البريديين والبراجين، شئون أرزاقهم، ومراقبة المراسلات الصادرة والواردة من جميع الأقاليم، ثم فرزها لتصل إلى أصحابها، وتولى «عرض كتب أصحاب البريد فى جميع النواحى على الخليفة». وأولى واجبات «أمير البريد» كما سمى أحيانا «صاحب ديوان البريد»، السهر على تأمين إرسال بريد الخليفة بالسرعة الواجبة، وتقديم التقارير الخاصة بالأعمال الإدارية للحضرة، وإعطاء أذونات السفر فى تجيز لحاملها، الحصول من المحطات المختلفة على الخيول اللازمة.

وخضع البريديون للتجربة أولا، فكان رجل البريد يجرب بتكليفه حمل البريد العادى إلى الولاة أو النواب، حتى إذا لمسوا إخلاصه فى العمل،

سمحوا له بنقل الرسائل المهمة إلى من هم أرفع مقاما كالملوك. وتمييزا له عن سائر الموظفين، كان البريدى يحمل «شارة» من الفضة أو النحاس الأحمر فى حجم الكف، منقوش على أحد وجهيها بعض العبارات الدينية، واسم الخليفة، فتكسبه مكانة محترمة، وتجعله موضع الرعاية والتقدير. ويفترض فى البريدى أن يكون ذا معرفة تامة بالطرق ووعورتها فيتجنب سلوك الجبال والوهاد ومجارى الأنهار، فيؤدى مهمته بأسرع وقت على أحسن وجه.

واستعمل الفاطميون الحمام الزاجل فى نقل أوامرهم ومخاطباتهم السريعة عبر المسافات البعيدة. لذلك أناطوا إدارة بريد الحمام بحكام الأقاليم، فعينوا أشخاصا (براجين) مهمتهم الاعتناء بهذه الأنواع من الحمام وتدريبها على حمل الرسائل بربطها تحت أجنحتها لتوصلها إلى أبراج (محطات)، فتتولى طيور أخرى مهمة نقلها إلى محطات تالية على أن يعلق برقبة وقوائم الحمامات علامات فارقة تمييزاً لها عن غيرها.

واعتمد فى الرسائل التى ينقلها الحمام الزاجل، الإيجاز (كالبرقيات اليوم) على أن لا يدع البراج الحمام يطير فى جو ممطراً أو بعد الغذاء الكافى.

وإذا حط الحمام بالبطاقة لا يقطع بيده إلا الخليفة من غير واسطة، ولو كان الخليفة نائمًا، أو كان يأكل، فلا يمهل حتى يفرغ من الأكل بل يترك الأكل ليحل البطاقة بيده، فلا يفوت على نفسه، أو على رعيته الأمور المهمة، وذكر القلقشندى: أن العزيز بالله اشتهى يوما أن يأكل القراصية، فأرسل وزيره يعقوب بن كلس إلى والى الشام يأمره بإحضار الحمام المصرى الموجود فيها أن يشد على كل طائر منها القراصية، ويطلقها كلها فى يوم واحد، فوصلت الحمائم وعلى أجنحتها القراصية البعلبكية، فقدمها ابن كلس للخليفة.

وكانت أهم خطوط البريد فى مصر :

1 - خط القاهرة - قوص، ويمر بمدن وقرى عدة.

2 - خط قوص - بلاد النوبة، مارًا بأسوان.

3 - خط قوص - سواكن.

4 - خط القاهرة - الجيزة - وردان - دمنهور - الاسكندرية.

5 - خط القاهرة - قليوب - المحلة - الإسكندرية.

6 - خط القاهرة - بلبيس - أشمون - دمياط.

7 - خط دمياط - أشمون - العريش - رفح - غزة.

بينما كان الحمام الزاجل يطير ليؤمن المراسلات بين:

1 - القاهرة - الإسكندرية.

2 - القاهرة - دمياط.

3 - القاهرة - قوص - أسوان - عيذاب.

4 - القاهرة - غزة - دمشق.

ديوان الرواتب:

يرأس هذا الديوان، كاتب أصيل بطراحة، يعاونه نحو عشرة أشخاص يثبتون أسماء جميع المرتزقين فى الدولة، وكل عبد وجارية، اعتبارًا من الوزارة وكبار الموظفين حتى الصغار منهم كالفراشين، وكانت الدولة تدفع الرواتب إما عينا كالقمح والشعير وخلافهما، وإما نقدًا، فيعمل كتاب هذا الديوان على تسجيل المبالغ والمقادير المخصصة لأرباب الرواتب، وإثبات أسماء من تستمر رواتبهم بعد حذف اسم من مات وإضافة اسم من استجد، بكل دقة وانتباه، لما يحصل من تغيير فى قوائم الرواتب من زيادة أو نقص.

ويبدو أن الفاطميين، قد أحرزوا في مصر تقدمًا كبيرًا في الفن الإداري، لا سيما على صعيد المحاسبين، وتراوحت الميزانية السنوية بين مائة ألف دينار ومائتي ألف دينار، ومن القمح والشعير عشرة آلاف أردب، وتعرض الميزانية على الخليفة فور الانتهاء من إعدادها، فيعمل فيها لجهة الزيادة أو النقصان إن أراد زيادة راتب أحد أو إنقاصه، وعندما عرضت الميزانية السنوية على الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 403هـ/ 1012م، كتب بخط يده:

«بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كما هو أهله ومستحقه»

أصبحت لا أرجو ولا أتقي إلا إلهي وله الفضل

إن جدي نبي وإمامي أبي وديني الإخلاص والعدل

«ما عندكم ينفذ وما عند الله باق»، وما لمال مال الله، والخلق عيال الله، ونحن أمناؤه في الأرض، أطلق أرزاق الناس ولا تقطعها، والسلام».

ولما عرضت الميزانية على الخليفة المستنصر بالله لاعتمادها، كتب بخط يده عليها «الفقر مر المذاق، والحاجة تذل الأعناق، وحراسة النعم بإدرار الأرزاق، فليجروا على رسومهم في الإطلاق، ما عندكم ينفذ، وما عند الله باق»، وأمر كاتب الإنشاء «ابن جبران» أن يحرر الميزانية، كما هي، دون أن ينقص من أرباب الوظائف شيئًا.

ويقول المقريزي إن ديوان الرواتب كان ملحقًا بديوان الجيوش، يعين فيه أوقات أعطياتهم ومقدار أرزاقهم، وتحت اسم كل جندي عمره ولون جبهته وأوصاف حواجبه وعيونه وأنفه وجارية[1].

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص125.

تقسيم الموظفين إلى فئات بحسب الرتبة والرتب:

ويمكننا أن نصف الموظفين فى الدولة الفاطمية بعد الإطلاع على سلسلة رواتبهم إلى فئات خمس:

الفئة الأولى: أصحاب الوظائف التى تزيد رواتبهم على مائتى دينار شهريًا.

الفئة الثانية: أصحاب الوظائف التى تتراوح رواتبهم ما بين مائة ومائتى دينار شهريًا.

الفئة الثالثة: أصحاب الوظائف التى تتراوح رواتبهم ما بين خمسين ومائة دينار شهريًا.

الفئة الرابعة: أصحاب الوظائف التى لا تقل رواتبهم عن عشرين دينارًا ولا تزيد عن الخمسين دينارًا فى الشهر.

الفئة الخامسة: أصحاب الوظائف التى لا تزيد رواتبهم عن عشرين دينارًا فى الشهر.

وهذا جدول بأسماء الوظائف التى ذكرها لنا المؤرخون مع تحديد راتب كل منها، وقيمة هذا الراتب بالجنيه المصرى والفئة التى يمكن أن نصنفه بها مع الإشارة إلى أن هذا التصنيف هو من استنتاجنا لنعطى به صورة عن الأوضاع المعيشية للموظف فى الدولة الفاطمية.

الفئة	الوظيفة	الراتب الشهرى بالدينار	الراتب الشهرى بالجنيه المصرى	ملاحظات
الفئة الأولى.	الوزير	5000	3000	
	أولاد الوزير	3000	180	لكل ولد بصرف النظر عن العدد
	إخوة الوزير	200	120	لكل واحد بصرف النظر عن العدد

الفئة	الوظيفة	الراتب الشهرى بالدينار	الراتب الشهرى بالجنيه المصرى	ملاحظات
الفئة الثانية	صاحب ديوان الإنشاء «أمين السر»	150	90	
	صاحب الباب «الحاجب»	120	72	
	الأساتذة المحنكون زمام القصر صاحب بيت المال حامل الرسالة صاحب الدفتر شاد التابع صاحب المجلس قاضى القضاة داعى الدعاة زمام الأشراف والأقارب	100	60	

الفئة	الوظيفة	الراتب الشهرى بالدينار	الراتب الشهرى بالجنيه المصرى	ملاحظات
الفئة الثالثة	حامل السيف حامل الرمح صاحب ديوان النظر	70	42	
	طبيب الخليفة الخاص صاحب ديوان التحقيق والى القاهرة والى الفسطاط مقدمى صبيان الركاب أزمة العساكر	50-30	18-18	عادة طبيبين عدد المقدمين 12 بحسب الأقدمية

الفئة	الوظيفة	الراتب الشهرى بالدينار	الراتب الشهرى بالجنيه المصرى	ملاحظات
الفئة الرابعة	صاحب ديوان المجلس صاحب ديوان الجيش	40	24	
	صاحب دفتر المجلس	35	21	
	الفراشون بالمقصور كتبة ديوان الإنشاء والمكاتبات صاحب التوقيع بالقلم الجليل	20	18	عدد الفراشين 15
	أصحاب الدواوين التى تتم فيها المعاملات	20	12	

الفئة	الوظيفة	الراتب الشهرى بالدينار	الراتب الشهرى بالجنيه المصرى	ملاحظات
الفئة الخامسة	قراء الحضرة خطباء الجوامع الشعراء	20-10	12-6	الذين يتلون الآيات القرآنية المناسبة لا يعتبر الشاعر موظفًا
	حماة الإهراءات والمناخات والجوالى والبساتين والأملاك	10-5		
	صبيان الخاص (الركابية)	20-15	12-9	
	معاونى أصحاب الدواوين التى فيها المعاملات	10-7-5	6-4-3	
	الرشاشون داخل القصر خارجه ولهم عرفاء يتولى أمرهم أستاذ من الخواص	10-5	6-3	يتولى الرشاشون رش الماء وعددهم 300
	كاتب صاحب دفتر المجلس	5	3	

بتقدير المؤرخ العلامة صموئيل برنارد فى كتابه «وصف مصر» أن الدينار يساوى 15 فرنكا و80 سنتيما أى 609 مليمات، ويساوى بتقدير على مبارك فى «الخطط التوفيقية» 590 مليما، لذلك نأخذ التقدير الوسط الذى عمل به

الأمير عمر طوسون فى كتابه «مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية 1941م: 61، وهو 600 مليمًا للدينار الواحد أو 60 قرشًا فقط».

ولنعد النظرة إلى الجدول البيانى، لسلسلة رتب ورواتب الموظفين فى الدولة الفاطمية، ونقارن بين ما كان يقبضه هذا الموظف منذ ما يقرب من ألف سنة وبين ما يقبضه الموظف فى جمهورية مصر العربية اليوم، على ألا يغيب عن بالنا فارق قيمة الجنيه الشرائية في العصرين. فربما تبدو لنا الصورة أوضح ونتأكد من أن نسبة الرواتب الفاطمية كانت أعلى من نسبة رواتب اليوم فى مصر، وخاصة إذا علمنا أن للرواتب ملحقات يمكن أن يستفيد منها أكثرية الموظفين، وهذه الملحقات عبارة عن الكسوة (الملابس) والمواشى واللحوم وبعض المواد الغذائية الأخرى.

وإذا علمنا أن راتب الوزير كان خمسة آلاف دينار (4000 جنيه مصرى) وهو ما لم يبلغه راتب أى وزير مصرى فى عصرنا الحاضر - حتى ولا راتب أى وزير لبنانى إلى الآن (1,800,000 ال.ل) إذا اعتبرنا أن قيمة الجنيه المصرى تساوى 600 ليرة لبنانية - لا نلوم أصحاب المطامح والمطامع فى آن معًا، إذا تهافتوا على هذا المنصب الدسم، لاسيما أن أولاد الوزير وإخوانه وأقاربه يتقاضون رواتب مرتفعة جدًا، علاوة عن الكسوة واللحوم والحبوب والإقطاعات عن الأراضى التى كان يقطعه إياها الخليفة وما كان يمنحه من ملابسه الخاصة فى الأعياد والمناسبات الأخرى.

ونشير فى نهاية عرضنا لديوان الرواتب، والصورة التى قدمناها فى الجدول البيانى لسلسلة الرتب والرواتب وقيمة كل منها بالجنيه المصرى، إلا أن هذا الجدول لم يشمل جميع أصحاب الوظائف فى الدولة الفاطمية ليس لسبب إلا لأن المؤرخين العرب كانوا قد أهملوا ذكر تلك الوظائف أو ذكر قيمة مرتب كل منها، فمثلاً لم يأت المؤرخون على ذكر قيمة راتب الولاة فى

الإقليم، وذكر راتب قائد الجيش والقضاة فى المناطق والعدول والشهود، وصاحب الشرطة، وصاحب الحسبة وهذا على سبيل العد لا الحصر.

تبقى هناك دواوين أخرى كديوان الخراج، وديوان الضرب (صك النقود) وديوان المواريث والأحباس، وديوان التحقيق، وديوان النظر، وديوان المجلس سوف نطلع عليها عند عرضنا للأوضاع المالية[1].

ديوان المجلس وديوان النظر:

لا شك أن الديوان الرئيسى بين الدواوين الإدارية الأربعة عشر للدولة الفاطمية والذى يقابلنا اسمه فى المصادر مع أواخر القرن الخامس، هو «ديوان المجلس»، وهذا الديوان، كما يقول ابن الطُّوير، هو أصل الدواوين وفيه علوم الدولة بأجمعها ويقال لمتوليه «صاحب ديوان المجلس»، ويشرف على إدارته المختلفة عدد من الكتاب لكل واحد منهم مجلس مفرد ويعاونه معين أو معينان، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث فى الإقطاعات، وأهم كتاب هذا الديوان هو «صاحب دفتر المجلس» ويكون عادة من الأستاذين المحنكين، وتتولى إدارات هذا الديوان المختلفة الإشراف على الإنعامات والأعطية، ومنح الكسوات، وتسجيل ما يرد من التحف والهدايا من الملوك والأمراء، وضبط ما ينفق فى الدولة من المهام لمعرفة ما بين كل سنة من التفاوت، ويتم تنزيل كل ذلك فى «دفتر المجلس».

ويتسم الدور الفعال لديوان المجلس بالمرونة حيث يشتمل على كل ما يتصل بالخلفية وتنظيم البلاط وتنظيم الأعياد والاحتفالات والنفقات الزائدة وتوزيع الإقطاعات، والسياسة العامة... إلخ.

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص127.

ومن أهم مهام «ديوان المجلس» عمل «الاستئمار» فى نهاية ذى الحجة من كل عام، فقد كان كتاب ديوان الرواتب (الذى أصبح فى فترة نجهلها فرعًا لديوان المجلس بعد أن كان فرعًا لديوان الجيش) يجتمعون فى هذا الوقت عند صاحب ديوان المجلس ويحررون قائمة بأسماء المرتزقين والمبالغ المؤداة لهم عينا وورقًا، وقد تولى المؤرخ ابن الطوير بنفسه ديوان المجلس، وذكر أن الاستئمار انعقد وقت توليه هذا الديون على ما مبلغه نيف ومائة ألف دينار أو قريب من مائتى ألف دينار.

أما «ديوان النظر» فقد كان صاحبه يرأس دواوين الأموال، وكان له العزل والولاية، وهو الذى يتولى عرض الأوراق فى أوقات معروفة على الخليفة أو الوزير، وله الاعتقال بكل مكان يتعلق بنواب الدولة، وهو الذى يندب المترسلين لطلب الحساب والحث على طلب الأموال، ولا يعترض فيما يقصده من أحد من الدولة، ولم يكن يتولى هذا الديوان سوى المسلمين فيما عدا الأخرم (الأكرم) النصرانى الذى توصل إلى ولايته بالضمان فى سنة 530/1136.

أمدنا ابن ميسر بأسماء من تولوا نظر الدواوين فى آخر عصر الدولة الفاطمية، أقدمهم الشريف معتمد الدولة بن جعفر بن غسان المعروف بابن أبى العساف الذى تولى نظر الدواوين بعد عزل ولى الدولة أبى البركات يوحنا ابن أبى الليث عن ديوان التحقيق والمجلس سنة 527/ 1133، وفى سنة 529/ 34 – 1035 ولى الخليفة الحافظ صنيعة الخلافة أبا الكرم الأخرم ابن أبى زكريا النصرانى نظر الدواوين، وهو النصرانى الوحيد الذى تولى هذا الديوان، إلى أن عزله الوزير ابن ولخشى سنة 532/ 1137 واستخدم عوضا عنه القاضى المرتضى المحنك الطرابلسى، ولكنه لم يلبث أن صرفه الخليفة الحافظ وأعاد الأخرم النصرانى إلى ضمان الدولة بعد عزل رضوان بن ولخشى. وفى سنة

540/ 1145 أوكل نظر الدواوين إلى القاضى الموفق أبى الكرم محمد بن معصوم التنسى ثم صرف عنه فى سنة 542/ 1147 وأعيد إليه القاضى المرتضى المحنك، ومن تولى هذا الديوان أبو الحسن على بن سليم البواب الذى قتله الوزير الصالح طلائع مع آخرين فى سنة 550/ 1155، ومحمد بن محمد بن محمد بن بنان الأنبارى الذى ذكر الصفدى أنه «تولى ديوان النظر فى الدولة المصرية وتقلب فى الخدم فى الأيام الصلاحية بتنيس والإسكندرية».

وعلى العكس من «ديوان النظر» فلم يكن يتولى «ديوان المجلس» عادة سوى النصارى إلى أن استخدم الوزير ابن ولخشى المسلمين فى المناصب التى كانت بأيدى النصارى سنة 531/ 1137، ورغم أن هذا الديوان قد عرف منذ وزارة الوزير اليازورى، فإن أول اسم يقابلنا فى المصادر لمتولى هذا الديوان هو أبو الطيب سهلون بن كيل المتوفى سنة 480/ 1087؛ وفى أيام الوزير الأفضل شاهنشاه كان الشيخ أبو الفضل المعروف بابن الأسقف هو «كاتب الأفضل والموقع عنه فى الأموال والرجال ومتولى ديوان المجلس والنظر فى جميع دواوين الاستيفاء على جميع أعمال المملكة»، وكذلك فقد تولى هذا الديوان أكثر من مرة فى زمن الفاطميين والأيوبيين أبو الحسن على بن عثمان المخزومى صاحب كتاب«المنهاج فى علم خراج مصر»[1].

ديوان التحقيق:

استجد الوزير الأفضل فى سنة 501/ 1107 ديوانًا سماه «ديوان التحقيق» مقتضاه المقابلة على الدواوين، كان لا يتولاه إلا كاتب خبير ويلحق بمتولى النظر، كان أول من تولاه الشيخ ولى الدولة أبو البركات يوحنا بن أبى

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص263.

الليث وأطلق عليه ابن ميسر اسم «ديوان المملكة»، وبعد وفاة الشيخ أبو الفضل بن الأسقف، متولى ديوان المجلس، فى مطلع القرن السادس جمع لابن أبى الليث «ديوان المجلس» إلى «ديوان التحقيق» وظل يليهما إلى أن صرفه الخليفة الحافظ فى سنة 527/ 1133 «لأشياء نقمها عليه» وسلم أمر الديوان إلى الشريف معتمد الدولة على بن جعفر بن غسان المعروف بابن العساف، ولكن لم يكد يمضى عامان حتى استخدم الخليفة الحافظ الشيخ صنيعة الخلافة أبو ذكرى بن يحيى بن بولس الكاتب النصرانى فى ديوان التحقيق فى أيام وزارة بهرام الأرمنى سنة 530/ 1136.

وعندما تولى رضوان بن ولخشى الوزارة فى سنة 531/ 1136، بعد عزل بهرام الأرمنى، «أمر بعدم استخدام النصارى فى الدواوين الكبار ولا نظارًا ولا مُشرفين، فعين القاضى الخطير أبا الحسن على بن سليم بن البواب والقاضى المرتضى المحنك بن الطرابلسى على ديوانى التحقيق والمجلس وديوان النظر عوضًا عن ابن بولس وعن الأخرم النصرانى.

وفى أول الأمر كان ديوانى التحقيق والمجلس يجمعان لشخص واحد كما حدث مع الشيخ ولى الدولة أبى البركات يوحنا بن أبى الليث ويؤكد ذلك أن المنشور الذى أصدره الخليفة الآمر بأحكام الله فى أعقاب وفاة الوزير الأفضل ابن بدر الجمالى فى شوال سنة 515/ 1121 «بإمضاء ما كان الوزير قد قرره وخرجت به توقيعاته قبل قتله وعدم تغيير شىء منه» أمر باعتماده فى ديوانى التحقيق والمجلس وأن يخلد بهما.

ويبدو أن «ديوان المجلس» قد ألغى بعد فترة قصيرة من بداية الدولة الأيوبية، فيذكر النابلسى عند حديثه عن «ترتيب الدواوين بالديار المصرية»: «أنَ أحوالَ الدواوين بالديار المصرية كانَ على أنحاء مختلفة من زمن المصريين [أى الفاطميين] فكانَ لهم ديوان يعرف «بديوان المجلس» وهو النظر فى أموال

الزكاة والجوالى بالديار المصرية جميعها مع ما يضاف إليه من دواوين الباب، وكان أجل رتبه عندهم وكان وهو الذى يوقع بإطلاق جامكيات المستوفين ويكتب على مستحقات المستحقين من أرباب الجامكيات والرواتب فيه، ليس لأحد مع ناظر هذا الديوان حديث، وهو الذى يتولى إرسال التذاكر إلى الأعمال بطلب ديوان الزكاة والجوالى وحساباتهما ويستخدم فيهما ويصرف، وكذلك ديوان الخراج وديوان المواريث والنطرون والشغور وغير ذلك من الدواوين، «ثم تغير ذلك على أنحاء مختلفة إلى أن انتهى الحال إلى أن يؤمر المستوفون بعمل أوراق بالأشغال والدواوين».

أما «ديوان التحقيق» فيذكر ابن ميسر صراحة أنه زال بسقوط الفاطميين إلى أن أعاده الملك الكامل محمد فى سنة 624/ 1227 واستخدم فيه ابن كوجك اليهودى ثم أبطله نهائيا فى سنة 626/ 1229، ويضيف ابن ميسر أنه فى أيام المعز أيبك التركمانى استخدم صفى الدين عبد الله بن على المغربى مستوفيا على مقابلة الدواوين، الذى يعد نوعا من ديوان التحقيق.

وقد استعاض الأيوبيون عن هذين الديوانين بما أطلق عليه «مجلس أصحاب الدواوين» الذى كان يجتمع بحضرة السلطان لتسمية ناظر الدواوين، وقد عقد مرة فى العاشر من صفر سنة 580/ 23 مايو سنة 1184 للمفاضلة بين شخص يدعى ابن شكر وأخر يدعى ابن عثمان، ووقع اختيار المجلس أولا على ابن عثمان ثم صرف بابن شكر الذى سمى فى خامس عشر ربيع الأول من السنة نفسها بـ «ناظر الدواوين»، وعقد المجلس كذلك فى رابع المحرم سنة 590/ 30 ديسمبر سنة 1193 بحضرة السلطان العزيز عثمان.

الديوان الخاص:

وإلى جانب ديوانى المجلس والتحقيق كان هناك ديوان آخر يعرف بـ «ديوان الخاص» يشرف على نفقات الخليفة والقصر وكان يجمع دائمًا إلى

ديوان المجلس فيقال «ديواني المجلس والخاص السعيدين» أو «ديوان الخاص والمجلس» وعادة ما كانت هذه الدواوين تنسب إلى الخليفة الحاضر كأن يقال «الديوان الخاص الآمرى» أو «ديوان المجلس الفائزى». وبالإضافة إلى هذه الدواوين فهناك عدد آخر من الدواوين ورد ذكره فى المصادر الأدبية وعلى الإسجالات المثبتة على السجلات والمناشير المحفوظة فى دير سانت كاترين، فبالإضافة إلى «ديوان الجيش» و«ديوان الجهاد» نعرف دواوين مثل: «ديوان الإقطاع»، و«ديوان الاستيفاء على الصعدين الأعلى والأدنى وما جمع إليه» أو «ديوان الاستيفاء على الأعمال القبلية وما جمع إليه»، و«ديوان الاستيفاء على الثغور المحروسة والطور الشريف وما جمع إليه»، و«ديوان أسفل الأرض» وكذلك «ديوان الاستيفاء على الأعمال الشرقية»، و«ديوان الإقطاعات المرتجعة والرباع والأجنة السلطانية وما جمع إليه» الذى يبدو أنه هو نفسه «الديوان المرتجع» الذى ذكره القلقشندى(1).

النظام المالى:

تمكنا دراسة النظام المالى الفاطمى من معرفة الواردات والنفقات، وإيرادت الدولة التى تأتى عن طريق: الخراج، والجزية، والزكاة، والمواريث العشرية، والمستغلات، والمصادرات والأحباس والمكوس، فى حين تذهب النفقات على وجوه عدة منها: الرواتب والهبات والأعطيات، ونفقات إعداد الجيش والأسطول وتسليحهما، ونفقات الخزائن، والأعياد والمواسم وهبات المساجد والمكتبات وغيرها.

وازنت الدولة الفاطمية بين وارداتها ونفقاتها، فأوجدت عدة دواوين لمراقبة المداخيل والمصاريف، وأناطت أمورها بالموظفين الأكفاء، حتى إذا

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص267.

لمست منهم تقاعسًا فى جمع الأموال أو تبذيرًا فى صرفها، وتهاونًا عن ردع من تمتد أيديهم إليها صرفتهم بعد معاقبتهم واستبدلتهم بأفضل منهم.

واردات الدولة:

فالضرائب الأصلية أو الضرائب الشرعية التى تستقى منها الدولة مواردها فى نظر الفقهاء هى: الفىء، وهو ما يؤخذ من المشركين دون قتال ويشتمل على: الخراج والجزية والضرائب المفروضة على تجار أهل الذمة وعلى التجار المشركين القادمين من خارج دار الإسلام، والخمس على ما يستخرج من المعادن والركاز والغنائم وخمس سيب البحر مما يقذف به البحر ويستخرج منه، والزكاة أو الصدقة وتُجبى على: المواشى والزروع والثمار والذهب والفضة وعلى بضاعة التجار المسلمين.

أما ما عدا ذلك من ضرائب فيعد ضرائب فرعية فرضت لتعويض احتياجات بيت المال وترتبط عادة بأوساط التجار ويطلق عليها «المكوس» وهى بنظر الفقهاء ضرائب غير شرعية.

الموارد الشرعية:

قسم المخزومى موارد بيت المال إلى ثلاثة أقسام: «المال الخراجى»، وهو ما يستأدى مسانهة مما هو مفرض على الأراضى المرصدة للزراعة والنخل والبساتين والكروم، وينقسم إلى نوعين: «خراجى الزراعة» وأول عامه توت وآخره مسرى، و«خراجى البساتين» وهو ما يروى بالسواقى وما يجرى مجراها وأول عامه أمشير وآخره طوبة، «وحساب ذلك ينظم للسنة الخراجية الواقع عليها من الاسم ما وافق زمانها من سنين الهجرة».

و«المال الهلالى»، وهو ما تُستأدى أموره مشاهرة وتنقسم أصوله على أربعة أقسام: «الجوالى» «الجزية» وتنظيم حساباتها على أساس استخراجها

ابتداء من المحرم من السنة الهلالية، و«الزكـاة»، وإن كانت سنتها هلالية إثنى عشـر شهـراً، فإنها تـختلف باختـلاف ابتداء ملك صـاحب المال، و«الرباع» ومثلها أجر الأملاك المسقفة مـن الأدر والحوانيت والحمامات والأفران وأرحية الطواحيـن الدائرة بالعوامل وسنتـها هلالية وابتـداؤها من استـقبال إسـكانها واستخراجهـا مشاهرة؛ و«ما يستأدى من تجار الروم» وغيـرهم وفيه حكمان: من ورد فى البَرِّ وينظم حـسابه لمدة أولها المحرم وآخرها ذو الحـجة، وأما من يرد فى البحر المالح فـيستحسن لنظم حسابه «أن يكـون لحول أوله من الشهور العربية ما وافق افتتاح البحر من شهور القبط».

و«ماله عام مـفرد مخالف شهـور الهلالى والخراجى» وهى ثلاثة أنواع: المراكب النيلية وأبقار الجـاموس وأبقار الخَيس. وشهـور سنة ذلك ثلاثة عشر شهراً، ولكل نوع منها حساب مستقل.

الموارد غير الشرعية:

يقول المقريزى إن أول من أحدث مالا سوى مال الخراج بمصر أحمد بن محمد بن مـدبر لما ولى الخراج بمصر سنة 250/ 864 فحجر على «النطرون» بعد أن كـان مباحًـا لجميع الناس، وقـرَّر على الكلأ الذى ترعاه البهـائم مالا سماه «المراعى» كما قرر على ما يخـرج من البحر مالا سماه «المصائد»، وقد عرفت هذه الضرائب الـتى استحدثها ابن المدبر بـ«المرافـق والمعاون»، وعندما تولى أحمد بن طولون إمرة مصـر أسقط هذه الضرائب وكانت تبلغ مائة ألف دينار فى كل سنة.

ولما وصل الفـاطميون إلى الـسلطة أرادوا أن يستـغلوا إمكانيات مـصر الزراعيـة والصناعية إلى أقصى درجـة، وأن يأخذوا منها أقـصى ما يمكن من عائدات مالية تلبى احتياجاتهم الخاصة، مثلما كانوا يقومون بالجباية فى شمال

إفريقية، فأعادوا «الأموال الهلالية» وصارت تعرف بـ «المكوس» - وهو الاسم الذى يطلق على الضرائب غير الشرعية - ولقد لجأ الفاطميون إلى ذلك لمواجهة النفقات الباهظة لبلاطهم الفخم واحتفالاتهم الباذخة.

وحينما أراد الخليفة الحاكم أن يرجع إلى أصول الإسلام الأولى فى المرحلة التى أطلقنا عليها «تصوف الحاكم» أسقط جميع الرسوم والمكوس التى جرت العادة بأخذها، وأقطع ووهب جل الضياع والأعمال والعقارات والأملاك السلطانية، فلما استولت أخته سيدة الملك على مقاليد الأمور بعد اختفائه، قبضت على جميع الإقطاعات التى أقطعها وأعادت المكوس إلى ما كانت عليه قبل تسامح الحاكم بها. ويبدو أن الدولة كانت تلجأ إلى إلغاء المكوس أثناء الأزمات الاقتصادية تيسيرًا على الناس، فيذكر المسبحي أن دواس ابن يعقوب الكتامى متولى الحسبة قرأ سجلا فى شوارع مصر الفسطاط أثناء أزمة الحنطة التى مرت بها مصر عام 415/ 1024 - 1025، بحطيطة جميع المكوس عن سائر أصناف الغلات الواردة إلى سواحل مصر الفسطاط، مما أدى إلى توافر الأخباز فى الأسواق وانخفاض سعر الدقيق.

وقد عدد المقريزى ثمانين نوعا من المكوس التى كانت موجودة فى زمن الفاطميين وأسقطها السلطان صلاح الدين عن مصر والقاهرة، وقد بلغ عائد هذه المكوس مائة ألف دينار سنويًا وأضاف ابن أبى طى - داوى الخبر - أن الذى أسقطه السلطان صلاح الدين من المكوس والذى سامح به لعدة سنين آخرها سنة 564/ 1168 مبلغه ألف ألف دينار وألفى ألف أردب، وكان أشهر هذه المكوس مكس البهار. ويفهم مما ذكره المقريزى أنه لم يسلم أى إنتاج أو أية مهنة أو أية حرفة من دفع المكوس. وقد أبدى الرحالة والجغرافي المقدسى، الذى زار مصر نحو سنة 375/ 985، استغرابه من ثقل المكوس خاصة فى تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل بالفسطاط، وذكر أن الثياب الشطوية (التى

تصنع بمدينة شطا) فرضت عليها مكوس عالية القيمة فى جميع مراحل تصنيعها ونقلها وبيعها. ويذكر الرحالة الفارسى ناصر خسرو، الذى زار مصر نحو سنة 440/ 1048، أن عائد بيت المال من تنيس بلغ يوميًا ألف دينار مغربى[1].

نظام الضمان:

كانت الحكومات الإسلامية تلجأ فى تحصيل الضرائب (المكوس) إما إلى الجباية المباشرة بواسطة العامل المختص أو عن طريق الضمان. والضمان نظام مالى غير شرعى أشبه بنظام الالتزام، يتعهد بموجبه الضامن أن يدفع إلى الدولة سنويًا مبلغا اتفاقيا عن قيمة الضرائب أو المكوس المفروضة على الجهة أو العمل الذى تضمنه مقدما. وعادة ما يكون هذا المبلغ أدنى من العائد الذى سيحصله الضامن من هذه الجهة ويحصل على الزيادة لحسابه الشخصى. أما إذا نقص العائد عن المبلغ المتفق عليه - وهو الأمر النادر حدوثه - فيلزم الضامن بتشديد كل المبلغ إلا إذا سامحه ولى الأمر فى ذلك، مثلما حدث مع هبة الله بن عبد المحسن الشاعر الذى انكسر عليه مال فى ضمانه سنة 531/ 1136 فسامحه الوزير رضوان بن ولخشى مما عليه من الباقى. كما أن الوزير المأمون البطائحى أمر فى نهاية عام 515/ 1221 بكتابة سجل يتضمن المسامحة بالبواقى إلى آخر سنة عشر وخمسمائة بعد أن انتهى إليه حال المعاملين والضمناء والمتصرفين وما فى جهاتهم من بقايا معاملاتهم واختلال أحوالهم وتجمد البقايا فى جهاتهم. وقد أورد السجل مبلغ ما سمح به من العيْن والغلة.

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص324.

وقد لجأ الفاطميون منذ وصولهم إلى مصر إلى هذا الأسلوب فى تحصيل الأموال، حيث ضمنوا أموال الدولة كلها. ففى سنة 363/ 974 ضمن محمد بن القاضى أبو الطاهر الذهلى الأحباس بمبلغ ألف ألف وخمسمائة درهم. وبعد وفاة الوزير يعقوب بن كلس ضمن الخليفة العزيز بالله أموال الدولة بجماعة من المستخدمين، حيث ضمن على بن عمر العداس مال الدولة والنفقات سنة 381/ 991 ثم حوسب بعد انقضاء السنة على دخلها وخراجها.

ولما علم الوزير المأمون البطائحى ما يُعتمد فى الدواوين من قبول لزيادات وفسخ عقود الضمانات وأخذها ممن تعب فى تحصيلها ونقلها إلى من يتعهد ببذل زيادة فى قيمتها دون جهد مبذول، أمر بقراءة منشور فى سنة 516/ 1122 بالجامع الأزهر بالقاهرة وجامع عمرو بالفسطاط بإنكار ذلك ومنعه وأعفى كافة الضمناء والمعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون فيه ما داموا قائمين بأقساطهم.

ويفهم مما ورد فى هذا المنشور أن من بين الجهات التى كانت تضمن الأبواب والرباع والبساتين والحمامات والقياسر والمساكن.

وكان خازن ديوان الرسائل (الإنشاء) يتولى عمل أضابير (جـ. إضبارة) تتضمن ما يصل من الضمان إلى الديوان والجهة المرسلة منها لتيسير الرجوع إليها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وكانت تولية الدواوين - كما ذكر ابن مماتى - تتم بثلاثة أوجه بالأمان أو ببذل أو بضمان. وفى حالة الضمان كان إذا تأخر من مال الضمان شىء لزم الضامن القيام به، فإن بقى له فى ذمة المعاملين مال كان للسلطان أن يقبل الحوالة عليهم بعد اعترافهم أو لا يقبل، وله أن يطالبه بما فى ذمته ويعود متولى الديوان بالضمان بالطلب على من كان الباقى عنده.

دار الضرب:

لما دخل القائد جوهر الصقلى إلى مصر بعساكر المعز لدين الله، أمر بفتح دار الضرب، وضرب السكة والدينار المعزى الذى نقش عليه، فى أحد وجهيه: «دعى الإمام معد لتوحيد الإله الصمد، المعز لدين الله أمير المؤمنين. ضرب هذ الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة» وعلى الوجه الثانى: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون، على أفضل الوصيين، وزير خير المرسلين.

وكما ذكرنا عند حديثنا على الأوضاع السياسية، فقد كان يضرب أحيانًا اسم ولى العهد على السكة إلى جانب اسم الخليفة، فمثلاً ضرب المستعلى بالله اسم ابنه وولى عهده على الدينار وسماه الدينار الآمرى. وأحيانًا أخرى ضرب اسم الوزير، فالمستنصر بالله أمر بضرب اسم وزيره اليازورى على السكة مدة شهر. وأصبحت السكة تختم بختم الخليفة لمعرفة الخالص من المغشوش عند التعامل بين الناس.

وتواجدت دور صك النقود وضرب العملة فى المدن الكبرى ومراكز الأقاليم على أيام الدولة الفاطمية. فقد بنيت أول دار للضرب فى العصر الفاطمى بمصر (الفسطاط) بجانب دار الشرطة والبيمارستان بسوق الحمام فى سنة 361هـ/ 972م، وبقيت تعمل حتى سنة 564هـ/ 1165م. وبنى المأمون البطائحى، وزير الآمر بأحكام الله، دارًا للضرب سنة 516هـ/ 1117م، بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر، وسميّت هذه الدار بـ«الدار الآمرية».

وكان لدار الضرب أهمية كبرى، لما تعود به على الدولة من إيرادات بفضل ما يسبك فيها من الذهب الذى يحمل إليها، حيث يصهر ويصب فى قوالب تقطع من أطرافها بمباشرة المدير المسئول فتصير سبيكة. ثم تضرب نقودًا

مختلفة الأحجام والأوزان والقيم. وكان أكثر ما يعمل بها: دنانير الغرة، التى يوزعها الخليفة فى أول العام الجديد من كل سنة، وما يضرب من دنانير بمناسبة خميس العدس. ولصاحب دار الضرب الحق فى مراقبة الموازين والمكاييل التى يحملها أصحابها على استبدالها وشراء غيرها أو إصلاحها. ونظرًا لأهمية ديوان الضرب كان يتولى مهمة الإشراف عليه قاضى القضاة، ويساعده عدد من العدول.

كان الناس يتعاملون قبل الفاطميين بالدينار «الراضى» (العباسى)، وبقى بعد الفتح على أيام جوهر الصقلى بالرغم من ضرب الدينار «المعزى»، وذلك لكون «الراضى» أكثر وزنًا وأشد نقاوة من «المعزى» (نسبة إلى المعز لدين الله). لكن المعز لدين الله، أثناء خلافته بمصر، أجبر الصيارفة على التعامل بالدينار «المعزى» تحت طائلة التهديد بحرق محلاتهم، كما رفض ابن كلس جباية الخراج إلا بالدينار المعزى، وامتنع عن قبول السداد بالدينار «الراضى». ممّا حمل الأهلى على التعامل بالدينار «المعزى»، وزاد فى تعاملهم الأساليب القاسية التى اتبعت فى زمن الخليفة المعز لدين الله، فمثلاً صدرت الأوامر بتسعير الدينار «الراضى» بخمسة عشر درهمًا، والدينار «المعزى» بخمسة عشر درهمًا ونصف الدرهم. وجعل جوهر الصقلى الدينار الأبيض بعشرة دراهم وأحيانًا بستة دراهم وأحيانًا أخرى بثمانية دراهم. فخاف الناس من هذا الهبوط فى سعر الدينار «الراضى» فتراكضوا إلى استبداله وبأقل من قيمته الحقيقية، بالدينار «المعزى» فحصلت الدولة من جرّاء ذلك على أرباح كثيرة.

وبدأ الناس فى عهد الحاكم بأمر الله التعامل بالدراهم الفضية التى أنزلت إلى التداول بعدما تبيّن إقبال الناس على اختزان الدنانير الذهبية، وكثرة استعمال الذهب، مع قلة إنتاجه، خوفًا من حصول كارثة مالية لا يمكن مواجهتها. إلا أن هذا لم يمنع من نشوء أزمة نقدية فور إنزال الدراهم الفضية

إلى الأسواق، والتداول بها بنسب متفاوتة قياسًا على الدينار وذلك حسب الظروف. فتارة يكون سعر الدينار المصرى أربعة وثلاثين درهمًا، وتارة يساوى ثمانية وعشرين درهمًا ونصف الدرهم، وتارة أخرى لا يساوى أكثر من عشرين درهمًا.

فاضطربت أمور الناس، وتدخلت الدولة برفع هذه الدراهم، وأنزلت من بيت المال فى سنة 399هـ/ 1009م، عشرين صندوقًا فيها دراهم جديدة لتفرّق على الصيارفة، وقرئ سجل بمنع استعمال الدراهم القديمة خلال ثلاثة أيام واستبدالها إذا وجدت بدراهم جديدة من دار الضرب على أساس كل أربعة دراهم من القطع القديمة بدرهم من الجدد. فزاد اضطراب الناس أكثر من ذى قبل، لكن ما أقدمت عليه الدولة من وسائل قمعية، كضرب الباعة بالسياط وتشهيرهم، وإلقاء القبض على عدد آخر من باعة الفقاع (شراب يستخرج من الشعير شبه الجعة أو البيرة) والسماكين لمخالفتهم التعامل بالدراهم الجديدة، جعلهم يسكتون على مضض، واستقر سعر الدينار بثمانية عشر درهمًا من الدراهم الجدد.

وضرب المستعلى بالله فى سنة 492هـ/ 1099م، اسم ابنه ولى عهده على الدينار وسماه «الدينار «الآمرى» ومنع التعامل بغيره. وضرب الآمر بأحكام الله فى سنة 497هـ/ 1103م، الدراهم السوداء التى اشتهرت بـ«الآمرية».

جرى التعامل فى عصر الفاطميين إذن بنوعين من الدنانير، فكان التعامل بالدنانير المصرية وزنًا على نظام العيار الذهبى، والعبرة فى وزنها بالمثاقيل، على أساس وزن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، والمثقال الواحد يساوى أربعة وعشرين قيراطًا، وكل قيراط يزن مقدار سبع حبّات شعير من الشعير الوسط. أما الدنانير غير المصرية، فهى الدنانير التى يؤتى بها من بلاد

الروم أو الفرنج، لـذلك عرف بعضـها بالدنانيـر الإفرنجـية، والبـعض الآخر بالدوكات، لأنها كانت تضرب فى دوقيـة البندقية. وفى كلا الحالتين، كانت تحمل على أحد وجهيها صورة ملك البلاد وعلى الوجه الآخر صورة قديس. ويتم التعامل بها عددًا لا وزنًا.

وكمـا كانــت الدنانير نوعين، فـالدراهم هى الأخرى نوعـان: الدراهم النقرة، والدراهم السوداء (الآمرية). وهذه الأخيـرة كان درهمها يساوى ثلث (1/3) درهم النقرة. والدرهم النقرة كـانت قيمته بالفلوس غيـر المطبوعة على السكة ثمانية وأربعين فلسا[1].

الخراج:

كانت الضريبة الشرعية الأساسـية هى ضريبة الأراضى الزراعية المعروفة بـ«الخراج». وكانت تفرض أصـلا على كل أراضى سكان البلاد الأصليين غير المسلمين. وقـد عرفهـا الماوردى بأنها «حق مـعلوم على مسـاحة مـعلومة». والخـراج اجتـهاد من الحـاكم بعكس «الجـزية» التى نص عليـها فى القـرآن. وعندما خُشى مع الوقت أن يؤدى تحول عدد كـبير من سكان البلاد الأصليين إلى الإسلام إلى تقليل موارد بيت المال، فقـد رؤى أن لا تتأثر ضريبة الأرض بتغـير اعتقـاد مالكها، أى أن دخـول الإسلام كان يعـفى من الجزية ولكنه لا يعفى من الخـراج. وبذلك أصبح الخراج بنظر الفـقه الإسلامى إيجـارًا دائمًا للأرض لمصلحة الأمة المالك الأعلى لها بوصفـها فىء، بينما كان بوجهة نظر السكان المحليين مجرد استمرار لضريبـة الأرض الزراعية التى كان معمولاً بها قبل الإسـلام، وعلى الخلاف السائد فى بقـية العالم الإسـلامى لم توجد فى مصر أراضى عشرية بل كانت كلها أرض خراجية.

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص144.

لما فتح الفاطميون مصر، أقر جوهر الصقلى على بن يحيى بن العرمرم شهرًا على جباية الخراج، ثم أشرك معه رجاء بن صولاب، وكان أكثر ما جباه جوهر فى سنة 358هـ/ 969م، ثلاثة ملايين دينار وكسر، إلا أن المعز لدين الله عزل جوهر الصقلى فى سنة 362هـ/ 973م، عن دواوين مصر وجباية أموالها والنظر فى سائر أمورها، فور وصوله إلى مصر، وقلد الخراج، ووجوه الأموال، وسائر الأعمال فى أرض مصر، يعقوب بن كلس، وعسلوج ابن الحسن، وكتب لهما سجلاً، قرئ يوم الجمعة على منابر جامع أحمد بن طولون، وكلفهما بوضع نظام جديد للضرائب، فزادت الضرائب بفضل السياسة المالية التى اتبعت، بدراسة الشكاوى المقدمة، وسياسة الحزم التى اتبعاها لتطبيق النظام الجديد، فما هى إذن الأصول المتبعة فى جمع الخراج؟ ومتى يجمع الخراج؟ وكيف كان يتم تقديره؟

قد انتهز الأفراد وكبار الأجناد فرصة الاضطرابات التى حدثت فى أيام المستنصر وزادوا إقطاعاتهم وجاروا على ما فى أيدى صغار المقطعين حتى أن بعض أرباب الأملاك فى الصعيد أضافوا إلى حيازاتهم من أملاك الدواوين أراضى اغتصبوها ومواضع مجاورة لأملاكهم تعدًّوا عليها وخلطوها بها وحازوها. ونتيجة لذلك اقترح القاضى الرشيد بن الزبير، الذى أطلع الوزير الأفضل شاهنشاه على ذلك أثناء مشارفته الصعيد الأعلى، بإرجاع هذه الأملاك إلى الديوان. غير أن الوزير الأفضل أصدر منشورا قرئ بالصعيد الأعلى «بإقرار جميع الأملاك والأرضين والسواقى بأيدى أربابها من غير انتزاع شىء منها ولا ارتجاعه وأن يقرر عليها من الخراج ما يجب تقريره» وهذا يدل على أن الحكومة الفاطمية - على الأقل فى زمن الأفضل - اعتبرت وضع اليد زمنًا على أملاك الدولة أو على الأراضى غير المملوكة - والتى تعتبر من مال الديوان - مما يُكسب واضع اليد حتى امتلاكها.

وفى سنة 501/ 1107 خاطب القائد أبو عبد الله محمد بن فاتك البطائحى الوزير الأفضل بن بدر الجمالى فى حل جميع الإقطاعات وإعادة رونقها للمحافظة على قيمة العائد والخدمات، وذلك بعد أن تضرَّر كثير من العسكرية والمقطعين من كون إقطاعاتهم قد قل ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلة المتحصل منها، وأن إقطاعات الأمراء قد تضاعف ارتفاعها وازدادت عبرتها بحيث صار فى كل ناحية للديوان جملة تجبى بالعسف. فحملت الإقطاعات كلها على أملاك الدولة ودعي الأمراء والأجناد والطوائف للمزايدة عليها فى دار الوزارة، ووعدهم الأفضل بترك أملاكهم التى لهم فيها يتصرفون فيها بالبيع أو الإيجار، ثم حل جميع الإقطاعات ووقعت المزايدة عليها، وتميز لكل منهم إقطاع وكتب لهم السجلات بأنها باقية فى أيديهم لمدة ثلاثين عاما ما يقبل منهم فيها زائد، وحصلت بذلك للديوان بلاد مقورة بما كان مُفرَّقًا فى الإقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار.

ينظم عمل جباية خراج أراضى مصر المزروعة «أدلاء» (جمع دليل) يقومون بإعداد ما يعرف بـ «سجلات التحضير» يسجلون فيها البقاع التى فى النواحى برسم الزرع بأسمائها وعدد فدنها ونوعها (ما يروى منها، والباق، والبروبية، والوسخ المزدرع، والوسخ الغالب، والشراقى) ويعين تحت كل باب عدد فدنه.

و«السجلات» هى الأساس الذى يتم على أساسه جمع الخراج، بعد تحضير الأراضى وتسجيلها استنادا على «قوانين الزراعة» المشتملة على ذكر البقاع. وإذا تكاملت الزراعة (أى بعد مرور أربعة أشهر من السنة الخراجية) يندب من الديوان المساح لمساحة الأراضى ومعهم شهود لمساحة الأرض فيخرج المشرف والعامل والماسح والشاهد والأدلاء ووجوه المزارعين والقصابون، فيبتدءون بالمساحة ويثبتون عدة الأقصاب إلى أن تمسح الأرض

كلها ويثبتها الماسح من إملاء القصاب من مشاهدته، ويعمل بها كل يوم «قنداق» يقدم وصفا مساحيا للزراعات المنفذة أولا ضيعة ضيعة ثم باسم كل مزارع على حروف المعجم، ويرفع «القنداق» إلى الديوان، ثم تعمل بعد ذلك «المكلفة» (الجمع: مكلفات) التى توضح لكل مزارع ما يجب عليه من خراج.

ويتم تقدير خراج الأرض حسب نوعها وهى: القبالة والمناجزة والمفادنة. وقد تحدثنا فيما سبق عن القبالة، أما المفادنة فهى عملية مساحية تعنى تقدير خراج الأرض غيرالمزروعة بساتين، ونموذج ذلك أراضى الحبس الجيوشى الذى كان يسجل جمعية للمزارعين «مفادنة» بالعين، وذلك بمبلغ محدد (قطيعة) عن وحدة الفدان. أما نظام القبالة/ المناجزة فيطبق على الأخص على الزراعات التى تشغل مساحات كبيرة دون أن تحصل عائدًا مرتفعًا بعكس زراعة المفادنة.

وكان الخراج يدفع إما على ثلاث دفعات وفق ما تشهد به «المكلفات» أو على ثمان دفعات إذا أخذ من واقع «السجلات»، وكان افتتاح الخراج ومطالبة الزراع به يبدأ فى شهر طوبة (يناير) حيث يحاسب المتقبلون على الثمن من السجلات، ويتم دفع الربع فى أمشير (فبراير) وهكذا، وكان الذين يتولون استخراج الخراج أفراد غير الذين تولوا مساحة الأرض(1).

ويتم تسديد الخراج حسبما ذكره ابن حوقل، على خمسة أقساط:

القسط الأول: وهو ربع الخراج، يتم تسديده فى شهر كيهك (كانون الأول/ ديسمبر).

القسط الثانى: يطالب الناس بالربع الثانى فى شهر برمهات (آذار).

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب – نفس المرجع ص336.

القسط الثالث: يتم فيه استخراج نصف الخراج وذلك فى شهر برمودة (نيسان) وتسجيله فى السجلات.

القسط الرابع: يتم استخراج الربع الثالث فى شهر أبيب (تموز).

القسط الخامس: يسدد الخراج كاملا فى شهر مسرى (آب/ أغسطس).

يمكن جباية الخراج من الضريبة التى كانت مفروضة على المحاصيل الزراعية، إلا أن هذه الضريبة لم تكن واحدة فى كامل أيام الدولة الفاطمية، إذ اختلف فى تحديدها. فابن حوقل يقول بأن الخراج كان ثلاثة دنانير ونصف دينار عن الفدان الواحد (أى مائتين وعشرة قروش مصرية). فجعلها جوهر الصقلى سبعة دنانير (أى أربعمائة وعشرين قرشا)، وبلغت فى أيام الخليفة الحافظ لدين الله أربعة دنانير (أو مائتين وأربعين قرشا). ومرد الاختلاف فى تحديد الخراج يعود إلى ثلاثة عوامل: خصوبة الأرض، ونوع المحصول، وطريقة الرى.

وتعتمد السنة القمرية (الهلالية)لحساب الخراج إذا فرض على كامل الأرض المزروعة، وغير المزروعة، فيجمع الخراج على دفعتين: الأولى فى أول رجب، والثانية فى أول محرم، أما إذا جمع الخراج عن الجزء المزروع من الأرض فتعتمد حينئذ السنة الشمسية، وفى ذلك يقول المقريزى: وكانت العادة إذا مضى من السنة الخراجية أربعة أشهر، ندب من الجند من فيه حماسة وشدة، ومن الكتاب العدول، وكاتب نصرانى، فيخرجون إلى سائر الأعمال لاستخراج ثلث الخراج، على ما تشهد به المكلفات المذكورة، ويتم أحيانًا فرض الخراج على المحصول وبتحديدات مختلفة كما ذكرنا أعلاه، فعندها يكون استحقاق الخراج عند جمع المحصول الزراعى وفقا لاختلاف نوعه بصرف النظر عن السنة الهلالية أو الشمسية. والجدير بالإشارة أن أراضى مصر اعتبرت كلها خراجية يحق عليها دفع الجزية.

لم يجب الخراج كما ذكرنا واحدا، إنما كان يرتفع أحيانًا ويهبط أحيانًا أخرى تبعًا للعوامل الطبيعية كارتفاع أو انخفاض منسوب المياه فى النيل أو حدوث اضطرابات يفلت معها حبل الأمن، أو رفع الضريبة العقارية على الفدان وخلافه.

فكيف تتم جباية الخراج؟ ومن يقدر الضرائب؟

نظام القبالة:

فى نص مجمل أوضح لنا المقريزى نظام «القبالة» قائلاً: «كان متولى خراج مصر يجلس فى جامع عمرو بن العاص من الفسطاط فى الوقت الذى تتهيأ فيه قبالة الأراضى، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدى متولى الخراج يكتبون ما ينتهى إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس، وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنوات لأجل الظمأ والاستبحار وغير ذلك. فإذا انقضى هذا الأمر خرج كل من تقبل أرضا وضمنها إلى ناحيته فتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك، ويحمل ما عليه من خراج فى أبانه على أقساط، وتحسب له من مبلغ قبالته وضمانه لتلك الأراضى ما ينفق على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خُلجانها بضرابة مقدرة فى ديوان الخراج».

يتضح من هذا النص أن نظام تقبل الأرض عمل مالى بحت الغرض منه تسهيل جباية الخراج (بما أن أرض مصر كانت كلها منذ الفتح أرضا خراجية) ولا علاقة له بملكية الأرض مطلقا، حيث ضمنت الحكومة الفاطمية الخراج وسائر الضرائب الأخرى مقابل مبالغ محددة، واعتبر الفائض بعد ذلك أرباحًا للضامنين، لذلك فكثيرا ما حدث فى المصادر خلط بين الضمان والقبالة.

وعادة ما كـان يتأخر من مبلغ الخراج كل عـام فى جهات الضمـان والمتقبلين قسم يقـال له «البواقى» كـانت الولاة تتشدد فى طلبـه مرة وتُسـامح به مرة، فكثيراً مـا كانت تكتب سجلات «بالمسامـحة بالبواقى» يحدد فيـها آخر السنة المُسامح به.

تتم جـباية الخـراج عن الأراضى الزراعـية إذن وفق مـا يـسـمى «بنظام القبالة»، أو «نظام الالتـزام»، وهو ما يلتزمه على نفسه شـخص ما وقع عليه الضمـان أو الالتزام بتـحصيل الضـرائب المفروضـة على قرية أو عـدة قرى، لاشتراكـه فى المزايدة العلنية فى جامع عـمرو بن العاص أو جامع أحـمد بن طولون، فيسمى هذا الشخص «الضامن» أو «الملتزم»، فمثلا: ضمن «على بن عمر بن العداس» كورة بوصير فى عهد المعز لدين الله، وضمن المعلم «زوين» مدينة القاهرة فى عهد الظاهـر لإعزاز دين الله. وقد تأخر فى زمن المعز لدين الله، قسم من الخراج على الضمان، وهو ما يـسمى بالبواقى، فتشدد كل من يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن فى طلبه.

ولم يعمل بنـظام الالتزام لجمع الخـراج فقط، إنما تعـداه هذا المبدأ إلى جوازه على إيرادات كـثرة مثل الأحبـاس (الأوقاف) فقـد ضمنها محـمد بن القـاضى أبى الطاهر مـحمـد بن أحمـد سنة 363هـ/ 974م، بمليون ونصف المليون من الدراهم. كـذلك كان القطرون مـضمونًا حـتى نهاية سنة 585هـ/ 1189م، بمبلغ محدود.

وقد أصدر المأمون، وزير الخليفة الآمر بأحكام الله، عدة مراسيم لتنظيم شئون الجباية والخراج، وكـانت هذه المراسيم فى مصلحة الضامن، لأن العادة المتبعـة فى زمن الفاطميين، كانت تسمح بفسخ الضـمان الأول، إذا تقدم أى إنسان آخر وزاد على قيمة ضمـانه ولو بعد حين، فيعطى الضمان للثانى الذى زاد عليه، فألغى الآمر هذه الطريقة لأنها وإن ألحـقت بالضامن ضرراً مباشراً،

فإنهـا عكست ضررًا غـير مـباشـر على الرعايا لما يصـيبـهم من الزيادة التى يحصلها الضامن الثانى أضعافًا مضاعفة.

وجاء بعضها فى مصلحة أصـحاب الأراضى، إذ تبين أن عددًا كبيرًا من الناس لم يسـدّد ما توجّـب عليه من الخـراج عن أراضيـهم لعـدد من السنين وعندما تقـرر مطالبتهم بما عليـهم وصدر حكم القاضى بذلك، التمـسوا من الوزير المأمون البطائحى إعفاءهم، لا سيـما أن قيمة هذا الخراج تزيد عن ثمن الأرض التى يستثمرونها، فأعفاهم وأصدر بذلك مرسومًا.

كما فعل سنة 515هـ/ 1121 سامح بموجبـه أهل الخراج، من المعاملين والضمناء والمتصـرفين عن بواقى الخراج إلى آخر سنة 510هـ/ 1116م، وذلك للفرق الحاصل بين السنة الهلالية والخراجية.

وأعفى أبو عبد الله مـحمد بن فاتك المأمون البطائحى مـستأجرى الرباع السلطانية بالقاهرة ومـصر (الفسطاط) من (دور وحمامات وحـوانيت ومعاصر وطواحين وغيرها) من إيجار شهر رمـضان كل سنة، اعتبارا من سنة 517هـ/ 1123م، إحسانًا لهذا الشهر.

إلا أن ما ينكر على هذه السياسة المالية فى جـباية الخراج، ما كان يلجأ إليه بعض الضامنين كما أسلفنا، لجـمع الخراج، بالترهيب، ببيع المحصول أو الأرض أو أى شىء آخر حينا، وبالتعـذيب حينًا آخر، وذلك كله بعلم الدولة ومعرفتهـا، التى كانت ترسل الجباى مصحوبا بأحد الرجـال الأقوياء لتخويف الناس وتهديدهم عند الحـاجة. ففطن بعض الخلفاء لهـذه الوسيلة المكروهة، ومنع استعـمال مثل هذه الأساليب التعـسفية، فكان صدور المراسـيم لتحسين أوضاع الفـلاح والضامن معًا، وتحـديد قيمـة الضرائب، لعدم إفسـاح المجال للضامن فى زيادتها.

وتعود أموال الخراج إلى ديوان يعرف بـ«ديوان الخراج»، يرأسه أحد الموظفين الكبار، ويساعده بعض العمال والكتبة والجباة. وفى هذا الديوان يتم الإعلان من قبل رئيسه عن الضياع للضمان وجباية الأموال، التى تتم كما مر معنا، فى جامع أحمد بن طولون فى مصر (الفسطاط)، ثم نقل هذا الديوان إلى القصر الخلافى فى القاهرة، ويعود إلى هذا الديوان، وفق ما فصلناه، أمر مسح الأراضى المصرية لتقرير الضريبة المتوجبة عليها.

والجدير بالذكر هنا ذلك المرسوم الذى أصدره الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى وزير الآمر بأحكام الله 501هـ/ 1107م، بتصحيح جباية الخراج المعمول بها قبل هذا التاريخ، حيث كان يُجبى الخراج على حكمين: أحدهما يُجبى هلاليا، والثانى يُجبى خراجيًا، ونسبته إلى الخراج على أساس التقويم القبطى (السنة الشمسية). فكان التصحيح الخراجي للجباية كما يقول عطية مشرفة: «إن دل على شيء، إنما يدل، على أنه أكثر انقياداً إلى المؤثرات الدينية منه إلى المؤثرات العقلية والمصلحية، إذ من المسلم به، أن السنة القمرية سنة لا يصح مطلقًا اتباعها فى الحسابات الزراعية الخراجية، ولا فى الحسابات المصلحية السنوية، لعدم تكامل الفصول الأربعة فيها، ولانتقالها مع توالى السنين من شهر إلى شهر حتى تدور على الأشهر جميعها»[1].

وكانت الحكومة تؤجر للفلاحين الأراضى التابعة لبيت المال مقابل إيجار محدود أو تعطيها لهم وفق نظام «المزارعة» أو «المقاسمة» فى المحصول. أما جباية الخراج طوال العصر الفاطمى فى بقية الأراضى فكانت تتم على أساس «القبالة»، أى التعهد بدفع مبلغ معين عن منطقة محددة. وكانت هذه التلزيمات تجرى بالمزاد وتعطى لمن يتعهد بدفع المبلغ الأكبر. فلم تكن فى

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص137.

الدولة الفاطمية لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى الإقطاع الآسيوى الشرقى، وإنما كانت تُضَمَّن بقبالات معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد والوجهاء بما عليها من الفلاحين الأقنان، وأصبح ما يطلق عليه «إقطاع» هو منطقة زراعية مؤجرة مقابل مبلغ اتفاقى يُطلق عليه «قبالة»، ويسمى المزارع المقيم فى البلد «فلاحا قرارا» فيصير عبدا قنا لمن أقطع تلك الناحية. وقد عرف من نسخة المسموح الذى تضمن ترك البواقى فى أيام الخليفة الآمر بأحكام الله ووزارة المأمون البطائحى، أن بلاد مصر فى زمن الفاطميين كانت تقبل بعين وغلة وأصناف.

ويوضح نص المخزومى ما جاء فى نسخة المسموح المذكور حيث قسم «القبالات» إلى نوعين: «القبالات المقررة الأسعار» وهى التى تعنى عقدا يتضمن سعرا ثابتا غير قابل للمناقشة، و«قبالات المناجزة» بالعين والحب. وهى تعنى اتفاقًا بالمزايدة، بحيث إن لفظ «القبالة» بإطلاقه يصبح مماثلا للفظ «المناجزة».

ويبدو أنه كان سائدًا فى مصر الفاطمية ثلاثة أنواع من الإقطاع: «إقطاع الاستغلال» وهو فى حقيقته لا يزيد عن نظام الالتزام، وفيه تمنح بعض أراضى الدولة إلى الأفراد من الوزراء، والأمراء، والأجناد، مقابل أن يدفع المقطع مبلغا معينًا من المال يذكر فى الأمر الصادر بإقطاعه جهة ما، وهذا المبلغ، الذى يطلق عليه الضمان، يقل بطبيعة الحال عما يجبيه المقطع من أهل الجهة إقطاع الارتفاع» وفيه يستفيد المقطع من ارتفاع بعض النواحى عوضًا عن الرواتب، مثلما حدث مع الوزير ابن كلس حيث جعل له الخليفة العزيز بالله إقطاعا فى كل سنة بمصر والشام مبلغه مائة ألف دينار. كما أن إقطاع قاضى القضاة مالك بن سعيد كان مبلغه فى السنة خمسة عشر ألف دينار، ويحدثنا المسبحى كذلك عن إقطاع مماثل لشمس الملك مسعود بن طاهر الوزان فى عام 415/ 1024.

«إقطاع التمليك» وفيه تتنازل الدولة تنازلا تاما مطلقا عن جزء من الأراضى التابعة لها إلى بعض الأفراد. حيث لجأت الدولة الفاطمية فى أول عهدها إلى التصرف فى أراضى الحوز (وهى الأراضى التى تعد ملكا لبيت المال فلا هي خراجية ولا هى عشرية، وهى ما مات أربابه بلا وارث وآل إلى بيت المال) مكافأة لأعوانها. ويرى الفقهاء أنه لا يجوز مصادرة إقطاع التمليك حيث يصير المقطع بالتمليك كمالكا لرقبتها. غير أن الحكومة الفاطمية كانت فى مصادرتها للإقطاعات لا تميز بين إقطاع التمليك وإقطاع الاستغلال.

ويلاحظ أن أغلب المقطعين فى آخر وقت الدولة الفاطمية كانوا من الأجناد، وذلك بعد أن هزت الحوادث العنيفة المجتمع المصرى والحياة الاقتصادية منذ أواخر خلافة المستنصر؛ وانتشر الخراب والفقر فى أنحاء البلاد، وأصبح العسكريون هم أصحاب الكلمة العليا وتعذر على أفراد الشعب المشاركة فى المزايدات التى كانت تعقد بشأن هذه الإقطاعات[1].

وقد ظل نظام القبالة سائداً حتى قدوم الجيش الكردى التركى المصاحب لشيركوه وصلاح الدين والذى اعتاد أفراده على الأنظمة المتوارثة عن السلاجقة، فأدخل الأيوبيون تغييرا جذريًا على النظام السابق مستمداً فى غالبه من الإقطاع الشرقى وإن ارتبط بخصوصية نظام الزراعة فى مصر. وزالت القبالة سريعا أمام نمو الشكل الجديد للإقطاع الأيوبى.

الجزية أو الجوالى:

وتسمى ضريبة الرءوس، يدفعها أهل الذمة من النصارى واليهود، وكانت مفروضة على الذكور والبالغين، ويستثنى منها الأطفال من الجنسين (الإناث والذكور) والنساء، والشيوخ، والرهبان، والعبيد، والمجانين،

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص331.

والفقـراء الذين لا يكسـبون أجرا. وكـانت جبـاية الجزية تتم بحـسب السنة الهلاليـة، مرة واحـدة فى السنة، ويراعى فيـها غنى القـادرين على دفعـها، فقسمت تبعًا لذلك على ثلاث طبقات: عليا، يدفع الشخص منها أربعة دنانير وسدس الدينار كل سنة، ووسطى، دينارين وقيراطين، وسفلى، دينارًا واحدًا وثلثا وربعا وحبتين من دينار.

وتعرف هذه الضـريبة بـ«الجـوالى» (ومفردها جـالية). فـقد أطلق هذا اللفظ على كل من فرضـت عليه هذه الضريبـة من أهل الذمة، ولو لم يجل عن بلاده، لأن الخليـفة عمـر بن الخطاب كان قـد أجلى أهل الذمة من شبه الجزيرة الـعربية، فـصار كل من يدفـعهـا يعتـبر من الجوالى. وفـرضت هذه الجوالى على الذميين باعتبارها تحت حماية الدولة الإسلامية. واستخرجت فى أيام الفاطميين من أفـراد الطائفة القبطية عن طريق بطريركهم الذى كـان يعتبر فى هذه الحالة «شيخ المشترك».

وجعلت جبـاية «الجوالى» أو «الجزية» من اختـصاص «ديوان الجوالى»، الذى يرأسه أحد العدول الكبار، يعـاونه عدد من الموظفين لتنظيم جباية الجزية عن الذميين، وشطب اسم من يموت أو يسلم، عن اللوائـح بعد أن يؤخذ منه ما يقدر عليه من أشهر السنة قبل وفاته أو إسلامه.

الزكاة - النجوى:

الزكاة هى الصدقة التى لا يجب على المسلم فى ماله حق سواها. وهى تجب فى الأموال المرصدة لـلنماء والتى حال عليها الحـول. وينقسـم هذا المال من وجهـة نظر الفقه إلى مـال ظاهر يشمل الزروع والثمـار والمواشى، ومال باطن يشمل الذهب والفضة وعروض التـجارة. ويختص نظر والى الصدقات فقط بزكاة الأموال الظاهرة، أما زكـاة المال الباطن فليس لوالى الصدقات نظر فيه وإنما أربابه أحق بزكاته.

وحدد ابن مماتى فى جدول جامع ما تجب فيـه الزكاة ومصارفها وما لم تجب فيه، مع ملاحظة أن مصرف الزكاة منـصوص عليه وليس للأئمة اجتهاد فيه.

وما يذكره المخزومى فى «المنهاج» حـول حساب الزكاة يصدق دون شك على فترة حكم صلاح الدين. فـالمقريزى يذكر أن السلطان صلاح الدين أول من جبا الزكـاة بمصر. فقد كان الناس قـبل ذلك يدفعون الزكاة إلى المستـفيد منها مباشرة دون وساطة الدولة.

وبدلاً من أن يحرص الفاطميون على تعيين مـتولى للزكاة فقد كان على الإسماعيليين أن يدفعوا للحكومة الفـاطمية ممثلة فى شخص الداعى أو نقبائه ما يُعرف «بالفطرة» و«النجـوى» ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث فيـجتمع من ذلك شيء كثيـر يحمله الداعى إلى الخليفة بيده بنيـه وبينه وأمانته فى ذلك مع الله تعالى، فيـفرض له الخليفة منه ما يعينه لنفـسه لنقبائه، وقد اتخذ الـفاطميون النجوى من قـوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ... ﴿١٢﴾﴾ [المجادلة]. يقول الإمام المستنصر فى سجل مؤرخ فى العشر الآخـر من ذى القعدة سنة 481/ أوائل فبراير سنة 1089 «فقد صارت هذه الصدقات فرضًا واجبـا، على كل مؤمن العمل به، ومن تركه كمن ترك فرضا من فرائض الصلاة والصوم والحج والجـهاد؛ وليس ما يراه أمير المؤمنين من متابعـة أوامره بإخراج الفطرة والنجـاوى احتذاء يحتذيه، ولا اتـساعًا فى بيت ماله يلتمسه ويستدعـيه، ولكن لما كانت من الفروض اللازمة للإمام على المؤمنين وبها قوام دين المؤمن، تعـيَّن على أمير المؤمنين تعهد أوليـائه بحملها ليرفع لهم فى الأعمال الصالحات ويجتنوا بها ثمرة الباقيات»[1].

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص341.

الأحباس:

ترصد الأموال المنقولة وغير المنقولة (كالعقارات) لينتفع بإنتاجها بعض الأشخاص أو لتستثمرها دور العبادة ومرافقها العامة، فتسمى هذه الأموال «الأحباس» أو «الأوقاف». وقد عمل الحاكم بأمر الله على حبس الأراضى الزراعية والمنازل والحمامات والرباع وغيرها. وأمر أيضًا بحبس العقارات والكتب للأزهر وجامع راشدة والمقس ودار العلم.

ظلت الأوقاف (الأحباس) فى مصر منذ الفتح الإسلامى فى أيدى مستحقيها أو نظار الوقف حسب شروط الواقف دون أى تدخل أو إشراف من الدولة، حتى ولى قضاء مصر القاضى الأموى توبة بن نمر فى مستهل صفر سنة 115/ 19 مارس سنة 733 فخاف عليها من الهلاك والتوارث ولما كان مآل الأحباس إلى الفقراء والمساكين، فقد وجد أنه من الأفضل أن يضع يده عليها فأفرد لها ديوانًا سمى «ديوان الأحباس» كان يتولى الإشراف عليه القاضى. ويعتبر هذا الديوان أول تنظيم للأوقاف ليس فى مصر فحسب بل فى كافة الدول الإسلامية.

وظل القضاة يتولون النظر فى الأوقاف بحفظ أصولها واستثمارها وقبض ريعها وصرفه فى الأوجه التى أرصدت لها. ومنذ النصف الأول للقرن الرابع/ العاشر كان يعين فى بعض الأحيان متولى للأحباس ونفقة الأيتام بالإضافة إلى القاضى. وكانت الأحباس فى أول الأمر فى الرباع وما يجرى مجراها من المبانى، أما الأراضى فلم يكن سلف الأمة من الصحابة والتابعين يتعرضون لها. أما أول من حبس الأراضى والبساتين فى مصر فأبو بكر محمد بن على الماذرائى الذى حبس نحو سنة 318/ 930، بركة الحبش وأسيوط على الحرمين وعلى جهات بر مختلفة. يقول المقريزى: «فلما قدمت الدولة الفاطمية من المغرب إلى مصر بطل تحبيس البلاد وصار قاضى القضاة

يتولى أمر الأحباس من الرباع، وإليه أمر الجوامع والمشاهد، وصار للأحباس «ديوان مفرد»، كذلك فقد أدخل الفاطميون الكثير من التنظيمات الخاصة بالوقف. فقد أمر الخليفة المعز لدين الله فى ربيع الآخر سنة 363/ 974 أن تحول المحصلات المالية المجباة من الممتلكات الموقوفة من مودع الحكم إلى بيت المال، وطالب المتنفعين بأن يظهروا الوثائق التى تدل على أحقيتهم فى ريع هذه الأوقاف. ويعد محمد بن القاضى أبى الطاهر محمد الذهلى أول من ضمن جباية أموال الأحباس فى الدولة الفاطمية، ففى النصف من شعبان من سنة 363/ 974 ضمن الأحباس بألف ألف وخمسمائة ألف درهم فى كل سنة، على أن يدفع إلى المستحقين حقوقهم ويحمل الباقى إلى بيت المال.

وهكذا أصبح لبيت المال منذ أيام الفاطميين نصيب من متحصلات الأحباس، التى صارت تمثل أحد موارد الدولة المالية. وحتى يضمن الفاطميون موردا ثابتا ينفقون منه على تعمير المساجد وفرشها والصرف على قومها وخدامها، أوقفوا الكثير من الأراضى الزراعية وغيرها من المواضع. فيذكر المسبحى أن الخليفة الحاكم بأمر الله أمر فى سنة 403/ 1012 بإثبات المساجد التى لا غلة لها ولا أحد يقوم بها أو التى لها غلة لا تقوم باحتياجاتها فأثبت فى سجل رفع إليه، وبلغت عدتها ثمانمائة وثلاثين مسجدا قدر لها نفقة شهرية قيمتها 9220 درهما بواقع اثنى عشر درهمًا لكل مسجد. وبناء عليه أمر الحاكم فى يوم الجمعة 18 صفر سنة 405/ 19 أغسطس سنة 1014 بقراءة سجل بتحبيس ضياع هى: إطفيح وصول وطوخ وست ضياع أخرى وعدة قياسر وغيرا على القراء والفقهاء والمؤذنين بالجوامع، وعلى المصانع والقوام بها ونفقة البيمارستانات وأرزاق المستخدمين فيها وثمن الأكفان لفقراء المسلمين. ويذكر الشيف محمد بن أسعد الجوانى أن القضاة بمصر كانوا إذا بقى لشهر رمضان ثلاثة أيام طافوا يومًا على المساجد والمشاهد بمصر والقاهرة، يبدأون

بجامع المقس ثم جوامع القاهرة ثم المشاهد ثم القرافة ثم جامع عمرو بالفسطاط ثم مشهد الرأس لنظر حصر ذلك وقناديله وما تشعث منها وما يحتاج إلى عمارة منها وظل الأمر على ذلك إلى أن زالت الدولة الفاطمية[1].

وتعددت الأحباس، الدور والأراضى الزراعية، لتشمل الطواحين والفنادق والحمامات والحوانيت وخلافها، فاستعملت مستغلاتها فى نفقات الجوامع والمساجد والسقايات (ماء الشراب) وجعالات قرّاء القرآن الكريم والعلوم الشرعية والأئمة والخطباء والمؤذنين فى هذه الجوامع والمساجد، وعلى مصروفات الطلبة في دار العلم ولوازمها.

يفترض فى الأحباس، أن تكون للأعمال الخيرية، الدينية وغير الدينية. إلا أن هذه القاعدة خولفت لقيام بعض الوزراء، أرباب السيوف، على حبس الأراضى الواسعة على أولادهم أو أقربائهم، متمثلين بالخلفاء فى الدولة. مستغلين فرصة وصولهم إلى الوزارة. وخير مثل على ذلك، ما أقطعه (حبسه) أمير الجيوش بدر الجمالى وزير المستنصر بالله على ذريته من جهات واسعة، فكان ذلك كافيا ليقى أولاده وأعقابهم تقلبات الدهر، ويهيئ لهم موردا ثابتا.

وبلغت أموال الأحباس الفاطمية سنة 363هـ/ 974م، مبلغ مليون ونصف مليون من الدراهم. وفى سنة 403هـ/ 1012م، جعل الحاكم بأمر الله كامل نفقات الأعمال الخيرية العامة على الجوامع والمساجد وسواها مما ليس له إيراد خاص من جملة مصاريف، إيرادات الأحباس.

وأفرد ديوان للنظر فى شئون الأحباس يشرف على جباية الإيرادات وتنظيم النفقات، أطلق عليه اسم «ديوان الأحباس». وقد شملت اختصاصاته

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص360.

الأحباس العامة والخاصة. ويخدم أعيان كتاب المسلمين من الشهود والعدول. ولهم صلاحية الإشراف على الجوامع والمساجد والمشاهد والخوانق والسبل والزوايا والمدارس والأراضى والعقارات المحبوس عليها، والإحسان إلى الفقراء ودفع نفقات المصالح الخيرية والمستحقين وحمل الباقى من العائدات إلى بيت المال[1].

ولعل أقدم حجة وقف وصلت إلينا من مصر وتعد الوحيدة التى ترجع إلى العصر الفاطمى، هى حجة وقف الوزير الملك الصالح طلائع بن رزيك الذى أوقف فى مستهل جمادى الأولى سنة 554/ 21 أبريل سنة 1159 بعض الرباع ونصف بركة الحبش وناحية بلقس الأشراف على أن يكون النصف والثمن منها، أى خمسة عشر من أربعة وعشرين سهما على الأشراف الحسنيين والحسينيين المقيمين بالقاهرة المعزية ومصر خاصة، والثلث، أى ثمانية أسهم من أربعة وعشرين سهما، على الأشراف الحسنيين والحسينيين القاطنين بمدينة رسول الله ﷺ وفى بوادى الفرع القريب منها، ويمنح السهم الباقى للشريف ابن معصوم على أن يكون له أمد حياته ثم من بعده لولده وولد ولده، وإن انقرضوا رجعت منافع هذا السهم إلى الأشراف الأقارب والمقيمين بالمدينة.

كان يتولى الإشراف على الأحباس فى العصر الفاطمى ديوان يعرف بـ«ديوان الأحباس»، يقول ابن الطوير: هو أوفر الدواوين مباشرة، ولا يخدم فيه إلا أعيان كتاب المسلمين من الشهود المعدّلين - بحكم أنها معاملة دينية - وفيه عدة مدبرين ينوبون عن أرباب هذه الخدم فى إيجاب أرزاقهم من ديوان الرواتب بعد حضور ورقة من جهة مشارف الجوامع والمساجد تفيد استمرار خدمة صاحبها طوال الشهر، ومن تأخر تعريفه تأخر صرف راتبه وإنما تمادى

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص148.

ذلك استبدل به آخر أو توفر ما باسمه لمصلحة أخرى، أما المشاهد فإنها لا توفر ولكنها تنتقل من مقصر إلى ملازم. وكان يطلق لكل مشهد خمسون درهمًا فى الشهر لتزويدها بالماء لزوّارها والمترددين عليها.

الرباع:

الربع (جمع رباع) هى المساكن المشتركة التى يقطنها أكثر من أسرة فى وقت واحد بعكس الدور (مفردها دار) وهى المساكن التى تسكنها أسرة واحدة من بابها.

يقول ناصر خسرو: «إن فى القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان، كلها ملك للسلطان (الخليفة)، وكثير منها يؤجر بعشرة دنانير مغربية فى الشهر، وليس بينها ما تقل أجرته عن دينارين. والأربطة والحمامات والأبنية الأخرى كثيرة لا يحدها الحصر وكلها ملك السلطان، إذ ليس لأحد أن يملك عقارا أو بيتا غير المنازل وما يكون قد بناه الفرد لنفسه. وسمعت أن للسلطان ثمانية ألف بيت فى القاهرة ومصر وأنه يؤجرها ويحصل أجرتها كل شهر. يؤجرونها للناس برغبتهم ثم يتقاضون الأجر فلا يجبر شخص على شىء». ويضيف ناصر خسرو أنه حين كان مقيمًا فى مصر أُجِّر منزل مساحته عشرون ذراعًا فى اثنى عشر ذراعا (نحو 78م^2) بخمسة عشر دينارًا مغربيا فى الشهر، وكان أربعة طوابق، ثلاثة منها مسكونة والرابع خالى.

وقد أوكلت الحكومة الفاطمية أهمية خاصة للإشراف على الرباع، فقد حفظ لنا القلقشندى نص سجل بحماية الرباع صادر إلى من يتولى «حماية الرباع السلطانية بالمعزية القاهرة المحروسة» محددا مهامه «بكشف أحوال هذه الرباع كشفا يعرف به حالها... وأن يستخرج مالها من السكان ويستعمل فى استيدائه غاية الاستطاعة والإمكان... وأن يتعهدها بالطواف فيها ويحافظ

على حراسة غيرها وتناول أجرها ورم مالعله يسترم منها ويتشعث. . . وحمل مال ارتفاعها إلى بيت المال المعمور بعد ما يصرف فى مصالحها. . .».

ويحـدد هذا النص وذلك نص ناصر خسرو وجـود نوعين من الرباع: الرباع السلطانية والرباع الخاصة التى سمـاها ناصر خسرو «بيوت» وفى وثائق الجنيزة مـا يفيد بأنَّ التـاجر اللبـدى أجر فى سنة 496/ 1102 قسـما من ربع (منزل) فى القاهرة مقابل 300 دينار فى الشهر وقدمت أسرته لتقيم فيه.

ويوضح لنا المخـزومى أن سنة الرباع هلاليـة وابتـداؤها من اسـتـقبـال إسكانهـا، واستخـراج إيجارها مـشاهرة، وأن الحـول الذى ينظم به حـساب عملها الجامع من المحرم إلى آخر ذى الحجة.

وتبعًـا للمخـزومى فإن «متـولى الربع» يتولى إعـداد «جريدة استـقرار» تتضـمن ما استقـرت عليه أجرة المسكون منه وعـبرة الخال إلى آخر شـهر ذى الحجة وكـذلك اسم الوكيل الذى يتولى الإسكان والخلوة والجـباية فى الربع، ويفصل فى هذه الجريدة ما فى الربع من قاعـات وطباق، ويذكر كذلك حلية كل منزل منها وما فـيه من أخشاب كالأبواب التى يخشى ذهابهـا وما يجرى مجراها دون السقـوف التى يوثق باستقرارها، مفصلاً كل مـوضع منها بعبرته واسم ساكنه واستقبال إجارته التى عادة ما تكون سنوية، ولكن يمكن أن تكون كذلك لعـدة أيام، وتجب الإجازة شـهريا، ولكن تبـقى أحيانا بعـض البواقى مـؤجلة. ويجب على العـامل أن يرفع إلى الـديوان تعريـفا يومـيـا يسـمى «المخزومة» بما يسكـن من الخال وما يبذل من الزيادة فى المسكون، و«خـتمة» يرفعها مشاهرة يوضح فيها ما اسـتخرج خلال الشهر، وكذلك عملاً فى آخر العام يسمى «عمل الزائد والناقص» يتضمن مبلغ ما اشتمل عليه أجرة المسكون من الربع وما سكن من الخالى منه.

وتقربا إلى الله وابتغاء لثوابه، لا سيما فى شهر رمضان، أصدر الإمام الآمر بأحكام الله منشورا فى شهر رمضان سنة 517/ نوفمبر سنة 1123 بمسامحة كافة سكان الرباع السلطانية بالقاهرة ومصر من الآدر والحمامات والحوانيت. . . بأجرة شهر رمضان من كل سنة لاستقبال رمضان سنة سبع عشرة وخمسمائة وما بعدها إحسانًا وتعظيمًا لحرمة هذا الشهر، أمر أن يخلد بالجامع العتيق بالفسطاط. ولما قرئ هذا المنشور ضجَّ العامة بالدعاء[1].

المصادرات:

تعتبر المصادرات موردا رئيسيا من موارد الدولة الفاطمية المالية، وذلك لغنى من تصادر أمواله وممتلكاته، وقد بدأت أعمال المصادرات منذ بداءة عهد الفاطميين بمصر، فما أن ذكر الحسن بن عبيد الله بن طغج أسماء أرباب الأموال فى مصر للخليفة المعز لدين الله حتى كتب إلى قائده جوهر الصقلى باستئصالهم ومصاردتهم.

وجرى سائر الخلفاء والوزراء الفاطميين هذا المجرى، فصادر العزيز بالله لوزيره يعقوب بن كلس خمسمائة ألف دينار، ثم أنشأ الحاكم بأمر الله ديوانًا خاصًا بالمصادرات يرسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم، فسماه «الديوان المفرد» لاتساع أعماله فى هذا الميدان. وشملت مصادرات الحاكم بأمر الله أملاك، الحسين بن جوهر، وصهره القاضى عبد العزيز بن النعمان، وأموالهما وضمها إلى الديوان المفرد. وضم الأوقاف الموقوفة على الكنائس والأديرة، وأدخلها فى الديوان المفرد وكتب لسائر الأعمال بذلك، وأحرقت عدة من صلبانهم على باب الجامع العتيق والشرطة، حتى أنه صادر ما تملكه والدته وأخته وخواصه من النساء والمباشرين والعاملين والضمان، وكبار

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص344.

مرءوسيه، فبلغت كما يقول الدكتور البراوى المبانى المصادرة وحدها مائتين واثنين وسبعين ألفًا من الدور والحوانيت.

وعندما أحس الآمر بأحكام الله بالقوة تآمر على قتل وزيره الأفضل بن بدر الجمالى عام 515هـ/ 1121م، وصادر أملاكه وأمواله، من مراكب وبغال وخيل ورقيق وحلى وجواهر، فاستغرق نقلها من داره إلى بيت المال أربعين يومًا، وقدرت هذه الثروة بستة ملايين دينار. ويجب ألا ننسى مصادرات الراهب أبى نجاح بن قنا، الذى لم يبق أحد إلا وناله منه مكروه من ضرب ومصادرة مال، بعدما أطلق الآمر بأحكام الله يده فى الناس حتى أتى بمصادراته على جميع رؤساء مصر وقضاتها وكتابها وشهودها وسوقتها.

ولما كانت الناس على دين ملوكهم، فقد سار على هذه السياسة، وزير الحاكم بأمر الله الروزبارى فسلب ما فى أيدى أرباب النعم والبيوت. ثم عملت والدته (الحاكم) على استعادة جميع الإقطاعات التى اقتطت منها بعد وفاته. وبدأ أمير الجيوش بدر الجمالى وزير المستنصر بالله عهده فى الحكم بالمصادرات، إذ أجاز لجنده قتل أمراء عسكر الأتراك، واستيلاء كل منهم على مال كل أمير مقتول وداره وإقطاعه. كما قضى بدر الجمالى نفسه على عدد كبير من الوزراء والقضاة والأمراء.

ودارت الدوائر ثانية، فتولى أبو على أحمد بن الأفضل الوزارة سنة 524هـ/ 1130م، فسجن الخليفة الآمر بأحكام الله نفسه، واستولى على جميع ما فى القصر بحجة أنها أموال أبيه الأفضل - التى صادرها الآمر نفسه بعد تدبير مقتل الأفضل - وأمر بفتح مخازن الغلال وتوزيع ما فيها على الناس، فبلغت مئات الألوف من الأرادب.

واستولى ضرغام بن عامر اللخمى وزير العاضد لدين الله على الأوقاف للصرف على الجيش فى سنة 556هـ/ 1163م، ثم صادر صلاح الدين

مخصصات العاضد وكنوز الفاطميين فى القصر، وسجن من تبقى من العائلة المالكة، واقطع الأملاك والأراضى أفراد أسرته وجنوده، تمامًا كما فعل أمير الجيوش بدر الجمالى عندما أوعز لجنده بقتل الأمراء المصريين والاستيلاء على ممتلكاتهم، فأنهى بذلك سيادة الفاطميين على البلاد المصرية[1].

الخمس الرومى:

كان على الروم، وهو لفظ يُقصد به التجار البيزنطيين والإيطاليين وخاصة الجنوبيين والبنادقة، أن يدفعوا بوصفهم تجارًا أجانب غير مسلمين رسومًا جمركية على البضائع الواردة إلى الموانئ المصرية المطلة على البحر المتوسط عرَّفها المخزومى باسم «الخُمس» أو «الخُمس الرومى». ويشرح لنا ابن مماتى كلمة الخُمس بأنها عبارة عما يستأدى من تجار الروم الواردين على الثغور بمقتضى ما صولحوا عليه، ورغم أن قيمة الرسوم الواجب عليهم أدائها يبلغ قيمتها 35 بالمائة من قيمة بضائعهم؛ وقد ينحط إلى ما دون العشرين بالمائة، فإنها تسمى مع ذلك «خُمسًا». ويوضح هذا النص، الذى أورده ابن مماتى، أن الحكومة الفاطمية لم تكن تعامل التجار الأجانب غير المسلمين على أساس واحد، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى اعتبارات سياسية واقتصادية. فقد تُخفض الرسوم على تجار البلاد التى تزود الحكومة الفاطمية بما يلزمها من المواد الضرورية لصناعة السفن على سبيل المثال. وأما ارتفاع قيمة هذه الرسوم حرص التجار على تخفيض المبالغ التى يدفعونها عما ينقلونه من متاجر، يدل على ذلك ما وعد به روجر الثانى Roger II أهالى مدينة سالرنو Salerno سنة 532/ 1137 بالتدخل لدى الحكومة الفاطمية لتخفيض الرسوم الجمركية (الخُمس الرومى) التى يدفعها تجار هذه المدينة فى ميناء الإسكندرية إلى القيمة

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص147.

التى يدفعها أهالى صقلية. وقد عقد روجر الثانى نحو سنة 538/ 1143 معاهدة تجارية مجزية مع مصر، لم يصل إلينا للأسف نصها، وهي دون شك أول اتفاقية تجارية معروفة وقعت بين قوة مسيحية غربية ومصر. أما ما يفرض من رسوم على التجارة الخارجية الواردة على ثغور البحر المتوسط من بقية التجار الأجانب غير الروم فيفضل أن يطلق عليه «المكس».

ويدلنا على ارتفاع عائد الخُمس أن شاور وعمورى الأول، عندما حاصرا صلاح الدين فى الإسكندرية سنة 562/ 1166، عرض شاور على أهالى الإسكندرية أن يُسلموا إليه صلاح الدين ومن معه مقابل أن يضع عنهم «المكوس» ويعطيهم «الأخماس».

والثغور التى تناولها نص المخزومى هى: الإسكندرية ودمياط وتنيس مع إشارة عابرة إلى رشيد ونستروه المواجهة لها. ولم يذكر المخزومى أى ميناء من موانئ البحر الأحمر. وربما يوضح لنا نص لابن مماتى سبب عدد ذكر المخزومى لموانئ البحر الأحمر، فهو يذكر أنه على العكس من الإسكندرية ودمياط وتنيس فإنه لا يوجد بعيذاب - ميناء البحر الأحمر - سوى الزكاة وواجب الذمة لا غير. وهذا يعنى أنه لم يكن يتردد عليه سوى تجار مسلمين أو ذميين قادمين من البلاد الإسلامية، وأن المتاجر الشرقية الصينية والهندية كانت تصل إلى عدن ثم يحملها تجار مسلمون أو ذميون من أصل عربى إلى عيذاب، رغم أن ناصر خسرو يذكر أنه كانت تحصل بعيذاب المكوس على ما فى السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن!

والصفة الغالبة على نص المخزومى هى الغموض والالتباس فى بعض مواضعه حيث يقسم الرسوم الواجبة إلى: رسوم أصلية ورسوم مقابل خدمات الحماية ثم رسوم بناء على اتفاقيات ومعاهدات تجارية. والخط الفاصل الوحيد

للتقسيم بينهـا، كما يرى البروفيسور كاهن برغم بعض التـداخل، هو التمييز بين «الوارد» و«الصادر».

يتـولى الإشراف على جـباية «الخُـمس» فى الإسكندرية ودميـاط تنيس جهـاز مكون من: ناظر ومشـرف وشاهد الخُـمس وعامل وعدد مـن الكتاب يتولون إعداد عدد مـن التعليقات والجرائد لحفظ الارتفـاعات وضبط الأموال وصيانتها.

وتتضمن «التعريفات» بيانات عن ورود المراكب الرومية مبينًا لكل مركب من أى البلاد قدمت ونوع البـضائع التى تحملها موضحًـا وزنها وعددها. ثم تعـد «تعريفـات» بما يفـرغ فى كل يوم من جـميع المراكب مـن البضـائع فى المخازن بالصناعة، كما يعد «تعريف» مفصل بأسماء التجار ومراكبهم.

وإذا كان عرض المخزومى عما يؤدى إلى الخمس بثغر الإسكندرية ناقصًا أو غيـر واضح، فإن مـا يعرضـه عن ثغر تنيس - رغم قلـة المترددين عليـها بالقيـاس إلى الإسكندرية - ملىء بالتفـصيلات حـيث يقدم لنا كـشفًا بنسـبة الخُمس الواجب أداؤها عما قـيمته مائة دينار من أنواع متـعددة من البضائع. ويفيـدنا عرضه كـذلك بأنه كان يُعقـد بها بيع بالمزاد العلنى للبـضائع الواردة يعرف «بحلق الخُـمس» (جمع حلقة) تفرض عليـه الدولة مكوسًا لا تجب إلا بعد إتمام عـملية البيع، وينال السـماسرة والمنادين والمسـتخدمين نسبـة منها. وكذلك كان من بين الرسوم المفروضة «رسم التوفـير» وهو عما يستخرج على يد جهـبذ الديوان من التجار المشـترين وتجار الروم عن كل مـائة دينار سدس وثمن دينار.

ويمكننا أن نصنف الرسوم المعقدة التى كان على الـتجار الروم دفعها فى الإسكندرية وبقية الثغور إلى مجموعـتين أساسيتين هما: «القوف» و«العرصة» ومعنى هذين المصطلحين غير واضح على الإطلاق. ويظن البـروفيسور كاهن

أن كل الرســـوم التى كـانت تـدفع فى الإسكندرية تتـــجـمع حـــول هاتين المجموعتين الرئيسيتين، ويبلغ مجموعها 19 بالمائة.

ونستطيع أن نتبـين من بين العمليات المتنوعة والرسوم التـى يطلق عليها «القـوف» مع بعض الصعـوبات، ثلاث تقـسيـمات: مـراكب تدفع رسومًـا بالكامل، وهى المراكب التى يكون ارتفـاعها ألف ديـنار فما فـوق، وتدفع ما قدره مائة وأحد وخمسين دينارا وربع، ومراكب تدفع رسومًا بحق الثلثين عن ستـمائة ست وستين ديناراً وثلثين قـدرها مائة دينار ما قـدره خمسة وسـبعين ديناراً ونصف وثُمن من جميـعه؛ وهذا التقسيم، كمـا يذهب الدكتور ربيع، يبدو غامضًـا إلى حـد ما. ويمثل العـائد من «القوف» من قيمـة الخُمس نسبة قدرها 8/1 15 بالمائة تشمل رســوم المستخدمين وهم: الجُـباة والخُزان والأمناء وبوابين البحر، ورسوم لعديد من الأبواب مثل رسم «الختمة» ورسم «الطعمة» ورسم «الضيافة». أما ما يطلق عليه الروم «العرصة» فهو كما يذكر المخزومى، ما يؤخذ عن محـاسبة المراكب الخمسية متـعلقا برسم الإشراف والعمل ورسم صاحب الـبحر ورســوم الولاية ورسوم التـرجمـة وكاتب الخُـمس والجهـبذ والمحاسبة. وهذا فيما يخص التجار الأجانب غير المسلمين[1].

المكوس:

ترجع إدارة المكوس إلى «الديوان الهلالـى»، الذى يرأسه موظف كبـير يعـاونه عدد من الموظفين تشـمل صلاحـياتهم تنظيم جـباية المكـوس وإعداد اللوائح بها، وهى كثيرة ومتنوعة حتى فرضت على المراعى وعلى ما يصاد من نهر النيل والبحيرات من سمك لتزيد فى إيراد الدولة.

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص348.

وتسد المكوس جانبًا من نفقات الدولة المالية، بما كان يرد عن طريقها من أموال تفرض على البضائع الداخلة إلى البلاد عن طريق التجار، وما كان يفرض على الصناعة والتجارة المحليتين. وكانت نسبة الضريبة المفروضة على البضائع الواردة إلى ثغور مصر مع التجار الوافدين إليها كانت مرتفعة فى البداءة، فبلغت نسبتها 35٪، ثم تدنت إلى 20٪، وانخفضت فى أواخر العصر الفاطمى إلى 10٪. ويعود ارتفاع نسبة المكوس فى الدور الأول إلى قوة الخلفاء وسلطات الوزراء، أما انخفاضها فى الدور الثانى فيعود إلى ضعف تلك السلطة، واضطراب حبل الأمن والنزاع الطارئ بين الوزراء والقّواد. وخير مثل على صحة ذلك، ما أورده يحيى بن سعيد الأنطاكى عندما قال: «إن عيسى بن نسطورس عندما تولى الوزارة أحدث رسومًا ومكوسًا جائرة».

وإذا احتاج الفاطميون إلى شراء بعض السلع من تلك الواردة إلى ثغور مصر، فإن الدولة تدفع، بعد إسقاط (حسم) قيمة الضريبة المفروضة على بضائعهم، ثلثى ما يبقى من ثمنها، إذا زاد عن مقدار الضريبة.

أما التجار المسلمون فقد اعتبر الفقهاء المكوس أو الضرائب الجمركية، بالنسبة لهم داخلة ضمن الزكاة، ومن هنا نشأت فكرة أن التاجر المسلم يستطيع أن يطوف عاما كاملا أينما شاء من حدود البلاد معفى من المكوس متى دفع المكس مرة واحدة وهو «العُشر»، وذلك بالإضافة إلى الزكاة الشرعية على عين المال، وهى عن كل مائة دينار ديناران ونصف (2.5٪)، وقد أطلق عليها المخزومى «عروض (عيون) التجارات»، وكانت تجبى بعد أن يحدد المشارف حول كل تاجر على ما يقتضيه ابتداء ملكه للمال. وضرب المخزومى مثلا عمليا على ما يجب عن مائتى أردب من الغلة قيمتها أربعون ديناراً وهو دينار واحد، وكذلك ما يجب عن مائة قنطار من القطن قيمتا خمسون ديناراً وهو دينار واحد وربع. وقد أبدى الرحالة ابن جبير تذمره من الإجراءات

الجمـركية بـالإسكندرية عندما وصل إليـها سنة 578/ 1183 فى طريقه لأداء فريضة الحج. وذكـر أن الموكلين بهذا الأمر طالبوهم بأداء زكاة مـا معهم دون أن يبحثوا إذا كان قد حال عليه الحول أو لم يـحل، رغم أن ما يحملونه لم يزد عن كونه زاد لطريقهم ولم يكن لغرض الاتجار.

أما الرسـوم المفروضة على مـا يرد ويصدر مع التجـار الذميين فتـعرف «بواجب الذمة»، وكان فى وقت ابن مماتى تُستأدى فى أماكن ثلاثة هى: مصر والفسطـاط والإسكندرية وأخمـيم، التى يجب أن نضيف إليـها عـيذاب التى ذكرها ابن مماتى فى موضع آخر، وإن كان لم يحدد لنا قيمة هذه الرسوم.

ويحدثنا المقريزى عن إلغاء الحاكم بـأمر الله للمكوس عن جميع الغلال الواردة إلى السواحـل والأسواق سنة 403هـ/ 1012م، ثم إعادتهـا من جديد فى سنة 404هـ/ 1013م، مـبقـيًا على إلغـاء مكس الرطب ودار الصـابون، وقيمة ما كان يؤخذ عنهما ستة عشر ألف دينار.

وصور لنا المؤرخـون السنة، أن الدولة الفاطمـية كانت تفـرض مكوسًا كثـيرة، لم يسلم منها غـير الهواء، وأن هذه المكوس لم تلغ إلا بقـيام الدولة الأيوبية على أيدى صلاح الدين، حتى ذهب ابن جبير إلى القول: إن المكوس التى ألغاها صلاح الدين كان من جملتهـا تلك التى يدفعها الحجاج فى مدينة عيذاب فـى أثناء مرورهم بها فى طريقهم إلى الحج، ومـقدارها سبعـة دنانير ونصف الدينا عن الشخص، وتعود فى الواقع الضـرائب المفروضة على شرب ماء النيل، مع بعض المكوس الفاطميـة إلى الأيام الأولى لفتح المسلمين للبلاد المصرية. وكانت مكوس الفـاطميين قليلة إذا ما قيست بمثيلاتها أيام السلطان العزيـز عثمـان بن صلاح الدين، وبازدهار النشـاط الصناعى والتـجارى فى العصر الفاطمى.

وفرضت ضـرائب كما قلنا على الصناعـة والتجارة المحليـة، من غلال زراعيـة ومنتجات صناعيـة، ورسوم على البائعين، مـقابل استخـدام الأماكن المخصصة للبيع، وعلى كافة البضائع التى يشـتريها أو يبيعها التاجر حتى ولو كانت مـوادًا أولية تستـخدم فى الصناعة المحـلية. وشملت الرسـوم المصانع، والمسالخ، والمذابـح، والجسور، والموازين، والمكاييل، والسـفن وغيـرها، وقد فـصّلها المقـريزى فى الخطط. لهـذا كـانت قيـمـة المكوس المجبـاة من المدن الصناعيـة مرتفعـة، فبلغ خراج تنيس وحـدها ألف دينار يوميا، كـما بلغت متـأخراتهـا عن ثلاث سنين أيام الحاكم بأمـر الله مليون دينار ومليـونى درهم بسبب عـراقة هذه المدينة فى صناعة المنسـوجات الفاخـرة. وارتفعت المكوس التى أسقطها صـلاح الدين عن مصر (الفسطاط) والقـاهرة إلى نيف ومليونى دينار ومليونى إردب. ومنحت المكوس المجباة من الثغور على البضائع دافعيها تأشيرة دخول لمدة عام كامل معفاة من الرسوم مع حق الطواف ببضاعتهم على حدود البلاد[1].

المتجر:

كانت الحكومة الفـاطمية تحتكر بعض البضائع التى يشـرف عليها ديوان يعرف «بالمتـجر» أو «المتـجر الديوانى السعـيد». وقبل تـولى الوزير اليازورى الوزارة سنة 442/ 1050 كان يبتـاع للسلطان فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجرا حتى إذا نقصت الأقـوات من الأسواق، بسبب جشع التجار أو بسبب العوامل الطـبيعية، أخرجت الحـكومة ما فى مخازنهـا وباعته للناس، وبذلك تتحكم فى أسـعار السلع التى لا غنى عنها للناس، وقـد وجد الوزير اليازورى أن المتـجر الذى يقـام بالغلة فيـه مضـرة على المسلمين إذ ربما انحط.

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب – نفس المرجع ص151.

السعر عن السعر الذى اشتريت به فلا يمكن بيعها فتتغير بالمخازن وتتلف. فاقترح فى سنة 444/ 1052 إقامة متجر لا كلفة فيه على الناس ويفيد أضعاف فائدة الغلة ولا يُخشى عليه من تغير فى المخازن أو انحطاط سعره وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل وما أشبه ذلك، فوافقه الخليفة على رأيه واستمر ذلك النظام.

وكانت كل هذه الأصناف عندما ترد على ظهور السفن يبتاعها المتجر الديوانى السعيد - وهو الاسم الذى أطلقه عليه المخزومى - لحاجة الدولة إليها فى صناعة السفن والسلاح، فقد كانت هذه المواد ذات أهمية خاصة للدولة؛ فلم تكن مصر أو الشام تملك موارد متاحة من الحديد أو الأخشاب، وعلى عكس وضع السوق الحرة فإن هذه البضائع كان يبتاعها المتجر برسم مستقر مقدمًا لحساب المتجر الديوانى السعيد من التجار الواردين على الثغور مقابل رسم يعادل 10٪ من قيمتها يدفعها التاجر للمتجر. يقول ابن مماتى: «فإن زاد ثمن المبتاع من التاجر شيئًا عما يجب عليه من الخُمس أُعطى به شبا بحق الثلث. وأصل ثمن هذا الشب ورد من جملة ارتفاع المتجر»، فقد احتكرت الحكومة الفاطمية الشب لتبيعه إلى تجار الروم، وكان إذا عثر على أحد اشترى منه شيئًا أو باعه، غير الديوان، نُكل به. كذلك فقد احتكرت الحكومة الفاطمية، مثل الحكومات السابقة عليها، النطرون. ويدل على قيمة موارد الدولة من الشب ما جاء فى سجل المسامحة بالبواقى إلى آخر عام 510/ 1117، والذى أمر بكتابته الوزير المأمون البطائحى فى آخر سنة 515/ 1121، فقد بلغ ما سومح به من الشب ما قيمته تسعمائة وثلاثة عشر قنطارًا ونصف.

وقد أشار النابلسى إلى أن الديوان كان يبتاع ما يرد فى البحر من خشب وحديد ورصاص وغير ذلك، ثم يبيعه إلى الناس بكسب يسير، ولكن إذا

دعت الحاجة لمهمات الدولة من عمل الشواني وعمارة الحصون وغير ذلك اشترى الديوان من التجار الذين اشتروا من الديوان بضعفي الثمن، وربما كان ذلك في العصر الأيوبي الذى كتب فيه النابلسى كتابه.

المستغلات:

وهى تؤلف المواد والسلع التى كانت تستغل لحساب الدولة الفاطمية، ومنها معدن الشب، وكان مقدار ما يستخرج منه اثنى عشر ألف قنطار سنويًا، والنطرون، ويستخرج منه أيضًا ثلاثون ألف قنطار فى السنة، تباع كلها للتجار الأجانب، ولا يقدر أحد على شرائه، فإن عثر على أحد اشترى منها شيئًا أو باعه لحسابه، نكل به واستهلك ما وجد معه.

واحتكر الفاطميون أيضًا بيع محصول القرظ (ثمرة شجرة السنط) فخصص لذلك بعض المراكب بدار الصناعة لبيعها، وباعوا الفائض من حاجة المطابخ من الأخشاب المقطوعة من الغابات فى الأشمونيين وأسيوط وقوص والمتبقية في الشون (المخازن). ويعتبر من المستغلات، الحوانيت والدور والقياسر والحمامات والأفران التى كانت كلها ملك السلطان كما يقول ناصر خسرو، وتؤجر بما لا يقل عن دينارين فى الشهر وتصل أحيانًا إلى عشرة دنانير. وهناك تجارة القمح التى تخزن فى الإهراءات لأوقات الشدة حيث تباع بأسعار أعلى، ثم استبدلت هذه التجارة بتجارة الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل والذى لا يخف وزنه ولا يتغير لونه كالقمح.

متحصل دار الضرب ودار العيار:

كانت الدولة تحصل مقابل تحرير ما يتعامل به الناس من الذهب والفضة رسمًا مقابل هذا العمل منعًا للتلاعب فى قيمته إذا خرج عن إشراف الدولة. ويعتبر هذا الرسم أجرة دار الضرب عما يحضره الموردون وغيرهم من التجار

من الذهب على اختلاف أصنافه وهو ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث عن كل ألف دينار تستثنى منه أجرة الضرابين وهو ثلاثة دنانير ونصف عن كل ألف دينار، وأجرة مشارف العيار وهى دينار واحد وثلثان عن كل ألف دينار.

أما الفضة فكان يحصل على تحرير عيارها رسما قدره نصف دينار (حوالى عشرين دهما) عن كل ألف درهم خالصا من أجرة الضرابين وحق متولى العيار وسائرالمؤن لأنها تلزم مالكها دون الديوان، وهو ما أطلق عليه ابن بعرة «رسم واجب السكة وأجرة الضرابين».

ودار العيار هى الدار التى تتولى ضبط الموازين والمكاييل والصنج، وإيرادات هذه الدار عبارة عن أثمان ما يباع من هذه الموازين، وكذلك مصاريف إصلاحها وتحريرها لمن يريد. وكان المحتسب هو المنوط به التأكد من ذلك، ففى ذى القعدة سنة 415/ يناير 1024 ضرب المحتسب جماعة من الخبازين ضربا وجيعا لأنه وجد موازين أرطالهم باخسة وصنجهم التى يزنون بها الدراهم زائدة. وفى شهر ذى الحجة من نفس العام/ فبراير 1024 ضرب المحتسب رجلا يبيع الحلواء فى حانوت على باب زقاق القناديل بالفسطاط وطاف به على جمل لأنه وجد أرطاله ينقص كل رطل منها أوقيتين، وكل صنجة يزن بها الدراهم تزيد ثُمن درهم.

ويفيدنا هذا النص فى أن التعامل بالدراهم فى العقود الأولى للقرن الخامس/ الحادى عشر كان يتم بالوزن وليس بالعدد.

المواريث الحشرية:

وتعتبر من موارد الدولة، أموال من يموت ولا وارث له بقرابة أو نكاح أو ولاء، والباقى بعد الفرض، من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق فرضه جميع المال، ولا عاصب له (أى وريث من عصبه) فتعود

جميعها إلى ديوان المواريث الحشرية. ومن مات من المصريين خارج بلاده، وزّعت ثروته على أهله. وقد يموت بعضهم بعد أن يوصى بأمواله للخليفة، فيتنازل عنها لورثته. فهذا «جيش بن صمصامة» أوصى للخليفة الحاكم بأمر الله بتركته البالغة مائتى ألف دينار تقريبًا، ولم يترك لأحد من أولاده منها درهمًا، فما كان من الخليفة إلا أن ردّ التركة إلى ولدى الموصى سنة 387هـ/997م، قائلاً: «قد وقفت على وصية أبيكما رحمه الله. فخذوه هنيئًا مباركًا فيه» وذلك بحضور أولياء الدولة ووجوهها.

وكان أيضًا من يموت من أهل الذمة وليس له وارث يرثه، ترد تركته لأهل ملّته، عملاً بالحديث الشريف: «إن المسلم لا يرث الكافر، وإن الكافر لا يرث المسلم».

ويتوخى كاتب «ديوان المواريث الحشرية» تنظيم الجداول بالأموال الخاصة بالمواريث الحشرية، التى تحمل إلى بيت المال، وكتابة اللوائح اليومية بمن يموت فى مصر (الفسطاط) والقاهرة من الحشريين أو الذميين قبل العصر من كل يوم، ويستنسخ نسخًا عنها ترسل إلى كل من ديوان الوزارة وديوان النظر، ولمستوفى الدولة. ومن يموت بعد العصر، يضاف اسمه على لوائح اليوم التالى. أما بشأن من يموت خارج العاصمة (مصر - القاهرة)، فكان يجمع مباشرون اللوائح بهم ثم يحضرونها إلى دار الخلافة. وقد ألحق هذا الديوان بديوان الجوالى، فسمى «ديوان الجوالى، والمواريث الحشرية».

المصادرة:

تعد مصادرة أموال وممتلكات كبار رجال الدولة فى أعقاب عزلهم أو التخلص منهم موردًا من موارد الدولة غير المنتظمة. وقد عرفت المصادرات فى مصر قبل العصر الفاطمى، فقد صادر الإخشيديون الكثير من عمالهم

وخاصتهم بعد القبض عليهم، وكان إذا أفلت أحد من المصادرة حيا لم يسلم من أخذ أمواله بعد وفاته، وكذلك كانوا يفعلون مع التجار المياسير. وفى العراق شاعت كذلك ظاهرة مصادرة كبار الموظفين فى القرن التاسع/ العاشر وأثرت تأثيرا سلبيا على الملكيات الخاصة، وأنشئ فى بغداد ديوان خاص لذلك سمى «ديوان المصادرين» مهمته إدارة الأملاك المصادرة.

أما فى مصر الفاطمية فكان أول من صودر هو الوزير يعقوب بن كلس، فعندما صرفه الخليفة العزيز من منصبه فى ثامن شوال سنة 373/ 18 مارس سنة 984 اعتقله وحمل من ماله خمسمائة ألف دينار، ولكنه لم يلبث أن أفرج عنه وأعاده إلى منصبه في العام التالى. وفى الفترة التى انقلب فيها الخليفة الحاكم بأمر الله على معاونيه وتخلص من أغلبهم بالقتل، نجده يصادر عددًا منهم مثل الحسين بن جوهر وصهره عبد العزيز بن النعمان سنة 400/ 1010. واضطر الحاكم أمام كثرة المصادرات إلى إحداث ديوان جديد سماه «الديوان المفرد» برسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم.

ولم يكتف الخلفاء فقط بالمصادرة بل شاركهم فى ذلك أيضًا الوزراء، فيذكر كل من ابن الصيرفى وابن ميسر أن الوزير أبا البركات الحسين بن محمد الجرجرائى (439 - 441/ 1047 - 1049) «كثر فى أيامه القبض والمصادرات واصطفاء الأموال والنفى».

وعندما حاصر الوزير القوى أمير الجيوش بدر الجمالى ولده الأوحد فى الإسكندرية وتمكن من أسره فى أوائل عام 477/ 1084 أعاد بناء جامعها المعروف بجامع العطارين من مال المصادرات ومن أموال أخذها من الإسكندرانيين. أما فى عصر ولده وخليفته الأفضل شاهنشاه فيذكر ابن ميسر أنه «لم يعرف أحد صودر فى زمانه ولا قسط». ولكن بعد أن تخلص الخليفة الآمر بأحكام الله من وزيره المأمون البطائحى واستعان بالراهب المعروف بأبى

نجاح بن قنا كثرت المصادرات على يــديه، وبذل فى مصادرة قوم من النصارى مائة ألف دينار، ولم يسلم منه جمــيع رؤساء الديار المصرية وقضاتهــا وكتابها وغيرهــم، وبلغ به الأمر أنه صادر رجلاً جــمالا فأخذ له عـشرين ديناراً ثمن جمل ابتــاعه لم يكن يملك سواه. وكــان يجلس فى قاعـة الخطابة من جامع عمرو بن العاص ويستدعى الناس للمصــادرة حتى قُتل بأمر الخليفة الآمر سنة 523/ 1129. فلما قــام أبو على الأفضل كــتيفــات بانقلابه فى أعقــاب وفاة الخليفة الآمر «أعاد على الناس ما أخذ من أموالهم».

ويشــير ابن ظافــر إلى أن الوزير طلائع بن رزيك وقت وزارته «احــتكر الغلات إلى أن غلت أســعارها. . . وكان أشد تطلعًــا إلى ما فى أيدى الناس من أمــوالهم وصــادر أقوامًــا لم يكن بينهم وبيــنه معــاملة ولا ســبب يوجب التعرض».

ويبدو أن الدولة الفاطمية قد استعاضت عن «الديوان المفرد» الذى أنشأه الخليفــة الحاكم فى أواخــر القرن الرابع «بالديوان المرتجع» وهو ديــوان نشأ فى عصر الخليفة الحافظ بعد عــزل الوزير بهرام لارتجاع ما أخذ منه ومن غيره من الضياع[1].

نفقات الدولة:

تعددت وجوه الإنفاق فى الدولة الفاطمية بتعدد مواردا، وهى تدخل فى باب النفقات العامــة، وباب النفقات الخاصة، أى نفقات الـقصر على العائلة المالكة وحواشــيها، وتندرج ضمن وجــوه الإنفاق الأقسام التــالية: الرواتب، والهبات، والأعطيات، ونفقات الجيش والأسطول، ونفقات الخزائن، والأعياد والمواسم، وهبات المساجد والمكتبات وغيرها.

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص353.

الرواتب:

فصّلنا ذلك فى أثناء الحديث عن ديوان الرواتب - النظام الإدارى.

الهبات والأعطيات:

وفرّت إيرادات الدولة، ثروة ضخمة للفاطميين، مما جعلهم يعملون على تقليد العباسيين فى وجوه البذخ والأبهة وحب الظهور، فبارزوهم فى ذلك، وأسرفوا فى نفقاتهم التى جرت الخلفاء الفاطميين إلى الفساد وبالتالى الوزراء، وانحطت أخلاق الناس، وتسرب الضعف إلى جسم الدولة حتى سقطت فى النهاية.

وقد وهب الحاكم بأمر الله أمه، قبل موته، خمسمائة ألف دينار ذخيرة لها، وعمل من الطعام ما كفى أهل القاهرة ومصر (الفسطاط)، والطارئين من البلاد، ونثر مال عظيم؛ يوم أخذ الظاهر لإعزاز دين الله البيعة لابنه المستنصر بالله سنة 421هـ/ 1030م، فلم يبق أحد لم يصله من خير تلك البيعة، كما نثر ولى العهد المستنصر بالله نفسه فى سنة 424هـ/ 1033م، أثناء ركوبه من القاهرة إلى مصر (الفسطاط) على خاصته عشرين ألف دينار وعلى العامة خمسة آلاف دينار، فكان يومًا عظيمًا.

وأمر الخليفة، الآمر بأحكام الله، بإعداد سماط أقامه لأهل الصوفية، فيجىء بألف نصفية من خزائن الكسوات، ففرقت على الحاضرين وعلى فقراء القرابة، ونثر عليهم صاحب بيت المال، من النافذة التى يطل منها الخليفة، ألف دينار، فتخاطفها الناس وعمل بعضهم على غربلة التراب للتفتيش عما يكون قد اختفى فى الأرض أثناء المدافعة والاصطدام لالتقاطها.

وذكر ابن ميسر أنه لما مات الأفضل بن أمير الجيوش، بدر الجمالى، كان على قبره أربعمائة وعشرون شخصًا من القرّاء والوعّاظ والمنشدين، فأمر

الخليفة الآمر بأحكام الله، لكل منهم بثمانين دينارًا رغم اعتراض أحد رجال حاشيته على المبلغ، فكان جملة ذلك نحو أربعة وثلاثين ألف دينار، صرفت من بيت المال.

نفقات الجيش والأسطول:

وصلت الجيوش الفاطمية إلى مصر بأعداد كبيرة، حتى قيل «لم يطأ مصر بعد جيوش الإسكندر من الجيوش أكثر من جيش المعز لدين الله»، فبلغت حوالى مائتى ألف جندى، ويذكر لنا ناصر خسرو أن جيوش المستنصر بالله كانت بحدود مائتى وخمسة عشر ألف من البيادة وخمسة وثمانين ألفًا من الخيّالة. أما الحرس فبلغ عددهم عشرة آلاف جلبوا من آسيا وأوروبا وإفريقيا، وكانت نفقة هذا الجيش كله من مال السلطان، ولكل جندى منه مرتب شهرى على قدر درجته. وتصرف أرزاقهم من الخزانة فى وقت واحد بحيث لا يرهق وال أو واحد من الرعية بمطالبة الجند.

وذكر المقريزى أن مقرر الأتراك فى الجيش الفاطمى بلغ أربعمائة ألف دينار فى الشهر. وتعدّدت النفقات على الجيش، الرواتب، لتشمل نفقات الطعام واللباس والسلاح وما يبذله الخلفاء للقواد فى سبيل تشجيعهم فى أثناء الحرب أو اكتساب تأييدهم وميلهم، وهذا ما فعله الحاكم بأمر الله عندما استمال مقدم جيش أبى ركوة وهو الفضل بن عبد الله بخمسمائة ألف دينار وخمسة ألف ثوب.

أما الأسطول الفاطمى، فبلغ عدد سفنيه فى أواخر الدولة الفاطمية، عشر شوانى بحرية عليها عشرة آلاف مقاتل. إلا أن المقريزى ذكر أن هذا الأسطول تألف من: خمسين عشاريًا وعشرين ديماسًا، منها عشرة بسرم خاص الخليفة أيام الخليج، ولكل منها رئيس ونواتى لا يبرحون، ينفق عليها من مال

«ديوان الجيش». كما احتفظ الفاطميون فى موانئ الثغور، كصور وعكا وعسقلان بعدد من الشلنديات والمسطحات يعمل عليها خمسة آلاف بحّار وعشرة قواد تزيد نفقاتهم السنوية على ستمائة ألف دينار بمعدل عشرة دنانير للبحّار الواحد فى الشهر. ووصل عدد قطع الأسطول الفاطمى فى أوج عظمته إلى خمسة وسبعين شينيًا، وعشر مسطحات وعشر حمالات (حاملة جنود وخيل)، لهم المشاهرة والجرايات المقررة مدة أيام السفر تدفع لهم عن آخرها قبل أن تتأهب السفن للإبحار. فقد خرج الحاكم بأمر الله عن المعهود فى العطاء والإقطاعات سنة 405هـ/ 1014م، حين أقطع النواتية الذين يجدفون به فى العشارى (نوع من السفن)، كما أقطع أيضًا المشاعلية (المكلفون بأعمال الإضاءة).

نفقات الخزائن والأعياد والمواسم:

درج الفاطميون على عادة توزيع الملابس على جميع خدمهم وحواشيهم ومن يلوذ بهم من كبير أو صغير، رفيع أو وضيع، كسوات الصيف والشتاء من العمامة إلى السراويل وما دونه من الملابس والمنديل، فكان مقدارها ستمائة ألف دينار. كما انتشرت إهراءات الغلال فى عدة أماكن من القاهرة، يخزن فيها ثلاثمائة ألف إردب، ووجد فى خزانة البنود من درق وآلات الحرب وغير ذلك من الفضة والذهب والبنود، ما تبلغ نفقته بين سبعين ألفًا وثمانين ألفًا من الدنانير، وارتفعت قيمة النفقة على خزانة الشراب ستة آلاف وخمسمائة دينار فى السنة، وقيمة ما ينفق على خزانة التوابل سنويًا خمسين ألف دينار.

أما دار الفطرة فكان مصروفها كل سنة عشرة آلاف دينار على ما يعمل بها بمناسبة «عيد شوال» من كل سنة، وما يلزم ذلك من دقيق وسكر وقلب فستق ولوز وبندق وزبيب وتمر وخل وعسل وشيرج وحطب وسمسم ويانسون

وزيت وماء ورد ومسك وكافور وزعفران وثمن مواعين وأجرة صنّاع وغيرها، فى حين يقـول المقريزى: «إن نفـقات دار الفطرة تبلغ سـبعـة آلاف دينار فى السنة ويزيد فى نفقات الخزائن ما تقوم دار التعبئة بتوزيعه على القصور، ودار الوزارة والمناظر والحمامـات وخزانة الكسوة ودار الضيافـة وغيرها من الأزهار والأثمار بما قيـمته ثلاث آلاف وستمائة وخـمسين ديناراً فى السنة. وما ينفق على دار العلم مائتين وسبعة وخمسين ديناراً فى السنة.

وينفق سنويًا على مـواسم الحج مبالغ كـثيرة لحـماية الحجـاج، وأثمان طيب وشمع وكسوة الكعبة وأجرة الجمال، وتأمين مياه الشرب وخلافه. فذكر المقريزى أن ما أنفق على قافلة الحج على عـهد وزارة القاضى اليازورى مائتى ألف دينار، واحتـفالات جبر الخليج تصـل نفقاتها إلى ألفى دينار، وسـماط شهر رمضان ثلاثة آلاف دينار، وسماط عيدى الفطر والأضحى وثمن الكسوة فى عيد الفطر عشـرين ألف دينار، وعيد النوروز وخميس العدس خـمسمائة دينار. وفى أول العام حـيث يتم توزيع الغرة، تزيد نفقـاتها على ثلاثة آلاف دينار.

هبات المساجد والمكتبات وغيرها:

أولى الفاطميون المساجد والمكتبات عنايتهم لاعتبارها مراكز لنشر الدعوة الفاطمية بين الناس، فتسابق الخلفاء على بناء الجوامع والمساجد وفتح المكتبات الكبيـرة وإغنائها بمخـتلف أنواع الكتب الدينية والأدبيـة والفلسفـية والعلمـية والتاريخية وإعدادها وفرشها بما يتلاءم والغاية من إنشائها.

وبذل الخلفاء للجوامع والمساجد الهبات وأقاموا لها الأحباس (الأوقاف) وفرشـوها بمختلف أنواع الحـصر والسـجاجيـد، وزينوها بالمصابيح والتـنانير الفضية فتلألأت بالأنوار الساطعة، وخصص الزيت اللازم للإضاءة، ورسمت النفقة على القوام والفراشين والمؤذنين وغيرهم.

كانت هذه بعض وجوه الإنفاق العامة عند الفاطميين، وكان الطابع الغالب عليها عدم تحديد قيمة الإنفاق المخصصة لوجوه عديدة مما مر معنا. فبالنسبة إلى الرواتب، أهمل المؤرخون ذكر رواتب العديد من موظفى الدولة، وبالنسبة إلى الجيش، لم تذكر رواتب الأفراد بصورة واضحة، وكذلك قائد الجيش، ونفقة إعداد الجيش، وتدريبه ومقدار نفقة كسوة أفراده، وتسليحه. ولم تذكر نفقات حفر الترع وبناء الجسور وشق الطرقات وترميمها وكذلك نفقات البريد والعاملين فيه، ومقدار النفقات على الخدمات الصحية ونوعيتها، وتكاليف بناء القصور والمناظر والمشاهد، وبناء دور العبادة ونفقات المناسبات الدينية وغير الدينية وكلفة ما يخصص على الأيتام والأرامل والفقراء من الأحباس ونفقة الاحتفالات والاستقبالات للضيوف ونفقة دار الضيافة وما يتبعها.

كانت الدولة الفاطمية تقوم بدفع نفقات جميع وجوه الإنفاق من بيت المال الذى يتولى العمل فيه موظف كبير من الشيوخ العدول الثقات. يطلق عليه اسم «صاحب بيت المال» وأحيانًا «متولى بيت المال»، يفوض إليه الخليفة أمر شراء الأشياء وبيع ما يرى بيعه، وعتق العبيد، وتزويج الإماء (ومفردها الأمة) وإنشاء ما يحتاج إليه الخليفة من المبانى والسفن. وبلغ مرتبه الشهرى مائة دينار.

وليس أدل على عمله من توقيع المعز لدين الله بيده إلى محمد بن الحسين بن مهذب، صاحب بيت المال بـ«تقوم يا محمد بابتياع لنا ولمولاك عبد الله (ابن المعز) فى كل يوم من الفاكهة الرطبة واليابسة كذا وكذا، بسعر الناس، ولا تُعرف الرسول لئلا تقع محاباة ولا مسامحة، وكذلك حوائج المطبخ». فهو لذلك مفوّض فى شئون الخليفة المنزلية الخاصة. وله حق قبول أو رفض تسليف الموظفين طالبى القروض.

ولم تكن وظيفة «صاحب بيت المال» مالية فقط، فقد شمل عمله فرش مصلّى الجامع أيام ركوب الخليفة فى يومى عيدى الفطر والأضحى بالطراحات فى المحراب، وتعليق سترين على المحراب، واحد عن اليمين والآخر عن اليسار، لحجب الخليفة عن أنظار الناس، ويبقى فى عداد من يكونون فى خدمة الخليفة فى الجامع، وبالإيوان الكبير. وقد يتسلم الوزارة، فالحسين بن طاهر الوزّان، قبل أن يخلع عليه الخليفة الحاكم بأمر الله بالواسطة، كان يتولى «بيت المال»، وكذلك «ابن دواس» كان صاحب بيت المال عندما قتل الحاكم بأمر الله بتدبير من أخته، فولى هو الآخر الوزارة.

وحتى تسير الإدارة الفاطمية سيراً حسنًا وتنتظم دواوينها بدقة، أنشئ ما يسمى بـ«ديوان التحقيق» (يشبه ديوان المحاسبة اليوم)، فكانت صلاحياته تشمل كافة الدواوين المالية، بالمراقبة والتدقيق والمراجعة لسائر أمورها المالية، وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير وله الخلع والمرتبة والحاجب، ويلحق بمتولى النظر. ويتقاضى راتبًا شهريًا مقداره خمسين دينارا. وعندما تولى ابن أبى الليث هذا الديوان عرض على الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى أموالا كثيرة، جمعها، فقال له: «تفرحنى بالمال، وتربة أمير الجيوش، إن بلغنى أن بئرا معطلة أو بلدا خرابًا أو أرضًا بائرة لأضربن عنقك. فقال: وحق نعمتك لقد حاشا الله أيامك أن يكون فيها بلد خراب أو بئر معطلة أو أرض بور، واستمر هذا الديوان إلى نهاية الدولة الفاطمية ثم بطل.

وأنشأ الفاطميون «ديوان المجلس» (كوزارة المالية اليوم)، للإشراف على دواوين الدولة المالية، من تنظيم الجباية وسائر الإيرادات إلى آخر النفقات. فتعد الدواوين الفاطمية كاملة بيانات بإيراداتها وتقدمه إلى هذا الديوان، فيقوم «صاحب ديوان المجلس» بإعداد البيان الشامل بمداخيل الدولة ويقدمه إلى الوزير أو الخليفة ليشطب منه أو يزيد عليه ما يراه مناسبًا. كما يقوم صاحب

ديوان المجلس بتدوين النفقات فى عيدى الفطر والأضحى، وفتح الخليج، وأسمطة رمضان والمآكل والمشارب، وما يأمر به من جرايات الغلال من الأهراء، وما يأتى من هدايا وما يبعث الخليفة منها من أجل ضبط حساب ما ينفق فى ضوء ما يرد لمعرفة الفائض فى السنة المقبلة، أو ما يسمى بـ«الاستثمار إلسنوى». وكان صاحب هذا الديوان المتحدث بشئون الإقطاع لدى الخليفة، وهذا ما جعل هذه الصلاحيات تتضارب فى شئون الإقطاع مع صلاحيات «صاحب ديوان الإقطاع».

ويخلع على صاحب ديوان المجلس، وله الدواة من خزانة الخليفة والمرتبة والمسند والحاجب الذى يقف بين يديه، ويعاونه فى هذه المهمة «صاحب دفتر المجلس» أحد الأساتذة المحنكين، وكلاهما من أجل كتّاب الدولة، وكان راتب «صاحب ديوان المجلس» أربعين دينارًا شهريًا، بينما راتب معاونه «صاحب دفتر المجلس» خمسة وثلاثين دينارًا فى الشهر.

وتداخلت أعمال الدواوين المالية، وتشابكت اختصاصات كل منها بالأخرى، مما أوجب إنشاء «ديوان النظر» للفصل بين تلك الدواوين، فهو خلاصتها. فكان لـ«صاحب ديوان النظر» صلاحية عزل وتولية من يرى توليته من موظفى الدواوين المالية. وعليه أن يطلع الخليفة والوزير فى أوقات معروفة على شئون ديوانه، ويحث أصحاب الشأن على طلب الأموال، فينتدب المندوبين (المترسلين) لطلب الحساب. وله الجلوس بالمرتبة والمسند وبين يديه حاجب من أمراء الدولة، ودواة بغير كرسى(1).

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص150.

النظام العسكرى:

كان جيش الفاطميين الذى فتح مصر يتكون من الروم والصقالبة والزويليين والبرقية والباطلية والعبيد والسود، وكان الكتاميون يمثلون الجزء الأكبر من جيش جوهر. ولا شك أن التركيب الاجتماعى العرقى للجيش الفاطمى ذو أهمية خاصة. فقد زالت الكافورية والإخشيدية - بقايا الجيش المصرى فى زمن الإخشيديين - فور دخول جوهر ولم يلق الجيش الفاتح أية مقاومة تذكر. ولكن عندما واجه الجيش الفاطمى جيوشًا عسكرية أكثر تفوقًا عندما خرج إلى الشام ذات نظام وتقاليد مثل الجيش البويهى العبّاسى والجيش البيزنطى، كان على الفاطميين أن يعيدوا التفكير فى تركيبة الجيش الفاطمى، فالدولة الفاطمية لم تعتمد على المصريين فى الدفاع عن نفسها أو فى توسيع ممتلكاتها إلا فى حدود ضيقة. فقد ظل المصريون كما كانوا منذ الفتح العربى بعيدين عن الجندية والفنون الحربية. واستمروا يزرعون الأرض ويتكسبون بالتجارة والحرف.

اعتمدت الدولة الفاطمية على جنود المغاربة والأتراك والصقالبة والسودان والأرمن والروم إلى غير ذلك من العناصر المختلفة التى كانت تتخذ من الحرب والقتال حرفة يعيشون منها.

وبعد المواجهة التى تمت بين الجيش الفاطمى وجيش القائد ألبتكين فى دمشق قرَّر الخليفة العزيز ووزيره ابن كلس إصلاح الجيش الفاطمى. وكان من أهم ما ميَّز هذا الإصلاح إدخال عنصر الأتراك والدَّيالمة فى الجيش الفاطمى الذين اصطنعهم العزيز. ونتج عن ذلك نشوء جنسيات وتخصصات عسكرية جديدة ولكن بدون ترابط شامل أو تماثل مع طبيعة الدولة.

ونحو سنة 371/ 981 انضم إلى الجيش الفاطمى قوات من الحمدانية والبكجورية الذين تركوا خدمة الحمدانيين وبكجور التركى. وعندما أنشأ

العزيز بالله القصر الغربى الصغير وخصه لسكن ابنته سيدة الملك جعل لها طائفة برسمها كانت تسمى «القصرية».

وأدى التنوع والتباين فى قوات الجيش الفاطمى إلى نشوء صراع دائم بين مختلف طوائفه ظهر فى أول الأمر بين المغاربة والمشارقة.

اعتمدت الدولة فى بادئ الأمر على قوة المغاربة، وعلى أيديهم دخلت البلاد المصرية، فاستأثروا بمناصب القيادة والإدارة فى عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى. ولما ولى الخليفة العزيز بن المعز، مال إلى اصطناع الموالى من الترك والصقالبة للحد من نفوذ المغاربة فقدمهم فى الجيش والإدارة والقصر مما أثار حسد المغاربة. وفى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بن العزيز يقع التصادم بين برجوان الصقلبى رئيس الحزب التركى الصلبى، وبين الحسن بن عمار الكتامى رئيس الحزب المغربى، وينتهى الصراع بتغلب برجوان وحزبه.

وخشى الخليفة الحاكم من الحزب التركى المنتصر، فقتل زعيمه برجوان، واتخذ عنصرا جديدا وهو عنصر السود أو السودان للحد من نفوذ الطوائف الأخرى.

ولما أحس الأتراك والمغاربة بخطر هؤلاء السودان، نسوا أحقادهم القديمة وتحالفوا ضدهم. ثم قامت حروب بين الجانبين كان من نتيجتها أن أحرق السود مدينة الفسطاط ونهبوها ثلاثة أيام سنة 411هـ، ولكن الأمر انتهى بانتصار الترك والمغاربة وطرد السود إلى صعيد مصر.

بعض المؤرخين يعزو حريق الفسطاط إلى الخليفة الحاكم بأمر الله نفسه الذى أراد الانتقام من أهلها لأنهم سخروا منه بالرقاع القاذفة، أو لأنهم رفضوا الدعوة القائلة بألوهيته. وقد صور هؤلاء المؤرخون الخليفة الحاكم فى صورة بشعة تذكرنا بنيرون عندما شهد مدينة روما وهى تحترق. والواقع أن

الحاكم برىء من هذا الحادث، وكل ما هنالك أن هذا الحريق جاء نتيجة لتنافس طوائف الجند المختلفة. والعالم الإسلامى ملىء بحوادث مشابهة نتيجة لاعتماده على جنود مرتزقة من مختلف الأجناس والأشكال.

ثم ولى الخليفة الظاهر بن الحاكم فمال إلى الحزب التركى واعتمد عليه فى قيادة جيوشه وإدارة شئون دولته ونذكر على سبيل المثال القائد التركى أبا منصور أنوشتكين الذى ولاه الظاهر قيادة الجيش الفاطمى، ثم ولاه بعد ذلك على دمشق سنة 419هـ. ولما ولى ابنه الخليفة المستنصر مال إلى عنصر السودان ثانية لأن أمه كانت سوداء. وهنا تتجدد الفتن بين الترك والسود فى جميع أنحاء البلاد مما اضطر المستنصر أخيرا إلى الاستنجاد بحاكم دمشق الأرمنى بدر الجمالى وجنوده الأرمن. وهكذا دخلت مصر طائفة جديدة من الجنود ظلت تصارع الطوائف الأخرى حتى نهاية الدولة[1].

وتفيدنا الأمانات التى أصدرها الحاكم بأمر الله فى التعرف على طوائف الجيش فى هذه الفترة فقد كان بينهم الدّيلم والغلمان الشرابية والغلمان المرتاحية والغلمان البشارية والروم المرتزقة بالإضافة إلى الزويليين والبنادين والبطالين والبرقيين والعطوفية والجوانية والجودرية والمظفرية والصنهاجيين وعبيد الشراء والميمونية والفرحية.

وقد أشهر المسبحى فى حوادث سنة 415/ 1025 الوضع الصعب الذى آل إليه أمر الكتاميين فى خلافة الظاهر الذى كان ميله إلى الأتراك والمشارقة.

كانت هذه الطوائف التى صحبت جيش جوهر والتى قدمت مع المعز هم سكان القاهرة عند اختطاطها، فقد كانت القاهرة مدينة محصنة يسكنها الخليفة وجنوده فقط، وكان لكل طائفة حارة (الجمع: حارات) اختطتها

---

(1) د. أحمد مختار العبادى - نفس المرجع ص266.

وسكنتها طوال العصر الفاطمى، وقد حدثنا المقريزى فى الخطط بالتفصيل عن هذه الحارات وحدد مواقعها.

وعند تولى المستنصر بالله كانت أمه صاحبة السلطة فى أول الأمر، فقد كان عمره وقت اعتلائه العرش سبع سنين، وكانت جارية سوداء فاستكثرت من العبيد حتى بلغوا نحواً من خمسين ألف أسود، واستكثر هو من الأتراك وزاد التنافس بينهم مما أدى إلى نشوب القتال الذى قاد إلى الفوضى السياسية فى منتصف القرن الخامس. ولما وصل بدر الجمالى إلى مصر سنة 466/1074 اصطحب معه جنوده وقتل رجال الدولة وأقام له جنداً وعسكراً من الأرمن «فصار من حينئذ معظم الجيش الأرمن». وبلغ عدد جنود الجيش الفاطمى فى عرض ديوان الجيش فى آخر أيام الدولة أربعين ألف فارس ونيفًا وثلاثين ألف راجل.

وكان هذا الجيش يأتمر فى أول عصر الدولة الفاطمية بأمر الإمام ولكن بعد بدر الجمالى ووصول العسكريين إلى السلطة أصبح «أمير الجيوش» هو قائد الجيش الفاطمى».

ولا نجد أية إشارة فيما بين أيدينا من مصادر إلى تنظيم هذا الجيش، وكل ما نجده هو مصطلحات مثل قائد (الجمع قواد)، عريف (الجمع عرفاء)، أمير (الجمع أمراء). والمعلومات التى يمكننا أن نخرج بها ضئيلة وذات طابع عام فنحن نعرف مثلاً أن الكتاميين كانوا يتكونون من عرافات (جمع عرافة) على رأس كل منها عريف.

وإلى جانب هذه الطوائف العسكرية السالفة الذكر، أعد الفاطميون فرقا من المماليك للقيام بمهمة الحرس الخلافى. وقد اهتم الفاطميون بتربية هؤلاء المماليك منذ صغرهم، وهم فى هذا يعتبرون أول من وضع نظاما تربويا للمماليك فى مصر. فيروى المقريزى أن الأساطيل الفاطمية حملت إلى مصر

كثيـرا من أسرى الحروب، وجرت العـادة أن يوضع هؤلاء الأسرى فى مكان يسمى المناخ (جهة الإسماعيلية بالقاهرة اليوم) فتضاف الرجال إلى من فيه من الأسرى السـابقين، ويمضى بالنساء والأطفـال إلى قصر الخليـفة بعـدما يعطى الوزير منهم طائفـة، ويفـرق البـاقي لخدمـة المنازل. ثم يدفع بالـصغـار من الأسـرى إلى المعلمين، فيـربونهم ويعلمـونهم الكتـابة والرمـاية ويسمـونهم «الترابى». وقـد يرتقى أولئك الصـبيان إلى رتب الأمـراء. ويلاحظ أن أصل هذه الفـرقة يشبـه كثـيرًا أصل الفـرقة المعـروفة باسم الانكشـارية فى الدولة العثمانـية. غير أن الترابى لم تلعب فى حوادث الدولة الفـاطمية دورا ظاهرا مثل الدور الذى قامت به الانكشارية فى الدولة العثـمانية، لأنها لم تخصص مثل الانكشارية للحيـاة الحربية وميادين القتـال، بل ظلت طائفة حول البلاط يكون منهم الغلمان وخدام القصر.

وهناك نظام تربوى آخـر وضعـه الفاطميـون لتربيـة غلمانهم المـعروفين بالصبيان الحجرية، وهم فرقة من الشبان الذين سموا بهذا الاسم لأنهم عاشوا فى ثكنات تعرف بالحجر، وموقعها بجوار قصر الخلافة، بالقاهرة. وجاء ذكر تلك الطائفة فى دائرة المعارف الإسـلامية على أنها طائفة من الممـاليك كونها الأفضل شاهنشاه وزير الخليفـة المستعلى الفاطمى سنة 487هـ كفرقة عسكرية تحت قيـادة أمير يحمل لقب الموفق لتـكون حرسا له، ويلغ عدد تلك الفـرقة 3000 مملوك.

غير أن المرجع الذى استمـدت منه دائرة المعارف الإسلامية هذا الوصف يقول إن الحـجرية كـانوا «يختارون من أولاد الأجناد»، وإذا سـلمنا جدلا أن أولئك الأجناد من الممـاليك الأتراك والصـقالبـة أو غيـرهم مما امتـلأت بهم جيـوش الدولة الفاطمـية، فإنـه لا يمكن تطبيق تلك التـسميـة على أبنائهم،

فـأولئك لم يكونـوا مماليك فى يوم مـن الأيام، إذ أن المملوك فى المـصطلح الرسمى المملوكى لا بد وأن يكون قد مسّه الرق أى مسّته يد النخاس.

ويرى بعض المؤرخين أن الحجـرية فى بادئ الأمر أى منذ عهد الخلـيفة المعـز، كانوا من المـصريين من أهل الحـرف والصناعـات، يختـارون أطفـالاً بواسطة ولاة الأقاليم، ثم يدربون على القتال ويسـتخدمون فى الحروب، وقد قادهم الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمـالى أواخر القرن الخامس الهجرى ضد الصـليبيـين فى عسقـلان ولكنهم خـذلوه وانفضـوا من حوله وأحـرقوا مسـتودعات ذخيـرته. فاضطر الأفضل منذ هذه الحـادثة إلى إعادة تنظيم هذه الفرقـة، واستبـعد العنصر الوطنى وأحل مـحله أولاد الأجناد أى أولاد الجند الأجـانب من مماليك وغـيرهم كمـا هو مبين فى نص المقريزى. وهذه الرواية - إن صحت - فإنها تعـتبر أول محاولة فى تجنيد المصـريين منذ الفتح العربى حتى عهد محمد على.

مما تقدم نرى أن الفاطميين نجحوا فى تكوين جيش كـبير ضخم، اعتمد فيه على عناصـر وجنسيات مختلفـة غريبة على البلاد وعلى الخلافة نفـسها. وهم فى هذا يشـبهون كـثيـرا من الدول الإسلاميـة والمسيـحيـة الأخرى فى العصور الوسطى[1].

ديوان الجيش:

كان الجيش الفـاطمى من أقوى الجيوش فى عـصره، وكانت له دواوين خاصـة قامت على تنظيـمه وإعـداده، ديوان الجيش الذى أشـرف على إعداد الجنود وأعدادهم، وديوان الرواتب الـذى اختص بتسـجيل العطاءات، وديوان الإقطاع الذى اخـتص بـالنظر فى الإقطاعـات التى تمنـحـهـا الدولة لبـعض

(1) د. أحمد مختار العبادى - نفس المرجع ص270.

العسكريين مقابل قيامهم بواجبات معينة، وقد أتت مكانة قائد الجيش بعد صاحب الباب الذى كان يلى الوزير مباشرة، وتميز قادة الجيش عن بعضهم بعلامات يحملونها، وسكن الجنود فى معسكرات خاصة بهم حتى لا يضايقوا الأهالى فضلا عن تواجدهم فى مراكز الحدود.

روى «المقريزى»: «إن خزائن المال وأمتعة الجيش حملها عشرون ألف جمل، حين خرج جيش العزيز قاصداً الشام، وعمل الفاطميون على تزويد الجيش بأحدث أنواع الأسلحة. ولذا يمكن القول بأن الجيش الفاطمى كان جيد الإعداد مثل غيره من جيوش الدول الكبرى آنذاك»(1).

عُهِدَ بإدارة الجيش الفاطمى إلى ديوان عرف بـ«ديوان الجَيْش». وكان هذا الديوان ينقسم إلى قسمين: «ديوان الجيش» وفيه مستوف أصيل لا يكون إلا مسلمًا ويكون فى خدمته نقباء الأمراء الذين ينهون إليه أخبار الجند من حياة وموت وصحة ومرض. و«ديوان الرواتب» ويشتمل على أسماء كل مرتزق فى الدولة، وفيه كاتب أصيل ونحو عشرة من المعينين والمبيضين وفيه ثمانية عروض تحوى جميع أرباب الدولة.

ولا نجد عند ابن الطوير، مصدر هذه المعلومات، تفاصيل عن طبيعة العمل داخل ديوان الجيش، ولكن معاصره المخزومى يمدنا ببعض التفاصيل التى لا نستطيع للوهلة الأولى أن نحدد إن كانت تتعقب بالنظام الفاطمى المنقضى أم بالنظام الأيوبى الجديد. فهو يذكر صراحة «أن كتابة الجيش التى كان كُتاب المصريين يعتمدون عليها... فيها من الرسوم والتقسيمات والأحكام والإقطاعات ما قد درس رسمه وذهب حكمه إلا يسيراً..». وبعد ذلك يذكر المخزومى أن رسوم ديوان الجيش بالديار المصرية تجتمع فى أربع

(1) موسوعة السفير - نفس المرجع ص39.

جهات، ولا شك أن حديثه يربط بين النظام القديم والنظام الأيوبى الجديد، فمن المؤكد أن مصطلحات مثل الصبيان الحجرية والرهجية وديوان المجلس الوارد ذكرها فى نص المخزومى تتعلق بالعصر الأيوبى.

ويتسم نص المخزومى فى العموم بالصعوبة فى الفهم لأنه موجه فى الأساس إلى طبقة المشتغلين بالأعمال الديوانية، فهو يستخدم مصطلحات خاصة وتعابير مركزة وفى غاية الاختصار، أرهقت كل الذين تعاملوا مع نصه من قبل ولم يستطيعوا، رغم كل الجهد المبذول، أن يقدموا لنا نتائج واضحة.

وتنحصر الطرق الأربع التى ذكر المخزومى أنها تجمع رسوم ديوان الجيش بالديار المصرية فى: الإنفاق الواجب، وإيجاب المشاهرة، والإقطاع الجيشى، وإقطاع الاعتداد.

يكون «الإنفاق الواجب» للحجرية المرسومين بالحجر - وهم جماعة من الغلمان المختصين بالخلفاء الفاطميين كانوا يختارونهم ويربونهم فى حجر خاصة قريبة من باب النصر - ويقتضى هذا الإنفاق خصم أو اقتطاع من رواتبهم يتم بطرق ثلاث: الأول من الوزن وهذا النوع لا نقص فيه ولعل المقصود به أنهم كانوا يتقاضون رواتبهم وزنًا وليس عدا. والثانى اقتطاع من «العدد النقيل (أو الثقيل)» - وهو مصطلح غير واضح ولم يشرحه المخزومى - وهذا الاقتطاع بنسبة 5٪ على حساب قيراط وخمس عن كل دينار، وعادة ما يجبر كتاب الجيش الكسر فى هذا الحساب. والثالث اقتطاع شبيه بالنوع الثانى ولكن مع تطبيق قاعدة حسابية أخرى، فالنسبة المقتطعة هنا هى ستة دنانير وثلثان من المائة 6.2/3٪ من حساب قيراط وثلاثة أخماس قيراط من كل دينار. ويذكر المخزومى أن هذا النوع من الإقطاع كان يطبق على الطائفة المعروفة بـ«الرهجية» ومن يجرى مجراهم، وهم جماعة كانت تخدم أمام الوزير فى بعض الاحتفالات، كما كانت تقوم بنفس العمل إذا ركب الخليفة

عشارى فى النيل، كما يتولون حراسة القصر الفاطمى ومنظرة اللؤلؤة عندما يتواجد بها الخليفة. وكان لهم زمام يعرف دائمًا بسنان الدولة بن الكركندى كان يتلقى الخلع فى المناسبات عن زم الرهجية والمبيت على أبواب القصور.

وأحيانًا ما كان أرباب الإنفاق يحصلون على رواتب عينية سماها المخزومى «الجراية» و«القضيم». ويمكن أن تكون «الجراية» خبزًا أو قمحًا. وفى حالة دفعها خبزًا لم تكن متساوية لجميع أرباب الإنفاق فقد كان هناك جماعة لها الحق فى «وظيفتين» - أى حصتين - وجماعة لها الحق فى «وظيفة واحدة ونصف» ومنهم من له «وظيفة واحدة» ويطلق على ذلك فى الديوان «قدر الجراية». أما من تطلق جرايته قمحًا فتكون فى الشهر التام ثلث أردب، أما فى الشهر الناقص فتكون ربع ونصف ثمن أردب. أما «القضيم» (الشعير) فكان يوزع كل يوم على شكل أنصبة يبلغ كل منها نصف ويبة.

أما «أرباب الإيجاب» فهم، كما ذكر المخزومى، «أرباب الخدم التى لا تستقر على حال لما يتخلل ذلك من التولية والصرف والزيادة والنقص»، أى أنهم جنود مؤقتون كانوا يؤدون بعض الخدمات لفترات محددة، فكان يوجب لهم فى كل شهر استحقاقهم بقدر المباشرة، مثلهم فى ذلك مثل أرباب الرواتب. كانت هذه المعاملة تجرى أساسًا فى ديوان الجيش، ثم انتقلت إلى ديوان الرواتب الذى أصبح فرعا لديوان الجيش ثم انتقل، فى تاريخ نجهله، إلى أن أصبح فرعًا لديوان المجلس الذى كانت تجرى فيه معاملات الأموال. وكل ذلك دون شك فى العصر الفاطمى.

وكان ديوان الجيش يدفع راتبًا شهريا للأجناد المستخدمين فى المراكز والمعروفين بـ«المركزية»، وقد ذكر ابن المأمون هؤلاء المركزية فى حوادث عام 509/ 1115، وكان يتولى أمرهم والى الشرقية، وذلك لمواجهة بُلْدوين ملك الفرنج الذى وصل إلى الفرما فى هذه السنة. كما كان هناك كذلك جنود من

المركزية فى القلزم، أمـا أسوان فقد رابـط فيها رجـال من العسكر مسـتـعدون بالأسلحة لحفظ الثغر من هجوم النوبة والسودان، ذكر المقريزى أن ذلك أهمل بعد زوال الدولة الفاطمـية. ويضيف المخزومى أنه كـان بكل مركز نائب عن «ديوان العرض» - الذى ربما كان فـرعا لديوان الجيش - كانت مهمـته إثبات صلاحيـة هؤلاء الأجناد المستخدمين أمـام مجلس الحرب واستمرار خـدمتهم وذلك فى سجل مـفرد يثبت فـى آخره عدد المستمرين منهم يعـتمده مـتولى الحرب ويرفع بعد ذلك إلى متولى ديوان المال لصرف اسـتحقاقه. أما الأجناد المركـزية الذين كـانت تجب لهم رواتب عـينيـة فى شكل «جـراية» فكان لهم «خرج مفرد» إلى جانب «خرج الإيجاب» يشتمل ما يجب اقتطاعه منسوبًا إلى ستة. أما الأجناد الذين كانوا يجردون إلى الثـغور الشامية - وذلك فى العقود الأخيـرة من عمـر الدولة الفاطميـة - فكان يطبق عليهم نفس نـظام الاقتطاع السابق ولكن يستعيضون عن ذلك ببدل قيمته عشرة دنانير عدد مقابل إقامتهم فى هذه الثغور.

أما «الإقطـاع الجيشى» فـيذكـر المخزومى أن له حكمـين: حكم هلالى وحكم خراجى. وواضح أن نص المخزومى يرتبط بالعـصر الأيوبى، فالإقطاع الجيشى عرف فى مصر مع وصول الجـيش التركى الكردى المصاحب لشيركوه وصلاح الدين. فمصر فى العصر الأيوبـى كان لها وضع خاص يختلف عما كان سائدًا فى الشرق فى هذه الفتـرة، ويشير المقريزى فى نص واضح إلى أنه لم يكن فى الدولة الفاطميـة ولا فى الدول السابقة عليها فى مـصر إقطاعات بمعنى ما كان عليه الحال فى وقتـه فى أجناد الدولة التركية، وإنما كانت البلاد تضمن بقبالات معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد والوجوه. وسأناقش نظام القبالة والإقطاع الفاطمى عند حديثى عن الـنظام الضرائبى للفاطميين. ولكن يجب أن نشيـر إلى أنه كان بين الدواوين المصرية فى العصـر الفاطمى «ديوان

الإقطاع» مختص بما يقطع للأجناد عن طريق الضمان، وهو نظام مالى عمل به الفاطميون لتسهيل جباية الخراج وسائر أنواع الضرائب.

والجهة الأخيرة من رسوم ديوان الجيش التى ذكرها المخزومى هى «إقطاع الاعتداد» الذى يذكر ابن الطوير أنه مختص بالعربان وكان يقع عادة فى أطراف البلاد، وهو مائة دينار على كل ألف دينار مقبوضة، وهو فى الوقت نفسه إقطاعًا جماعيًا ويعنى طريقة فى دفع الرواتب لمجموعة من العربان بواسطة زعيم لهم[1].

اهتم الفاطميون بالجيش عددًا وعدة، منذ توجيه الحملات لفتح مصر، فاستطاعوا به فتح بلاد مصر، وبلاد الشام وسائر فلسطين بعدما كان خضع لهم كامل المغرب تقريبًا. لذلك كان «صاحب ديوان الجيش» دائمًا من المسلمين، مرتبته تعلو مرتبة غيره لجلوسه داخل عتبة باب المجلس بين يدى الخليفة، وله الطراحة والمسند، وبين يديه الحاجب، وإليه مرجع شئون الجند وعرض الأجناد وخيولهم والنظر فى سائر أمورهم وإقطاعهم وراتبه الشهرى أربعون دينارًا. وتوصل بعض أصحاب ديوان الجيش إلى مرتبة الوزارة. فالروذبارى كان «صاحب ديوان الجيش» قبل أن يتولى الوزارة. وكان الجيش الفاطمى يتألف من الجيش البرى والأسطول البحرى.

أ- الجيش البرى:

تألف الجيش الفاطمى البرى من فئتين: فئة الأمراء، وطوائف الجند. امتازت فئة الأمراء بما كان يخلع على بعضهم من أطواق ذهب توضع حول أعناقهم، وكان بعضهم الآخر يركب فى المواكب جاعلاً قضبًا فضية كانت توزع عليهم من خزانة الطيب والجواهر. أما طوائف الجند، فكانت هى

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص287.

الأخرى عبارة عن عناصر متعددة ومختلفة يأتى فى طليعتها: المغاربة (الكتامية، والزويلية، والبرقية، والمصامدة، والبطلية)، فالمشارقة (الأتراك والديلم والغز والأكراد)، والمصطنعين (كالروم والفرنج والصقالبة) وعبيد الشراء (من أجناس مختلفة)، والعتقاء، مع العلم أن هناك طوائف من الأجناد كانت تنسب إلى الخلفاء: كالحافظية (الحافظ لدين الله)، والآمرية (الآمر بأحكام الله)، وطوائف منسوبة إلى الوزراء أهمها: الوزيرية (نسبة إلى الوزير وهو فى الحكم، كائنًا من كان)، والجيوشية (أمير الجيوش بدر الجمالى وكانت أكثرها من الأرمن)، والأفضلية (الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى).

وتأتمر كل طائفة بأمر مقدميها وقوادها، بينما يترأس سائر هذه الفرق العسكرية قائد الجيش الذى يسمى «الإسفهسلار» والعسكر «الإسفهسلارية»، وبلغ مرتبه مائة دينار شهريًا. لم يسمح تركيب الجيش على هذه الصورة بوجود نوع من الاستقرار والأمن؛ إذ لم تمض سنوات قليلة على فتح مصر حتى قامت الاضطرابات التى تسببت فى إثارتها فرق الجيش المغربية، وبخاصة الكتاميون، مما جعل العزيز بالله، يسارع إلى استخدام الأتراك والديلم، ويقلل من نفوذ المغاربة بعدما كثرت تعدياتهم على المصريين. لكن المغاربة سرعان ما استعادوا نفوذهم بموت العزيز بالله، وفرضوا شيخهم زعيم كتامة «الحسن بن عمار» فى الوساطة، إلا أن برجوان الخادم مدبر الحاكم بأمر الله ناكد ابن عمار حتى استطاع إقناع الخليفة بعزله، فخف شأن الكتاميين، وانحط نهائيا باعتماد الظاهر لإعزاز دين الله على العناصر التركية فى جيشه وحرسه الخاص.

وبدأ القتال بين الأتراك وعبيد الشراء من السودان باعتماد الخلفاء الفاطميين على هذه العناصر الجديدة، لا سيما عندما أخذت، والدة المستنصر بالله، على نفسها وهى أمة سوداء، مساعدة العبيد، فقامت بينهم حروب

كثيرة، كما دب الخلاف بعد ذلك بين فرق الريحانية والجيوشية أيام الخليفة الحافظ لدين الله. والسبب الراجح فى هذه الحروب، زيادة عطاء فرقة، وإنقاص عطاء فرقة أخرى، وهكذا دواليك.

وكان جل سلاح هذا الجيش، السيوف والأقواس، والمقاليع، والرماح والحراب، والخناجر، والأطبار (مفردها طبر، وهى آلة تشبه الفأس بحد مزدوج)... وغيرها، حفظت ضمن خزانة السلاح.

واعتمد الفاطميون على الخيل كثيراً، فانتقوا أفضلها من ذكر وأنثى، كما أعدوا لها الإصطبلات، وجعلوا من يعتنى بها، ويهتم بعلفها، وأنشأوا فى القصر خزانة للسرج[1].

2 - القوات البحرية:

على أن أهم عمل حربى امتازت به الدولة الفاطمية هو عنايتها الخاصة بالبحرية والأساطيل وحفظ ثغور المملكة بعد أن زاد امتدادها باحتلال مصر والشام وأصبحت مسيطرة على جزء كبير من سواحل البحر الأبيض المتوسط وبعض جزره مثل: صقلية وقوصره ومالطة. والجدير بالذكر أن البحرية الفاطمية وصلت إلى درجة كبيرة من القوة والنظام قبل انتقال الفاطميين إلى مصر؛ يدل على ذلك هذا النشاط العظيم فى نزاعهم مع النصارى ومع الأمويين فى الأندلس. فلما انتقل الفاطميون إلى مصر، انتقل معهم هذا الاهتمام بالبحر وشؤونه خصوصا عندما وجدوا فى هذه البلاد تقاليد بحرية قائمة تدور، ودور صناعة صالحة إذا كان الجيش الفاطمى، مشاة وفرسانًا، لم يختبر خارج حدود مصر، فقد لعب الأسطول الفاطمى دوراً كبيراً فى البحر المتوسط منذ أن كان الفاطميون فى إفريقية. فكانت دار صناعة المهدية وإعادة

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص116.

بناء أسطول سوسة خطوة أساسية لدعم سيطرة الفاطميين على الحوض الغربى للبحر المتوسط.

وعندما انتقل الفاطميون إلى مصر أنشأوا دارا للصناعة بالمقس (موضع ميدان رمسيس الآن)، وأخرى فى الجزيرة (جزيرة الروضة) نقلت بعد ذلك إلى ساحل مصر الفسطاط، حيث وجد الفاطميون أنفسهم بحاجة إلى أسطول يحمى شواطئهم من غارات الروم البيزنطيين، وهجماتهم على بعض مدن الشام وفلسطين الساحلية، فأنشأ المعز لدين الله وغيره من الخلفاء الذين أتوا بعده أسطولاً فى مدينة الإسكندرية ودمياط، وصور وعسقلان وكان يصنع بها الأسطول والمراكب الحاملة للغلات السلطانية، وكان عددها فى أيام المعز لدين الله يزيد على ستمائة قطعة. كما بلغ عدد المراكب المخصصة للخليفة خمسون عشاريا وعشرون ديماسًا، وكان لكل عشارى رئيس ونواتى. أما المراكب الحربية المعروفة بالشوانى والشلنديات والمسطحات فكانت تنشأ بالفسطاط والإسكندرية ودمياط، وكانت تصل إلى مدن الشام الساحلية مثل صور وعكا وعسقلان عندما كانت ما تزال بأيدى الفاطميين.

ويقدم لنا ابن الطوير وصفا لتجهيز الأسطول ولكيفية النفقة فيه ووداعه نعرف من خلاله أنه متى تجهز الأسطول الفاطمى للغزو يتولى النفقة فيه الخليفة بنفسه ومعه الوزير، فيدفع لرجاله وهم عشرون نقيبًا رواتب شهرية وجرايات مستقرة مدة أيام السفر، ويحضر هذه الرسوم صاحبا ديوان الجيش وهما: «المستوفى» الذى يجب أن يكون من عدول المسلمين، و«الكاتب» الذى يكون غالبًا من اليهود!.

وإذا اكتملت النفقة فى الأسطول وتجهزت المراكب للغزو، ركب الخليفة والوزير إلى المنظرة بساحل المقس لوداع الأسطول، فيأتى القواد بالمراكب مزينة بأسلحتها ولبوسها وتستعرض فى النيل أمام الخليفة. ثم يستدعى الخليفة

«المقدم» و«الرئيس» فيوصيهما ويدعو للأسطول بالسلامة والنصر، ويعطى المقدم مائة دينار والرئيس عشرين دينارًا، ثم ينحدر الأسطول فى النيل إلى دمياط ويخرج منها إلى البحر المالح. ويحتفل باستقبال الأسطول عند عودته كذلك بمنظرة المقس. وقد وصف لنا ابن المأمون كيفية وداع الخليفة الآمر بأحكام الله للأسطول فى منظرة المقس عندما خرج للقاء الفرنجة سنة 517/ 1123 بناء على طلب صاحبى دمشق وحلب.

ويذكر المقريزى نقلاً عن المسبحى: «أن العزيز بالله بنى دارا لصناعة السفن بالمقس على النيل وعمل المراكب التى لم ير مثلها فيما تقدم كبراً ووثاقة وحسنًا» إلا أن حريقًا أتى على هذه السفن فى السنة 386هـ/ 996م، فلم يبق منها غير ست قطع، واتهم بافتعال الحريق، الأسارى من الروم، الذين كانوا فى دار بجوار دار الصناعة بالمقس، فتعرضوا لأذى العامة نهبًا وقتلاً حتى جاوز من قتل منهم المائة وسبعة أشخاص. ثم شرع عيسى بن نسطورس فى بناء أسطول جديد.

وبقيت صناعة السفن فى جزيرة الروضة، إلى أن أمر الإخشيد بنقلها إلى ساحل مصر، حتى لا يحول بينه وبينها ماء. وفى عهد الآمر بأحكام الله أنكر وزيره أبو عبدالله محمد بن فاتك المأمون البطائحى بقاء صناعة السفن على ساحل مصر وفى الجزيرة (الروضة) فأمر أن يكون إنشاء الشوانى والمراكب النيلية الديوانية فى صناعة مصر فقط.

ويلغ عدد الجنود البحرية خمسة آلاف منهم، عشرة قواد، ينتخب هؤلاء قائداً أعلى، يسمى أمير الجيش». وتصرف للقواد مرتبات شهرية تتراوح بين عشرة دنانير وعشرين ديناراً. أما الجنود فلهم مرتبات معينة أقلها ديناران فى الشهر يضاف إليها الإقطاعيات، وتألف أسطول الفاطميين من مراكب حربية متعددة الأشكال والأحجام والقوة:

1 - الشواني: مفردها «شونة» أو «شيني» وهي مراكب كبيرة تعلوها الأبراج أو القلاع تتخذ جنودها الأسلحة الحربية والكلاليب (الخطاطيف) والنفط وغيره.

2 - الحراريق: مفردها «حراقة» وهي مراكب حربية أصغر من الشواني، مزودة بالمنجنيق والأسلحة النارية، كالنفط والنار الإغريقية.

3 - الطرادات: وهي سفن حربية سريعة السير. تستعمل لنقل الخيول.

4 - الأغربة والقرارير: الأولى اسمها يدل على أنها تشبه الغراب ولكن برأسها، أما الثانية ومفردها «قرقورة» فتستخدم في تزويد الأسطول بالسلاح والمؤن.

5 - العشاريات: مفردها «العشيري»، وهي أيضًا مراكب حربية تسير على النيل على الغالب.

6 - الشلنديات: ومفردها «الشلندي» وهي أيضًا مراكب مسطحة تستعمل لنقل السلاح للمقاتلين.

وللأسطول عادات وتقاليد درج عليها، لذلك تقام احتفالات استعراضية للأسطول يشرف عليها الخليفة الفاطمي بنفسه، من منظرة المقس، فيركب وبصحبته الوزير لاستعراضه وتوديعه، ويجلس في منظرة معدة له على ساحل النيل بالمقس، حيث يأتي القواد بالمراكب وهي مشحونة بالرجال والأسلحة والجنود، فتقوم بعمليات المناورة كأنها في حرب، ثم يحضر بعد ذلك الرئيس والمقدم بين يدي الخليفة، فيودعهما ويدعو لهما، مانحًا المقدم مائة دينار والرئيس عشرين دينارًا، وتتكرر هذه الاحتفالات عند رجوع الأسطول من القتال.

لكن شاور، وزير العاضد لدين الله أمر بإحراق هذا الأسطول في سنة 564هـ/ 1168م، بعدما أحرق مدينة الفسطاط[1].

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص118.

وقد أعطانا القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى نصا على جانب كبير من الأهمية يصف فيه سياسة الفاطميين البحرية بقوله:

«أما اهتمامهم بالأساطيل وحفظ الثغور واعتناؤهم بأمر الجهاد، فكان ذلك من أهم أمورهم، وأجل ما وقع الاعتناء به عندهم. وكانت أساطيلهم مرتبة بجميع بلادهم الساحلية كالإسكندرية ودمياط من الديار المصرية، وعسقلان وعكا وصور وغيرها من سواحل الشام، حين كانت بأيديهم، قبل أن يغلبهم عليها الفرنج. وكانت جريدة قوادهم تزيد على خمسة آلاف مقاتل مدونة، وجوامكهم فى كل شهر من عشرين دينارًا إلى خمسة عشر دينارًا إلى عشرة إلى ثمانية إلى دينارين. وعلى الأسطول أمير كبير من أعيان الأمراء وأقواهم جأشا. وكان أسطولهم يومئذ يزيد على خمسة وسبعين شينيا وعشر مسطحات وعشر حمالات. وعمالة المراكب متواصلة بالصناعة لا تنقطع. فإذا أراد الخليفة تجهيزها للغزو، جلس للنفقة بنفسه حتى يكملها، ثم يخرج مع الوزير إلى ساحل النيل بالمقس، فيجلس فى منظرة كانت بجامع باب البحر والوزير معه للمودعة. ويأتى القواد بالمراكب التى تحت المنظرة، وهى مزينة بالأسلحة والمنجنيقات واللعب منصوبة فى بعضها. فتشير بالمجاديف ذهابًا وعودًا كما يفعل فى حالة القتال، ثم يحضر إلى بين يدى الخليفة المقدم والرئيس، فيوصيهما ويدعو لهما بالسلامة.

وتنحدر المراكب إلى دمياط وتخرج إلى البحر الملح، فيكون لها فى بلاد العدو الصيت والسمعة. فإذا غنموا مركبا، اصطفى الخليفة لنفسه السبى الذى فيه من رجال أو نساء أو أطفال، وكذلك السلاح، وما عدا ذلك يكون للغانمين. وكان لهم أيضًا أسطول بعيذاب يتلقى به الكارم[1] فيما بين

(1) اختلف الرأى حول أصل كلمة كارم، فالبعض يرى أنها تعنى جاليات تجارية فى مصر واليمن. وقال فريق آخر إنها تعنى أكارم التجار فى عدن. وكيفما كان الأمر فإن هذه الكلمة أطلقت على تجارة التوابل أو البهار، وسمى تجارها بالأكارم أو الكارمية.

عيذاب[1] وسواكن[2] وما حولها، خوفا على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب، فيحميهم الأسطول منهم. وكان عُدَّة هذا الأسطول خمسة مراكب، وكان والى قوص هو المتولى لأمر هذا الأسطول، وربما تولاه أمير من الباب، ويحمل إليه من خزائن السلاح ما يكفيه».

على أنه يلاحظ أن الخلافة الفاطمية وإن كانت قد اهتمت بتقوية جيوشها وأساطيلها إلا أنها لم تلبث آخر الأمر أن خضعت لهذه القوة العسكرية حينما استبد الجيش بالوزارة، وصارت الأمور كلها بيد أمير الجيوش. وقد حدث هذا التحول فى سنة 467هـ (1074) حينما تولى أمير الجيوش بدر الجمالى الوزارة فى عهد الخليفة المستنصر. فمنذ ذلك الوقت أخذت الوزارة معنى آخر، فبعد أن كانت وزارة تنفيذ، أصبحت وزارة تفويض، أى بعد أن كان الخليفة يأمر والوزير ينفذ، صار الخليفة يفوض إلى الوزير جميع أمور الدولة لتصريف شؤونها بينما بقى هو كالمحجور عليه.

---

(1) عيذاب مدينة مندرسة على ساحل البحر الأحمر الإفريقى جنوبى مصر قرب الحدود السودانية ويقابلها ميناء جده على الضفة الأخرى المقابلة. كانت محط التجار والحجاج فى العصور الوسطى حينما هدد الصليبيون طريق الحج الشمالى عبر سيناء إلى الجزيرة العربية. فاضطروا إلى اتباع طريق صعيد مصر إلى قوص ومنها عبر الصحراء الشرقية إلى عيذاب ومنها إلى جده عبر البحر الأحمر. ولما قضى سلاطين المماليك على قوى الصليبيين فى الشام وزال خطرهم عن سيناء تحولت التجارة إلى خليج السويس فى شمال البحر الأحمر حيث ازدهرت كل من مدينتى السويس والطور بينما اضمحلت عيذاب والجنوب إلى أن خربها السلطان برسباى سنة 1421م.

(2) سواكن مرفأ فى السودان على ساحل البحر الأحمر المغربى جنوب عيذاب وقد حرصت مصر على احتلاله لضمان سيطرتها على البحر الأحمر وتجارته.

وعلى هذا الأساس قسم المؤرخون العصر الفاطمى فى مصر إلى قسمين:

القسم الأول: وهو عصر الخلفاء، ويمتد من عهد الخليفة الفاطمى المعز لدين الله إلى أواسط عهد الخليفة المستنصر بالله، وفيه كانت السلطة بيد الخلفاء.

القسم الثانى: وهو عصر الوزراء ويمتد من أواسط عهد المستنصر إلى آخر الدولة الفاطمية، وفيه كانت السلطة بيد الوزراء بينما كان الخلفاء فيه مسلوبى السلطة[1].

قام الأسطول الفاطمى بعدة حملات بحرية فى البحر المتوسط أثبت خلالها شدة بأسه، وكانت له غزوات مظفرة على «بيزنطة» و«إيطاليا» و«فرنسا» و«إسبانيا»، ويروى «القلقشندى» أن وحدات الأسطول الفاطمى كانت مرتبة ومتواجدة بجميع الشواطئ الساحلية، ما عدا سواحل الشام التى فقدوا سيطرتهم عليها فى القرن الأخير من حكمهم، فقد غلبهم عليها الصليبيون.

خصصت الدولة الفاطمية جزءاً كبيراً من ميزانيتها للإنفاق على إعداد الجيش وتجهيز رجاله بما يحتاجون إليه من أدوات الحرب وغيرها، وأُنشئت الموانئ لبناء السفن التى كان يتسع بعضها لحمل ألف وخمسمائة شخص، وأصبح الأسطول الفاطمى من أكبر الأساطيل، وبقى نموذجًا احتذى به الأيوبيون والمماليك[2].

---

(1) د. أحمد مختار العبادى - المرجع السابق ص273.

(2) موسوعة السفير - المرجع السابق ص39.

ديوان الجهاد:

كان الإشـراف على الأسطول يتولاه «ديوان الجـهاد» الذى يعـرف أيضًا «بديوان العمـائر» وكان محله بدار الصناعـة بالفسطاط. وكانت جـريدة قواد الأسطول فى آخر عهد الدولة، كما يذكر ابن الطوير، تزيد على خمسة آلاف مدونة، منهم عشرة أعيان يقال لهم «القواد» (واحدهم قائد) تتراوح جامكيتهم بين عشرين دينارا وديناران. ولهم إقطاعات تعـرف بـ«أبواب الغزاة». ويختار من يقع عليه الإجماع من القواد العشـرة لرئاسة الأسطول المتجه للغزو فيكون معه المقدم والفانوس فـتهتدى به بقية المراكب فتقلع بـإقلاعه وترسو بإرسائه. كما يقدم على الأسطول أمير كبير من أعيان الأمراء، ويعرف الاثنين «بالمقدم» و«الرئيس».

وذكر ابن المأمـون أن الباقى من استيـمار سنة 517/ 1123 والذى حمل إلى الصناديق الخاصة برسم المهمـات لما يتجدد من تسفير العسـاكر وما يحمل إلى الثغور عند نفاذ ما بها ثمانية وتسعين ألف ومائة وسبعين دينارا 197 و98) وربعًا وسدسًا.

وإلى جانب أسطول الفاطميين بالبحر المتوسط كان لهم أسطول بعيذاب على البـحـر الأحمـر كـان يتلقى به الكارم خـوفًـا على مـراكب الكارم من القراصـنـة الذين كانوا يعـترضـونها، وكـان يتـولى أمر الإشـراف عليه والى قوص[1].

أفراد الحاشية السياسية:

إن تصور السـلطة فى بيت الملك الفاطمى، المنبـثق من عقـيدة الإمـامة ذاتها، يفرض قيـام نظام حكم يشرف عليه ويراقبه الخليفـة دون سواه. وتبعًا

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص290.

لذلك فإن النظام الإدارى الذى أقيم فى مستهل عهد المهدى، يبدو مركزًا إلى أبعد حد، يمثل فيه الخليفة الجهاز المنظم للدولة، ويمثل فيه قصر الخلافة محور النشاط السياسى بأسره.

وفى إطار مثل هذا النظام يكون أصحاب مختلف المناصب الإدارية تابعين مباشرة لرئيس الدولة فى اضطلاعهم بمهامهم، ومطالبين بالامتثال إلى أوامره بكل دقة. وينتمى هؤلاء الموظفون الذين يمثلون «رجال المملكة» إلى الفئات العرقية الثلاث التى يتكون منها المجتمع الفاطمى فى إفريقية، أى العرب والبربر والصقالبة الذين يؤلفون ضمن الحاشية الملكية ثلاث كتل تتقاسم المهام المدنية والعسكرية وتتعارض بالضرورة فيما بينها بسبب التنافس والخصوصات التى لا مفر منها.

ويبين استعراض المهام المناطة بعهدة الموظفين من ذوى الأصل العربى، بالإضافة إلى قلة عددهم، نفور الفاطميين من استخدام علية القوم الذين ظلوا فى معظمهم أوفياء للنظام السابق. فإذا استثنينا بعض العائلات التى انضمت إلى الشيعة منذ بداية الدعوة الفاطمية، أمثال بنى حمدون وبنى الكلبى وبنى أبى خنزير، وبعض المشارقة الذين ربطوا مصيرهم بمصير المهدى خلال فترة هجرته إلى المغرب، مثل أبى جعفر البغدادى، لا نجد سوى عدد قليل من الموظفين العرب الذين كانوا مباشرين لمهامهم فى العهد السابق، وأقرهم الداعى ثم المهدى فى مناصبهم لمواصلة سير النشاط الإدارى.

وبالعكس من ذلك عين الصقالبة على رأس أهم الدواوين المدنية والعسكرية. ومما يزيد فى أهمية المكانة التى يحتلونها فى الدولة أنهم لم يقوموا بأى دور يستحق الذكر فى العهد السابق. وقد كان إخلاص الصقالبة من العبيد والموالى للأئمة، لا تشوبه شائبة. فكان هؤلاء يعهدون إليهم بمهام خاصة فى بلاطهم، ويلحقونهم بحاشيتهم، ويعينونهم فى أسمى المناصب.

وقد رأينا الصقالبة، حتى قبل قيام الدولة الفاطمية يعيشون حول الإمام المهدى طوال أيام هجرته، ويتفانون فى خدمته دون سواه، ولم تكن مهمتهم مقتصرة على القيام بالمهام العادية، بل كانوا يضطلعون بأدق المهمات ويسهرون على سلامة مخدومهم بإخلاص لا نظير له. ولدينا عدة شهادات على فضائلهم وصدق مشاعرهم إزاء الأئمة الذين كانوا بدورهم يعاملونهم برفق وحنان، ويخصونهم بتقديرهم ورعايتهم، كما تدل على ذلك أقوال المعز التى نقلها النعمان فى مجالسه[1].

ومع ذلك فإنهم لا يحتلون فى سلم الوظيفة العمومية سوى المرتبة الثانية، أما المرتبة الأولى فهى من نصيب كتامة، تلك القبائل البربرية التابعة لمنطقة القبائل الصغرى، والتى حققت انتصار القضية الفاطمية. فقد أقر الأئمة بما أداه الكتاميون من خدمات جليلة، وأشادوا بفضائلهم، ومجدوا خصالهم الحربية وإخلاصهم الدائم للخلافة الفاطمية، رغم جميع التقلبات. فهم فى نظر القائم «كحوارى عيسى وأنصار محمد ﷺ». وهم فى نظر المنصور «أهل دعوتنا وأنصار دولتنا». أما المعز الذى انتهج سياسة مواليه للبربر بصراحة، فقد غمرهم بالثناء وأغدق عليهم النعم.

إلا أن أية كتلة من هذه الكتل الثلاث لا تمثل قوة سياسة من شأنها أن تقوم بدور متفوق فى الدولة. ذلك أن المهدى قد حرص منذ قيام الدولة الفاطمية على إخماد أى حركة مقاومة، حتى يتمكن من ممارسة السلطة بلا شريك. فقد رأيناه كيف أخضع السوق البربرى بالقضاء عل زعيمى المؤامرة، الداعى أبى عبدالله وأخيه أبى العباس، ثم هزم الأرستقراطية الأغلبية بالقيروان وبالقصر القديم شر هزيمة. فلا يستطيع حينئذ أى فرد من أفراد

(1) د. فرحات الدشراوى - نفس المرجع ص439.

حاشيــة الخليفة، ولا أى مجـموعة معــارضة لسلطته. ولا يتمــتع سوى أهل البيت الفاطمى بحرية التصــرف لدس الدسائس دون أن يخشوا رد فعل الإمام الحاكم، كلما رأوا أنفسهم قد حرموا من وراثة الإمام وانتزع منهم الملك. وقد اشتكى المنصــور بحسرة فائقــة مما عاناه على وجه الخصــوص من العداوة التى كان يكنها له بنو عمــومته وإخوته طوال السنوات العديدة التى ظل فيــها خبر تعيينه وليًا لعهد أبيه سرًا مكتــومًا، يثير فى البلاط المطامع والدسائس، فضلا عن الشكوك. وواجــه المعــز من جانبــه عــداوة «أهل القصــر» دون أن يكون مضطرًا إلى اللجوء إلى القوة لردهم إلى الصواب.

وفى مثل هذا النــظام الذى يشرف عليه الخليــفة بنفــسه، لا يقوم كــبار الموظفين إلا بدور المنفذين. إلا أن الدعوة الفــاطمية المرتكزة على الإصلاحات الســياســية والدينيــة التى أجــراها الداعى أبو عبــدالله فى المجــتمع الكتــامى البربرى، قد تركت لأتبــاعها منذ البداية نصيبًا لا بأس بــه من حرية التصرف فى شؤون الطائفة الشيعــية البربرية الفتية. ذلك أن تقسيم كــتامة إلى «أسباع» على رأسها مقــدمون ودعاة يسمون «المشايخ»، قد أســفر - كما أسلفنا - عن إنشاء «مجلس مشايخ» بأتم معنى الكلمة، يشارك الداعى فى ممارسة السلطة.

وازداد نفوذ المجلس بعد هزيمة الأغالبة، وساعدت الصبغة البربرية التى اكتســتـها الثورة الفاطمية على وضع هؤلاء المشــايخ من أول وهلية فى صدارة الســاحــة السياســية منذ انبعــاث الدولة الفاطميــة التى ساهم أبناء قبــيلتهم فى قــيامــها. وبــناء على ذلك لم تلبث سلطة المهــدى أن اصطدمت بتلك القــوة السياسية الناشئة، لما استرجع «الأموال التى كانت على أيدى الدعاة والمشايخ، فكان ذلك من أول ما أخال القلوب الفاسدة».

وتذل المؤامــرة الــتى دبروها إثر ذلك عن رد فــعلهم العنيف بــســبب حرمانهم من صلاحياتهم وغضبهم على الحصة الزهيدة التى كانت من نصيبهم

عند توزيع مهام الدولة. وهذا ما يفسر إلى حدٍ ما الشكوك التى تجاسر «شيخ المشايخ» على إبدائها حول شرعية إمامة المهدى. وبعد فشل المؤامرة وقتل زعمائها، فقد المشايخ التابعون لحاشية الخليفة تلك القوة الهائلة التى تمسك بزمام الحكم إلى جانب الداعى وتطمح بطبيعة الحال إلى الاحتفاظ بها فى صلب دولة يطغى عليها الطابع البربرى.

ومنذ ذلك الحين انحصر دور المشايخ فى الإحاطة «بالأولياء» الذين يمثلون سند الإمام القوى، وبالدعاة المكلفين بنشر الدعوة الإسماعيلية داخل حدود المملكة وخارجها فى «جزائر» العالم الإسلامى. ونظرًا إلى تضلعهم فى علم الباطن والظاهر سيواصلون فى صلب جهاز الدعوة الإسماعيلية الاضطلاع بمهمة دينية وروحية دائمة وسيؤلفون حول الإمام جماعة من رجال الدين المكلفين بإرشاد المؤمنين إلى طريق الدين الحق، ومنافسة فقهاء المالكية. وبهذه الصفة سينضمون إلى «مجلس شيوخ الدعوة». وسيتمكنون من الاطلاع على قرار تعيين ولى عهد الإمام. ولئن كانت المرتبة العالية التى يحتلونها فى سلم المناصب الدينية (حدود الدين) تؤهلهم ليكونوا فى صحبة الإمام، لا سيما أثناء الاستقبالات الرسمية، وتفرض عليهم مواصلة الجهاد فى أحلك الظروف لنصرة القضية الفاطمية، إلا أنها لا تخول لهم أبدًا منذ احتجاب الداعى أبى عبدالله، لا احتلال موقع سياسى بارز إلى جانب الإمام، ولا اكتساب أهمية بالغة فى هياكل الدولة.

مهمة الحجابة:

ساعد هذا التقلص فى نفوذ شيوخ كتامة منذ قيام الدولة الفاطمية على ترقية الصقالبة المكلفين بخدمة الخليفة والذين ارتقوا إلى مصاف أصحاب الرتب العالية فى الدولة. ذلك أن أهم فرد من أفراد الحاشية كان ينتمى إلى سلك الخدم ويشغل خطة الحجابة بعنوان «حاجب». ولدينا حول الحجابة

مصدر نفيس يتمثل فى السيرة الذاتية لصاحب هذه الخطة، أى «سيرة جعفر». وتوفر لنا المعطيات الواردة فى هذا الكتاب، بالإضافة إلى المعلومات التى قدمها المؤرخ المغربى ابن عذارى حول هذا الموضوع، إرشادات مضبوطة حول ماهية هذه الخطة وتطورها خلال الفترة الفاطمية الإفريقية.

وقد نسب ابن عذارى إلى المهدى أربعة حجاب هم: أبو الفضل جعفر بن على، وأبو أحمد جعفر بن عبيد، وأبو الحسن طيب بن إسماعيل المعروف أكثر بالخادن، وأبو سعد عثمان بن سعيد المعروف أكثر باسم مسلم السجلماتى. وبفضل سيرة جعفر تعرفنا بالضبط على المكانة التى كان يحتلها هؤلاء الأحظياء لدى الخليفة الفاطمى الأول. أما جعفر بن على صاحب هذه السيرة، فهو خادم من أصل نصرانى لا شك فيه، انضم إلى خدم المهدى لما آلت إليه الخلافة فى سلمية بالشام، وصاحبه أثناء هجرته إلى المغرب، وقام بحماس وتفان بدوره كعون مكلف بالقيام بأبسط الأعمال وأدقها. وقد تم تعيينه حاجبًا فى سجلماسة، واحتفظ بهذه الخطة طوال مدة أربعة خلفاء متتالين إلى أن أدركته المنية فى عهد المعز.

وأما جعفر الثانى المعروف «بالصعلوك»، فهو ابن عم جعفر السالف الذكر. وقد عهد إليه المهدى عند خروجه من سلمية بالسهر على الحرم مع خادم آخر اسمه أبو جعفر الخزرى.

ويبدو أن الحاجب الثالث كان هو أيضًا من أصل نصرانى، إذ كان يحمل قبل دخوله فى خدمة المهدى اسمًا يوحى بذلك الأصل وهو «بركان» وقد كان مكلفًا ضمن حاشية الإمام فى سلمية، بتربية ابنه القائم وبقى فى خدمة ولى العهد طوال مدة إقامته فى سجلماسة.

أما الحاجب الرابع، فهو عبد من أصل يونانى كان يحترف الصياغة واشتراه المهدى من امرأة فى سجلماسة وسخره لخدمة القائم.

وباستثناء الصعلوك الذى اختبأ فى طرابلس مع الحرم، كان هؤلاء الخدم يؤلفون الحرس الشرقى أثناء الحفل الرسمى الذى أقامه المهدى غداة إطلاق سراحه «ليظهر» أمام أوليائه. فكانوا يقفون على يمين ويسار العرش ويقومون بدور الحجابة أثناء المواكب الرسمية التى يحضرها الخليفة. ويطلق اسم الحاجب على الخادم الذى «يبسط حجابًا بين الخليفة ورعاياه». ولكن شرف الحجابة قد استاثر به بالفعل جعفر بن على الذى تمثل دوره (أثناء الحفل السالف الذكر) فى الوقوف على باب المضرب «وهو قائم بسيفه»، وتقديم الأولياء حسب النظام الذى رتبه الداعى أبو عبدالله للسلام على الإمام. قال جعفر: ومن ذلك اليوم كنت الحاجب، فكنت أقدمهم عشرة عشرة، وكنت أول من بايع المهدى لما آلت إليه الخلافة.

وتدل هذه الشهادة التى أدلى بها أول من عُين حاجبًا عند قيام الدولة الفاطمية، على أن الحجابة قد بدت فى الأصل فى شكل خدمة «منزلية» بحت لا تفوض إلى صاحبها أى سلطة من قبل الخليفة. فهى حينئذ مهمة تشريفاتية، تمثل خدمة ذات مرتبة رفيعة لا محالة، أكثر مما تمثل وظيفة مهمة من وظائف الدولة، ولذلك فقد أسندت إلى أربعة خدم فى نفس الوقت، كما أشار إلى ذلك ابن عذارى.

ولكننا إذا تابعنا المدة الطويلة التى قضاها جعفر بن على فى خدمة الخلفاء، لاحظنا أن لقب حاجب الذى لم تكن له فى العادة أى صلاحية مضبوطة، يمكن أن يخول صاحبه دوراً استثنائيًا يكتسى بالضبط صبغة عسكرية. فقد ظهر جعفر الحاجب أثناء الحملة على أبى يزيد من جملة كبار قواد المنصور. فهو الذى أمره الخليفة بعد استرجاع القيروان بإمامة صلاة الجمعة والإعلان عن إسقاط الجباية على أهل إفريقية. وهو أيضًا الذى عهد إليه المنصور بحراسة أبى يزيد لما جُرح ووقع فى الأسر.

ويُعد جعفر الصعلوك الذى يحمل هو أيضًا لقب حاجب من بين كبار قواد الجيش فى عهد المهدى. فهو الذى قاد فى سنة 925 الحملة العسكرية الناجحة على قلورية واستولى فيها على مدينة وارى.

ويبدو هكذا أن الحاجب الفاطمى الذى كان يشغل أهم خطة موكولة إلى أفراد حاشية الخليفة قد إقتصر - خلافًا لما تكتسيه الحجابة من صبغة خاصة فى الدولة الأموية بالأندلس فى نفس تلك الفترة - على القيام بدور ثانوى ومنزلى عادى، أى دور «القهرمان». ذلك أن اللقب الذى يحمله قد بقى لقبًا شرفيًا لا يتطابق مع أى عمل محدد، ولا يقابل من باب أولى وأحرى أى وظيفة إدارية مضبوطة فى دولة يمارس فيها الخليفة جميع السلطات بنفسه(1).

النظام القضائى:

إلقاء نظرة ولو سريعة على النظام القضائى وما يتبعه من نظام الحسبة والشرط، وإدارة السجون، قد يكمل الصورة الاجتماعية الفاطمية فى إبراز معالم القضاء، والأحكام القضائية. وإبراز صورة القضاء على حقيقتها دون لف ومواربة يجعلنا نتبين النتائج المترتبة على أحكامهم وأوضاع المجتمع فى ظل تلك الأحكام من عدل وأمن وطمأنينة، أو فلتان أمنى.

كانت السلطة القضائية واحدة من السلطات الثلاث التى اشتمل عليها النظام الفاطمى فى مصر. فبوصول الفاطميين إلى مصر أضحت القاهرة، مثلها مثل بغداد وقرطبة، مركزًا للخلافة بعد أن كانت مصر مجرد ولاية تابعة للخلافة العباسية بها قاض يعينه الخليفة العباسى السنى، وهكذا عرفت مصر فى العصر الفاطمى منصب «قاضى القضاة».

---

(1) د. فرحات الدشراوى - نفس المرجع ص445.

كان القاضي يختار في صدر الإسلام من بين الأشخاص المشهود لهم بسعة الاطلاع على القرآن الكريم وسنة الرسول ﷺ وهو يصدر حكمه بعد الاستماع إلى المتخاصمين عملاً بقول الرسول ﷺ للإمام على لما قلده القضاء في اليمن: «إذا حضر خصمان بين يديك، فلا تقض لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر».

وسار الفاطميون في تقليد القضاة القضاء على هذا المسار، فمن مرسوم تقليد الحسين بن على بن النعمان القضاء بمصر، يأمر الخليفة الفاطمي القاضي أن: «يجعل كتاب الله عز وجل، وسنة النبي محمد ﷺ، والمأثور عن الإمام على والأئمة الفاطميين قبلة لوجهه إليها يتوجه وعليها يكون المتجه... ويوصيه أن يحكم بين الناس بالحق ولا يتبع الهوى... أو يحابي ذا رحم وقربى وولى للدولة أو مولى، فالحكم لله ولخليفته في أرضه.. وأمره أن يرفع عن المتحاكمين حجابه ويفتح لهم أبوابه، ويحسن لهم انتصابه ويقسم بينهم خطه ولفظه، قسمة لا يحابي فيها قويًا لقوته، ولا يزدرى فيها ضعيفًا لضعفه بل يميل مع الحق، وفي كفته...». ويقول القلقشندي: «إذا جلس القاضي للحكم فلا يسلم على الخصوم، ولا هم يسلمون عليه، ولا يقوم لأحد وهو جالس في مجلس القضاء مطلقًا مهما سمت منزلة القادم».

لهذا وجب على القاضي أن يحافظ على سيادته وكرامته، يبعث الهيبة في النفوس ويكون محاطًا بالاحترام والإجلال، فتصان كرامته، ويبقى رمزًا للعدالة بين الناس. ومن ذلك، أن المعز لدين الله لما قدم إلى مصر، استقبله الناس على طبقاتهم، فلما رأوه قبلوا الأرض بين يديه، سوى القاضي أبي الطاهر، فإنه كان راكبًا. ولما قرب ترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض، فالتفت المعز لدين الله إلى خواص حاجبه وقال: «من هذا الذى خالف الناس كلهم؟» فقيل: «قاضي مصر (الفسطاط)، وهو من أهل العلم والدين»، ثم

لامه أحد الحجاب سرًا فيما فعل، فرفع صوته وقال جهرًا بحيث يسمع المعز: «وما هذا؟ أهى الشمس التى قال رسول الله ﷺ، من علامات الساعة طلوع الشمس من مغربها». وقال الله تعالى: «ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون» فأرضاه بذلك، واستحسن قوله، فرجع وهو قاض، وعلت منزلته.

وكان قاضى المعز لدين الله، أبو حنيفة النعمان بن محمد المغربى، موضع احترام الخليفة ومحبته وتقديره، مرهوبًا من الجميع ما عدا (الخليفة). فلما مات سنة 363هـ/ 973م، صلى عليه الخليفة وأضجعه بنفسه فى التابوت.

ارتفعت منزلة القاضى محمد بن النعمان لما تولى القضاء سنة 374هـ/ 984م، على عهد العزيز بالله، الذى أجلسه معه يوم العيد على المنبر، بالإضافة إلى كونه يجالس الخليفة ويؤاكله ويركب معه ويسايره، نظرًا لعدالته بين الناس.

وكانت استقلالية القاضى وعدله، صنوين تجب المحافظة عليها فى أى وقت وأى ظرف كان. فالقاضى أحمد بن محمد بن أبى العوام، جاءه الأحزم، «وهو من الرجال المقربين إلى الخليفة الحاكم بأمر الله» ورفع إليه فتوى، افتتحها: «باسم الحاكم الرحمن الرحيم»، ومع ذلك أوقفه ابن العوام عند حده.

كان القاضى يؤمن احترامه على الجميع، لذا كان برجوان «يعود القاضى محمد بن النعمان» بن محمد «فى كل خميس، مع عظمة برجوان. ولما مات هذا القاضى سنة 389هـ/ 999م، ركب إليه الخليفة الحاكم بأمر الله وصلى عليه فى داره.

كان على القاضى الذى يحافظ على احترامه واستقلاليته وعدله ونزاهته وسيادته وتقدير الناس له، أن يبتعد عن الهزل والمزاح، حتى يسيطر على مجلسه الجد فلا يلام على تصرفاته، كما حدث لأحد القضاة فى عهد الحاكم بأمر الله، حيث كان يثبت فى قلنسوته قرنى ثور لينطح بهما الخصم العنيد من الخصمين.

وارتفعت منزلة القاضى أبى محمد الحسن اليازورى، وأمر ألا يقوم لأحد إذا دخل عليه ولو عظم قدره. وصار يحضر بحضرة الخليفة المستنصر بالله إذا أراد أن يستدعى الوزير، وهذا الأخير لا يقطع أمرًا بدون استشارته، حتى صار الخليفة لا يخاطب الوزير إلا على لسانه إذا استدعاه ليعرض الوزير على الخليفة ما يراه من أمور الدولة، ولا يكون المجيب له إلا القاضى أبو محمد الحسن اليازورى، فإذا أجابه القاضى، التفت إلى المستنصر بالله وقال: أليس هذا الصواب؟ فيقول المستنصر بالله، «نعم»، فيشق ذلك على الوزير. وكان اليازورى إذا خرج من عند الخليفة، مشى جميع أهل الدولة فى ركابه تقديرًا واحترامًا.

وتبقى كرامة القاضى والقضاء ما دام صاحبها محافظًا عليها، وإذا لم يحترمها، كان العزل نصيبه. ويحدثنا ابن ميسر: أنه لما ولى الخليفة الحافظ لدين الله، رتبة قاضى القضاة للقاضى المعروف بابن الأزرق فى سنة 523هـ/ 1138م، وأضيف إليه التدريس فى دار العلم، ومضى إليها، وكان مدرسها الفقيه أبو الحسن على بن إسماعيل، فجرت بينهما مجادلات أدت إلى الخصام والتلاكم، وخرج بنتيجتها ابن الأزرق إلى القصر ماشيًا وقد تمزقت ثيابه وسقطت عمامته عن رأسه. ولما علم الخليفة بذلك استعظم خروج القاضى ماشيًا فى الأسواق على تلك الهيئة، فصرفه عن القضاء وغرمه مائتى دينار وألزمه داره.

كان الخليفة هو الذى يعين قضاة القضاء، ويبين لهم مدى اختصاصهم، ويقلد على القضاء شخصًا واحـدًا أو أكثر للبلد، وله أن يقلدهما معًا على أن ينفرد كل منهما بالقضاء، وأحيانًا ترك حـق تعيين القضاة لنائب الخليفة. وقد أقر جوهر الصـقلى على قضاء مصر (الفسطاط) القـاضى أبا الظاهر، وبعدما استوزر الخلفاء الفاطميون وزراء مـفوضين يسمون وزراء السيف، وغدت كل شئون الخلافة بتصرفهم، انتقل حق تقليد القضاة إلى وزراء السيف. فقد عين الوزير يعقوب بن كلسن محمد الطرابلسى على قـضاء دمياط وبلبيس والفرما وغيرها عوضًا عن محمد بن النعمان بن محمد، مع أنه لم يكن وزير سيف. كما ولى الأفضل بن أمـير الجيوش بدر الجمالى القاضى أبا الفـرج محمد بن جوهر بن ذكا النابلسى الإسماعيلى أيام الخليفة المستعلى بالله وصرفه فى صفر سنة 495هـ/ 1101م، وولى أيضًا أبو على أحمد بن الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى أربعة قضاة مختلفى المذهب.

ويحق للقـاضى أن يسـتخلف عنه فـى القضـاء، القـضاة فى الأقـاليم والمدن. فاسـتخلف القاضى أبو القـاسم عبدالعزيز بـن محمد بن النعـمان، يحيى الشهـاب، وولى أبو محمد الحسن اليازورى ولده مـحمدًا سنة 441هـ/ 1049م، القضاء نيابة عنه، وأضاف إليه جمـيع أعمال مصر، كما أضاف إلى أخيه جميع أعمال بلاد الشام. وقد استقر أمرهما طوال ولاية أبيهما الوزارة. واسـتخلف الحسين بن على بن النعـمان، أبا عبدالـله الحسين بن محـمد بن طاهر بمصر (الـفسطاط) ومالك بن سـعيـد الفارقى بالقاهـرة، وعلى العرض والنظر بين المتحـاكمين، إذا غاب: الحـسين بن طاهر وأبا العباس أحـمد بن محمد بن العوام.

ويبقى القـاضى مستقلاً فى أحكامـه عن السلطة التى قلدته الأحكام أيًا كانت، رائدة الحق، وهدفه العدل، وغايته رعاية حقوق الناس.

وكان سجل تقليد القاضى يقرأ فى الجامع العتيق، أو فى جامع أحمد بن طولون بمصر (الفسطاط)، وفى جامع القاهرة (الأزهر). وشمل سجل عمل القاضى، أبى الحسن على بن النعمان، القضاء بالديار المصرية والشام والحرمين وجميع مملكة العزيز بالله، والخطابة والإمامة، والعيار فى الذهب والفضة والموازين والمكاييل. ويضيف الحاكم بأمر الله إلى عمل القاضى أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى العوام على ما تقدم، الصلاة، والنظر فى الأحباس على المساجد والجوامع، وأرزاق المرتزقة، ووجوه البر، والاستخلاف على الحكم (أن ينيب عنه فى الأقاليم). وأضيف الوزارة إلى القاضى أبى محمد الحسن اليازورى، فكان أول قاض جمع بينهما. وكثيراً ما جمع القاضى، الدعوة إلى القضاء، فيكون داعى الدعاة، وربما فصلوا الواحدة عن الأخرى[1].

اتسعت دائرة عمل القاضى، فشملت حق النظر فى أمور عدة جعلت سلطته كبيرة ونفوذه عظيمًا. وكان القاضى يشارك فى مواسم الحج والأعياد الرسمية، إذ عليه أن يمثل فى حضرة الخليفة، فى المواكب والأعياد الرسمية، قبل كل الناس، فيسمح له صاحب الباب بالدخول دون مرافقيه من الشهود المعروفين، للسلام على الخليفة، بأن يرفع يده اليمنى ويشير بالمسبحة ويقول بصوت مسموع: «السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته». وهذا النوع من السلام يختص بالقاضى فقط.

وكان على القاضى أن يوقد التنور الفضة بالجامع قبل دخول الخليفة للصلاة، وبعد خروجه (الخليفة) منه يرافقه إلى بيته وإلى مصر (الفسطاط) إن كان ساكنًا فيها، وإلا فيرافقه والى القاهرة إن كان ساكنًا بالقاهرة. وفى ليلة

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب – المرجع السابق ص163.

النصف من رجب، كان على القاضى أن يتوجه، بعـد صلاته بجامع عمرو، إلى جامع القرافة ليصلى فيه. كـما كان من رسوم القاضى فى المولد النبوى، وفى مولد الإمـام على، عندما يحضـر ومعه الشهـود إلى الجامع الأزهر، أن يكون أول من تفـرق عليه الحلوى من أرباب الرسـوم. ويشارك القـاضى فى الاحتفالات الرسمـية المحزنة، كالاحتفال بيوم عـاشوراء، حيث يرتدى ثياب الحداد ويركب مع الشهود إلى الجامع الأزهر.

وقد يقوم القاضى بمهمة حـمل رسالة من الخليفة إلى أحد الملوك، ومن ذلك ما قام به القاضـى أبو عبدالله القضاعى، حيث حمل رسـالة من الخليفة المستنصر بالله إلى القسطنطينية.

وكانت مجـالس القضاء تعقـد فى جامع عمرو بن العـاص وجامع ابن طولون والجامع الأزهر، وأحيانًا فى دار القاضى، فـيذكر لنا المقريزى: «كانت دواوين الحكام فى دورهم». وإن أول من جعلها فى الجامع، كان القاضى أبو العباس أحمد بن محمد بن العوام الذى: نقل ديوان الحكم من بيت مالك بن سعـيد إلى بيت المال بالجـامع العتـيق، وهو أول من فعل ذلك من القـضاة، وعقـد الجلسات يومى الاثـنين والخميس بـالجامع العتـيق، والثلاثاء بـجامع القاهرة، ولحضور القصر يوم السبت.

وكان يخلع على القاضى عند تقليده خلعًا مـن الثياب والخيول تختلف كمًا ونوعًا باختلاف المانح والممنوح. فبـعد أن يقرأ سجل تقليد القاضى على الناس فى المسـجد الجـامع كمـا ذكرنـا، ينصرف القـاضى إلى داره بالخلع، فيركب إليه جماعة الشهود والأمناء والتجار ووجوه البلد بحيث لا يتأخر منهم أحد. ويقـول السيوطى: «خلعهم» (أى القـضاة والعلماء) من الصوف بـغير طراز، ويكون الصوف فى الأصل أبيض وتحته رداء أخضر متسع، فتحته على كتـفه، ويلبس غيـرهم الفرجـية الطويلة الكم». وقد اخـتار جـوهر الصقلى

للقاضى عمامة ورداء أخضرين. فقد ذكر المقريزى «أنه فى ربيع الأول سنة 362هـ/ 972م، دخل عبدالله بن طاهر الحسينى على جوهر الصقلى بطيلسان كحلى وفى مجلسه القضاة والعلماء والشهود، فأنكر جوهر الطيلسان الكحلى ومد يده فشقه، فغضب ابن طاهر وتكلم، فأمر جوهر بتمزيقه فمزق وجوهر يضحك، وبقى حاسراً بغير رداء، فقام جوهر وأخرج له عمامة ورداء أخضرين».

وخلع الحاكم بأمر الله على القاضى على بن النعمان ثيابًا بيضاء متنوعة ورداء وعمامة مذهبين، ولما قلد مالك الفارقى القضاء، قلده الخليفة الحاكم بأمر الله نفسه عمامة وطيلسانًا مذهبين.

وبقيت مناصب القضاء وراثية فى بعض العائلات فى العصر الفاطمى، كعائلة النعمان المغربية التى تولى القضاء منها: على بن النعمان سنة 363هـ/ 973م، عندما عينه المعز لدين الله، ثم خلفه سنة 374هـ/ 984م، أخوه محمد بن النعمان، ثم ولى القضاء الحسين بن على بن النعمان أيام الحاكم بأمر الله الذى ضرب عنقه سنة 395هـ/ 1005م، لأكله أموال اليتيم بالباطل. كما ولى أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان الذى قتله الحاكم بأمر الله أيضًا سنة 401هـ/ 1011م، وتولى أبو محمد القاسم بن عبد العزيز بن النعمان فى خلافة الظاهر لإعزاز دين الله، ثم صرف أيام المستنصر بالله سنة 441هـ/ 1049م. وتوارثت القضاء بمصر أسر أخرى، كأسرة الفارقى، وأسرة اليازورى، ولم تتقلد القضاء الأسر الشيعية فقط، فقد توصلت بعض الأسر السنية فى العصر الفاطمى إلى تقلد القضاء بمصر كأسرة «العوام»[1].

وقد أراد الخليفة الحاكم أن يحول بين القضاة وبين أخذ الأموال بغير الحق، فأمر أن يضعف للحسين بن على بن النعمان رزقه وصلاته وإقطاعاته،

(1) د. إبراهيم روق الله أيوب - نفس المرجع ص166.

وشرط عليه ألا يتعرض من أموال الرعية لدرهم فما فوقه. وكان دخل القاضي عبد الحكم بن سعيد الفارقي عشرين ألف دينار في السنة. ويذكر ناصر خسرو أن مرتب قاضي القضاة بمصر، نحو سنة 440/ 1048، بلغ ألفي دينار «حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أو يظلمونهم»، بينما يذكر ابن الطوير أن المستقر لقاضي القضاة ولداعي الدعاة مائة دينار في الشهر من واقع ما سجل في ديوان الرواتب. أما ابن ميسر فيذكر أن جاري الحكم كان أربعين دينارا في الشهر وذلك، في أغلب الظن، لقضاة النواحي[1].

وبلغ راتب القاضي مائة دينار شهريا، عدا ماكان يتقاضاه عن الأعمال الإضافية التي كانت تسند إليه أحيانا، كالمظالم وبيت المال والأرزاق والجرايات الأخرى حتى قال ناصر خسرو: «ويتقاضى قاضي القضاة ألفي دينار مغربي في الشهر، ومرتب كل قاض على قدر مرتبته، وذلك حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أويظلمونهم».

ومع هذا، امتدت يدا القاضي حسين بن النعمان لأخذ أموال اليتامى، إذ تقدم أحد اليتامى برقعة إلى الحاكم بأمر الله يذكر فيها أن أباه توفي وترك له عشرين ألف دينار، وأنها مودعة في ديوان القاضي، وقد أخذ منها رزق أوقاف معلومة، وأن القاضي حسين بن النعمان عرفه أن (اليتيم) قد استوفى ماله من أخره. فأمر الحاكم بأمر الله بإحضار كشف بالحساب من ديوان القاضي، فأحضر من ساعته، وتبين أن الذي وصل إلى الرجل اليتيم أقل مما له، وعدد على القاضي حسين ما أقطعه وأجرى له الخليفة حتى لايتعرض إلى ما نهاه عنه من هذا وأمثاله. فقال القاضي: العفو، والتوبة. لكن الحاكم بأمر الله أمر بضرب عنق حسين بن النعمان وحرق جثته بالنار.

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص168.

وظلم عبد الحاكم بن سعيد بن مالك الفاروقى الناس وابتز أموالهم، فقد مات فى أثناء ولايته على القضاء والمظالم والدعوة والأحباس، رجل يدعى الزيلعى وترك مالا كثيرا ولم يخلف إلا بنتا واحدة، فطلبها، فيمن طلبها للزواج، عبد الحاكم نفسه، فرفضته، فحقد عليها وأقام أربعة شهود بأنها سفيهة، وبذلك وضع الفارقى يده على أموالها. فرفعت شكواها إلى الوزير أبى القاسم الجرجرائى الذى قامت البينة لديه على بطلان حكم القاضى الفارقى، فأحضر مهانا، ووكل به من استعاد منه المال، وذلك بعد أن تصرف فيه. وألقى الوزير القبض على الشهود وأودعهم فى السجن.

وكانت تخلع، على القاضى فى سجل تقليده، ألقاب كثيرة منها: قاضى القضاة، وداعى الدعاة، وأمين الأمة، وأمير الأمراء، وأمين أمير المؤمنين، والموفق فى الدين، والأجل المكين، والقاضى الأمين، والقاضى الأعز، وثقة المسلمين وخليل أمير المؤمنين، وذو الرياستين، وشرف الحاكم وشرف الأحكام، إلخ.

وولى أبو الحسن على بن النعمان القضاء سنة 366هـ/ 979م، على أيام العزيز بالله، فكان أول من نعت بـ«قاضى القضاة» فى مصر. كما لقب بهذا اللقب، القاضى حسين بن النعمان أيام الحاكم بأمر الله. ولقب القاضى أبو محمد القاسم بن عبد العزيز بن النعمان سنة 418هـ/ 1027م، أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بـ«قاضى القضاة»، وداعى الدعاة وثقة الدولة، وأمير الأمراء، وشرف الحكام. كما أطلق على القاضى أبو محمد الحسن اليازورى سنة 441هـ/ 1049م، لقب «قاضى القضاة»، وداعى الدعاة، والأجل المكين، وعمدة الدين، وأمين أمير المؤمنين، والناصر لدين الله، وسيد الوزراء، وجلال الملك، وصوابه، وخطير الملك، وذى الرياستين».

وكانت الشكاوى تقدم على رقاع يكتب عليها اسم المدَّعى واسم أبيه، وتسلم إلى كاتب القاضى قبل انعقاد الجلسه، فيعمد الكاتب إلى فرز هذه الرقاع، ويكتب على ظهر الصحائف خصومة، فلان بن فلان. . . فى شهر كذا، في سنة كذا، ويحمله فى قمطره، ويجلس القاضى للحكم فى الجامع على طراحة ومسند حرير، فلا يسلم على الخصوم، ولاهم يسلمون، ولا يقف لأحد فى مجلس القضاء مطلقا مهما سمت منزلة القادة. ويجلس الشهود حواليه يمنة ويسرة على مراتبهم فى تقدم تعديلهم، وببابه خمسة حجاب، وتوضع أمام القاضى دواة على كرسى، وهى محلاة بالفضة، تحمل إليه من خزائن القصور.

ويجلس المتخاصمون صفا واحدا متساوين. وتبدأ المحاكمات علنية بحسب المراتب، وإذا تساوى أكثر من واحد فى المرتبة، يقدم إلى الحضور من اختارته القرعة، إلا إذا كان هناك ما يمنع ذلك، كما روعيت علنية الجلسات، ولو كان أحد المتخاصمين الخليفة نفسه، ففى سنة 402هـ/ 1011م، تقدم تاجر فاكهة برقعة إلى القاضى خاصم فيها الخليفة الحاكم بأمر الله لإعطائه أمرًا لأحد عماله بإبادة فاكهته، مطالبا الخليفة بتعويض قدره ألف قطعة من الذهب فعامل القاضى الخليفة معاملة المدعى عليه وواجهه بالتهمة، فلم ينكرها، وصرح للقاضى أنه إنما فعل ذلك خوفا من أن يستعمل فاكهتة تلك لصناعه الخمر، ووعد بدفع مبلغ التعويض المطلوب إن حلف خصمه بأن فاكهتة ستستعمل للأكل فقط، فحلف التاجر وقبض التعويض من الخليفة[1].

ووظيفة قاضى القضاة من المناصب العليا فى الدولة الفاطمية؛ كان يتقدم على داعى الدعاة ويتزيا بزيه وهو من طبقة أرباب العمائم. وكان من

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص168.

عادته الجلوس بالقصر في يومى الإثنين والخميس أول النهار عند باب البحر للسلام على الخليفة، ويبدو أن هذا التقليد اتبع بانتظام ابتداء من عصر الخليفة الآمر ويعد الوزير الحسن بن علي اليازورى أول من تولى الوزارة مضافا إلى قاضى القضاة والتقدمة على الدعاة فى سنة 441/ 1049 «ولم يجمع ذلك لأحد قبله» ونعت بـ«الناصر للدين غياث المسلمين الوزير الأجل المكرم سيد الرؤساء تاج الأصفياء قاضى القضاة وداعى الدعاة» إلى أن قضى عليه فى المحرم سنة 450/ مارس 1058.

وبعد عزل الوزير اليازورى فى أول سنة450/ 1058 دخلت مصر فى أزمة إدارية حادة، فخلال السبعة عشر عاما التى أعقبت وفاته أبعد أربعة وخمسون وزيرا واثنان وأربعون قاضيا إلى أن وصل إلى مصر أمير الجيوش بدر الجمالى سنة 466/ 1073.

وابتداء من هذا التاريخ طرأ تغير كبير على وظيفة قاضى القضاة. فقد نعت بدر الجمالى فى أول الأمر بـ«السيد الأجل أمير الجيوش» ثم أضيف إلى ألقابه نحو سنة 470/ 1077 «كافل قضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين» وجعل القاضى والداعى نائبين عنه. وهكذا أصبح القضاة نواب الوزراء ويذكرون النيابة عنهم فى الكتب الحكمية النافذة إلى الآفاق وكتب الأنكحة(1).

أعوان القاضى (الشهود):

ويساعد القاضى، كما ذكرنا، خمسة حجاب، اثنان بين يديه، واثنان بباب المقصورة، يستدعون الخصوم الذين طلب القاضى استدعاءهم للمثول أمامه، وإخراج من يأمر بإخراجهم، وخامس ينفذ الخصوم. فالحاجب بالتالى هو المسئول عن حفظ النظام، ومنع المزاحمة أمام الباب، وعدم إفساح المجال

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص271.

للزائرين بالدخول إلا بإذن منه، حتى ولو كانوا من أصحاب القضايا فلذلك وجب أن يكون الحاجب من الصلاح وأهل التقوى حتى يعامل الناس بالرفق واللين، الإبقاء على من وجد فيه: عدلا وأمانة ونزاهة وصيانة وصدقا، يشهد بالحق على الشيعة الحسنى والطريقة المثلى.

فمن وجده تنطبق عليه هذه الشروط أبقاه وإلا رفضه. وفى الحالتين، كان عليه أن يطلع الخليفة على كل ما يفعله.

ومن أجل التحرى عن الشاهد، كان القاضى يتنكر ليلا بوضع غطاء على رأسه، ويسير فى الطرقات سائلا عن الشهود، ويستمر فى السؤال عنهم لفترة تصل إلى ستة أشهر. ولما كان عمل القاضى لايسمح له بهذا الوقت، فقد يفوض شخصا يسمى «صاحب المسائل» يسأل عن الشهود للوقوف على حقيقتهم، ومع هذا كان صاحب المسائل يرتشى أحيانا منهم ليقررهم شهود عدل لدى القاضى. لكن يبدو أن قاعدة السؤال من قبل صاحب المسائل عن الشهود لم تراع فى الخلافة الفاطمية، إنما مارسها القاضى بنفسه، ولم يقرر عدل شاهد إلا بتزكية عشرين شاهدا، عشرة من مصر (الفسطاط) وعشرة من القاهرة. بالإضافة إلى موافقة الخليفة.

وكان الشهود يعزلون بعزل القاضى أو بموته، فلما أسقط القاضى، ابن أبى العوام سنة 409هـ/ 1098م، جماعة منهم، تظلموا للحاكم بأمر الله فقال لهم: «الذى عدلكم هو الذى أسقطكم»، وكان عدد الشهود يزيد أو ينقص حسب الظروف حتى صاروا نحو الثلاثين. وذلك تبعا لإدارة الخليفة أو القاضى، فمثلا نجد الحاكم بأمر الله يكثر من الشهود بتعيينهم فى الشرطة، وفى كل بلد شاهدين من العدول، ويأمر بألا يقام على ذى جريرة ومرتكبها حدا إلا بعد أن يصبح عند ذلك الشاهدين من العدول، أنه مستوجب للحد. ويعهد للشهود مهمة غير مهمة أداء الشهادة، ومراجعه السجلات والعقود

للتحقق من صحتــها، ومطابقتها للشرع، وتزكية الشــهود الذين يشهدون عند القاضى، فعهد إليهم بأمور تتطلب الأمــانة والذمة. فقد أنفذ الحاكم بأمر الله الشهود فى سنة 402هـ/ 1011م، إلى الجيزة لــقطع مافيها من الــكروم ورميه على الأرض بعدما نهى عن أكل الزبيب قليله وكثيره. وجمع مافيها من جرار العسل (خمسة آلاف جرة)، التى حملت إلى شاطئ النيل وكسرت وقلبت فى مياه النيل.

ويلزم القضاة الشهود أحيانا بأن يركبوا معهم، ويجلسون فى المحاكمات حول القاضى يمنة ويســرة وبحسب القدم فى التعديل لا السن، ليـشاهدوا ما يجـرى من احكامه. فـالشاب المتـقدم فى التـعديل يجلس أعلى من الشـيخ المتجدد فى التعديل، إذ هناك سجل تدون فـيه أسماؤهم وبروتوكول جلوسهم مع القاضى. ويلبس العدول المناديل الطبقيات بالأحناك تحت حلوقهم.

ولما كان قيام الدولة الفاطمية يرتكز على نشــر مذهبها والدعاية له، فقد ألزم القاضى على إصدار أحكامه وفقــا لأصول المذهب الشيعى الذى ساد فى ظل الفاطميين وبدأ التحول فى القضاء من السنه إلى الشيعة عندما أشرك المعز لدين الله، أبا الحسين علــى بن النعمان، مع أبى الطاهر محمــد بن أحمد بن عبد الله بن صــالح بن أسامة الذهلى قاضى مصــر، فى الحكم (القضاء)، ثم انفرد ابن النعمان فى الحكم إلى سنة374هـ/ 984م.

وسبق أن قلد المعــز لدين الله أبا سعــيد عبــد الله بن أبى ثوبان، الذى صحبه من المغرب إلى مــصر، النظر فى المظالم الخاصة بالمغاربة سنة 362هـ/ 973م، ثم آل إليه النظر فى جميع القضايا الــتى تختص بالمغاربة وعلاقتهم مع غيرهم وقضايا المصريين أيضا. كما أن جوهر الصقلى أبقى على القضاء لأبى طاهر محــمد بن أحــمد بن أســامة الذهلى، رغم مــا عرف عنه من إشــراكه للمغاربة الشيعة مع المصريين السنة بحيث "لم يدع عملا إلا وجعل فيه مغربيا

شريكا لمن فيه»، وذلك حتى لا يثير الحساسيات المذهبية كما ذكرنا، فتتذمر السنة وتسخط.

وظل القضاء شيعيا إسماعيليا إلى سنة 405هـ/ 1014م، يوم أقدم الحاكم بأمر الله على تقليد القضاء إلى أبى العباس أحمد بن عبد الله بن العوام السنى المذهب الذى قرئ سجله فى الجامع من على المنبر، وفيه «فقلدك أمير المؤمنين القضاة والصلاة والمخاطبة بحضرته والحكم فيما وراء حجابه من القاهرة المعزية ومصر (الفسطاط) وأعمالها والإسكندرية والحرمين وبرقة والمغرب وصقلية (باستثناء فلسطين) مع الإشراف على دور الضرب بهذه الأعمال، والنظر فى أحباس الجوامع والمساجد، وأرزاق المرتزقة، ووجوه البر، وتستخلف على الحكم».

ولما كان هذا القاضى سنيا فقد وردت فى سجله، كما يقول حسن إبراهيم حسن «فقرة شرط فيها عليه أن يصدر أحكامه طبقا لأحكام المذهب الشيعى، وأن يكون معه فى مجلس القضاء، أربعة من القضاة الشيعيين، يعينهم الخليفة».

وفى سنة566هـ/ 1170م، عزل صلاح الدين قضاة مصر الشيعة، وولى منصب قاضى القضاة فيها، صدر الدين عبد الملك بن درباس الماردانى الشافعى، فاستناب فى سائر المعاملات قضاة شافعية، وبذلك عاد القضاء فى مصر إلى السنة[1].

المظالم:

يشبه قضاء المظالم إلى حد ما يسمى بـ«محكمة الاستئناف» عندنا اليوم. والغرض منه، الاستماع إلى مظالم الناس من القضاة أو غيرهم لرفع الظلم

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص173.

الذى لحق بهم، ولذلك قال القلقشندى: «لا يتولاه (قضاء المظالم) إلا ذوو الأقدار الجليلة والأخطار الحفيلة».

وكانت الجلسات تعقد برئاسة الخليفة نفسه، أومن كلفه، من الوزراء والولاة والأمراء والقضاة، لأن من شروط الناظر فيها «أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع لأنه يحتاج فى نظرة إلى سوطة الحماة وثبت القضاة، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر فى الجهتين». وكانت تقدم المظالم مكتوبة على قصص إلى «صاحب ديوان المظالم» الذى يجمعها فى ملف خاص يعرضه على الخليفة كل أسبوع، فتصدر بها الأحكام مكتوبة أيضا عن قصر الخلافة فى يوم أو أكثر من الأسبوع.

عرف المصريون من نظر فى مظالمهم منذ أيام أحمد بن طولون لما استقل بمصر سنة 257هـ/ 868م. واستمر النظر فى المظالم على أيام الإخشيديين مستقلا بها قاض خاص. وقد يجلس لها كافور الإخشيدى بنفسه فى يوم سبت بحضور الوزير أبى الفضل جعفر بن الفرات والقضاة والفقهاء والشهود وغيرهم.

واهتم الفاطميون فيما بعد بأمر المظالم، فجلس قائدهم جوهر الصقلى للنظر فيها كل يوم سبت، بحضور الوزير ابن الفرات والقاضى وكبار الفقهاء. وأصدر أحكامه بنفسه، وترك النظر فيها أحيانا إلى أبى عيسى مرشد. أما الخلفاء الفاطميون فقد تولوها أحيانا بأنفسهم وقلدوها أحيانا للقضاة أو الوزراء أو الأمراء فى الدور السياسى الأول، وتولاها فى الدور الثانى وزراء السيف أو ما ناب عنهم.

وكان أول من نظر فى المظالم «أبو سعيد عبد الله بن أبى ثوبان» الذى صحب المعز لدين الله إلى مصر، حيث قلده النظر فى المظالم الخاصة

بالمغاربة، ثم توسعت سلطته لتشمل المصريين أيضا. كذلك وليها يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن، فجلسا فى جامع ابن طولون للنظر فى المظالم، ثم قلد النظر فى المظالم أبو محمد الحسن بن عمار ثم أعفى منه، وكلف القائد الفضل بن الصاح بالجلوس لذلك، فجلسن سنة383هـ / 993م، بالقصر ومعه القاضى محمد بن النعمان.

وعندما يجلس الوزير «صاحب السيف» للنظر فى المظالم، يجلس أمامه قاضى القضاة وبجانبه شاهدان معتبران، وبجانب الوزير يجلس «الموقع بالقلم الدقيق» ليوقع بما يأمر به فى الموظفين، وبين أيديهما النواب والحجاب على اختلاف طبقاتهم ليومين فى الأسبوع. وتحال قصص المظالم على الوزير بعد أن يوقع الخليفة على كل منها بخطه: «يعتمد ذلك إن شاء الله»، ويوقع على الجانب الأيمن منها ويخط خطه «وزيرنا السيد الأجل (هنا يذكر لقبه المعروف به) متعنا الله تعالى ببقائه، يتقدم بإنجاز ذلك إن شاء الله تعالى». وبوصولها إلى «الوزير» يكتب تحت خط الخليفة «يتمثل أمر مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ويثبت فى الدواوين».

ومن حسنات الفاطميين تخصيصهم موضعا فى دار الخلافة يعرف بالسقيفة، يقف عنده المتظلمون، فيأتى المتظلم ويقف تحت السقيفة، ويصرخ بصوت عال: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على ولى الله»، فيسمعه الخليفة الذى يكون جالسا هناك كل ليلة، ويأمر بإحضاره إليه أو يفوض أمره إلى الوزير أو القاضى أو أحد عظماء الدولة. ومن ذلك، حضر «ضامن المعدية «إلى السقيفة» وصرخ بصوت عال: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على ولى الله» حتى سمعه الحافظ لدين الله، فأمر بإحضاره واستمع إلى مظلمته، ولما ثبت للخليفة إجرام النصرانى، وأنه كان السبب فى بيع معدية الشاكى بعد إهانته وضربه بالمقارع لدفع خراج أرض اللجام زورا وهى

ليست له لأن ضامن المعدية لم يشأ أن يعديه حسبة لوجه الله، عاقب الخليفة النصراني.

ويجرى تنفيذ الحكم فى المظالم على المعتدى مهما عظم خطره وعلت منزلته، إحقاقا للحق وإعلاء لشأن العدل، من أجل ذلك، كانت جلسات المظالم تنعقد فى المسجد بحضور خمس جماعات لا يستغنى عنهم ولا ينتظم عقد الجلسات بدونهم[1]:

الجماعة الأولى: الحماة والأعوان، للتغلب على كل من تسول له نفسه الالتجاء إلى القوة أو العنف أو الفرار من أمام القضاء.

الجماعة الثانية: الحكام، ليردوا الحقوق إلى أصحابها بعد الإحاطة بما يجرى بين الخصوم وما يصدر من الأحكام، وقد استفادوا من حضورها لوقوفهم على كثير من المبادئ.

الجماعة الثالثة: الفقهاء، ليرجع إليهم عندما تشكل على صاحب المظالم مسألة من المسائل الشرعية.

الجماعة الرابعة: الكتاب، لتدوين ما يحصل فى أثناء الجلسة من أقوال الخصوم، ومالهم وما عليهم من الحقوق.

الجماعة الخامسة: الشهود، الذين يشهدون بأن ما أصدره القاضى من الأحكام لا ينافى الحق والعدل، وأنه ينطبق على الشريعة الإسلامية ومهمتهم إثبات ما يعرفون عن الخصوم، وكانوا يختارون ممن برزوا فى الفقه واشتهروا بالسمعة الطيبة. وبعد استشارة كبار رجال الدولة الجالسين معه يصدر قاضى المظالم حكمه فى النزاع المعروض عليه.

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص176.

وكان قاضى القضاة طوال العصر الفاطمى يختار من الفقهاء الإسماعيليين ويشترط عليه أن لا يحكم إلا بمذهب الدولة؛ فعندما استخلف على بن النعمان أخاه محمدا والحسن بن خليل الفقيه الشافعى «شرط عليه أن يحكم بمذهب الإسماعيلية لا بمذهب الشافعى». وبعد وفاة القاضى أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى عقيل سنة 533/ 1138 «قام الناس بلا قاضٍ ثلاثة أشهر»، ثم اختير الفقيه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن الحطيئة المالكى اللخمى «فاشترط أن لا يقضى بمذهب الدوله فلم يمكن من ذلك» فعهد الوزير بن ولخشى إلى الفقيه أبي محمد عبد المولى اللبنى بعقد الأنكحة فأجاب وبقى الحكم شاغرا.

والاستثناء الوحيد لذلك حدث فى الفترة التى تولى فيها الوزارة أبو على الأفضل كتيفات، عندما سجن الخليفة الحافظ ودعا للإمام المنتظر (ذو القعدة 524 - المحرم 526). فقد رتب فى الحكم فى سنة 525/ 1131 أربعة قضاة يحكم كل قاض بمذهبه ويورث بمذهبه: قاضى للشافعية وقاضى للمالكية وقاض للإسماعيلية وقاض للإمامية، وعلق ابن ميسر على ذلك بأنه «لم يسمع بهذا قط فيما سلف».

لذلك فقد كان يعهد أحيانا إلى القاضى بتدريس دار العلم بالقاهرة مثلما حدث مع القاضى هبة الله عبد الله بن الحسين المعروف بابن الأزرق فى 17 جمادى الآخر سنة 534/ 13 فبراير سنة 1140.

وكان مجلس القاضى دائما يومى الثلاثاء والسبت بالزيادة البحرية والشرقية لجامع عمرو بالفسطاط، فإذا أقبل العصر عاد القاضى إلى القاهرة. وله فى مجلسه طراحة ومسند حرير، وقد استجد هذا الرسم بعد أن تولى القاضى أحمد بن عبدالرحمن بن أبى عقيل فى المحرم سنة 531/ أكتوبر سنة 1136، فإنه لما دخل مجلس القضاء «ووجد المرتبة أمر برفعها وجلس على

طراحات السامان فاستمر هذا الرسم». ويجلس الشهود حواليه يمنة ويسرة بحسب تاريخ عدالتهم، وقد بلغ عدة الشهود فى أيام القاضى محمد بن هبة الله بن ميسر (نحو سنة 524هـ) مائة وعشرين شاهدا وكانوا قبل ذلك دون الثلاثين وكان يجلس بين يديه فى المجلس خمسة من الحُجَّاب: اثنان بين يديه، واثنان على باب المقصورة وواحد ينفذ الخصوم إليه، كما كان له كذلك أربعة من الموقعين بين يديه اثنان يقابلان اثنين وله كرسى اللوة، وهى داوة محلاة بالفضة تحمل إليه من خزائن القصور، ولها حامل بجامكية فى الشهر على الدولة.

وكان للقاضى برسم ركوبه على الدوام بغلة شهباء تخرج له من الإصطبلات الخليفية، وهو مخصوص بهذا اللون من البغال دون أرباب الدولة. وكانت تأتيه فى المواسم الأطواق ويخلع عليه الخلع المذهبة بلا طبل ولا بوق، إلا إذا جمع له الحكم والدعوة، فإن من بين رسوم الدعوة فى الخلع الطبل والبنود. إما إذا خلع عليه للحكم خاصة فيكون حواليه القراء رجالة والمؤذنون يعلنون بذكر الخليفة أو الخليفة والوزير، إن كان الوزير صاحب سيف[1].

وإذا حضر قاضى القضاة فى مجلس لا يتقدم عليه أحد من أرباب السيوف أو الأقلام، ولا يحضر عقود الأنكحة أو الجنائز إلا بإذن، ولا سبيل إلى قيامه لأحد وهو فى مجلس الحكم، ولا يعدل شاهد إلا بأمره.

وابتداء من وزارة أمير الجيوش بدر الجمالى لم يعد يخاطب من يتولى الحكم بـ«قاضى القضاة» لأنه أصبح من نعوت الوزير صاحب السيف. وكان من أهم أعباء منصبه النظر فى عيار دار الضرب. لضبط ما يضرب من الدنانير.

وكان القاضى لا يصرف إذا ولى إلا بجنحة.

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص273.

وكان للقاضى مكان متميز فى المواكب والاحتفالات فمن ذلك «ركوب عيد الفطر» و«ركوب عيد النحر». فبعد فراغ الخليفة من الصلاة كان يصعد المنبر للخطبة العيدية وكان القاضى من بين من يشرفون بالوقوف مع الخليفة ويرقى معه المنبر ليزرر عليه المزرة الحاجزة بينه وبين الناس ويقرأ مدرجا يكون قد أحضر إليه من ديوان الإنشاء يتضمن ثبتا بمن شرف بصعود المنبر الشريف مع الإمام يوم العيد. كما أنه يرقى المنبر مع الإمام فى صلاة الجمعة فى رمضان «وفى يده مدخنة لطيفة خيزران يحضرها إليه صاحب بيت المال فيها جمرات، ويجعل فيها ند مثلث لايشم مثله إلا هناك، فيبخر، الذروة التى عليها الغشاء كالقبة لجلوس الخليفة للخطابة ويكرر ذلك ثلاث دفعات» ثم يصحب الإمام ومعه الوزير إلى المنبر حتى يستوى الإمام جالسا فيزرر عليه المزرة ويقف صاحب الباب ضابطا للمنبر إلى أن يخطب الخليفة خطبه الجمعة.

والقاضى هو الذى يمسك الحربة للخليفة لينحر بها الأضاحى يوم عيد النحر فى «المنحر» فتكون بيد الخليفة الحربة من رأسها الذى لا سنان فيها ويد القاضى فى أصل سنانها، فيجعله القاضى فى نحر النحيرة فيطعن به الخليفة.

وفى عيد غدير خم كان من الرسم أن يجلس القاضى والشهود تحت كرسى الدعوة الذى كان ينصب فى الإيوان الكبير وفيه تسع درجات لخطبة الخطيب فى هذا العيد، فإذا فرغ الخطيب ونزل صلى قاضى القضاة بالناس ركعتين.

يعقد فى شهر رمضان كل ليلة بقاعة الذهب سماط إلى آخر السادس والعشرين منه، ولم يكن يستدعى له قاضى القضاة إلا فى ليالى الجمع فقط توقيرا له.

وفى الاحتفال بالمـوالد الستة كان لقاضى القضـاة دور أساسى فهو أول أرباب الرسوم فى تفـريق الحلواء التى تعمل بدار الفطرة احتـفالا بالمولد. وهو الذى يجلس بالجامـع الأزهر بعد صلاة ظهـر هذا اليوم مقـدار قراءة الختـمة الكريمة، ثم يركب ومـعه الشهود، وداعى الـدعاة بالنقباء إلى بين القـصرين والركن المخلق لنظر الخليفـة فى المنظرة المعدة لذلك ويرد عليه الخليـفة السلام بواسطة أحد الأستاذين المحنكين.

والقاضـى كذلك هو الذى كـان يقود مـوكب الاحتفـال بليالـى الوقود الأربعة بعـد صلاة العصـر إلى حيث رحبـة باب العيد أمـام باب الزمرد من القصـر، ويخطب الخطباء ويسلم عليهـم الخليفة مثلـما حدث فى الاحتـفال بالمولد، وبعد زيارة قصيرة للوزير يشق القاضى والجماعة القاهرة، وينزل على باب كل جامع بها ويصلى ركعتـين، ثم يخرج من باب زويلة طالبا الفسطاط وفى خـدمتـه والى القاهـرة، فيـدخل فى طريقه جـامع ابن طولون للصـلاة ويدخل المشـاهد فى طريقه أيضـا، ثم يجد والى الفـسطاط فى خـدمته بـعد خروجه من جامع ابن طولون ويستمـر فى اختراق الشارع الأعظم حتى يصل إلى باب الجامع من جهة الزيادة التى يحكم فيـها ويوقد له التنور الفضة الذى كان معلقا بها.

وكانت عـملية الإشراف على الأحـباس وصيانتـها موكـوله كذلك إلى القضاة فيذكـر محمد بن أسعد الجوانى أن القضاة بمـصر، كانوا إذا بقى لشهر رمضـان ثلاثة أيام، طافوا يوما على المسـاجد والمشاهد بمصر والقـاهرة يبدأن بجامع المقس ثم القاهرة ثم المشاهد ثم القرافة ثم جامع مصر ثم مشهد الرأس لنظر حصر ذلك وقناديله وعمارته ومـا تشعث منه وظل الأمر على ذلك حتى زوال الدولة الفاطمية[1].

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - نفس المرجع ص273.

المحتسب:

تعتبر وظيفة الحسبة فى الإسلام من الوظائف الدينية المهمة، لأنها أمر بالمعروف، ونهى عن منكر، وغرضها الإصلاح بين الناس، لذلك وجب أن يكون متوليها فقيها عارفا بأحكام الشريعة، عفيفا عن أموال الناس، ومن ذوى الأخلاق الحميدة والصفات الحسنة. فروعى على أيام الفاطميين فى اختياره: التقوى والصلاح، وحسن الإيمان، على أن يكون «مسلما حرا بالغا عاقلا، عدلا، قادرا، شيمته الرفق ولين القول، وطلاقة الوجه، وسهولة الأخلاق» مع التأنق فى المظهر والهندام، كـ«قص الشارب، وتقليم الأظافر، ونظافة الثياب وتقصيرها، والتعطر بالمسك».

وكان المحتسب سنيا، أول عهد الفاطميين بمصر (الفسطاط)، فأقاله جوهر الصقلى، وعين مكانه رجلا من المغاربة سنة 359هـ/ 969م، هو سليمان بن عزة، وجعل ديوان المحتسب متصلا بديوان القاضى، يجلس فى جامعى عمرو بن العاص بمصر (الفسطاط)، والأزهر بالقاهرة. وتولى الخلفاء الحسبة بأنفسهم كالحاكم بأمر الله، وتولاها أحيانا الوزراء كيعقوب بن كلس سنة 363هـ/ 974م، وأحيانا أخرى تولاها متولى الشرطة بمصر - القاهرة، كما أسندت إلى القضاة أكثر أيام الدولة الفاطمية بمصر. وأعطيت الحسبة، على عهد العزيز بالله، إلى الوبرة النصرانى ضمانا مع السواحل.

وحتى يشرف المحتسب إشرافا كاملا على ما يقع ضمن اختصاصاته، فقد اتخذ لكل صنعة عريفًا ممن اشتهر بالتقوى والصلاح، خبيرا بصنائعهم، بصيرا بغشهم وتدليسهم، مشهورا بالثقة والأمانة ليخبره عن سلعهم وبضائعهم، ومبلغ جودتها ورداءتها وأسعار أثمانه، ليقف على كل صغيرة وكبيرة فيها، لكن هذا الاختيار للعرفاء أو النقباء، لم يمنع من وصول أصحاب الأخلاق السيئة إلى مركز الحسبة، فيحدثنا المقريزى: «أن عريفا

للخبازين حتى على خباز كان يبيع الخبز بأسعار أقل مما يبيع بها العريف، فأوكل اثنين من المعاونين فى الحسبة غرماه بعشرة دراهم ظلما، فاستغاث الخباز بقاضى القضاة فى أثناء مروره من هناك، فأحضر المحتسب، وأنكر عليه ما فعله العريف بالخباز. فذكر المحتسب، أن العادة جرت باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب الصنائع، وأنه يقبل قولهم فيما يذكرونه. فأحضر قاضى القضاة عريف الخبازين الذى تسبب فى هذا الضرر، وصرفه عن العرافة، بعد أن عوض المجنى عليه نقودا...».

وكان المحتسب يقيم عنه نوابا فى القاهرة ومصر وسائر الأقاليم لينوبوا عنه فيما يعرض لهم من أعمال، فيختارهم من أصحاب «العفة والصيانة والنهضة والشهامة» لأنهم عيونه التى بها يتمكن من معرفة الأخبار، وأحوال السوق، وكان له أن يؤدبهم إن أخطأوا. ويذكر الماوردى، بأن أعمال المحتسب كانت متعددة ومختلفة، فكان ينظر فى الأسواق، مراقبا صحة المكاييل والموازين، وتأمين النظافة، والصحة العامة، والمحافظة على الآداب العامة.

وكان المحتسب يتفقد من وقت لآخر المكاييل والموازين ليمنع الغش ويحذر أصحابه منذرا إياهم بالعقوبة، متأكدا من عيار الصنج ونظافة الموازين، حتى إذا وجد بها قذارة، أمر صاحبها بمسحها وتنظيفها ودهنها إذا لزم الأمر خوفا من أن يجمد فيها شىء فيضر بالميزان من ناحية أمانته ودقته وصحته، ولهذا كان المحتسب أو نائبه يحضر إلى دار العيار ليعير الموازين والمكاييل والصنج المعمولة فيها بحضوره، فإن كانت مضبوطة، أجاز العمل بها، و إلا أمر بإعادة صنعها لتصبح مضبوطة، لأن الصنج والموازين والمكاييل لا تباع إلا فى هذه الدار. وأنيط بالمحتسب تأمين النظافة العامة فى الأسواق، فعليه أن يأمر أهل الأسواق بكنسها وتنظيفها من الأوساخ، ويمنع «إرسال الماء من المزاريب المخرجة من الحائط إلى الطرق الضيقة فإن ذلك ينجس الثياب،

ويضيق الطرق»، وأن يمنع «ترك مياه المطر والأوحال فى الطرق من غير كسح» أو «رش الماء فى الطرق بحيث يخشى من التزلق (الانزلاق) والسقوط»، وكذلك تسهيل مرور الناس على الطرقات، بمنع احتشاد الحمالين فى وسط الطريق، وإزالة ما يعوق المرور من مصاطب زائدة، وخلافه، وإلزام أصحاب المنازل المتداعية بإزالتها، لما قد يتوقع من ضررها على المتجولين من الناس.

ومن مهام المحتسب مراقبة عملية صنع الرغيف فيطلب من العجانين استعمال أوعية للماء نظيفة وذات غطاء، وغسل المعاجن قبل استعمالها، وأن يكون العجان أثناء عمله ملثما حتى إذا عطس أو تكلم لا ينزل شيء من بصاقه، أومخاطه فى العجين، وأن يشد عصابة فوق جبينه تمنع تساقط العرق منه، ويحلق شعر ذراعيه حتى لا يسقط منه شئ فى العجين، وعلى أن ينخل العجان الطحين قبل عجنه، ويكلف شخصا آخر يطرد عنه الذباب بمذبة يمسكها بيده. ويطلب من الفرانين إصلاح المداخن وتنظيف بلاط الفرن، بالكنس من بقايا الخبز المحترق، والشرر المتطاير، والرماد المتناثر حتى لا يلصق بالخبز الجديد منها شيء. وأن يكنسوا بيت النار فى كل تعميرة.

ويأمر المحتسب الجزارين بعدم ذبح الحوامل من البقر، وأن توضع ذيول المعيز (الماعز) معلقة فوق لحومها حتى يعرف الناس نوع اللحم الذى يشترونه، وعلى الجزارين ذبح الحيوانات فى المذابح (المسلخ) لا على أبواب دكاكينهم لئلا تتلوث الطرق بالدم والزبل[1].

فعلى الشوائين ألا يشووا إلا «البهام اللطاف، البلدية السمان الجذعان فى السن» وأن يغطوها بأبلوجة (جرة)، والنقانقيين (صانعى المقانق والسجق)

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص179.

أن يدقوا اللحم على القرم النظيفة (جـزء من جذع شجرة) ويكون بجانب من يدقها رجل بيده مذبة لطرد الذباب عنها، وعـدم غشها بلحوم الماعز أو الإبل أو غيرها.

وهو يمنع الكبوديين من خلط كبود المعيـز أو البقر بكبود الضأن، ومن خلط البـائت مع الطرى (الغـض أو الطازج). فـإذا بات عند أحـدهم منهم شيء، عرضه عليـه فى الصباح ليراه ويأذن له ببيعه وحده. ويأمـر المحتسب الطبـاخين «بتـغطية أوانيـهم وحفظهـا من الذباب، وألا يخلطوا لحوم المـاعز بلحوم الضأن، ولا لحوم الإبـل بلحوم البقر. وكان يأمر قلائى الزلابـية بقليها فى إناء من النحاس الأحمر الجيد وذلك بعد تحميرها بزيت السيرج لا الحلو.

ويطلب من الحلوانيـين أن نكون الحلوى تامـة النضج، غـيـر نيئـة ولا محترقة، وأن يمنع عنها الذباب بالمذبة، كـما يلزم الشرابيين أن يستعملوا الماء النظيف وأن يسـتعـملوا المذبة دوما، ويـلزموا بغـسل مواعـينهم فى كل يوم وتغطيتهـا، وكذلك اللبانين عليهم أن لا يغشوا اللبن، وأن يغـسلوا القصارى والمواعين جيدا قبل استعمالها.

وينذر المحتـسب البائعـين بعدم خلط البـضاعـة الرديئة بالجـيدة، و«ألا يستـعملوا لمسح أوعيـتهم إلا الخرق الطاهرة النظيـفة"، و«أن تكون المذبة فى أيديهم يذبون بها على البـضاعة طول النهار»، وكان يأمـرهم بنظافه أثوابهم، وغسل أيديهم وآنيتـهم، ومسح موازينهم ومكاييلهم، كمـا يأمر الزبالين بألا يمسوا الخـبز أو شيئا مـن المأكولات بأيديهم وهى قذرة حتى يغـسلوها غسلا جيـدا، وكان يأمـر السائقين وأصـحاب الروايا والقـرب بالدخول فى البـحر (النيل) ليبعدوا عن مواضع الأوساخ.

وكان المحتـسب فى أيام الدوله الفاطمية، المحـافظ على الآداب العامة، يمنعـه الـناس من التطلع على جـيـرانهم من النوافــذ والأبواب أومن على

السطوح، كما يمنع الرجال والنساء أن يجلسوا على أبواب بيوتهم أوأمامها للتحرش بالجنس الآخر فى أثناء المرور. ويتفقد المحتسب الحمامات فى كل يوم ليمنع المستحمين من الظهور بدون مئزر، وهو يمنع اختلاط الرجال والنساء حتى فى مجالس المواعظ، بالفصل بينهم بستارة، وعند الخروج، يخرج الرجال من باب والنساء من بابٍ آخر، منعا للتلاقى والتحادث، وقد يطلب المحتسب إلى معلمى السباحة وجوب التحلى بأخلاق حسنة بـ«تحذيرهم من التغرير بأولاد الناس» فمن فعل من ذلك كله شيئا عزره.

ومن أعمال المحتسب، محاربة الاحتكار لمنع الغلاء فى الأسواق، ولا سيما المواد الغذائية، فقد حدثت أزمات اقتصادية متعددة، هزت البلاد، حتى ارتفعت الأسعار بشكل جنونى، وقلت الأقوات مما جعل الناس يأكلون القطط والكلاب، وحتى أكل بعضهم بعضا ففشت الأمراض، وكثر عدد الموتى حتى عجز معه الناس عن تكفين موتاهم ودفنهم، فكانت تطرح جثة من مات منهم فى النيل، لذلك، تدخل المحتسب فى الأسواق بتسعيره المواد الغذائية والسلع الضرورية، واللجوء إلى ضرب الطحانين والخبازين بالسياط أحيانا وتشهيرهم ومصادرة الغلال وطرحها فى الأسواق بالسعر الرسمى المعلن بعد أن تفرق الدوله كمية كبيرة من الحبوب التى تختزنها لمثل هذة المناسبات فى الإهراءات على الطحانين، والإشراف على بيع المصادر فى مكان واحد لمنع التلاعب بالأسعار من قبل السماسرة. ويأمر المحتسب المماطلين بدفع ديونهم.

وشمل عمل المحتسب الحياة والمنشآت الدينية، فكان يحث الناس على أداء الصلوات الخمس فى مواقيتها، وأداء الأمانة، وقول الصدق. وهو يشرف على الجوامع والمساجد، فيأمر بكنسها يوميا وتنظيفها من الأوساخ، وينبه الحكومة إلى الخطر الذى يحدث للمساجد من التصدع والانهيار بسبب عدم ترميمها. ويعمل المحتسب على تطبيق المراسم الدينية والاجتماعيه، فيأمر أهل

الذمة باتخاذ الأرياء الخاصة بهم (لبس العمائم السود والطيالسة العسلية والزنانير)، وأن يجعلوا فى أعناقهم الصلبان، وأن يحمل اليهود فى أعناقهم قرامى الخشب بزنة الصليب (خمسة أرطال)، وفى أرجلهم الحلق حتى يتميزوا عن المسلمين، ومنعهم من ركوب الخيل والبغال والحمير، فإذا ركبوا الحمير ركبوها بالأكف عرضا من جانب واحد، وألا يركبوا شيئا من المراكب المحلاة، وأن يكون ركوبهم الحمير والبغال بسرج من خشب وسيور سود عاطلة من كل حلية، وعليهم ألا يركبوا حمارا لمكار مسلم ولا سفينة نوتيها مسلم، وأن يكون فى أعناق النصارى إذا دخلوا الحمام الصلبان، وفى أعناق اليهود الجلاجل ليتميزوا عن المسلمين، فإذا أفردت الحمامات لليهود والنصارى، وجب أن يكون فوق باب حمامات النصارى الصلبان وفوق باب حمامات اليهود القرمى. كما كان المحتسب يمنع المجزوم والأبرص من دخول الحمام، وأن يلزم الحمامى بغسل الحمام وكنسه وتنظيفه عدة مرات يوميا، وأن يؤمن للناس مآزر يؤجرها لهم.

ويمنع المحتسب أهل الذمة، من حمل السلاح، والتقلد بالسيوف، ومن رفع بنيانهم على بناء المسلمين، ويرغمهم على ألا يتصدروا المجالس، ولا يزاحموا المسلمين فى الطرقات، وكان يلزمهم باللجوء إلى ضيق الطرقات، ويمنع تعلم أولادهم فى كتاتيب المسلمين، ويمنع أن يعلمهم مسلم، وأن يستخدموا أو يقتنوا عبدا مسلما أو جارية مسلمة. وهو المشرف على حرية أهل الذمة الدينية والمدنية وفق الأمان لهم، ووفق أمان جوهر الصقلى للمصريين، عندما التمسوا كتابا «يشمل أمانهم فى أنفسهم وأموالهم وجميع أحوالهم» وإجراء أهل الذمة على ما كانوا عليه.

وشدد المحتسب على الخمارين، وطرد السكارى، وعاقب المخالفين بشدة، وبلغت هذة الشدة أقصاها فى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله، فأصدر

القوانين التى تُحـذر بيع الزبيب واستيراده، وبيع العنب، وأتلف مـا كان منها موجودا، حتى أمر بقطع أشجار الكرمة وكسر جرار العسل.

ويفرض المحتسب على المخالفين نوعين من العقوبات: عينية، بالنهى أو الوعظ أو الإنذار أو الردع والزجـر والتـعزيز والتـأديب بالسـوط وغيـرها.. ونقدية، بفرض الغـرامات التى يرتئيهـا، كما له أن يتلف البضـائع الفاسدة، ويرمى الطعام الفاسد على المزابل خارج البلد، وأن يريق اللبن المغشوش، وأن يحرق الطعام المحـتكر بالنار. وأن يكسر أوانى الخمر، وإذا عـثر على شارب للخمر جلده بالسوط ثمانيـن جلدة موزعه على كتفيه وإليته. وكثـيرا ما يفقد المحتسب رشده ويصيبه الشطط، فيـعاقب الناس بشدة مما يجعلهم يصيحون به بصـوت عال: «مـعاويـة خال على بن أبى طالـب». وحدث مـثل هذا سنة 362هـ/ 973م، عندما عـزر المحتسب سليـمان بن عزة جمـاعة من الصيـارفة فشغبوا وصاحوا فى وجهه بهـذه العبارة السالفة الذكر. ولما عمل الحاكم بأمر الله الحسبة بنفسه، كان «يدور فى الأسواق على حمار له، وكان لا يركب إلا حمارا.

وكان يخلع على المحتسب جبة مـثقلة ومنديلاً مذهبًا، ويحمل بين يديه ثيابا كثيرة، ويقلد سيفا، ويقـرأ سجله بمصر (الفسطاط) وبالقاهرة. ويتقاضى راتبا شهريا قدره ثلاثين دينارا[1].

الشرطة:

أصبح يطلق على مـتولى الشرطة لقب «صاحب الشـرطة» بعد أن كان «رئيس الشرطة»، ويعـد صاحبـها من كبار الموظفـين الذين يتسلمون أحـيانا الحجابة والوزارة. وقد يجـمع «صاحب الشرطة» إلى وظيفته الأسـاسية عمل

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص185.

الحسبة أحيانا. ولما كانت سابقا تابعة للقضاء، فقد فصلت عنه لتختص بالنظر فى الجرائم، ومع هذا، فقد بقى صاحبها فى أيام الدولة الفاطمية، يساعد القضاء فى إثبات التهم ونفيها وينفذ الأحكام القضائية الصادرة عن القاضى أو المحتسب، وإشاعة الأمن والطمأنينة فى البلاد، وإقامة الحدود والتعازير على الجناة والمذنبين.

ومما يؤكد تبعية الشرطة للقضاء، ما قام به الوزير يعقوب بن كلس سنة 369هـ/ 979م، بإسناد الشرطة السفلى إلى القاضى على بن سعيد الجلجول، فنظر فيها وفى القضاء. وإذا حصل النزاع بين صاحب الشرطة والقاضى فى حال انفصالهما، يتدخل الخليفة أو الوزير، فكان الوزير يقرر غالبا بأن ليس لأحدهما أن يعترض على الآخر فيما حكم فيه، وفى سنة 398هـ/ 1008م، منع مالك بن سعيد الفارقى (وكنيته أبو الحسن)، صاحب الشرطة من التكلم فى الأحكام الشرعية.

وحسما للنزاع الذى يقوم، يتدخل الخليفة الفاطمى، بإضافة الحسبة إلى صاحب الشرطة، فيستقل بذلك عن اختصاص القاضى، من ذلك قيام الحاكم بأمر الله بجمع الشرطتين لقائد القواد الأستاذ غين، والحسبة بمصر (الفسطاط) والقاهرة والجيزة، وأحيانا بمنع صاحب الشرطة من التكلم فى الأحكام الشرعية، وهو ما أمر به الحاكم بأمر الله سنة400هـ 1009م.

ومن التغييرات التى أحدثها جوهر الصقلى بعد فتحه مصر، نقله الشرطة العليا من المعسكر إلى القاهرة. وأقر على الشرطة السفلى فى مدينة مصر (الفسطاط) صاحبها على بن الحسن بن لؤلؤة لكن سرعان ما صرفه فى شوال سنة 358هـ/ 969م. وأسندها إلى عروبة إبراهيم وشبل المعرضى.

ولما قدم المعز لدين الله إلى القاهرة، قلد الشرطتين ـ العليا والسفلى ـ والخراج إلى يعقوب بن كلس، وعسلوج بن الحسن، وكتب لهما سجلا بذلك

قرئ يوم الجمعة على منبر جامع أحمد بن طولون. وبذلك جرت العدة على قراءة سجل صاحب الشرطة في الجامع طوال فترة حكم الفاطميين لمصر. وجمعت الشرطتان - السفلى والعليا - أيضا على أيام العزيز بالله وأسندت سنة 379هـ / 985م، إلى جبر بن القاسم. وخلع على «خود الصقلبى» وقلد السيف وحمل، وقيد بين يديه فرس،. وحملت إليه ثيابه، وقلد الشرطة السفلى. وخلع على «قيد» الخادم الأسود بشرطة القاهرة. وتكرر جمع الشرطتين السفلى والعليا - أيضا على أيام الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 390هـ/ 999م، فأسندت إلى مسعود الصقلبى، فنزل بالخلع والطبول والبنود إلى الجامع العتيق حتى قرئ سجله على المنبر. وبذلك جمعت الشرطتان أحيانا لرجل واحد[1].

العقوبات والسجون:

كانت العقوبات في الدولة الفاطمية تصدر عن الخلفاء أنفسهم أو عن الوزراء أرباب السيف، عندما يجلسون للمظالم، أو عن القضاة أو قضاة المظالم، وأحيانا تصدر عن المحتسب أو صاحب الشرطة، وذلك بعد أن يرفع أي شخص وقع عليه أو على ماله تعد، الدعوى أمام المرجع الصالح للنظر في قضيته.

وبما أن القضاء الفاطمي كان قضاء دينيا ترتكز دعائمه على الكتاب والسنة، فهو قضاء شرعي، ولكن على المذهب الشيعي الإسماعيلي، يحكم فيه القاضي، وفق تقديره الشرعي، بالعقوبات التي يراها مناسبة للجرائم المرتكبة. فجاءت هذه الأحكام إمّا حدودا أو تعازير. ويعرف عطية مشرفة جرائم الحدود بـ: «القتل، والجرح، والسرقة، وقطع الطريق، والزنا،

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص186.

والقذف بالزنا، وشرب الخمر». بينما عرف أبو يوسف التعزير بـ: «أنه تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود". فيكون الفرق بين الحد والتعزير: أن الحد مقدر شرعا، والتعزير متروك أمره ونوعه وتقديره للقاضي، وأحيانا للمحتسب، أو صاحب الشرطة، حيث يفرض التعزير على من سب أو ضرب غيره، أو أكل محرما أو أساء الأمانة أو غش الناس أو شهد بالزور أو ارتشى أو أنقص الموازين والمكاييل... إلخ. ويكون التعزير بـ: الحبس، والنفى، والصفع أو الجلد، وتعريك الأذن، وحلق شعر الرأس، وبالعزل عن العمل إذا كان موظفا، والنفى، والإقامة الجبرية، وبالتشهير لشاهد الزور أو الخارج على سلطان الدولة، إلخ.

وحتى لا يشتط القضاة أو المحتسب أو صاحب الشرطة فى أحكامهم وتعازيرهم، فقد أصدر أبو عبد الله محمد بن فاتك المأمون البطائحى وزير الآمر بأحكام الله أمرا وجهه إلى جميع العمال (الولاة)ـ باستثناء ولاة صور وقوص وعسقلان ـ، بعدم اعتقال الناس بدون ذنب بعدما نمى إليه أن بعض الولاة يعتقل من لا يجوز اعتقاله ولمدة طويلة، ساعين للوصول إلى الرشوة.

وليس أدل على أحكام التعزير بالنفى سوى، خروج أمر الآمر بأحكام الله بنفى «بنى عبد القوى». (لخروجهم على سلطانه)، فنفوا إلى الأندلس بأهليهم. كما نصت بعض هذه الأحكام على تحديد الإقامة أحيانا، كصدور أمر الحاكم بأمر الله إلى قائد القواد حسين بن جوهر الصقلى، والقاضى عبد العزيز بن النعمان «بأن يلزما داريهما، ومنعا من الركوب وسائر أولادهما... وامتناع الداخل إليهما، وجلسا على الحصر». وكان المتهمون يعمدون إلى الهرب خوفا من العقاب، كما حصل لناصر الدولة بن حمدان لما دب الخلاف

بينه وبين الأتراك الذين مالوا إلى مناصرة الخليفة المستنصر بالله ضده، فسارع ابن حمدان إلى الخروج من القاهرة إلى الجيزة. . . ثم إلى البحيرة».

ومن أمثلة قطع الأيدى، ما حدث لأبى القاسم على بن أحمد الجرجرائى، كاتب الحاكم بأمر الله، وقائد القواد غين؛ ففى الثالث من جمادى الأولى سنة 404هـ 1013م، «قطعت يدا غين بعد قطع يد كاتبه الجرجرائى بخمسة عشر يوما، وكانت يد (الجرجرائى) الأخرى قد قطعت قبل ذلك بثلاث سنين وشهر، فصار مقطوعًا اليدين. وفى الثالث عشر من جمادى المذكور أمر الحاكم بأمر الله بقطع لسان غين أيضا فقطع»(1).

ويعتبر «حبس المعونة» وكان موضعه أيام المقريزى مجموعة الدكاكين التابعة لوكالة يعقوب بك بالتربيعة، أقدم السجون الفاطمية بمصر (الفسطاط)، اتخذه يانس الصقلى أحد ولاة الشرطة سجنا لأرباب الجرائم من اللصوص وقطاع الطرق. وأنشأ المستنصر بالله سجنا، لأرباب الجرائم السياسية من الوزراء والأمراء والأعيان، بخزانة البنود بعد حريقها فأصبحت تعرف بعد ذلك بخزانة الرؤوس، لكثرة ما قطع فيها ممن رؤوس أو ما نقل إليها من رؤوس لتحفظ بها، وموضعها الآن مكان الدور الواقعة بين عطفة القزازين ودرب علم الدين بقسم الجمالية.

وكانت خزانة البنود سجنا للسياسيين حشر فيه الكثير من الناس لأسباب سياسية، وقد شاءت الصدف «أن يلقى الوزير أبو منصور الفلاحى القبض على أبى على الحسن بن على الأنبارى وزير الحاكم بأمر الله، فاعتقله فى خزانة البنود ثم أمر بقطع رأسه ودفنت الرأس فيها سنة 438هـ/ 1046م. وبعد مدة ألقى الخليفة المستنصر بالله القبض على أبى منصور الفلاحى نفسه

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص190.

واعتقله فى خزانة البنود، ثم أمر بقطع رأسه سنة 440هـ/ 1048م، ودفنها فيها أيضا فوق رفات الوزير الأنبارى. وقتل كذلك بخزانة البنود، أبو الحسن على ابن محمد التهامى الشاعر، بعد اعتقاله فيها سنة416هـ/ 1025م. ونقلت رأس الوزير العادل ابن السلار على أيام الظافر بأمر الله من بيت المال إلى خزانة الرؤوس (البنود) وجعلت فيها مع الرؤوس.

ولم يعامل الفاطميون أسرى الحرب كما يعاملون اليوم، فإذا ما عاد الجند من حرب ومعهم الأسرى، كانوا يطوفون بهم القاهرة، ثم ينزلونهم فى مكان، يسمونه المناخ (فى منطقة الإسماعيلية اليوم) فيقتلون الشيوخ ومن استرابوا به، فتلقى جثثهم فى بئر بخرائب مصر (الفسطاط) تعرف ببئر المنامة، أما النساء فتوزع على قصر الخليفة للخدمة فى المنازل، ويعطى قسم منهن إلى الوزير. ويساق الأطفال إلى الأساتذة لتربيتهم وتعليمهم الكتابة والفروسية، فيرتقى بعضهم إلى رتب الأمراء.

داعى الدعاة:

لما كانت الدوله الفاطمية قد قامت على أساس تشابكت فيه السياسة مع الدين إلى حد أن كل تنظيم سياسى فى الدولة كان انعكاسا لروح العقيدة الفاطمية نفسها، حتى أصبحت أصدق مثالاً للدولة الدينية العقائدية (الثيوقراطية) فى الإسلام. فإن «الدعوة» كانت عماد هذه الدولة وأهم ما ميزها عن الأنظمة الإسلامية الأخرى. وكانت وظيفة داعى الدعاة، كما يقول المقريزى: من مفردات الدولة الفاطمية.

ولا تمدنا المصادر بمعلومات كافية عن حقيقة دور «داعى الدعاة» فى مصر الفاطمية. ونحن نعرف، تبعا للعقيدة الإسماعيلية، أن داعى الدعاة هو أحد دعائم هذه العقيدة وأن مرتبته تلى مباشرة مرتبة الإمام. ولكن كل

مصـادرنا التى تحدثنا عن داعى الدعـاة فى مصر تعـتمد على النص الوحـيد المنقول عن ابن الطويـر وفيه: «أن داعى الدعـاة يلى قاضى القضـاة فى الرتبة ويتزيا بزيه فى اللباس وغيره». وهذا التعريف، الذى أورده ابن الطوير، يبدو محيرا إذ أن داعى الدعاة هو الذى يعـقد «مجالس الحكم» سواء فى «المحول» بالقصـر أو فى «الجامع الأزهر» أو فى «دار الحكمة» ثم فى فـترة متـأخرة فى «دار العلم»، وهو كذلك الذى يأخذ العهد وينشـر الدعوة بين المستجبين وهو الذى كان يكتب ما يلقى فى «مجالس الحكم» بعد أن يأخذ عليه علامةالخليفة ويقرؤه على أتبـاع الدعوة على أنه صادر من الخـليفة نفـسه فى كل يوم إثنين وخميس، للرجال على كرسى الدعوة بالإيوان الكبير وللنساء بمجلس الداعى! وكان داعى الدعـاة يقوم كـذلك «بأخذ النجـوى من المؤمنين بالقاهرة ومـصر وأعمالها لا سيما الصعيـد، ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث فيجتمع من ذلك شئ كثـير يحـمله إلى الخليفـة بيده بينه وبينه وأمـانته فى ذلك مع اللـه تعالى». ويضيف ابن الطوير أن من بين الإسماعـيلية المولين من يحمل ثلاثة وثلاثين دينارا وثلثى دينار على حكم النجوى ويصحبتها رقعة مكتوبة باسمه فيتميز فى المحول وتـعود إليـه وعليهـا خط الخليفـة «بارك الله فيك وفى مـالك وولدك ودينك» فيدّخر ذلك ويتفاخر به(1).

وحفظ لنا المقريزى وثيقة مهمة ومطولة عن وظيفة داعى الدعاة ووصف الدعوة وترتيبها.

وعلى ذلك فإنه يبـدو غريبا أن يتـقدم الفاطمـيون فى رسومـهم قاضى القضـاة على داعى الدعاة. وقـد حدث كثـيرا أن جـمع قاضى القـضاة بين وظيفـته ووظيفة داعى الدعـاة، بينما لم يحدث العكس إطلاقـا. وابتداء من

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص277.

وصول بدر الجمالى إلى الحكم جمع الوزراء بين الوزارة والقضاء والدعوة وقيادة الجيش، وإن كان القاضي والداعى نائبين عن الوزير. وقرب نهاية عصر الدولة الفاطمية وأصبح لقب «هادى دعاة المؤمنين» لقبا شرفيا بما أنه كان من بين ألقاب أسد الدين شيركوه رغم أنه سنى المذهب.

ورغم أن مرتبة داعى الدعاة تلى الإمام فى تسلسل مراتب الدعوة الفاطمية، فإنه يبدو لى أن ذلك كان فى وقت استتار الإمام أو الجزر (جمع جزيرة) حيث قسم الفاطميون العالم إلى اثنتى عشرة جزيرة) التى تشرف عليها رئاسة الدعوة الفاطمية. فبظهور الغمام لم تعد الحاجة ماسة إلى وجود داع للدعاة فى وجود الإمام حتى إن أكبر فقهاء الدعوة الإسماعيلية القاضى النعمان ابن حيون يعرف فى المصادر باسم القاضى وليس الداعى، كما أن أبناءه الذين عاونوا الدولة الفاطمية فى مصر تولوا جميعا القضاء فيما عدا الحسين بن على بن النعمان الذى جمع بين الدعوة والقضاء فى سنة 393/ 1003. كذلك فإن شهرة داعى الدعاة المؤيد فى الدين الشيرازى ترجع إلى الدور الذى لعبه فى فارس ومعاونته لأبى الحارث أرسلان البساسيرى لإقامة الدعوة الإسماعيلية فى بغداد أكثر من دوره كداع للدعاة ومتول لدار العلم فى مصر الفاطمية.

وأول الوزراء الذين جمع لهم الوزارة والقضاء والدعوة (قبل عصر الوزراء العظام) هو الوزير أبو الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى وذلك فى سنة 442/ 1050، والذى يعد بحق أهم وزراء الدولة الفاطمية فى عصرها الأول بعد يعقوب بن كلس.

وقد تولى أمر الدعوة بعد المؤيد فى الدين أسرا بأعيانها توارثت المنصب أهمها بنو عبد الحقيق كان أولهم ولى الدولة أبو البركات بن عبد الحقيق

المتوفى سنة 517/1123، وبنو عبد القوى الذين كـان آخرهم الجليس بن عبد القوى الذى أدركه أسد الدين شيركوه.

ومهـما كان الأمـر فبفضل «تنظـيم الدعوة» تمكن الفاطمـيون من بسط نفوذهم وسـيادتهم على أماكـن مترامـية من الأراضى الإسلامـية: فى السند والهند وعمان واليمن. وقام الدعاة بدور ملحـوظ فى فرض السيطرة الفاطمية على طرق التجـارة البحرية المؤدية إلى الهند، وفى العـمل على إثارة القلاقل فى أراضى الخلافـة العباسية نفـسها. وقد ظل أتبـاع الدعوة، فى أغلب هذه المناطق، محتفظين بحماسهم لـها ولم يتهاونوا فى ذلك أبدا - كما حدث فى مصـر مركز الخـلافة الفـاطمية - فـحفظوا لنا بذلك جـزءا كبيـرا من التراث الإسماعيلى بدأ يرى النور منذ وقت غير بعيد[1].

بناء المجتمع العربى الإسلامى فى مصر:

وعندما وصل الفـاطميون إلى مصر كـان السكان المصريون أو المواطنون الأصليون من أهل السنة. وقد صحب الفاطميين عناصر متعددة استعانوا بهم فى توطيد سيطرتهـم ومد نفوذهم، كان أسبـقهم العنصر المغربى متـمثلا فى الكتاميين والزويليين والصنهاجيين والبـاطليين والبرقيين بالإضافة إلى عنصرى الروم والصقالبة، وهؤلاء هم الذين قدموا مع جيش جوهر ثم مع الخليفة المعز إلى مصـر. وقد أقاموا جـميعـهم بوجه خاص فى المدينة المحـصنة «القاهرة» واقتسموا حارتها المختلفة؛ انقـسم المجتمع المصرى إلى ست فئات (جماعات) اعتمدت العنصرية فى تكوينها والتفافها بعضها حول بعض وتعاونها فى السراء والضراء وهى:

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - نفس المرجع ص279.

الفئة الأولى: هى الأساس، ضمّت كلا من: طائفتى السنة والشيعة المصرية، إلا أن الغلبة كانت للسنة من حيث الكثرة العددية والسيادة السياسية بفضل مؤازرة الحكم لها، أما الشيعة، فكانوا أقلية.

الفئة الثانية: وهى، أهل الذمة من النصارى واليهود.

الفئة الثالثة: قامت هذه الفئة من تكتل القبائل المغربية التى رافقت القائد جوهر الصقلى عند فتح البلاد، وتلك التى جاءت مع الخليفة المعز لدين الله. وتشاوف أفرادها كثيرا، لأنهم كانوا عصب الدولة الفاطمية، والدماء التى تجرى فى عروقها، إذ قامت على أكتافهم فى المغرب كما فى مصر، وبخاصة الكتاميون منهم.

الفئة الرابعة: وإن كانت هذه الفئة موجودة على الأراضى المصرية منذ أيام الطولونيين، إلا أنها لم تظهر كفئة لها شأنها وتفرض نفسها على الحكم عن طريق إقناع الحاكم بأمر الله فى الاعتماد على العنصر التركى.

الفئة الخامسة: وهى فئة السودان، الذين يعود وجودهم فى مصر إلى أيام كافور الإخشيدى، الذى أكثر من استخدام أبناء جلدته.

وعرف المجتمع المصرى فى العصر الفاطمى فئات، قامت على أساس عنصرى، غير تلك التى ذكرنا، كالفئة الأرمنية، وقد استقدم أمير الجيوش بدر الجمالى أفرادها كجنود، عند استدعائه من قبل الخليفة المستنصر بالله لإصلاح الأمور وذلك بعد الضعف الذى أصاب الخلافة الفاطمية من تفاقم خطر الأتراك وحلول الشدة العظمى فى البلاد. وقد استطاع بعض أبناء هذه الفئة من الوصول إلى تولى الوزارة، كبهرام الأرمنى، الذى قام بدوره باستدعاء عدد من أبناء طائفته إلى مصر فعملوا فى الزراعة، إلا أنهم لم يبلغوا شأنا كشأن الأتراك أو السودان.

وكان المجتمع المصرى فى عصر الفاطميين منقسما إلى جماعتين[1]:

1 - جماعة الخاصة أو أهل الحكم:

من الخليفة وأهله والوزراء وأهلهم وسائر الأمراء والقواد والموظفين من قضاء وفقهاء وعلماء، والأساتذة المحنكين والأجناد والخدم والجوارى وسائر الملحقين بخدمة القصور والدور.

2 - وجماعة العامة:

وتشمل هذه سائر أبناء الشعب الذين ينتسبون بالطبع إلى الخاصة مثل التجار والصناع والصيارفة والصاغة وأصحاب المهن الحرفية اليدوية، وصغار التجار، أو من يعملون فى بيع السلع والمنسوجات، والأقمشة والمواد الغذائية، والاستهلاكية الأخرى، أو من يتعاطون الأعمال الزراعية والعيارين واللصوص وكانت تجمع سائر الفئات المتعددة والمختلفة دينيا وعنصريا، حيث كانت كل منها تعيش مستقلة عن الأخرى فى حى أو أحياء خاصة بها، إلا أن هذا لم يمنع من اشتراك الفئة أو تلك فى مواصفات عامة ومشتركة، وإن انفردت فى خصائص وعادات وتميزت بها، وهو لذلك ينقسم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: وهى على درجات أيضا، تنحدر تنازليا من الأعلى إلى الأسفل. فيأتى على رأس هذه الطبقة، الخليفة ـ رأس الدولة ـ الذى سيطر شخصيا على جهاز الحكم سيطرة كاملة، فى الدور التاريخى الأول، وكان صاحب السلطتين الدينية والسياسية. وقد أسبغت عليه هالة من القدسية، خفت فى الدور التاريخى الثانى بسبب: الصراع المستمر بين الخليفة والوزراء على السلطة.

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص19.

ويأتى بعد الخليفة أهله، الذين يعتبرون من أرفع الناس قدرا وأعظمهم شأنا، يعيشون عبئا على الدولة دون أن يتحملوا أوزار الحكم وأعباءه.

الطبقة الثانية: تعتبر هذه الطبقة من أعلى طبقات المجتمع المصرى من غير أهل الحكم (جماعة الخاصة) من حيث الثروة والبحبوحة فى العيش مع أنها أقل من الطبقة الأدنى منها عددا. وهى تنقسم إلى فئتين:

الفئة الأولى: وتضم: الشعراء والحكماء والمغنيين والندماء والعلماء والفقهاء، وهم يعيشون من الكسب الذى يحصلون عليه من الطبقة الأولى (أهل الحكم)، ولذلك يصح أن نطلق عليها فئة المتنفعين أو «أهل الكسب»، الذين يتقربون من أهل الحكم عن طريق الشعر. وظهرت رغبة الخلفاء فى أكثر من مجال، فى مجالسة الأدباء والعلماء، للاستماع إلى أبحاثهم، فيقربونهم ويعظمونهم، ويجيزونهم ويفرضون لهم الأعطيات والرواتب. واقتدى بالخلفاء، والوزراء، ومن هؤلاء: يعقوب بن كلس وزير العزيز بالله، والأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى وزير المستعلى بالله والآمر بأحكام الله، والصالح طلائع بن رزيك وزير الظافر بأمر الله وغيرهم من الأمراء، فأغدقوا الأموال بسخاء على هذه الفئة من الناس، فغدت مصر - القاهرة، ملتقى الشعراء والأدباء والفقهاء - ونشطت الحركة العلمية، حتى بات العلم صناعة يرتزق بها فئة من الناس، لا بأس بها، نظما ومساجلة ونقلا وترجمة، صناعة الكتب من كتابة وتجليد وخلافه. مدحا أو عناء، أو إسداء النصح، وإعطاء المشورة، والمنادمة، أو عن طريق الدين كتفسير الآيات الكريمة، ومدى مطابقة الأحكام للسنة والقرآن الكريم.

فقد كانت هذه الفئة بحكم عمل كل منها تتلاعب بمقدرات البلاد، وتهدد الناس بالجوع والموت إذا تلاعبت بالأسعار ارتفاعا أو بالسلع احتكاراً. فما أكثر تجار الحبوب والطحين وسائر المواد الغذائية على أيام الفاطميين،

وكذلك الأقمشة الثمينة والمفروشات الفاخرة الدقيقة الصنع، وتجار الجواهر والحلى الثمينة. وتجاه ذلك تدخلت الدولة أكثر من مرة لتمنع الصيارفة من التلاعب بأسعار العملة، وأجبرتهم على التعامل بالأسعار التى كانت تفرضها هى. لكن هذا لم يمنع من أن يجنى هؤلاء الصيارفة أموالا كثيرة من عملهم ولا سيما فى أثناء تغيير العملة وإبدالها بعملة أخرى، كما حدث عند إحلال الدينار المعزى محل الدينار الراضى أو إنزال الدراهم الفضية إلى الأسواق.

واشتهر المصريون فى العهد الفاطمى بما قدموا للعالم من صناعة جيدة. وأثبتت مهارة الصانع المصرى جودة البضائع التى فاقت مثيلاتها فى العالم المعروف آنذاك دقة وجودة، كصناعة الأقمشة والألبسة المختلفة، فى تنيس ودمياط وغيرهما من المدن المصرية، وصناعة السكر والورق والحفر على الخشب وغيرها من الصناعات. فأفرز المجتمع المصرى فئة كبيرة من هؤلاء ممن استطاعوا جمع الأموال الطائلة، حتى تجاوزت ثرواتهم الملايين من الدنانير.

ويروى لنا شاهد عيان نظر إلى وضع المجتمع المصرى آنذاك بعين الناقد المتبصر لينقل إلينا الصور الدالة على ضخامة ثروة أحد التجار بقوله: إنه لو أخرج ما عنده من الحبوب لاستطاع أن يطعم أهل مصر (الفسطاط) على حسابه مدة ست سنين. فتصور كم كانت ثروته!!. وكان هناك أبو سعيد سهيل بن هارون التسترى اليهودى الذى كان على سطح داره ثلاثمائة جرة من الفضة، زرع فى كل منها شجرة، فأصبح السطح والحالة هذه كأنه حديقة غرست بمختلف أنواع الأشجار المثمرة.

الطبقة الثالثة: نعنى فيمن نعنيهم من هذه الطبقة من بقى من الناس: مزارعين وعمالا زراعيين، وحرفيين، وصغار الباعة، وخدما وجوارى، وعيارين، ولصوصا، وقطاع طرق وغيرهم.

أما العمـال الحرفيون، أى أصحـاب الصناعات اليدوية، فهم كـثيرون، كالحـدادين، والخيـاطين، والحائكين، والنجـارين، والطحانين، والخـبازين، والصيادين، والحلاقين، والرفائيـن. . . إلخ. ويدخل فى عداد صغار الباعة، من يبـيع المواد الغـذائـية والمـنسـوجـات والسلع الصـغـيـرة والملبـوسـات، واللحوم. . . إلخ. فـيعدون جميـعا فى مـا يسمى: بطائفة البـقالين والزياتين والجزارين والعطارين والحلوانيـين والعجانين والخـبازين والفرانين والسمـاكين والشوائين، وباعة الأقمشة والمنسوجات، وباعة الخضر والسقائين.

وإن كان هؤلاء جميعا من الطبقة الثالثة الفقيرة التى تحصل قوتها اليومى بعرق جبينها، وتكسب ما يدفع عنها الجوع فى الأيام العادية. فهى فى جميع الأحوال تبقى مالكة لحريتها. وبالرغم من ذلك بقيت حركاتها النضالية فاترة. ويشكل أفرادها فئة تعتبر الأرضية الصالحة لمختلف الزراعات الهادفة إلى إعمار البلاد. كما يؤدى تقاعسها عن العمل إلى إلحاق الضرر والخراب بالبلاد.

وثمة فئة من الطبقة الثالـثة وهى: الخدم والجوارى والعيارون واللصوص وقطاع الطرق وغيـرهم الذين يعدون من الفئـة الدنيا. فبعض هؤلاء كـالخدم والجوارى من الجنسين سواء أكانوا من الأرقـاء أو الخصيان أو الجوارى يعملون فى قصور الخـلفاء يؤتى بهم من مصادر مـتعددة وبأثمان مـرتفعة أحيانـا تبعا لخصائص معينة يمتاز بها الخصى أو الغلام عن غيره كإتقان صنعة مثلا. وفى جميع الحـالات يبقى هؤلاء ملكا لمشتريهـم يفعل بهم ما يشاء، كسـلعة تباع وتشترى، ليس لهم حق الخيار فى ذلك اللـهم إلا من اعتق منهم. وتبقى فئة أخيرة من الطبقة الثالثـة: تعرف بـ: العيارين واللصوص وقطاع الطرق. وهى رأس الفساد وأصل الشرور فى البلاد، عاث أفـرادها فى مصر والقاهرة فسادا فلم يتركوا مكـانا إلا وامتدت إليه أيديهم نهبـا وتخريبا، لا سيـما إبان الشدة

العظمى التى أصابت مصر بدءا من نهاية الحكم الإخشيدى على مصر مرورا بالحكم الفاطمى، لتبلغ أقصى درجاتها فى عهد المستنصر بالله الفاطمى بلاء وجفافا وأمراضا. فأدت هذه المصائب التى حلت بمصر إلى انتشار اللصوص والعيارين وقطاع الطرق فى كل مكان، يعيشون على هواهم، يقطعون الطرق على المارة ويستفردون البعض منهم لسرقة ما يحملون من غذاء أو كساء، وربما تعرضوا له بالقتل، وأحيانا كثيرة يسطون على المحلات والمنازل لينهبوا ما بداخلها. ويحدثنا المقريزى عن عمليات خطف الناس وأكل لحوم البشر أثناء شدة وإعمال العقل فى استنباط طرق جديدة ووسائل أكثر مرونة، كخطف الناس من ذكور وإناث بواسطة الكلاليب[1].

اعتبر الخلفاء المرأة أم الأولاد التى حبتها الطبيعة بهذه الخاصة فطلبوا من رعاياهم تكريمها والوقوف بجانبها والأخذ بيدها. خاطب المعز لدين الله جماعة من شيوخ كتامة داعيا إياهم إلى الاكتفاء بزوجة واحدة قائلا لهم: «وأقبلوا بعد الأعمال على نسائكم، وألزموا الواحدة التى تكون لكم، ولا تشرهوا إلى التكثر منهن، والرغبة فيهن، فينغص عيشكم، وتعود المضرة عليكم، وتنهكوا أبدانكم، وتذهب قوتكم، وتضعف نحائركم، فحسب الرجل الواحد الواحدة.

ولما توفيت زوجة العزيز بالله وأم أولاده وزوجته، حزن عليها حزنا شديدا، فأجاز للغسالة بما قيمته ستة آلاف دينار (6000) ودفع للفقراء ألفى دينار (2000)، وللقراء على قبرها ثلاثة آلاف دينار (3000)، وللشعراء الذين رثوها حوالى ألفى دينار (2000)، وخاف الحاكم بأمر الله نفسه على والدته، إذا أصابه مكروه، فأعطاها مفتاح خزانة له تشتمل على خمسمائة ألف دينا (500,000).

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص31.

واستطاعت بعض نساء الخلفاء الفاطميين وبناتهم جمع ثروة كبيرة رغم الحجر عليهن فأنفقت تغريد زوجة المعز لدين الله، أموالا كثيرة على بناء مسجد لها بالقرافة جاء آية فى الزخارف والنقوش والسقوف الملونة، كما بنت قصرا لها فى القرافة أيضا. ولو لم تكن «ست الملك» شقيقة الحاكم بأمر الله تملك ثروة كبيرة، لما أهدت شقيقها الحاكم بأمر الله هدايا ثمينة جدا، من جملتها ثلاثون فرسا بمراكبها ذهبا، ومن ضمنها مركب واحد مرصع، ومركب من حجر البللور وتاج مرصع بنفيس الجوهر. وبستان من الفضة مزروع بأنواع الشجر.

وقد تكسب المرأة زوجها عند الزواج منها قوة فوق قوته، وهذا ما حصل لناصر الدولة بن حمدان، عندما لجأ إلى الإسكندرية، فمضى إلى حى من العرب، وتزوج منهم وقوى بهم لمناصرتهم له، فعاد وحاصر القاهرة إلى أن رضى المستنصر بالله تسليمه مقاليد الأمور، والانفراد بها. كما سعى بعض الوزراء من أرباب السيوف، كبدر الجمالى إلى تزويج ابنته، «ست الملك» من المستعلى بالله بن الخليفة المستنصر بالله، والذى أصبح الخليفة بعد وفاة والده. بينما قام الوزير طلائع بن رزيك بتزويج ابنته من الخليفة العاضد لدين الله.

وعقد القاضى محمد بن النعمان نكاح ولده أبى القاسم العزيز على ابنة القائد أبى الحسن جوهر، فكان العقد فى مجلس العزيز بالله ثانى خلفائهم فى مصر، ولم يحضره إلا خواصه، وبلغ الصداق ثلاثة آلاف دينار (3000) والكتاب ثوبا مصمتا.

المرأة تفرض وجودها فى المجتمع الفاطمى:

وجاء رد المرأة على حكم الرجل عليها من نساء أهل الحكم، لأن المرأة فى الطبقات الأخرى العامة، لم يكن لها أى دور طليعى فى المجتمع

المصرى، إلا ما اعتادت عليه من العمل البيتى، ومساعدة زوجها فى بعض الأعمال الزراعية، وإن كان لبعض نساء الطبقة العامة شأن، فهذا بحكم عملهن كمغنيات، أو راقصات أو حظايا وما شابه ذلك. وهذا الشأن آنى، سرعان ما يزول بزوال الظروف التى أوجدته.

أ ـ المرأة تتدخل فى شؤون الحكم:

اعترضت أخت الحاكم بأمر الله على بعض أوامره التى لم تعجبها، فحرضت أخاها ضد ابن النجوى والى دمشق الذى كان قد أساء السيرة ووصل إليها الخبر. فكتب إلى وحيد والى الرملة يقول:

ساعة وقوفك على هذا الكتاب، اقبض على محمود بن محمد (بن النجوى)، لا حمد الله أمره، وسيره مع من يوصله من ثقاتك إلى الباب العزيز إن شاء الله.

ولكن أخت الحاكم بأمر الله اعترضت على هذا الأمر قائلة: إن بطن الأرض خير من إحضاره، فزاد الخليفة فى الكتاب المرسل إلى والى الرملة: «بل اضرب عنقه، وتنفذ رأسه».

ب ـ المرأة تأخذ البيعة لمن تحب، وتبعد عن الخلافة من غُضب عليه:

واستطاعت «ست الملك» شقيقة الخليفة الحاكم بأمر الله إبعاد ابن عمها عبد الرحيم بن إلياس الذى كان قد اختاره شقيقها ليخلفه، وأخذت البيعة للظاهر لإعزاز دين الله، ابن شقيقها، وألبسته تاج جده العزيز بالله، بعدما اطمأن لها الناس، فبايعوها جميعا باستثناء غلام تركى كان يعمل ليلا بين يدى الحاكم، فإنه قال: لا أبايع حتى أعرف خبر مولاى، فقتل فى الحال. ثم أرسلت فى طلب عبد الرحيم بن إلياس من دمشق حيث كان قد عينه الحاكم بأمر الله، واليا عليها، وأخذت منه البيعة، والسيف مسلطا فوق رأسه.

ولعبت والدة المستنصر بالله دورا كبيرا فى تعيين الوزراء وإقالتهم بعد مصادرتهم وقتلهم. فاستوزرت أولا: أبا الفتح الفلاحى، ثم استوحشت منه، فقبض عليه الخليفة ابنها وقتله، ووزر بعده أبا البركات حسن بن محمد، وعزله بعد مدة، وولى الوزارة أبا محمد اليازورى، فقام بالوزارة إلى أن قتل حيث وزر بعده أبا عبد الله الحسين بن البابلى.

واستجاب الصالح طلائع بن رزيك لاستغاثة نساء القصر، عندما قطعن شعورهن وضمنوها الكتب التى أرسلت إليه فى ولايته بـ «منية خصيب» فى الصعيد، سائلينه الانتصار لمولاه والخروج على عباس. فجاء على رأس قوة من أجناد وجمع من العرب، وساروا قاصدين القاهرة، وقد لبسوا السواد، فلما قاربوها، انضم إليهم جميع من فيها من الأمراء والأجناد والسودان، وتركوا عباسا وحده، فهرب ومعه ولده نصر قاتل الخليفة الظافر بأمر الله، وأسامة بن منقذ، والقليل من أتباعهم، قاصدين بلاد الشام. أما طلائع بن رزيك، فقد دخل القاهرة بأعلامه وثيابه السوداء حزنا على الظافر بأمر الله والشعور التى أرسلت إليه على رؤوس الرماح، حيث خلع عليه الوزراة، واستقامت له الأمور.

المرأة تتآمر للإطاحة بالخلفاء والوزراء:

لم ترض تصرفات الحاكم بأمر الله شقيقته «ست الملك» وشعرت بالخوف منه، بعدما اتهمها بارتكاب الفاحشة كما ذكرنا سابقا، لذلك سعت للتخلص منه، قبل أن يقضى عليها. لقد كتبت إلى ابن دواس كبير الأمراء والقواد لدى الحاكم بأمر الله، رسالة تقول له فيها: «إنى أريد أن ألقاك. إما أن تأتى متنكرا. وإما أن أجئ أنا إليك». واتفقا على قتل أخيها الخليفة، وتعاهدا على إتمام عملية القتل معا، بعدما أغرته مع كاتبه، بشتى الوعود،

وليس أقلها الوعد بتسلم الوساطة ومضاعفة جاريه (العطاء) من مال ولباس ومواد غذائية، والإنعام عليه بالإقطاع وخلافه.

وتنفيذا للعملية أحضرت ست الملك (وأحيانا ست الكل فى المقريزى) عبدين وحلفتهما على كتمان الأمر، ودفعت إليهما ألف دينار ليقتلوا الحاكم بأمر الله. وسواء أقتله العبدان أم قتله شخص آخر، فالمهم أن «ست الملك» شقيقة الحاكم بأمر الله، دبرت المؤامرة وحبكت خيوطها فى حين راقبها ابن دواس أحد قواده الكبار.

وحتى تستقيم لها الأمور، وتتفرد بالحكم، وخوفا من إشاعة خبر المؤامرة بينها وبين ابن دواس، فقد عملت على التخلص من كل من اطلع على سرها واحدا بعد الآخر، بادئة بابن دواس، وبالطريقة نفسها التى اتبعتها مع شقيقها الحاكم بأمر الله لتبقى بعيدة عن الشبهة، حيث كلفت الخادم نسيم صاحب الستر ليقف بين يدى ابن دواس ويقول للعبيد: يا عبيد. مولاتنا تقول لكم، هذا قاتل مولانا الحاكم بأمر الله، فاقتلوه. فما إن سمعوا ذلك من نسيم الخادم حتى قطعوا بسيوفهم رؤوس ابن دواس والعبدين اللذين نفذا قتل الحاكم بأمر الله.

ثم تخلصت من خطير الملك عمار بن محمد، الذى كان يتولى ديوان الإنشاء، وحلقة الاتصال بين الخلافة والمشارقة والأتراك. وتخلصت بعده من بدر الدولة أبى الفتوح موسى بن الحسن بعدما تولى رئاسة المشارقة عن خطير الملك، وذلك بسجنه ثم قتله. ولم تزل تعمل الحيلة بعد الأخرى، حتى تمكنت من قتل أمير الأمراء، عزيز الدولة أبى شجاع فاتك الوحيدى، والى حلب بتحريض خادمه «بدر» عليه، لعصيانه، وضرب السكة باسمه. فتوطدت لها الأمور، وأخذت البيعة للظاهر لإعزاز دين الله ابن شقيقها الحاكم بأمر الله. ثم جمعت عامة أهل مصر، وخطبت فيهم واعدة بالمعاملة

الحسنة، طالبة إليهم التقدم منها بكل ما يحتاجون إليه فى أى وقت، وعدم التأخر فى مراجعتها إذا نالهم أذى أو لحق بهم ضرر من عامل أو ناظر ليتم رفعه بما تقتضيه السياسة العادلة، كما سمحت للنساء بالخروج من منازلهن والتصرف فى أمورهن بعدما منعن من ذلك منذ سبع سنين وسبعة أشهر. واسترجعت إقطاعات كان شقيقها قد أقطعها واستعادت جواهر كان قد وهبها.

ولما مرضت ويئست من نفسها، أحضرت ابن أخيها الظاهر لإعزاز دين الله، وقالت له: قد علمت ما عاملتك به، وأقله حراسة نفسك من أبيك، فإنه لو تمكن منك لقتلك. وما تركت لك أحدا تخافه.... فبكى بين يديها هو ووالدته، وسلمت إليهما مفاتيح الخزائن وأوصتهما بما أرادت، ثم توفيت بعد ثلاثة أيام. وكانت قد أمضت بتدبير شئون الدولة أربع سنين.

ولم تنحصر تدخلات النساء فى شؤون الخلافة على ست الملك شقيقة الحاكم بأمر الله، والأمة السوداء والدة المستنصر بالله، بل شمل هذا التدخل عمتين للخليفة الفائز بنصر الله، إذ انتقلت كفالة هذا الخليفة، بحكم توليه الخلافة صغيرا (تولى الخلافة فى سنة 549هـ/ 1154م. وله من العمر خمس سنين) من عمته الكبرى بعد مقتلها على يد الوزير طلائع بن رزيك إلى عمته الصغرى، التى كانت قد استنجدت به شقيقة الخليفة الظافر بأمر الله مع نساء القصر بعد القيام بقتل الخليفة من قبل نصر بن عباس وإقامة ابنه الفائز بنصر الله مكانه. فبذلت الأموال الكثيرة لإفرنج عسقلان بعد مكاتبة، إذا هم أمسكوا بعباس وولده نصر، تاركة لهم جميع ما معها على أن يبعثوا بهما إلى القاهرة.

إلا أن عباس قاتل الفرنج لما أدركوه وقتل، بينما أسر ابنه نصر، وأرسل فى قفص من حديد إلى القاهرة، حيث خرج الناس عند وصوله إليها ليروه.

فبـالغوا فى سبه ولعنه، وبصـقوا فى وجهـه حتى أدخل إلى القصر فـضرب بالسيـاط، ومثلوا به وصلبـوه على باب زويلة، وبعد مـدة أنزلوه ليحـرقوه. ويورد المقريزى خبر قتله «قتله الجوارى نســخا بالمسال وصفعا بالنعال، وقطعوا لحمه، واشتووه وأطعـموه إياه حتى مات، ثم أخرج وصلب على باب زويله وأحرق بعد ذلك».

ولما شعرت عمة الفائز بنصر الله، بمضايقة أبى الغارات طلائع بن رزيك لأهل القصر، رتبت له من أغرته بالمال ليقـتله: فلما دخل دهليز القصر أثخنه بالسيوف جراحا، لكنه علم قبل وفـاته بأن هذا من تدبيرها فعمل على قتلها، وانتقلت الكفالة إلى العَمَّة الصغرى[1].

***

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص63.

الفصل الثاني



الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي

اتسمت الحياة الاجتماعية بمصر فى العصر الفاطمى بمظاهر خاصة، وتميزت بألوان من البذخ والترف قل أن نجدها فى عصر آخر من عصور مصر الإسلامية. وقد تجلى بذخ الخلفاء فى ما ذكره المقريزى عن خزائن الفرش والأمتعة والجواهر والخيام والشراب. ونستدل أيضا على ترفهم من القصور التى بنوها ليتخذوها مساكن لهم ولأفراد أسرتهم. ومن أشهرها القصر الشرقى الكبير. وكان به عدة أبواب، منها: باب الذهب وتعلوه منظرة، وباب العيد وأمامه رحبة متسعة يقف فيها الجنود فى يومى العيدين، وتعرف برحبة العيد، وباب الديلم. وقد أسس العزيز بهذا القصر قاعة الذهب التى يجتمع فيها مجلس الملك، وكانت مؤثثة بأفخم الأثاث ومزينة بالأستار والطنافس الحريرية.

وكان الوزراء الفاطميون يعيشون عيشة الترف. فجعل يعقوب بن كلس وزير العزيز بالله الفاطمى فى قصره مطابخ خاصة له ولضيوفه، وأخرى لغلمانه وحاشيته وأتباعه؛ كما اتخذ بقصره طائفة من الحجاب يرتدون الملابس الحريرية ويتقلدون السيوف ويتمنطون بالمناطق. كذلك كان الوزير الأفضل بن بدر الجمالى مترفا فى حياته، فاتخذ مسكنه فى دار الملك التى بناها سنة501هـ جعل فيها محلات خاصة تقام فيها الأسمطة فى الأعياد. واتخذ فى أحد أبهائها مجلسا، يجلس فيه للعطاء. وقد وجد فى هذه الدار بعد وفاته ما لا يحصى من الأدوات.

وكان الوزير الأفضل بن بدر الجمالى مولعا بالبساتين، فبنى لأحدها سورا يشبه سور القاهرة، وحفر به بركة كبيرة؛ كما بنى فى وسط هذا البستان منظرة على أربعة أعمدة من الرخام، وزرع حواليها شجر النارنج، وجلب إليه كثيرا من الطيور المسوعة وسرح فيه كثيرا من الطواويس.

اهتم الفاطميون بالاحتفال بالأعياد الدينية فى شىء كثير من الأبهة والعظمة. فمنها عيد الفطر وعيد الأضحى ورأس السنة الهجرية ومولد النبى ﷺ ومولد أمير المؤمنين على بن أبى طالب ومولد ولديه الحسن والحسين ومولد السيدة فاطمة الزهراء ويوم عاشوراء، هذا إلى مواسم أخرى وهى: ليلة أول رجب وليلة نصفه وليلة أول شعبان وليلة نصفه. وكان يقام فى ليلة عيد الفطر بالإيوان الكبير الذى يواجه مجلس الخليفة سماط ضخم، يبلغ طوله نحو ثلاثمائة ذراع فى عرض سبعة أذرع، وتنشر عليه صنوف الفطائر والحلوى الشهية. فإذا ما انتهى الخليفة من أداء صلاة الفجر، عاد إلى مجلسه، وفتحت أبواب القصر والإيوان على مصاريعها، وهرع الناس من جميع الطبقات إلى السماط الخليفى، وتناولوا مما عليه من الطعام بمشهد من الخليفة ووزرائه. وحينما تبزغ الشمس يخرج الخليفة فى موكبه إلى الصلاة. وفى ذلك يقول المقريزى:

وفى يوم العيد ركب العزيز بالله لصلاة العيد وبين يديه الجنائب والقباب والعسكر فى زيه، من الأتراك والديلم والعزيزية والإخشيدية والكافورية، وأهل العراق بالديباج المثقل والسيوف والمناطق الذهبية وعلى الجانب السروج وخرج بالمظلة الثقيلة بالجواهر وبيده قضيب جده عليه السلام، فصلى على رسمه وانصرف.

وإذا ما عاد الخليفة من الصلاة، وجد سماطا آخر فيجلس وأمامه مائدة من فضة يقال لها «المدورة». وكانت توضع عليها أوانى الذهب والفضة الزاخرة بألوان الطعام، وقبالتها سماط ضخم يتسع لنحو خمسمائة مدعو، نثرت عليه الأزهار والرياحين وصفت على جانبيه الأطباق الحافلة بأنواع الطيور والحلوى وكان يجلس إليه رجال الدولة والعظماء. أما عيد الأضحى، فيحتفل فى أول يوم منه بركوب الخليفة إلى الصلاة على النحو الذى اتبع فى

عيد الفطر. غير أنه يمتاز بخروج الخليفة إلى المنحر ثلاث مرات متواليات فى أيامه الثلاثة الأولى واشتراكه فى إجـراءات النحر. وكان الخليفـة إذا انقضى اليوم الثالث، خلع على وزيره ثوبه الأحمر الذى كان يرتديه يوم العيد.

كان احتفال الـفاطميين بعيد رأس السنة الهجرية مثـالاً للروعة والبهاء. وقد أورد لنا المقـريزى وصفا لمراسم الاحـتفال بهذا العـيد، فذكـر أنهم كانوا يعدون العدة للاحتفال به منذ العشر الأخير من شهر ذى الحجة فى كل سنة، حيث يبدأ المستـخدمون والعمال فى إعداد آلات مـوكب الخلافة من الأسلحة وغيرها. وإذا ما أصبح اليوم التاسع والعـشرون من هذا الشهر، تأهب الخليفة لعرض الخليل، فـيخرج راكبا من قـصره، وينزل بمكان يقال له السـيد حيث يجلس فى مكان محجوب بالستائر.

أما الوزير فيـركب فى هذا اليوم من داره وبصحبتـه الأمراء. فإذا وصل إلى باب القصر، ترجل الأمـراء وظل راكبا حتى باب الدهاليز بقصـر الخليفة حيث ينزل ويسـير محاطا بحـاشيته وغلمـانه وأولاده وأقاربه، ثم يجلس فى المكان المعد له، وحينئذٍ ترفع السـتائر التى بجانبه، فيرى الخليفة جالسًا. فيقف ويسلم عليه. ثـم يتلو القراء بعض آيات مناسبـة لعيـد رأس السنة. وبعد أن يتموا تلاوتهم يشرع الخـليفة فى عرض الخيل. وإذا ما فرغ من عـرضها، عاد القراء إلى تلاوة بعض آيات الذكر الحكيم إيذانا بانتهاء الحفل.

وفى صبـاح أول المحرم يركب الوزير، مرتديا الثـياب الفاخرة ومـتقلدا سيفا من الذهب، إلى قـصر الخليفة، وبين يديه الأمراء ركبانا ومـشاة وأمامه أولاده وإخواته. فـإذا وصل القصـر، دخل من بابه راكـبا إلى دهليـز يعرف بدهليز العمـود حيث يترجل على مصطبة هنـاك. وبعد قليل، يرفع صاحب المجلس الستر، فـيظهر الخليفة فى ثيابه البـيضاء متقلدا السيف وبيـده قضيب الملك مكسـوا بالذهب المرصع بالدرر والجـواهر. وحينئـذ يشرع الأمـراء فى الخروج، وبعـدهم الوزير الذى يركب دابته ويقف قـبالة القصـر بهيئته، ثم

يخرج الخليفة وحواليه الأستاذون. ويبدأ الموكب الخلافى فى السير، يتقدمه الأمراء وطائفة من العسكر والأساتذة المحنكون، ثم الخليفة يحيط به مقدمو صبيان الركابة متقلدين سيوفهم ويزيد عددهم على ألف رجل. ويسير خلف دابة الخليفة فرق من صبيان الركاب لحفظ أعقابه، ثم يأتى الخليفة وفى ركابه قوم من أقوياء الأجناد، ويبلغ عددهم خمسمائة، خلفه الطبول والصنوج، وطوائف الجند من الرجالة والفرسان. وإذا ما وصل الخليفة الجامع الأقمر بالتماحين، سارع الوزير إلى الوقوف بين يديه، فيحييه الخليفة ثم يعود الموكب الخلافى إلى القصر[1].

كذلك اهتم الخلفاء الفاطميون بالاحتفال بليلة مولد النبى ﷺ احتفالا باهرا بمكانته العظيمة فى نفوس المسلمين. وكان الاحتفال بمولد النبى ﷺ بدعة فى المتمسكين بالعادات الإسلامية. لكن أهل الصلاح والورع من المسلمين، منهم فى تكريم النبى ﷺ، رأوا منذ بداية القرن الرابع الهجرى أن يحتفلوا. ومن المظاهر الدينية المألوفة فى هذا العيد قراءة السيرة فى المساجد.

وكانت ليالى الوقود التى تسبق أول ومنتصف شهرى رجب وشعبان من المواسم التى اختصت بها الدولة الفاطمية: ففيها تضاء جميع المساجد بعد غروب الشمس وتبدو القاهرة فى حلل بديعة من الأنوار، ويخرج الناس إلى الجامع الذى تضاء حافاته بالمشاعل ويعقد فى صحنه مجلس حافل من القضاة برئاسة قاضى القضاة. وكان جمهور المسلمون فى مصر يحتفلون بهذه الأربعة كما يحتفلون بشهر رمضان، واستمر الاحتفال بها إلى وقتنا الحاضر.

وكان شهر رمضان من أهم المواسم الدينية التى عنى الفاطميون بإحيائها، فى أول يوم منه بركوب الخليفة من القصر الشرقى الكبير ويصحبه

(1) أبى حمزة الوزنة اليمانى - ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر الفاطمية - التاريخ العربى - العدد السابع والعشرين صيف 2003 - ص122.

وزيره وله حرسه الخاص، فيخترق موكبه شوارع القاهرة ومصر حتى جامع عمرو بن العاص الذى كان يعرف آنذاك بالجامع العتيق. فإذا وصل إلى بابه، وجد الحاجب فى انتظاره، وبيده المصحف المنسوب خطه إلى على بن أبى طالب، فيستلمه الخليفة ويقبله عدة مرات، ثم يأمر بتوزيع بعض المنح المالية على خطيب المسجد ومؤذنه. وإذا ما انتهى الخليفة من أداء الصلاة بالمسجد، استأنف سيره إلى الملك. وكان ركوب الخليفة فى غرة رمضان يقوم عند الفاطميين مقام الاحتفال برؤية الهلال عند أهل السنة. وكان يهدى فى أول شهر رمضان للأمراء وأرباب الدولة أطباقًا من الحلوى بوسط كل منها صرة من ذهب؛ كما كانت ترسل مثل هذه الأطباق إلى أفراد أسرهم.

كانت المآدب والأسمطة مظهر من مظاهر الاحتفال بالمواسم والأعياد فى العصر الفاطمى بمصر. فقد عنى الفاطميون بتنظيمها عناية خاصة؛ كما بالغوا فى إعدادها سواء وكان ذلك فى المساجد أو فى دار الوزير: ففى قصر الخليفة كانت تقام الأسمطة فى المكان المعروف بقاعة الذهب حيث يجتمع مجلس الملك، وكان الخليفة المعز لدين الله الفاطمى أول من سن تلك السنة؛ وحذا خلفاؤه حذوه، فكانوا يقيمون الأسمطة من اليوم الرابع من شهر رمضان إلى السادس والعشرين منه، وكان يدعى إليها قاضى القضاة والأمراء، وكبار رجال الدولة من القواد والموظفين. ويمثل الخليفة فيها الوزير؛ فإن تغيب ناب عنه ابنه أو أخوه. وكانت أصناف المأكولات من الوفرة بحيث يستطيع الناس أن يأخذوا منها ما يريدون. وبلغ ما ينفق على سماط شهر رمضان ثلاثة آلاف دينار.

وكان الخلفاء الفاطميون يحرصون على الركوب فى الجمع الثلاث من رمضان إلى جوامع الحاكم بأمر الله والأزهر وعمرو بن العاص على التوالى لصلاة الجمعة، ويشرف صاحب بيت المال فى كل يوم من هذه الأيام الثلاثة

على تأثيث المسجد الذى يصلى فيه الخليفة صلاة الجمعة. وكانت توضع فى المقصورة ثلاث طنافس دبيقية أو سامانية بيضاء بعضها فوق بعض، وكان ينصب على جانبى المنبر ستران، يكتب على الأيمن البسملة والفاتحة وسورة الجمعة وعلى الآخر البسملة والفاتحة وسورة المنافقون كتابة واضحة.

وكان الخليفة يرتدى فى هذا اليوم ثوبا من الحرير الأبيض، ويتعمم بعمامة من هذا النوع من الحرير، ويحمل قضيب الملك بيده. ويصل إلى الجامع فى موكب حافل يحف به الأشراف وعدد كبير من حرسه الخاص ومن الجنود الآخرين.

ويتبع هؤلاء جمع غفير من الناس، ويدخل الخليفة المسجد ويحيط به قراء الحضرة الذين كانوا يصحبونه من القصر وهم يرفعون أصواتهم بتلاوة القرآن بنغمات شجية، ثم يستريح قليلا فى قاعة الخطابة التى كان يحرسها قائد القواد وفريق من حرسه، ويظل جالسا فى هذه القاعدة حتى ينتهى الأذان، فيدخل إليه قاضى القضاة ويقول له: «السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضى، ورحمة الله وبركاته، الصلاة يرحمك الله». فيصعد الخليفة المنبر ويلقى خطبة قصيرة تعد لهذا الغرض فى ديوان الإنشاء، يتلو فيها آية من القرآن ثم يصلى على أبيه وجده محمد ﷺ ويعظ الناس وعظا بليغا موجزا، ويترسل بدعوات فخمة تليق به، ويختم خطبته بالدعاء للوزير وبنصر الجيش وخذلان الكفار والمخالفين. وإذا ما فرغ من خطبته، قال: «اذكروا الله يذكركم». ثم يؤم المصليين، فيقرأ فى الركعة الأولى ما هو مكتوب على السطر بيمين المحراب، وفى الركعة الثانية ما هو مكتوب على الستر الأيسر. وحينما يكبر، يبلغ الوزير عنه، ثم قاضى القضاة، ثم المؤذنون... فإذا ما انتهت الصلاة، خلا المسجد من الناس وخرج الخليفة يحيط به الوزير عن يمينه وقاضى القضاة وداعى الدعاة عن يساره وحرسه

الخاص، ويعود بموكبه إلى مقره على الهيئة التى اتخذها فى ذهابه إلى الجامع. وكانت هذه الرسوم تتكرر فى صلاة الجمعتين الأخيرتين من رمضان.

وكان الشعب المصرى يستقبل هذه المواسم. بمظاهر الفرح والسرور؛ إلا يوم عاشوراء، فقد كان يعتبر يوم حزن عام، تعطل فيه الأسواق، ويخرج المنشدون إلى الجامع الأزهر ليلقوا الأناشيد فى رثاء الحسين رضى الله عنه. وفى نفس اليوم يقام سماط يسمى سماط الحزن فى بهو بسيط، وكان يقدم عليه الشعير والعدس والجبن؛ يحضره الخليفة ملثما ومرتديا الثياب القائمة.

كذلك أولى الخلفاء الفاطميون الاحتفال بوفاء النيل كثيرا من اهتمامهم، كانوا يركبون المقياس بالروضة إذا ما بلغ الفضيان ستة عشر ذراعا. وقد ذكر ناصر خسرو أنه كان يحتفل بهذا العيد بحضور الخليفة وفى ركابه عشرة آلاف فارس، يمتطون الخيول المطهمة ويلبسون الدروع المحلاة بالذهب والأحجار الكريمة المكسوة بديباج مطرز باسم الخليفة، ويلى هؤلاء صفوف من الجمال عليها هوادج مزركشة تقودها الجند.

وكان موكب الخليفة يخترق شوارع القاهرة ومصر، يحف به أفراد الشعب حتى يأتى منظره «دار الملك» بالقرب من المقياس، فيركب منها فى العشارى الخاص، بصحبة وزيره وكبار رجال حاشيته، قاصدا المقياس. فإذا دخله، صلى هو والوزير ركعتين، ثم يضع الخليفة بيده الزعفران والمسك فى إناء خاص يسلمه صاحب بيت المال الذى يناوله بدوره للموظف المختص بالإشراف على المقياس. ويقوم هذا الموظف بتخليق المقياس «أى تعطيره» بينما يتناوب قراء الحضرة تلاوة القرآن، ثم يخرج الخليفة راكبا العشارى. فإذا ما وصل دار الملك، عاد بموكبه إلى القصر. وكانت تقدم الحلل إلى الوزراء وبعض الأمراء والأشراف وغيرهم فى عيد الفطر؛ كما كان الخلفاء يجودون على كبار رجال الدولة بالخلع، فى غرة رمضان وفى الجمع الثلاث الأخيرة

منه وفى وفاء النيل. وكان يـمنح الشعراء والكتاب والأعيـان الذين يحضرون إلى القـاهرة فى تلك المواسم حللا من الحـرير الخـالص، بعـضـها مـزركش بالذهب. وكـانت الكسـوات التى تخلع على وجوه الـدولة ترفق برقعـة من ديوان الإنشاء. وقد أورد لنا المقريزى صورة منها، وقد جاء فيها:

لم يزل أميـر المؤمنين منعمـا بالرغائب، موليـا إحسانه كل حـاضر من أوليائه وكُلِّ غائب. وإنك أيهـا الأمير لأولاهم من ذلك بجسيـمه، وأحراهم باستنشـاق نسيـمه. إذ كنت فى سمـاء المسابقـة بدرا، وفى موائد المناصـحة صدرا، وممن أخلص فى الطاعة سرا وجهـرا، وحظى فى خدمة أمير المؤمنين بما عطر له وصفا وسيرا له ذكرا. ولما أقبل هذا العـيد السعيد، والعادة فيه أن يحسن الناس هيئتهم ويأخذوا عند كل مـسجد زينتهم. ومن وظائف كرم أمير المؤمنين تشـريف أولياءه وخـدمه فيـه فى المواسم التى تجاريه بكـسوات على حسب منازلهم، تجـمع بين الشرف والجمال، ولا يبقى بعـدها مطمع للآمال وكنت من أخص الأمراء المقدمين.

كذلك كـانت توزع فى عيـد الفطر النقـود الذهبيـة والفضيـة والملابس والأطعمة على الأضياف والموظفين فى غـرة المحرم. ومن النقود الذهبية التى كانت تضرب خصيصا لهذا اليوم فى العشر الأخير من ذى الحجة تسمى نقود الغـرة، وهى دنانير رباعـية ودراهم خـفاف مـدورة. وكان هؤلاء الموظفـون يقبلونها عـلى سبيل التبرك من الخليـفة. وقد اعتاد الخلفـاء عند ركوبهم إلى المناظر أن يمنحـوا رجال القـصر والشـعـراء والمؤذنين والقراء ومن إليـهم فى الحاشيـة المنح الوفيرة، فيحـمل أحد الموظفين كيسـا من الحرير فيه خمـسمائة دينار لتوزع فى الطريق الذى يجتازه الخليفة على الرجال والنساء والقراء الذين يقرأون القرآن على جانبى الطريق.

كثر الاهتمام بالغناء والموسيقى فى العصر الفاطمى بمصر، فأقبل وجوه القوم فى مجالسهم الخاصة ومآدبهم على سماع المغنيين والمغنيات. وكان معظم المغنيات من الجوارى. فيحكى أنه اشتريت من بغداد جارية تجيد الغناء للأمير تميم بن المعز لدين الله بمصر، فغنت له ولجلسائه. ولم يزل غناؤها يزيده طربا حتى قال لها: تمنى ما شئت فتمنت أن تغنى ما غنّت ببغداد. فلم يجد الأمير بدا من الوفاء لها وأرسلها إلى بغداد.

وكانت مجالس الطرب والغناء واللهو تقام على شواطئ الخليج بالقاهرة فى أوائل عهد الحاكم بأمر الله. فلما تجلى الانحلال الاجتماعى من جراء هذه المجالس، أصدر الحاكم قوانين يمنع بعضها سماع الموسيقى ويحرم البعض الآخر الغناء والملاهى التى تعد خطرا على الأخلاق العامة. على أن هذه المجالس ما لبثت أن عادت إلى الظهور بعد وفاة الحاكم. فقد أولع بعض من جاء بعده من الخلفاء بالغناء والموسيقى. فكان الخليفة المستنصر بالله يميل إلى سماع المغنيات. وقد ذكر بعض المؤرخين أنه كان من بين مظاهر الاحتفال باستيلاء البساسيرى على بغداد وإقامة الخطبة باسم المستنصر على منابرها أن وقفت إحدى المغنيات تحت قصر الخليفة تنشد بعض الأبيات، فأعجب المستنصر بغنائها وأجزل لها العطاء.

وكان اللعب بالخيال معروفا بمصر فى العهد الفاطمى. فيخرج الناس فى بعض الأعياد ويطوفون شوارع القاهرة بالخيال والتماثيل والسماحات؛ كما احترف بعضهم التقليد والمحاكاة. وبلغ من حذق بعض الناس المحاكاة أنهم كانوا حذق يقلدون طوائف السكان على اختلاف نزعاتهم وأجناسهم. وكان الأهالى يقبلون على سماع نوادرهم.

وكانت المجالس الاجتماعية تعقد فى قصور الخلفاء والوزراء والأعيان حيث يجتمع العلماء والأدباء للمناظرة والمناقشة. كما كانت المجالس الخاصة

تعقد فى داخل المنازل لسماع النوادر والأحاديث التى تتجلى فيها اللباقة العقلية، لقضاء أوقات فراغهم فى لعب الشطرنج والنرد[1].

وبذلك اندمجت الدولة الفاطمية فى الحياة المصرية وشاركت فيها بجليل الأعمال التى كان لها أثر كبير فى توجيد عناصر الأمة المصرية ونضوج شخصيتها. وذلك لأنها كانت دولة متسامحة إلى حدود بعيدة. فالمسلم والقبطى واليهودى كانوا يلقون معاملة واحدة، وهذا ساعد على مزج العناصر المصرية بعضها ببعض، كما ساعد على ازدهار الحياة الاقتصادية والفنية فى البلاد. فكثير من مخلفات الفاطميين المحفوظة فى المتحف الإسلامى، كالأوانى الزجاجية والخزفية ذات البريق المعدنى، والمنسوجات، قد نقش عليها أسماء صانعيها، وأغلبها أسماء مسيحية.

ويتصل بهذا مشاركة الفاطميين فى الاحتفال بالأعياد القومية والمسيحية فى مصر مثل عيد: النوروز (11 ستبمبر)، ويوم الغطاس، وخميس العهد، وعيد وفاء النيل. أما احتفالاتهم بالأعياد الإسلامية، فقد خرجت عن التقليد المعروف بالاحتفال بالعيدين فقط: عيد الفطر وعيد الأضحى. إذ تجاوزت ذلك إلى الاحتفال بميلاد أهل البيت كالمولد النبوى، ومولد الحسين، والسيدة زينب، إلى جانب الاحتفال برؤيا هلال رمضان وبليالى رمضان، وليلة الإسراء والمعراج (27 رجب) وليلة النصف من شعبان. . إلخ. وكان يصاحب ذلك بيع الحلوى واللعب وعرايس المولد. . إلخ. كل هذه الأشياء ابتدعها الفاطميون، وهى بدعة حسنة أكسبت مصر طابعا من البهجة والسرور حتى اليوم.

لهذا كله أحبهم الشعب المصرى وأحب أعمالهم واتبع تقاليدهم. وقد تجلى هذا الحب فى ذلك القصص الشعبى المعروف بألف ليلة وليلة، حيث

---

(1) أبى حمزة الوزنة اليمانى - نفس المرجع ص126

نرى اهتمام المصريين ببعض خلفائهم أمثال الخليفة الآمر ومحبوبته البدوية الحسناء وقصر الهودج الذى بناه لها فى جزيرة الروضة عندما ضاقت بحياة المدن واشتاقت إلى بيئتها الصحراوية الأولى؛ فبنى لها هذا القصر كى تتمتع بالفضاء المحيط. ومن المعروف أن قصص ألف ليلة وليلة اقتبسها المسلمون الأوائل عن الفرس ووضعوها فى قالب إسلامى فى العصر العباسى الأول ثم زادوا فيها فى العصر الفاطمى بحيث لم يبق من التأثير الفارسى فيها سوى بعض الأسماء الفارسية.

على أن المصريين وإن كانوا قد أحبوا الفاطميين، إلا أنهم لم يتبعوهم فى مذهبهم الشيعى. وذلك لأن الشعب المصرى شعب محافظ حتى فى المسائل الاعتقادية، ولهذا ظل على مذهبه السنى[1].

ترف الحياة الاجتماعية:

اتسمت الحياة الاجتماعية فى العصر الفاطمى بمظاهر العظمة والأبهة التى لم تقتصر فقط على الخلفاء بل تعدتهم إلى الوزراء وكبار رجال الدولة. كذلك فقد امتازت احتفالات الفاطميين المختلفة بالبذخ والروعة، وشهدت العديد من الأسمطة (جـ. سماط) التى كان يقدم فيها الكثير من أنواع الأطعمة والحلوى التى وفروا لها المقادير الكبيرة من الدقيق والسكر اللازمة لصناعتها. وكانت هذه الاحتفالات أيضا مناسبة لتفريق الخلع والكسوات على رجال الدولة والتى كانت تصنع فى دور الطراز العامة ودار الديباج، وقد وصف لنا تفصيل هذه الاحتفالات وصفا حيا مؤرخون من أمثال ابن المأمون وابن الطوير وأكدها شاهدو عيان مثل ناصر خسرو وغليوم رئيس أساقفة صور Guillaume de Tyr.

---

(1) د. أحمد مختار العبادى ـ المرجع السابق ص262.

وأنشأ الخلفاء الفاطميون ووزراؤهم العديد من «المناظر» (جـ. منظرة) يخرجون من القاهرة ومصر بمعايشتهم ويجلسون للنظر إليها فيكون كيوم العيد، وكانوا يصنعون أخشابا متراكبة بعضها على بعض يجلسون فوقها للتفرج يوم كسر الخليج، لذلك فقد أمر الخليفة الآمر بأحكام الله فى عام 518/ 1124 ببناء دار واسعة ليتفرج الناس فيها عند كسر الخليج بالكراء. وكانت رسوم البلاط الفاطمى تتضمن عددا من المواكب الاحتفالية بعضها دينى مثل: ركوب أول رمضان وركوب أيام الجمع الثلاث من شهر رمضان وركوب عيد الفطر وركوب عيد النحر. وبعضها الآخر مدنى مثل: ركوب أول العام وركوب تخليق المقياس وركوب فتح الخليج.

فالعادة أن يحتفل المسلمون طوال العام بعيدى الفطر والأضحى، وهما العيدان اللذان يحتفل بهما المسلمون فى كل مكان. وإلى جانب هذين العيدين كانت العادة فى مصر الفاطمية أن يحتفل كذلك «برأس السنة الهجرية» (أول المحرم)، باحتفال ليلى يستمر إلى اليوم التالى «أول العام»، و«مولد النبى» (12 ربيع الأول)، و«قافلة الحج»، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الاحتفال «بليالى الوقود الأربع» ليلة مستهل رجب وليلة نصفه، وليلة مستهل شعبان وليلة نصفه). وأخيراً، فإن «صوم رمضان» كانت تصحبه بعض الرسوم فى البلاط الفاطمى خاصة وقت «إفطار» و«سحور» الخليفة.

أما إحياء ذكرى المناسبات الشيعية فقد كانت عديدة على رأسها: «حزن عاشوراء» (10 محرم) حيث يمد فيه سماط يعرف «بسماط الحزن»، وكذلك: «مولد الحسين» (5 ربيع الأول) و(مولد السيدة فاطمة) (20 جمادى الآخر)، و«مولد الإمام على» (13 رجب) و«مولد الحسن» (15 رمضان) و(مولد الإمام الحاضر) ويطلق على هذه المواليد الخمسة الأخيرة بالإضافة إلى «المولد النبوى»: الموالد الستة» أما آخر هذه الاحتفالات الشيعية «فعيد غدير خم» (18

ذى الحـجة). نسـبة إلى الـغدير الموجـود بهـذا الاسم بين «مكة» و«المدينة»، بموضع «الغـــدير»، وآخى «على بن أبـى طالب» فى عـودته مـن «مكة» إلى «المدينة» بعد حجة الوداع سنة (10هـ)، ثم قال ﷺ: «على منى كهارون من موسى، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله».

فاعـتبر الشـيعة هذه المقولـة بمثابة وصية مـن الرسول لعلى، وأنه أحق بالخلافة من غيره. ومن احتفالات الفاطمـيين الاحتفال بذكرى مقتل «الحسين بن على» ـ رضى الله عنهمـا ـ وهو عندهم يوم حزن يمد فيه سـماط يسمى «سماط الحزن»، ذلك إضافة إلى أعياد أخـرى مثل: الاحتفال بإرسال الكسوة بصحبة قافلة الحج، والاحتفال بشهـر رمضان، والاحتفال بذكرى مولد الكثير من الأئمة، ومولد الخليفة القائم بأمر الله[1].

الطعام والشراب:

اعتنى الفاطميون عناية كبيرة، بإقامة الولائم والمآدب فى جميع المناسبات والأعيـاد، ولا سيمـا فى أول العام الهـجرى، والموالد «المولد النبـوى ومولد الإمام على وأولاده، الحسن والحسين وفاطمة الزهراء ومولد الإمام الحاضر». وعيدى الفطر والأضحى، فيشـارك فى تناول الأطعمة على الأسمطة الممدودة أكثر أهل مصر ـ القاهرة.

وكان يعمل خلال شهر رمضان ابتداء من اليوم الرابع إلى اليوم السادس والعشرين منه «سـماط رمضان» فيـدعى إليه كل ليلة الجمعة قـاضى القضاة، وفى الليالى الأخر، الأمـراء على اختلاف مراتبهم، كـل ليلة عدد منهم، فلا يحرم من هذا السماط أحد. ويتم الاستـدعاء إلى هذا السماط بموجب لائحة

(1) موسوعة السفير - المرجع السابق ص44.

تعد فى بداءة كل أول رمضان، فتسلم إلى صاحب الباب واسفهسلاره، ليطلع عليها كل من المدعوين على تاريخ الليلة المدعو فيـها إلى المشاركة، فلا يتأخر عن الحضور.

ويهتم بعـمل هذا السمـاط الوزير أو أحد أولاده أو إخـوته أو صاحب الباب، في حال غيابه أو غيابهم بالتـواتر، ليكون مشرفا على ترتيب الأطعمة وتنوعها. والفراشون يروحون ويجيئون، مستعدين لخدمة المدعوين، وحواشى الأسـتاذين، يحـضـرون الماء المبـخر فى كـيـزان الخزف (الفـخـار) ليشـرب الحـاضـرون، وقد يصل مـن أطعمـة السـمـاط إلى أهل القـاهرة عن طريق الحاضرين، إذ يحمل كل مدعو معه ما يكفى جماعة، كما يأخذ الوزير نصيبا وافرا من السحور الخاص بالخليفة.

كمـا اهتم الخلفاء الفاطميـون بإعداد سمـاط عيد الفطر اهتمـاما زائدا، حـيث كان يقـام ليلا، فى الديوان الكـبيـر أمام الشـباك الذى يجلس عليـه الخليفة. وهو سمـاط ضخم يفرش على امتداد ثلاثمائة ذراع، وعـرض سبعة أذرع، تزينه أصناف الفطائر والحـلوى المصنوعة فى دار الفطرة. وفـور انتهـاء الخليفة من صلاة الفجر وعودته إلى مجلسه يأتيه الوزير، فتفتح أبواب القصر ليدخل منها الناس إلى حيث السمـاط الممدود، فيتناولون منه ما شاؤوا، وهم يتدافعون للأكل ما طالت أيديهم أو إخفاء ما استطاعوا إليه سبيلا فى أكمامهم الواسـعة، وذلك على مـرأى من الخليـفـة ووزيره، حتى إذا فـرغ من ذلك، وبزغت الشمـس من وراء جبل المقطم، خرج الخـليفة بموكـبه من باب العـيد للصلاة، وبين يديه الجنـائب والقباب الديباج بـالحى، والعسكر فى زيه من: الأتراك والديلم والعزيزية والإخشيدية والكـافورية وأهل العراق بالديباج المثقل والسيوف والمناقب الذهب، وعلى الجنائب السـروج الذهب بالجوهر والسروج بالعنبر، وبين يديه الفيلة عليها الرجالة بالسلاح والزرافة.

ويرجع الخليفة بعد صلاة العيد، إلى سرير الملك المعد له خصيصا، قبالة باب المجلس فى الرواق ليجلس عليه أمام مائدة من فضة يقال لها «المدورة» وعليها أوانى فضيه وذهبية وصينية، مليئة بأطيب الأطعمة وأشهاها من غير خضروات سوى الدجاج الفائق المسمن المحضر بالأمزجة الطيبة والنافعة. كما أعد فى مواجتها، سماط ضخم يعرف بالمحول (من الخشب المدهون)، طوله بطول القاعة وبعرض عشرة أذرع، وقد نثرت فوقه الأزهار والرياحين، وزين بشرائح الحلوى الجافة والمائعة، فيجلس إليه نحو من خمسمائة رجل من رجالات الدولة وعظمائها، يستمرون فى الأكل حتى يأتون عليه، وقد يصيب أهل مصر - القاهرة من ذلك نصيبًا وافرًا أيضا.

ولا تنحصر إقامة الموائد والأسمطة على الخلفاء، بل قد يقيم رجالات الدولة من الوزراء والأمراء موائد فى دورهم يدعون إليها، الأهل والحاشية والخدم، إذ يخرج الوزير بعد صلاة الظهر إلى داره وحوله الجماعة الحاضرة، وقد هيأ سماطًا لأهله وحاشيته، ومن يعز عليه ولم يلحق بأيسر يسير من سماط الخليفة المذكور سابقا.

ويحتفل بعيد الأضحى، بركوب الخليفة إلى الصلاة، على النحو الذى ذكرته فى صلاة عيد الفطر، وبعد الفراغ من الصلاة، يقام سماط ضخم فى اليوم الاول من أيام العيد. ويمتاز السماط بأن الجميع يأكلون منه ويستمر ركوب الخليفة فى الأيام الثلاثة المتوالية من أيام العيد. والشىء البارز فى احتفالات عيد الأضحى مشاركة الخليفة بنفسه فى إجراءات النحر، إذ كان الخليفة إذا صلى صلاة العيد (عيد النحر) وخطب، ينحر بالمصلى، ثم يأتى المنحر المذكور، وخلفه المؤذنون يجهرون بالتكبير، ويرفعون أصواتهم كلما نحر الخليفة شيئا، وتكون الحربة فى يد قاضى القضاة، وهو بحانب الخليفة ليناوله إياها. وذكر بأن الخليفة قد يذبح بنفسة عددا من الحيوانات حتى

أحصى مرة أنه ذبح أحد وثلاثين بعيرا وناقة في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني سبعة وعشرين رأسا، وفي اليوم الثالث، ثلاثة وعشرين رأسا من البقر والنوق والضأن. وكالعادة يكون في كل مرة متشحا بثوب أحمر اللون، وفرشت في المنحر ملاءة ديبقي حمراء، وثلاث بطائن حمراء ليتقي بها الدم مع كون كل من الجزارين يحمل بيده مكبة مدهونة يلقي بها الدم عن الملاءة والحبوب لإبعاد شبح الجوع عن قصر الخلافة على الأقل، حتى تركه أولاده وحريمه هربا من براثن الجوع التي كانت تؤدي يوميا بالمئات لا بل بالألوف من الجائعين العطاش.

وكما اعتنى الفاطميون بتحضير المآدب وإعداد الأسمطة، اعتنوا أيضا بالشراب، فجعلوا له دارا خاصة (خزانة الشراب)، تولى حمايتها أحد كبار الأستاذين بإشراف ناظر وخدام (فراشين)، ومراقبة أطباء الخليفة (أطباء الخاص). فتحضر منها المعاجين والأدوية، وماء الورد والبنفسج والمرسين، ولا سيما الدرياق الفاروق.

وبذلوا على التوابل أيضا أموالا كثيرة، مخصصين لها خزانة، سميت بـ «خزانة التوابل» لما يبعث استعمال التوابل مع الطعام من قابلية وشهية زائدة للأكل. فوصلت مخصصات هذه الخزانة إلى خمسين ألف دينار (50,000) في السنة بالإضافة إلى غيرها من البقولات المختلفة، ومن هذه الخزانة يتم توزيع: الند المثلث، والعود الصيني، والكافور، والمسك والعنبر والزعفران، وماء الورد مياومة ومشاهرة على الخاص الشريف، والمجلس الشريف، والحمام برسم بخوره في كل ليلة جمعة، عن أربع مرات في الشهر، وعلى السيدات والجهات والإخوة، وما يخصص لخزانة الشراب الخاص، وللمواكب الرسمية على مدار السنة.

وتفننوا فى صناعة الحلويات، فكانت عبارة عن جامات مليئة بأنواع الحلوى الجافة والرطبة (الطرية) من الخشكنانج والبسندود وأصناف السكريات، وشوابير الفستق واللوز والبندق والتمر وغيره. وذهب بهم سخاؤهم وكرمهم على الموائد وفى الاحتفالات والمواكب، كل مذهب حتى تهادوا الزهور وتغنوا بها بأجمل الأشعار وأفضل القصائد[1].

اللباس:

لبس الفاطميون، الأقبية والسراويل والطيالس والخفاف والعمائم بحنك وبغير حنك والقلانس. وكانت ألبستهم تختلف باختلاف مراتبهم وهى لذلك متنوعة: من الثياب الحريرية إلى القطنية، فالكتانية، والصوفية. فثياب الخلفاء والوزراء والأمراء، تكاد تكون واحدة باستثناء ما كان منها خاصا بالمواكب، وهى إما من القلمونى ذى الألوان البراقة التى تتلألأ إذا انكسرت عليها أشعة الشمس، أو القرقبى الذى اشتهر بألوانه اللامعة والتى تتغيز إذا انعكست عليها أشعة الشمس أيضا، والدبيقى الموشى والعمائم الشرب المذهبية. وهناك أيضا، ما يعرف بالثياب النصفية المصنوعة من الحرير والقطن. والدراعة المشقوقة الصدر حتى الوسط والمزررة بأزرار، فى حين اشتهر أهل اليسر والغنى من التجار فى القاهرة آنذاك بلبس ثياب واسعة وعمائم مدورة، وطيالس سابلة. أما بقية الناس فلبسوا العمامة أو القلنسوة والدراعة أحيانا، والجبة أحيانا أخرى، والقميص والقباء والسراويل والنعال بأرجلهم. وغالبية هذه الألبسة من القطن أو الكتان والصوف، ونادرا ما تكون من الحرير الغالى الثمن.

---

(1) د. إبراهيم رزق - المرجع السابق ص 93.

وعلى العمـوم، فالألوان المفضلة عـند الفاطميـين فى ألبستـهم كانت: اللون الأخضـر، والأبيض، والأحمر، وإن كـان هناك بعض الألبسـة الموشاة والموشحة القرمزية. أما اللون الأسود فكان غير مرغوب فيه مطلقا.

وما تجدر الإشارة إليه بمناسبة الحديث عن الألبسة عند الفـاطميين، أنه إلى جانب التـأنق فى الألبسة البراقـة، المذهبة أو المفضضة، والمـوشاة، كانت تعلو جبين الخلفاء الجواهر الثمينة وتتدلى من أعناق النساء عقود الماس والمرمر والأحجار الكريمة الأخرى، وقد تضـمخوا بالأطلية والمساحيق والعطور التى تنقى البـشرة، وتحـسن اللون، حتى أن مـجالسـهم كانت تُرش بسـائر أنواع العطور، وتبخـر بالبخور تطهـيرا لها. وقـد ظهر للناس، الخليفـة المعز لدين الله، بعد احتجابه «وقد لبس الحرير الأخـضر وجعل اليواقيت والجواهر تلمع كالكواكب».

وتلبس النساء أيضا الحلل الحريرية المذهبة، وغـير المذهبة الموشاة أيضا، والمصنوعة بدار الطراز، وينتعلن الأخفـاف ويتبرجن ويتطيبن ويعلقن بأعناقهن العقود الثمينة التى قد يساوى بعضها أكثر من ألف دينار؛ ففور وصول الخليفة المعز لدين الله إلى مصر أمر بعمل دار سماها «دار الكسوة»، كان يفصل فيها جمـيع أنواع الثياب ويكسـو بها الناس على اختلاف أصـنافهم كسوة الشـتاء والصيف من العمامة إلى السراويل وما دون ذلك من الملابس، وبلغ مقدار ما أنتجته هذه الدار فى أحد الأعوام أكثر من ستمائة ألف دينار.

وبالإضافة إلى دار الكسـوة أنشأ الفاطميـون دورا للطراز، وهى مصانع للنسيج تشرف عليها الحكومة نميز منهـا نوعين: طراز الخاصة وكان لا يشتغل إلا للخليفة ورجال بلاطـه وخاصته، وطراز العامة الذى كان يشـتغل لحساب رجال البلاط وما يخلعه الخليفة على كبار رجال الدولة وأفراد الشعب.

وكانت المواسم التى توزع فيها الخلع والكسوات، كما يذكر ابن المأمون، هى: عيد الفطر وعيد النحر، وهى المواسم الكبـيرة ويطلق عليها لذلك «عيد

الحلل» لأن الحلل تعم فيها الجميع بينما توزع فى غيرها على الأعيان والخاصة، ويوم فتح الخليج ويوم النوروز. أما الكسوة المختصة بغرة شهر رمضان وجمعتيه والمعروفة باللباس الجمعى، فيبدو أنها كانت للخليفة فقط بهذة المناسبة، وكانت فى عام 415/ 1023 مكونة من طيلسان شرب مفوط وعمامة قصب بياض مذهبة وثياب دبيقى بياض للجمعة الأولى من رمضان، ورداء بياض محشى قصبا وذهبا بياض دبيقى وثوب مصمط أبيض وعمامة مذهبة للجمعة الثانية. أما فى عام 516/ 1122، فى عهد الخليفة الآمر، فكانت بدلة كبيرة موكبية مكملة مذهبة لغرة رمضان، وبدلة موكبية حريرية مكملة منديلها وطيلسانها بياض برسم صلاة الجمعة الأولى بالجامع الأزهر، وبدلة منديلها وطيلسانها شعرى برسم صلاة الجمعة الثانية، وكان إخوة الخليفة والوزير يصرف لهم كذلك خلع فى غرة رمضان وجمعيته.

كانت خزانة الكسوة تستقبل ماتنتجه دور الطراز وكانت تتألف من قسمين: الخزانة الباطنة التى يحفظ بها ملابس الخليفة ويتولى أمرها امرأة تعرف أبدا «بزين الخزان» يعاونها ثلاثون جارية، والخزانة الظاهرة التى تفصل فيها الثياب حسب ما تدعو إلية الحاجة، ومنها كانت توزع الخلع التى يخلعها الخليفة على الأمراء والوزراء وكبار رجال الدولة وضيوفها.

وكان الذى يستلم ما يختص بالخليفة فى العيدين «مقدم خزانة الكسوة الخاص»، وهى بدلة خاصة جليلة مذهبة برسم الموكب، ونصف بدلة برسم الجلوس على السماط بالإضافة إلى البدلة الحمراء التى كان يرتديها الخليفة عند دخوله المنحر فى عيد النحر. وكان الخليفة يلبس فى الأعياد والمواسم المنديل (العمامة) بالشدة العربية المعروفة بـ«شدة الوقار» (وكان لشدة ترتيب خاص لا يعرفه كل أحد، يتولاه أحد الأستاذين المحنكين، يأتى بها فى هيئة مستطيلة، ويكون المنديل من لون ثياب الخليفة)، أما فى غير هذه المناسبات فكان الخليفة يرتدى منديلا «بالشدة الدانية» غير العربية.

وفى موسم فتح الخليج كان يصل إلى خزانة الكسوة بدلتان إحداهما منديلها وطيلسانها طميم يرتديها عند ذهابه لفتح الخليج، والأخرى حميعها من الحرير يرتديها عند رجوعه إلى القصر.

وكان يصنع بدار الطراز ثوب خاص للخليفة يقال له «البدنة»، لا يدخل فيها من الغزل سداء ولحمة غير أوقيتين، وينسج باقيه من الذهب بصناعة محكمة لا تحوج إلى تفصيل ولا خياطة تبلغ قيمته ألف دينار، أغلب الظن أن الخليفة كان يرتديه عند جلوسه على سرير الملك فى قاعة الذهب. وقد وصل إلينا وصفان لسرير الملك واحد فى أواسط القرن الخامس / الحادى عشر أورده صاحب «الذخائر والتحف» يذكر أن «فيه من الذهب الإبريز الخالص مئة ألف مثقال وعشرة آلاف مثقال. وأنه رصع بألف وخمسمائة وستين قطعة جوهر من سائر ألوانه». والآخر أورده غليوم رئيس أساقفة صور حيث يصف الخليفة العاضد بأنه «جالس على عرش من الذهب مرصع بالجواهر والأحجار الثمينة»[1].

مظاهر الثروة فى المجتمع الفاطمى:

كان الفاطميون منذ نشأة دولتهم فى المغرب مقلدين للحضارة العباسية، فى جميع ميادينها، وساعين جهدهم إلى تقويض دعائم دولة العباسيين السياسية، باسطين هالة من القداسة على أنفسهم، منفقين الأموال بسخاء على بناء حاضرة لهم أرادوها سواء فى المغرب أو فى مصر، منافسة لبغداد فى مجال الحضارة، ولا سيما فى إنشاء القصور والمناظر والبساتين، وإقامة الشعائر الدينيه وسط مظاهر العظمة الدالة عليها الولائم وموائد عيد الفطر السعيد، والأضحى المبارك، والركوب فى المواكب الفخمة، والتأنق فى

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 372.

الملابس والمآكل والمشـارب. وكل ذلك إن دل على شيء إنما يدل على مظاهر الثروة والرخاء التى كان يحياها الخلفاء الفاطميون، وهى غالبيتها تقليد لما كان يقوم به العباسيون فى عاصمتهم بغداد.

ألم يبذل الفاطميون بسخـاء على بناء القصور والمناظر والبساتين بكثرة؟ فمـقتنيات القصـور من أثاث وفرش وتحف وغيـرها كانت تنطق بثروة كبـيرة جمعـها الفاطميون وتمتـعوا بها. المعز لدين الله الفـاطمى الذى كان يرتع فى ظل ثروة دولتـه الكبيـرة ويجلس على سرير من ذهـب فى قصـر كبيـر زين بمختلف أنواع الفرش والأثاث؛ تطلع إلى عـمل خريطة للعالم المعروف آنذاك فصنعت له من الحـرير الأزرق التسـترى القرقوبى، والمنسـوج بالذهب وسائر ألوان الحرير. وفى الأسفل التاريخ، وهو سنة 353هـ - 964م.

وقد عمل كسوة للكعبة «شمـسة» نصبها على الإيوان الكبير الذى جعله لعقد الجلسـات الرسمية، فلم يبق أحد إلا وشاهدها. وذكـر أصحاب الجوهر ووجوه التجار أنها لا تقدر بثمن. فقد تدلى من حافتها اثنا عشر هلالا ذهبيا، فى كل هلال أترجة ذهبـية وفى كل منها خـمسون درة بحجم بيض الحـمام، وفيهـا الياقوت الأحمر والأصـفر والأزرق. كما نقشت الآيـات القرآنية التى نزلت فى الحاج بحـروف من الزمرد الأخـضر، وزينت هذه الكتـابة بالجواهر الثمينة. فتأمل مظاهر هذة الثروة.

وتركت السـيـدة «رشيـدة» ابنة المعـز لدين الله حـين مـاتت سنة 442هـ/ 1050م. أشـياء تسـاوى مـا قيـمـته مليـون وسـبعـمـائة ألف دينار (1,700,000) - تقريبا مـليون وعشرون ألف جنية مـصرى - فى الوقت الذى تركت أختـها «عبـدة» وقد توفيت فى السـنة نفسهـا كثيـرا من خزائن الحلى والصناديق التى تحوى أردبا من الزمرد، وألف وثلاثمائة قطعة فضية، وثلاثين ألف شقة (ثوب للصلاة) وأربعمـائة سيف محلى بالذهب، ومن الجواهر مالا

تعرف قيمته، وأشياء كثيرة غيرها. حتى بلغت كمية الشمع المستخدمة فى الختم على هذة الثروة أربعين رطلا. فإذا كانت هذة ثروة بنات الخليفة فكم بالحرى تكون ثروة الخليفة؟!

وزادت رقعة دولة العزيز بالله عن رقعة دولة والده. مما جعل ثروته تفوق ثروة أبيه لزيادة الخراج، الذهب، والسروج المعطرة بالعنبر، وجعل أسلحته مكفتة بالذهب أيضا.

وأنشأ القصور والمناظر والجوامع ومنها قصر الذهب، وقصر البحر، وقصور أخرى فى عين شمس، وأسس فى سنة 380 هـ/ 990م. الجامع المعروف بجامع الحاكم ـ الذى أتمه فيما بعد ابنه الحاكم بأمر الله ـ وجامع القرافة، وغيرها الكثير. وتدل هذه الأعمال وتلك المنشآت على غزارة ثروة العزيز بالله أما ما خلفه الحاكم بأمر الله من المال «فشئ كثير»، فى الوقت الذى اتصف فيه بالكرم والسخاء غير المحدود فى أوائل عهده بالخلافة، فكان مولعا بحب الظهور. وهو لذلك، عندما سمع بخبر قدوم رسول إمبراطور الروم إليه، أسرع بإعطاء أوامره فى تزيين القصر. فأخرج الديباج المغرز بالذهب من الأكياس التى وصلت أعدادها إلى ثلاثمائة وواحد وثلاثين كيسا (331 كيسا). وفرش الإيوان الكبير بها وعلق بعضها على جدرانه، كما علق فى صدر الإيوان العسجدة، وهى درقة من ذهب مكللة بفاخر الجوهر، يضئ لها ما حولها، إذا انعكست عليها الشمس، فلا تطيق العيون النظر إليها.

وتركت ابنته «ست مصر» بعد موتها شيئا كثيرا منه: نيفا وثمانين زيرا صينيا مملوءة جميعا مسكا. ووجد لها جوهر نفيس، من جملته قطعة ياقوت زنتها عشرة مثاقيل. وكان إقطاعها فى السنة خمسين ألف دينار (50,000 دينار).

مظاهر الأبهة:

تتمثل مظاهر الأبهة فى الدولة الفاطمية بأجلّ صورها فى مجالس الخلفاء التى أقاموها دليلا على عظمتهم، ومظهرا من مظاهر ثروتهم لما حوت هذه القصور من مجالس مختلفة من حيث الفرش والأثاث والهدف من إنشائه.

أنشأ الفاطميون عددا كبيرا من القصور والمناظر والفنادق والحمامات والدور والدكاكين المعدة للإيجار فى مصر ـ القاهرة. فابتنى العزيز بالله عددا كبيرا من القصور والمناظر، منها القصر الغربى، غربى القصر الكبير الشرقى، كما ابتنى قصرا آخر فى عين شمس، وقصر البحر الذى يقول عنه ابن خلكان: «إنه لا يوجد شبيه له فى الشرق ولا فى الغرب»، وكذلك أسس قاعة الذهب التى يجتمع فيها مجلس الملك.

وينعقد المجلس الملكى بقاعة الذهب منذ أمر الآمر بأحكام الله نقله إلى هذه القاعة، بدلا من عقده بالإيوان الكبير، والذى أصبح داراً للسلاح فيتوجه صاحب الرسالة إلى الوزير حاملا إليه طلب الخليفة بانعقاد المجلس، فيركب الوزير بدوره يرافقه الأمراء الى مركز الوزارة بالقصر، ليترجل هناك، ويتقدم المرافقون ماشيا إلى قاعة الذهب حيث يكون الخليفة قد استوى على عرشه بصدر القاعة، فوق خشبة، تحجبة الستور إلى أن يلتئم المجلس، فيأمر ساعتذاك زمام القصر (مدير عام القصر) وهو أحد الأساتذة اثنين من الأساتذة برفع الستور ليطل الخليفة من ورائها مستويا فوق عرشه عندما ينفرج الستران الحريريان بشدهما من قبل الأستاذين، وقد وقف حول الخليفة جماعة من القراء يرتلون آيات القرآن الكريم بأنغام عالية، ثم يأتى حامل الدواة وهو من الأساتذة المحنكين أيضا، فيضعها فى المكان المخصص على طرف الحشية. فيتقدم الوزير نحو الخليفة، محييا، لاثما يديه ورجليه، ثم يتراجع إلى

الجانب الأيمن من الخليفة ويقف الأمراء فى أماكنهم المقررة، فصاحب الباب واسفهسلار العساكر من جانبى الباب يمينا ويسارا، ويليهم من خارجه لاصقا بعتبته زمام الآمرية والحافظية كل فى مكانه، ثم أرباب القصب والعماريات يمنة ويسرة والأماثل والأعيان من الجند إلى آخر الرواق. ويقف فى مواجهة الباب، بواب الباب والحجاب.

فإذا انتظم كل فى مكانه حسبما ذكرنا أعلاه، يجيز صاحب الباب للقاضى بالدخول ومن معه من الشهود المعروفين، فيسلم متأدبا، برفع يده اليمنى، مشيرا بسبحته وقائلا بصوت مسموع: «السلام عليك يأمير المؤمنين، ورحمة الله وبركاته». وهذه التحية يمتاز بها القاضى دون غيره من أهل السلام اعترافًا بمركزه الدينى الرفيع، وباعتباره حامى الشريعة الإسلامية. ثم يسلم بالأشراف والأقارب زمامهم وبالأشراف الطالبيين زمامهم أو نقيبهم. كما يسمح لزعماء الطوائف المختلفة بتحية الخليفة باسم جماعاتهم بعدما يزودهم صاحب الباب قبل أن يتقدموا من الخليفة بتعليمات توضح لهم ما يجب عليهم اتباعه فى هذا الشأن.

أحاط الخلفاء الفاطميون أنفسهم بالحرس، وجعلوا على أبواب مقصوراتهم أصحاب الأبواب (الحجاب) لمنع دخول أيًا كان على الخليفة، بدون أخذ الإذن والموافقة بالدخول، من صاحب الباب، الذى يكون عادة من كبار الآمراء، ورتبته تلى رتبة الوزير مباشرة، وقد يلى الوزارة. ويتم الدخول لمواجهة الخليفة بحسب المراتب، فيؤذن أولا: للأشراف، وإذا تساووا فى النسب قدموا أكبرهم سنا، وإذا تساووا فى السن قدموا أكثرهم أدبا وعلما.

فإذا أذن لأحدهم بالدخول، تقدم وألقى التحية التالية: «السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته أو السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله». لكن هذا السلام كان محظورا على عامة الناس، إذ اقتصروا فى تحيتهم على تقبيل الأرض بين يديه والدعاء له. أما الأمراء والوزراء والقضاة فيسمح لهم

بتقبيل أيدى الخليفة ورجليه، وأحيانا يقبلون حافر فرسه. وقد أتينا على ذكر سلام الوزراء والقضاة فى مجالس الخلفاء. ويختلف سلام الأمراء باختلاف الأشخاص والأحوال، فالقائد جوهر الصقلى، لما ودع مولاه الخليفة المعز لدين الله عند قدومه لفتح مصر، أنزل المعز أولاده لوداعه، فساروا أمام جوهر على أرجلهم وسائر أهل الدولة كذلك، وقبل جوهر يد المعز وحافر فرسه قبل مسيره.

يتولى إجلاس الداخلين، على الخليفة، فى المواضع المخصصة بمراتب كل منهم، صاحب الباب أو الآذن لهم بالدخول، فيجلس الوزير عن يمين الخليفة، والقاضى أو الداعى عن يساره. أما بقية الأمراء فيجلسون على دكك (مقاعد) معدة بحسب مراتبهم، ويليهم الأشراف الأقارب ثم الأشراف الطالبيون، فالأولياء، فعامة الناس.

ومن يجالس الخلفاء، ويحق له الكلام على مسامع الخليفة، يستأذن فى الكلام، فإن أذن له الخليفة تكلم، وإن لم يأذن له انصرف، أو سكت عن الكلام. ولآداب الكلام بحضرة الخليفة أصول يجب المحافظة عليها، كأن ينتصب المتكلم بين يدى الخليفة قائما معتدلا كقيامه فى الصلاة، ويرمى ببصره إلى الأرض إجلالا واحتراما له، ناظرا إلى الإمام (الخليفة) من تحت طرفه، ولا يعبث بيديه، إنما يرسلهما إرسالا أو يضع يمينه على شماله تحت صدره، ويلزم الصمت إلى أن يسأله الخليفة عن حاجته. وإذا تكلم فيجب أن يتكلم فيما ينبغى له الكلام فيه ما دام الخليفة مستمعا إليه، فإن أعرض عنه أو قطع كلامه لأمر عرض له أو لغير أمر، فلينصت المتكلم حتى يأذن له الخليفة فى الكلام من جديد لفظا أو إيماءً أو استفهاما، حينئذ يعود إلى ما كان فيه، وإلا سكت على ما قطع الكلام عليه، ولا يرجع من غير إذن له فيه. وعند مخاطبة الخليفة، فليكن كلامه خافتا، القدر الذى يسمعه الخليفة، ولا يرفع

صوته عنده. أما إذا خاطبه الخليفة فاصغى إلى لفظه. وإن كان الحديث موجها لجماعة من هم بحضرته، فينبغى لكل واحد منهم الإنصات والإصغاء إليه. وإذا خاطب الخليفة أحدهم بصورة علانية، فينبغى لمن سمع خطابه الإصغاء إليه، وطلب الفائدة منه.

وإن جرى من الكلام فى المجلس ما يجعل الخليفة يبتسم أو يضحك، لا ينبغى لأحد جلسائه، والقائمين بين يديه أن يضحكوا لذلك، ولكن ينبغى لهم أن يطرفوا بأبصارهم مبتسمين، ويظهروا الوقار والسكينة، ويعظموا مجلس الخليفة من الضحك فيه[1].

الصراع فى المجتمع الفاطمى:

ذكرنا سابقا، أن المجتمع المصرى فى العهد الفاطمى، تألف من الوجهة الدينية من طوائف متعددة، وعناصر مختلفة أدى اندماجها إلى تكوين مجتمع متمايز ماديا ضمن طبقات ثلاث عاشت كل طبقة منها ضمن أطر معينة من العادات والتقاليد والمستوى المعيشى. لكن هذا الفرز الطبقى لم يمنع سائر أفرقاء المجتمع من التقاتل والتحاسد والتنابذ، مدفوعين إلى هذا تارة بالطائفية البغيضة وطورا بالعنصرية الغريبة.

ساد شعور بالكراهية لأهل الذمة بسبب تحكمهم فى شؤون الحكم ونجاحهم فى تسيير الإدارة نحو الأفضل، ولا سيما فى القضايا المالية. وكانت مكانتهم لا تنفك ولكنها تتعزز بارتقاء المناصب العليا فى الدولة الفاطمية، خاصة أن العزيز بالله بدأ فى التخفيف من اعتماده على المغاربة والتقليل من شأنهم عله بذلك يرضى المصريين، ويبعد السنة عن الحكم. فعبر الناس عن هذه الكراهية وأظهروا تذمرهم تجاه سياسة الدولة بإيصال رقعة إلى الخليفة مضمونها:

---

(1) د. إبراهيم رزق - المرجع السابق ص 137.

«يا مولانا، بالذى أعز النصارى بعيسى بن نسطورس، واليهود بمنشا ابن الفرار، وأذل المسلمين بك، ألا نظرت فى أمرى». وهذا ما أدى إلى إلقاء القبض على عيسى بن نسطورس وعلى منشا، وأخذ من الأول ثلاثمائة ألف دينار (300,000 دينار). واستمر وقوف المسلمين ضد أهل الذمة ليحولوا دون تسلمهم الوزارة أو ارتقائهم إلى بعض الوظائف العليا، وأكثروا من الطلب إلى الحاكم بأمر الله لإبعاد أهل الذمة عن الحكم. فرضخ الخليفة لضغط الجماهيرالمسلمة المصرية وغير المصرية بدافع من التعصب الدينى وألقى القبض على الرئيس فهد بن ابراهيم الذى عمل كاتبا لبرجوان عند تقلده الوساطة سنة 387هـ/ 997م، ونائبًا عنه إذا غاب، وتلقَّب بالرئيس ثم قتله.

وتأثر الحاكم بأمر الله بموقف أهل مصر من السنة الذين ساءهم فى البداءة استخدام المغاربة فى الوظائف العامة ولكن ليس بالقدر الذى ساءهم فيه استخدام أهل الذمة، وهذا ما دعاهم إلى الوشاية بابن عبدون إلى الحاكم بأمر الله، الذى سرعان ما ألقى القبض عليه، وأمر بعمل حسابه، ثم ضربت عنقه وقبض ماله فى الوقت الذى لم يجف معه حبر كتاب الأمان الذى كان قد أصدره الحاكم بأمر الله له. فنحن لا نستغرب عمل الخليفة هذا بعدما قال عنه ابن العماد الحنبلى «وكان الحاكم سيئ الاعتقاد، كثير التنقل من حال إلى حال».

ولم يميز الحاكم بأمر الله فى معاملته بين ذمى نصرانى وذمى يهودى، بفعل ضغط الرأى العام السنى الذى هاجه إبعاده عن الحكم وإشراك المغاربة وأهل الذمة فى الحكم بدلا منه. وكأن الحاكم بأمر الله كان ينتظر الفرصة المواتية للانتقام من أهل الذمة والسير فى سياسة التضييق وشد الخناق عليهم، فأصدر سنة 402هـ/ 1011م. قوانين ضد النصارى واليهود تتصف بالصرامة. فقد أمرهم بلبس الطيالس وبوضع صلبان على أعناقهم، طول كل صليب

منها قدم، وزنته خمسة أرطال (أى عشرة أرطال اليوم). وأمر اليهود بحمل قرامى الخشب فى رقابهم، زنة كل قرمية زنة صليب النصارى. وألا يركبوا (أهل الذمة) الدواب، المحلاة بالسروح، وأن تكون الركاب من خشب، وألا يستخدموا أحدا من المسلمين، وألا يركبوا حمارا لمكار مسلم ولا سفينة نوتيها مسلم، وأن تكون الصلبان فى أعناق النصارى إذا دخلوا الحمامات العامة، والجلاجل فى أعناق اليهود ليتميزوا بذلك عن المسلمين.

وأقدم الحاكم بأمر الله على هدم الكنائس، فاستاء النصارى واليهود من هذه المعاملة القاسية، كونهم أبناء هذه البلاد، فاجتمعوا واختاروا مندوبين عنهم لمقابلة الحاكم بأمر الله والاحتجاج على تلك المعاملة. وقابلوه سنة 404هـ/ 1013م. بينما كان يسير فى مقبرة «قباب الطير»، واستأذنوه فى الكلام والتعبير عما يجول فى نفوسهم من الخوف والحزن والألم. . . . وسألوه كيف يبرر هذه السياسة التى تناقد العهد والميثاق الذى أعطى لهم، فأمرهم بالانصراف لمقابلته فى الليلة التالية فى المكان نفسة مع علمائهم، وأكد لهم أنه لن ينالهم منه ضرر إذا تكلموا عما بأنفسهم. أخبرهم الحاكم بأمر الله، بأن هذا السلوك الذى كان فى عهد النبى ﷺ لم يؤت ثماره، وقد مضى عليه أربعة قرون، وقال لهم: فليس لكم عندى الآن إلا اختيار واحدة من اثنتين: إما اعتناق الإسلام بعد كل هذا التأخير، وإما العقوبة العاجلة إذا أبيتم الدخول فيه. فلم يجسر المندوبون على الاحتجاج على ما قال الخليفة وانصرفوا عائدين. إلا أنه سمح بعد ذلك لمن لم يسلم منهم بالهجرة إلى بلاد الإغريق، فهاجر كثير منهم إلى الدولة الرومانية الشرقية وإلى النوبة والحبشة. وفى سنة 408هـ/ 1017م. أمر بمنع دخول النصارى واليهود إلى حمامات المسلمين، فأفردت لهم حمامات خاصة بالنصارى توضع فوقها الصلبان، وأخرى لليهود تعلوها القرامى تمييزا عن حمامات المسلمين.

وهكذا نرى أن سياسة الفاطميين الدينية تجاه رعاياها كانت تتأثر بمؤثرات خارجية أساسها التعامل مع الدوله الرومية، ومؤثرات داخلية، يرعاها ويؤيدها السنة من المصريين.

بدأ الصراع فى وجه المد الشيعى، وأهل الذمة طائفيا، وسرعان ما تحول إلى صراع عنصرى، تولت دفة الحكم أقوى عناصر القوى التى تكون منها المجتمع الفاطمى. فلما تسلم العزيز بالله الخلافة سنة 365هـ / 976م. اصطنع الأتراك والديلم وجعل منهم القواد تشبها بالعباسيين وخوفا على نفسه من المغاربة، فحرك هذا شعور المغاربة، ولاسيما الكتاميين. وبدأ التحاسد يفعل فعله فيهم حتى توفى وخلفه ابنه الحاكم بأمر الله، فضجوا محتجين ومطالبين بإبعاد الأتراك وتسليمهم الوساطة. لبى الخليفة الجديد رغبتهم ونزل عند إرادتهم، فقلد الوساطة (الوزراة) إلى أبى محمد الحسن بن عمار الكتامى الذى استبد فى أمور الدولة وقدم المغاربة على سائر الناس، ووزع عليهم العطاء، وحط من قدر الأتراك والديلم، الذى اصطنعهم والده العزيز بالله بحرمانهم من العطاء، وقبض على عيسى بن نسطورس، فقتله ليلا ورمى على جثته حائطا، وعذب أصحابه وقتلهم، فانضم على الوساطة. فأغراه الأتراك بإقصاء ابن عمار، والسعي بذلك لدى الخليفة، ومن جهته قدم برجوان الأتراك والديلم واستكثرهم فى القصر، ثم بين للحاكم بأمر الله صوابية التخلص من ابن عمار. ولما اقتنع الخليفة بما طلب ألقى القبض على ابن عمار وقتل كثيرا من المغاربة، فقوى الأتراك.

هذه التناقضات بين الكتاميين، والخلفاء الفاطميين من جهة، وبينهم وبين الأتراك والمصريين من جهة ثانية، زاد من اشتعال نار العداء فى وجه المغاربة بوجه عام، وقد أزكى هذا العداء، قيام الدولة الزيريةالمستقلة فى المغرب، وبالتالى استبعد المغاربة عن المراكز الإدارية الفاطمية، وحل محلهم مصريون.

بالرغم من مساعدة الحاكم بأمر الله للعبيد سرا، فقد استطاع المصريون بمعاونة الأتراك والمغاربة من الانتصار عليهم وتشريدهم بعد قتل العبيد منهم، ولكن بعدما ذهب من أبناء مصر (الفسطاط)، والكثير من حوائجهم وبيوتهم طعما لألسنة النيران، ورزقا سائبا أمام اللصوص، والمستفيدين من المصائب والكوارث.

وسرعان ما استعاد العبيد نفوذهم فى عهد المستنصر بالله، الذى كانت أمه أمة سوداء استكثرت من العبيد فى جنود ابنها، أبناء جلدتها، وبسطت لهم فى الرزق وأمطرتهم بالنعم، حتى صار العبد بمصر يحكم حكم الولاة. وبلغوا ألف عبد (1000) أسود، فى الوقت الذى أكثر الخليفة من استخدام الأتراك، فأصبح الجند الفاطمى على حد قول جرجى زيدان: «طائفتين كبيرتين، تتنافسان وتتسابقان إلى الاستئثار بالنفوذ». وطلبت والدة المستنصر بالله إلى الوزير أبى القاسم على بن أحمد الجرجرائى أن يغرى العبيد بالأتراك، ويوقع بينهم. فخاف سوء العاقبة، ولم يوافقها عليه. فلم تزل تعمل ضده حتى صرف من الوزارة. وواتتها الفرصة فى زمن أبى الفرج عبد الله البابلى الذى أمرته بتنفيذ رغبتها بإغراء العبيد بالأتراك، فاستجاب إلى طلبها، وشرع حالا فيه.

وتأججت نيران التنازع بين الأتراك والعبيد على أثر مقتل أحد الأتراك على أيدى العبيد، بعدما جرد سيفه على بعض عبيد الشراء أثناء نزهة للخليفة المستنصر بالله، فاجتمع عليه العبيد وقتلوه. فغضب جماعة الأتراك، واجتمعوا بأسرهم ودخلوا على الخليفة وقالوا: إن كان هذا الذى قتل منا عن رضاك، فالسمع والطاعة، وإن كان قتله عن غير رضا أمير المؤمنين فلا صبر لنا على ذلك. وأنكر المستنصر بالله أن قتله برضاه أو أوامره. فخرج الأتراك

متوعدين يريـدون محاربتهم، مما أشعل الحرب بينهم فـهزم العبيد فيـها بعدما قتل من الفريقين كثيرا، وقويت شوكة الأتراك.

وتناهى إلى مسامعـهم بأن والدة الخليفة، كانت تساعد العـبيد بالاموال والسلاح لـتعينهـم على محـاربة الأتراك، فاستـعظموا ذلك عـليها وأعـلموا بعضهم بعضا ثم تجمعوا وساروا لمواجهـة المستنصر بالله، حيث أسمعوه كلاما قـاسيـا، نفى بعده أن يكون لديه مـن ذلك خبـر. وتجدد بعـدها القتـال بين الفريقين لينتهى هذه المرة بانهزام العبيد إلى الصعيد وتشتتهم.

عاد اليهـود واستولوا على السلطة في عـهد المستنصر بالله، بتـدبير من أبى سعيد سهل ابن هارون التستـرى وأخيه أبى ثمر إبراهيم اليهوديين. ولكن كيف تم ذلك والمسـلمون لهم بالمرصاد؟. مما لا شك فيه أن أبـا سعيد التسترى كـان تاجرا، باع فى جـملة ما باع الخلـيفـة الظاهر لإعزاز دين الله، جـارية سوداء تحظاها الـظاهر لدين الله هذا، فولدت له المسـتنصر بالله. فلمـا صار الأخير خليفة قدمت أمه، أبا سعيد عند ولدها، حافظة له جميلة وجعلته من جملة خـاصتها. فـعظم أمره، وعلا شـأنه حتى صار ناظرا فى جمـيع أمور الدولة، وله الحل والربط.

امتعضـت أكثرية الطوائف بمصر من تصرف أبى سعـيد سهل بن هارون التستـرى، وتدخله فى جميع أمور الدولة، وتعزيز مكانة اليـهود بوصول أبى منصور صدقة بن يوسف الفلاحى إلى الوزارة، وثارت ثائرتهم، واتخذوا من وفاة الخادم عـزيز الدولة ريحان بعد مـرض، ذريعة لقتل أبى سعـيد، وذلك لتفضـيله المغاربة واستمالتهم إليـه وزيادته فى عطائهم، وإنقاص عطاء الأتراك حسـدا وخوفا من انتصـار زعيمهم عـزيز الدولة ريحان على قبـيلة بنى قرة، واتهموا أبا سعيد أنه سمه. فأجمع الأتراك ومن لفَّ لفهم على قتله، فتمكنوا منه بينما كان راكـبا من داره على عادته يريد القصر، فى الثـالث من جمادى

الأولى سنة 439 هـ/ 1047م. فى موكب عظيم، وقبل وصول الموكب من القصر، اعترضه ثلاثة من الأتراك وضربوه حتى مات، ثم قطعوه قطعا، ومزقوا أعضاءه تمزيقا، ثم جمعوا ماقدروا على جمعه من أعضائه، وحرقوها بالنار، وألقوا عليها بعد ذلك من التراب حتى صار به تلا مرتفعا . . . أما أهله فقد اشتروا ما قدروا على تحصيله مما بقى من جثته بالمال.

وكان لهذا اليهودى ابن وأخ. فكتب أخوه وهو من الأثرياء، لما ملكه الفزع، رسالة للخليفة يقول فيها: إنى أقدم للخزانة مائتى ألف دينار مغربى حالا. فما كان من الخليفة إلا أن عرض الرسالة على الناس، ومزقت على الملأ، وقال: «كونوا آمنين، وعودوا إلى بيوتكم، فليس لأحد شأن بكم، ولسنا بحاجة لمال أحد. . ».

اشترط أمير الجيوش بدر الجمالى على الخليفة المستنصر بالله عندما استنصره على ناصر الدولة أبى على الحسن بن حمدان وجماعته، أن يحضر معه جنده من الأرمن وألا يبقى بمصر غيرهم، فقبل الخليفة. وبذلك دخل الأرمن إلى البلاد المصرية وشكلوا الفرقة الأقوى فى جند الجمالى، بعدما قتل الكثير من أهل البلاد، ولا سيما الأمراء الذى امتدت أيديهم إلى ممتلكات الخلافة سرقة، وإلى الفلاحين والمزارعين ابتزازا.

ولما تسلم بهرام الأرمنى الوزارة فى عهد خلافة الحافظ لدين الله، سأل هو الآخر الخليفة، أن يأذن له بإحضار إخوته وأقاربه وأهله الأرمن من أرمينيا. فسمح له وبدأوا يتوافدون إلى مصر، حتى بلغواثلاثين ألفا بعد زمن قصير، واشتغل قسم كبير منهم فى الفلاحة وقسم فى التجارة، فجمعوا ثروة كبيرة، جعلتهم موضع حسد المسلمين كافة لا سيما بعد إقدام الأرمن على بناء الكنائس والأديرة، وممارسة الشعائر الدينية بكل حرية. فزاد غضب المسلمين، وكثرت السعايات للنيل من الأرمن خوفا من طغيان المسيحية على

الإسلام على أيديهم كما اعتقدوا، وهذا ما لم يعهده المسلمون السنة الذين وقفوا فى وجه إخوانهم فى الإسلام، المغاربة والأتراك. فكيف يعقل أن مكتوفى الأيدى ومقطوعى الألسنة أمام هذا المد المسيحى الغريب عن بلادهم؟

رفع المسلمون، بعد إجماع الكلمة، شكاواهم، إلى الحافظ لدين الله، من بهرام الأرمنى وأهله وأصحابه، مدعين أن الأرمن ببنائهم الكنائس والأديرة قد انتكهوا العهود، وخالفوا المواثيق منبهين الخليفة إلى تعسف أخى بهرام المعروف بالباساك فى ولاية قوص وما لاقاه أهلها على يده من جور وظلم واستباحة الأموال. ولما لم يتجاوب الخليفة معهم، وينفذ رغباتهم بإبعاد بهرام وجماعته، بعث الأمراء المسلمون إلى أبى الفتح رضوان بن الولخشى، والى الغربية، يستحثونه على المسير إليهم، وتخليصهم مما هم فيه من كرب وبلاء.

وكان رضوان ككل الأمراء وكل الولاة الطامحين بالوزارة، ما إن علم بذلك حتى لبى النداء، وجيش نحوا من ثلاثين ألف رجل وسار بهم إلى القاهرة، وبخدعة منه، لإثارة حساسية الناس الدينية، أمر برفع المصاحف على رؤوس الرماح، فكان له ما أراد من وراء ذلك، إذ انضمت إليه أكثرية جيش بهرام (من غير الأرمن). ساعتذلك أعلم بهرام الخليفة بأن رفع المصاحف على رؤوس الرماح خدعة من رضوان يريد بها قسمة جيش بهرام. لكن الخليفة طلب من وزيره الانتقال إلى ولاية قوص بالوجه القبلى والإقامة مع أخيه، ريثما تنجلى الأمور ويرى الخليفة ماذا يفعل.

ويبدو أن الوقوف فى وجه طغيان الأرمن لم يقف عند حدود مصر - القاهرة - وتسلم الوزارة، بل شمل النزاع وقوف أهل ولاية قوص، إلى جانب أهل مصر (الفسطاط) ضدَّ الباساك وقتلهم إياه قبل وصول بهرام بيومين، فى جماعة من أهله وجنده. وعندما رأى أخاه مقتولا ثأر له بترك جنوده ينهبون المدينة بعدما قتلوا الكثير من أهلها، ثم رحل إلى الموضع

المعروف بـ«الأديرة البيض» بأسوان. لكن رضوان بعدما تقلد الوزارة أرسل أخاه ناصر الدين إبراهيم بن الولخشى على رأس قوة كبيرة لمحاربته، لكن الحرب لم تدر بين الفريقين لاتفاقهما على بقاء بهرام فى تلك الجهات، وتسريح جنده ليعودوا إلى القاهرة ومنها يعدون إلى بلادهم. وفى الوقت نفسه أمر رضوان بمصادرة أملاك أعوان بهرام الأرمنى فى القاهرة، وقتل الكثير منهم لما كان يضمر من حقد على بهرام، وبسبب العداء الدينى، بين المسلمين والأرمن، الذى حمل رضوان لواءه. لكن أعمال رضوان لم ترض الخليفة الحافظ لدين الله، لما كان يحمل فى قلبه من مودة وشعور بالعطف والمحبة لبهرام، فأرسل إليه سنة 533هـ/ 1139م. يدعوه للسكن عنده فى قصره محاطا بالإكرام والتقدير فى الوقت الذى كان يعمل فيه سرا على إثارة الجند ضد الوزير رضوان بن الولخشى إلى أن اضطره إلى الفرار من أمام الأمير أبى الفضل بن مصال الذى طارده وألقى القبض عليه، فوضعه الخليفة فى الحبس حيث هرب منه سنة 542هـ/ 1147م. عبر فجوة استطاع أن يفتحها فى جدار السجن، ولكن ليقع فى قبضة العبيد السودان ويقتل بعد قليل من السنة نفسها.

وكان بهرام قد أرسل إلى الخليفة كتابا يلتمس فيه أن يرسل له أبناء طائفته ويعلن ولاءه للخليفة، ويذكر رغبته فى الاعتزال فى دير من الأديرة والانقطاع إلى العبادة. فكان جواب الخليفة، على كتاب بهرام: بأن طلبه فى إرسال أهل طائفته لهو أمر لا يسوغ ولا يمكن فعله، ولو جاز أن يؤمر به لمنع المسلمون منه فلم يفسحوا فيه. ثم يقول له: والآن فلن يخلو حالك من أحد قسمين: إما أن تكون على القضية التى ما زالت تذكر رغبتك فيها وإيثارك لها، من التخلي عن الدنيا ولزوم أحد الأديرة، والانقطاع إلى العبادة. فإن كنت مقيما على ذلك، فتخير ضيعة من أى الضياع شئت يكون فيها دير تقيم فيه وتنقطع إليه، فتعين الضيعة ليجعلها أمير المؤمنين تشريفا لك مؤبدا. ثم

ينذره بحرب شاملة مقدسة يشنها عليه جميع المسلمين وكل من يقول بالشهادتين. . . إن هو رفض العرضين السالفين لكنه فيما بعد أعيد إلى القصر حتى أكمل بقية حياته حيث دفن وسط مراسم دينية عظيمة حضرها الخليفة بنفسه.

حاول الخلفاء كلما شعروا بضعفهم تجاه تمرد أحد الوزراء للانفراد بالحكم، استعادة نفوذهم بالاعتماد على العبيد (السودان) لإضعاف قوة الأتراك الذين يلجأ إليهم الوزراء بعدما أصبحوا القوة الضاربة الوحيدة تقريبا للدولة الفاطمية فى أدوارها المختلفة، وكان العبيد يقفون دائما إلى جانب الخلفاء، ينفذون أوامرهم.

لذلك لما ضاق الحافظ لدين الله ذرعا، من تصرفات رضوان بن الولخشى الاستقلالية، استدعى أحد مقدمى السودان سرا، وقال له: اقتلوا هذا الخارجي علينا وعليكم، فأنتم تعلمون إحساننا إليه وإساءته إلينا. مما دفع بالعبيد والأتراك إلى الاقتتال من جديد. فركب رضوان بن الولخشى على رأس جماعته من الأتراك للتصدى للعبيد لكنهم عاجلوه بالضرب، فأصابوا منه مقتلا وتفرقت جماعته.

وبرهن العبيد عن مؤازرتهم للخلفاء مرة جديدة، عندما أوعز، العاضد لدين الله، بعد خوفه من صلاح الدين لما تم له الأمر واستولى على السلطة، إلى مقدم السودان مؤتمن الخلافة، بقتال الترك والغز، والتف حول مؤتمن الخلافة بقية فئات العسكر المصرى، ثائرين على صلاح الدين وجماعته، فتمكنوا منهم فى البداية وقتلوا جماعة كبيرة، لكن صلاح الدين شدد من عزيمة الأتراك والغز وقاتل إلى جانبهم فدارت الدائرة على العبيد وقتل مؤتمن الخلافة الخادم وجماعة كبيرة منهم وخلت الساحة للأتراك والغز[1].

(1) د. إبراهيم رزق - المرجع السابق ص 137.

يمكن القول بأن سواد المجتمع في مصر كان من أهل السنة حين دخلها الفاطميون، فحاولوا نشر مذهبهم الشيعي بالترغيب مرة وبالترهيب مرة أخرى، ومنحوا العطايا والهبات، فكان لذلك أثره الكبير في اعتناق الكثيرين للمذهب الشيعي، فضلا عن رغبة البعض في الإبقاء على وظائفهم؛ إذ تحتم على من يرغب في الإبقاء على وظيفته اعتناق المذهب الشيعي.

وكان المغاربة وعلى رأسهم الكتاميون الذين قدموا مع الجيش الفاطمي، وقامت دولة الفاطميين بسواعدهم - ضمن طوائف الشعب بعد أن استقر لهم الأمر، وطاب لهم العيش بمصر، وكذلك كان هناك أهل الذمة من اليهود والنصارى؛ الذين تقلدوا مناصب رفيعة. وشغلوا معظم الوظائف المالية، تضاف إليهم طائفة الأتراك الذين كثر عددهم منذ عهد الطولونيين، وظلوا بمصر، فدار بينهم وبين المغاربة تطاحن وتنابذ في عهد الحاكم، أما السودانيون فقد كثر عددهم منذ «كافور الإخشيدي»، وقويت شوكتهم في عهد «الحاكم»، فاستعان عليهم بالأتراك، ثم زاد خطرهم ثانية وقويت شوكتهم حين تزوج «الظاهر» واحدة منهم.

كان للنساء شأن كبير في الدولة الفاطمية، لدرجة أنهن كن يتدخلن في توجيه سياسة الدولة، وحققت الكثيرات منهن ثروات طائلة، مثل: «رشيدة ابنة المعز لدين الله». التي بلغت ثروتها مليونا وسبعمائة ألف دينار، وكان لأختها «عبدة» خزائن عديدة ملأى بالحلي، وصناديق كثيرة يحوي كل منها خمسة أكياس من «الزمرد» وثلاثمائة قطعة فضية وثلاثين ألف ثوب صقلي وغير ذلك، وامتلكت الملكة «تغريد» زوج «المعز» أموالا طائلة، وشيدت مسجدا بالقرافة.

وتزوج «العزيز» امرأة نصرانية من الروم، وعين أخويها بطريركين بالإسكندرية و«بيت المقدس»، وولدت «للعزيز» ابنه «الحاكم»، وابنته «ست

الملك»، فكان لها نفوذ كبير، ثم كان لابنتها «ست الملك» من النفوذ والدهاء ما مكنها من تاجيل انهيار الدولة الفاطمية فترة طويلة بعد أن أراحت «الحاكم» عن العرش، كما سبق ذكره، وتركت «ست الملك» ثروة ضخمة كان منها ثمانمائة جارية وعدد كبير من الأحجار الكريمة، وبلغت مخصصاتها السنوية خمسين ألف دينار، وكانت زوجة «الظاهر» وأم «المستنصر» من النساء اللاتى حظين بنفوذ كبير فى الدولة الفاطمية، فأكثرت من بنى جلدتها السودانيين حتى وصل عددهم إلى خمسين ألفا. ولم يكن لنساء العامة أى أثر فى الحياة السياسية، ولم تذكر المصادر أى نشاط لهن فى الدولة الفاطمية، فقد كان ذلك مقصورا على نساء الطبقة الحاكمة[1].

فما دور المجتمع الفاطمى بمصر ـ القاهرة ـ على الصعيد الطبقى إزاء الصرعات التى قامت فى البلاد؟ لقد انحصر دور الطبقة الأولى أو طبقة أهل الحكم فى المحافظة على سلطة الخلفاء أولا ثم انتقال هذه السلطة إلى الوزراء وإحكام الخناق على الخلفاء، وفى كلتا الحالتين الإبقاء على الدور القيادى والطليعى بيد أبناء هذه الطبقة، لتسلمهم المراكز الرئيسية السياسية والإدارية فى الدولة، والاستئثار بالإقطاعات الكبيرة. وقد عرفت أكثر من مرة عناصر جديدة وصلت إلى السلطة وهى من طبقة أدنى.

وبينما كان من المفروض أن يلعب التجار (وهم من الطبقة الثانية) أصحاب الثروات الكبيرة، دورا قياديا وسياسيا أو اجتماعيا بارزا، نراهم لا يفكرون إلا فى استنباط الطرق والوسائل التى عن طريقها يجمعون الأموال، لا فرق إن كانت مستقيمة أو ملتوية. وأخفوا حقيقة ثرواتهم لخوفهم من المصادرة، تاركين ذلك لأصحاب الوظائف العامة، فى القضاء أو الفقه وما

---

(1) موسوعة السفير - المرجع السابق ص 43.

شاكل للإفصاح عما يجيش فى قلوبهم أحيانا كثيرة، والوقوف فى وجه السلطة وحتى الخلفاء. فقصة الشيخ أبى الطاهر، والخليفة المعز لدين الله، الذى سأله الخليفة، هل حقا قلت: إنه لو كان لدى المصريين عشرة أسهم، فليضربوا الروم بتسعة ويضربونا بالعاشر؟

فقال الشيخ لا! لم أقل هذا! ثم قال الشيخ، لقد قلت: إنه لوكان لدى المصريين عشرة أسهم، فليضربوكم بتسعة أسهم لأنكم غيرتم فى الدين وادعيتم ما ليس فيكم، وليضربوا الروم بالعاشر. أما الطبقة الثالثة والفقيرة التى كانت تضم الزارعين وصغار التجار والعمال والصناع والخدم والغلمان والجوارى. فعلى الرغم من كثرتهم العددية، لم يكن لهم دور مؤثر فى المجتمع يغير موازين القوى الحاكمة، إنما كانوا أداة طيعة للحكام يستخدمونهم فى الأعمال التى تعود على أصحاب النفوذ والمنافع بالخير العميم، دون أن يكون لهم أى رأى فى الاختيار أو الرفض. وقد استغل أصحاب السلطة والنفوذ جهل هذه الطبقة الفقيرة من أجل الوصول إلى الحكم، وليس لتحسين أوضاع المجتمع على الأقل من الناحية المعيشية[1].

* * *

(1) د. إبراهيم رزق - المرجع السابق ص 50.



الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية

- الزراعة.
- أسعار المواد الغذائية - مكافحة الغلاء وقمع الغش.
- الأسواق.
- الأجور والرواتب.
- الطوائف الحرفية.
- الدينار الفاطمى.
- التجارة.
- اتصال القاهرة بالفسطاط.
- التجارة الخارجية.

الحياة الاقتصادية فى مصر:

وجه الفاطميون اهتمامهم إلى الزراعة والصناعة والتجارة، وفرضوا الضرائب على بعض المنتجات، فقد قاست «مصر» الأمرين فى أواخر الدولة الإخشيدية؛ حيث انخفض ماء النيل، وعم القحط وانتشر الوباء لدرجة أن الناس عجزوا عن تكفين موتاهم، فلم فتح «جوهر» مصر، منع احتكار الحبوب، وعهد إلى المحتسب برقابتها فى الأسواق، ثم عاد الخير إلى «مصر» ثانية بعودة مياه النيل إلى الزيادة، فبلغت الأرض المنزرعة فى عهد «المعز» (285 ألف فدان)، وارتقت البلاد زراعيا بفضل إنشاء القناطر، وإقامة السدود، وتنظيف الترع والمصارف، ثم حدثت المجاعة التى عرفت بالشدة العظمى فى عهد «المستنصر».

بزغ نجم «مصر» عاليا فى مجال الصناعة فى عهد الفاطميين، وبرع المصريون فى صناعة المنسوجات وزادت ثروتهم من صادرات هذه الصناعة لا سيما منتجات «دمياط» و«تنيس» و«الأشمونيين»، التى نالت منسوجاتها شهرة عالمية. كذلك ارتقت صناعات الفرش والسجاد والسرج والذهب والفضة، ووضع عرش الخلافة الفاطمية بمائة وسبعة عشرة ألف مثقال من الذهب، ورصع ستار قبالة هذا العرش ورصع بألف وخمسمائة وستين قطعة من الجواهر المختلفة الألوان، وحلى بثلاثمائة ألف مثقال من الذهب الخالص. وكان لدى «المستنصر» طاووس من الذهب مرصع بالأحجار الكريمة وعيناه من الياقوت، وريشه من الزجاج المموه بالذهب، كما وجد بدار الوزير «الأفضل» ثمانية تماثيل لثمانى جوار متقابلات، أربع منهن بيضاوات والأربع الأخر لونهن أسود، مرتديات أفخر الثياب، متزينات بأثمن الجواهر، إذا دخل «الأفضل» من باب المجلس نكسن رءوسهن إجلالا له.

كذلك برع المصريون فى صناعة الأطباق والصحاف والزجاج، لدرجة أنهم استطاعوا إنتاج نوع شفاف من الزجاج يشبه «الزمرد» لنقائه الشديد فكان يباع بالوزن.

وقد نشطت التجارة بين «مصر» والعالم نشاطا ملحوظا، وكانت حركة السفن التجارية لا تتوقف غدوا ورواحا بميناءى «عيذاب»، و«القلزم» (السويس)، وكانت نسبة الضرائب تزيد وتنقص تبعا لزيادة المحصول وقلته نتيجة الزيادة أو النقصان فى ماء النيل، وبلغت ضريبة الفدان فى عهد «المعز» سبعة دنانير، وبلغت ضريبة الرءوس دينارا وربع الدينار عن كل فرد، ثم كانت الجزية التى تحصل من قادرى اليهود والنصارى دون ظلم أو إجحاف مقابل رعايتهم وإعفائهم من الخدمة العسكرية، ولم تكن الجزية مبلغا كبيرا لقلة عدد اليهود والنصارى بعد تحول معظم المصريين إلى الإسلام.

وفرضت الضرائب على الصناع والحرفيين، وروعى فيها العدل ـ غالبا ـ أثناء قوة الخلافة الفاطمية وخلفائها، فلما حل الضعف بها وتسلط الوزراء على الخلفاء والبلاد؛ أهملت النواحى الاقتصادية، ولم يراع هؤلاء الوزراء حالة المواطنين، فكان ذلك سببا فى فتح أبواب البلاد أمام الطامعين[1].

عرفت الحياة الاقتصادية والمعيشية بمصر الفاطمية تقلبات كثيرة من ارتفاع، وانخفاض، وبحبوحة وشح، وغنى وفقر، وعسر ويسر، بسبب سوء الأوضاع الإدارية والاجتماعية والمالية آنذاك، والتى لعبت دورا كبيرا فى إيجاد فوارق اجتماعية بين أبناء الشعب المصرى، فنكبت الطبقة الدنيا بقلة الأقوات وانتشار الأمراض وبوار المواسم الزراعية إلى جانب احتكار الغلات. وتلاعب المحتكرون بالأسعار فى غفلة من أصحاب الأمر والنهى لا بل أحيانا فى

---

(1) موسوعة السفير - المرجع السابق ص 42.

مشاركة الدولة للمحتكرين ومساهمتها فى احتكار المواد الغذائية، وبيعها للناس بأغلى الأثمان عند ارتفاع الأسعار مع ندرة البضاعة. كان وما يزال وراء احتكار التجار الجشع والوصول الى الثروة بسرعة. وكان الخلفاء بدورهم تجارا بسبب أو بآخر، فقد احتكروا الحبوب وبعض المواد الأخرى للغاية نفسها، وللظهور أمام الناس بمظهر من يشفق ويعطف عليهم عندما يأمرون بإنزال الغلال إلى الأسواق، بينما كانت الغاية فى الأساس، الاتجار وجنى الأرباح واستغلال جهل الشعب والتحكم به إلى أبعد مدى ممكن.

ومن العوامل التى كان لها كبير الأثر فى ظهور الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع المصرى، فساد الإدارة، وتحكم الوزراء بشؤون الحكم، فانعكست آثارها على الشعب المغلوب على أمره. ومن الأدلة على فساد الإدارة، اضطرار الخليفة المستنصر بالله إلى إلزام المناصب الإدارية الكبرى، لمن يستطيع دفع الأموال بصرف النظرعن الكفاءة والأهلية لتولى المناصب إثر الشدة التى أصابت البلاد وأفقرتها، حتى جلس الخليفة نفسه على حصير، لا قوت عنده سوى ما كانت تبعث به إليه إحدى السيدات الشريفات الثريات.

كما انساق المستنصر بالله وراء الضغوطات التى مارسها عليه بعض المتطفلين الذين نالوا حظوته، فجعلوه يقدم على خطوة تغيير الوزراء بسرعة، مما أضعف قدرة الوزراء على تدبير الأمور لقصر المدة، ولم يؤول مصير البلاد إلى هذه الحالة إلا لأن أصحاب الحظوة، كانوا يبيعون المناصب الوزارية لمن يدفع لهم أكثر، وذلك بموافقة الخليفة ومشاركته، بسبب حاجته إلى المال.

وإذا دفع صاحب المنصب مبلغا من المال، فإنما يدفعه أملا فى الحصول على أضعافه، فوصل إلى الإدارة أشخاص لا هم لهم سوى الكسب واستعادة ما دفعوه أضعافا مضاعفة بزيادة قيمة الضرائب، وفرض الجديد منها، وتحصيلها بالإكراه، وحتى اللجوء إلى المصادرة وأحيانا القتل. واعتمد فى

الدواوين قبول الزيادات، وفسخ عقود الضمانات وانتزاعها ممن رسا عليه الضمان سابقا ـ رغم ما يكون قد بذل فى إصلاح ما يجب إصلاحه ـ ورفع يده عنها وتسليمها إلى باذلى الزيادة من غير كلفة وتعب. لكن فى أواخر أيام الدولة الفاطمية أدرك المأمون البطائحى وزير الآمر بأحكام الله حقيقة الأمر، فأصدر منشوره الشهير بإلغاء ما كان يعتمد، والإبقاء على ضمان الضامن، وعدم قبول زيادة عليه، ما دام مؤديا لأقساط ضمانه، ولما يلزمه من ذلك مبديا، وللحق متبعا.

استشرى الفساد فى الدور الثانى من تاريخ الدولة الفاطمية السياسى، فعمد الوزير طلائع بن رزيك، بعدما أصبح السيد المطلق فى القاهرة، وتقلد جميع الأمور، إلى بيع الولايات للأمراء، جاعلا لكل ولاية سعرا محددا، ومدة معينة (ستة أشهر) طمعا فى جمع ثروة تمكنه من تحقيق غاياته للانفراد فى الحكم دون الخليفة الصغير، حتى جعل لنفسه مجلسا على غرار مجالس الخلفاء فى أكثر الليالى يحضره أهل الأدب. ولذلك ضايق أهل القصر، وأتعب الناس بتحميلهم أعباء مالية زائدة بسبب زيادة بدل إيجار الأراضى كل سنة، لا بل كل ستة أشهر بتغيير العامل أو الملتزم. فتركت الأراضى إزاء هذه الأوضاع أحيانا كثيرة بورا، وهاجر الناس من الريف إلى مصر ـ القاهرة ـ فنتج عن الهجرة السكانية أعباء مالية واقتصادية واجتماعية جديدة كان على الدولة المفككة أن تواجهها لانتشار الفقراء فى أحيائها وشوارعها. ولما لم يلقوا العناية والمساعدة، تطاولت أيدى بعضهم إلى الاستجداء وأحيانا اللصوصية، فتفاقمت الأوضاع اختلاطا وأحدقت بالمجتمع الأخطار، وساءت الأوضاع كثيرا بسبب ارتفاع الأسعار، لزيادة الطلب وقلة العرض، فانتشرت المجاعات والأوبئة.

ومن العوامل المساعدة أيضا، تبدل الأوضاع المالية كثيرا، وتقلب الأسعار لا سيما أسعار العملات، حتى غدت عامل اضطراب بدل أن تكون عامل استقرار. فكثيرا ما زيدت كمية النقد المتداول فى الأسواق، حتى هبطت قيمته الشرائية، بالإضافة إلى التلاعب بكمية الذهب فى النقود المتداولة، أو استبدال الذهب في النقود، بمعاذن أخرى رخيصة كالفضة أو النحاس مثلا. فتعطى النقود المتداولة من هذة المعادن قيمة تجارية تفوق قيمتها الحقيقية، وهو ما حصل عند استعمال الفلوس. وفى جميع الحالات، كانت الدولة هى المستفيدة من تضخم الأموال وارتفاع الأسعار والتلاعب بأوزان النقود، واستبدالها بنقود فضية أو ورقية أحيانا[1].

وبعد هل كان الشعب المصرى فى ظل الحكم الفاطمى يعيش على مستوى واحد من الفقر والغنى؟ أم كانت هناك فوارق بين طبقات هذا الشعب؟

وللجواب على هذين التساؤلين، يجب معرفة مقدار الأجور والرواتب التى كان يتقاضاها الموظفون فى الدولة. وهل هذه الأجور والرواتب عينية أم نقدية؟ وإذا كانت نقدية، ما هى القيمة الشرائية لهذه النقود؟ أيستطيع الموظف البسيط من الدرجة الأخيرة تأمين الحد الأدنى اللائق به وبعائلته من وراء الراتب الذى كان يتقاضاه؟ أم أنه يلجأ إلى وسائل أخرى إن استطاع ليعيش مع أولاده؟!

وبعد، فما هى أسعار السلع والمواد الغذائية؟ وهل الأسعار مرتفعة أم عادية وفى متناول الجميع؟ أم أن ارتفاع الأثمان وانخفاضها يخضعان لعوامل

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب – المرجع السابق ص 66.

طبيعية، وظروف استثنائية سرعان ما تتغير لتعود إلى سابق عهدها؟ وأخيرا ما هى مظاهر هذا التمايز(1).

وسوف نحاول الإجابة عن هذة التساؤلات بدراستنا للحياة الاقتصادية:

الزراعة:

تعد الزراعة هي عصب الاقتصاد المصرى، وقد تنبه إلى ذلك الفاطميون منذ قدوم جوهر القائد. وتوقف نجاح الزراعة فى مصر على عاملين: فيضان النيل، وعناية الحكومات بتوفير الإمكانيات اللازمة للعناية بالزراعة. فقد كان فيضان النيل ذا أثر عظيم بالنسبة لرخاء البلاد وعائد الإيرادات التى تحصل عليها الحكومة. وكان الفيضان المنخفض (وهو الظمأ أى اثنتا عشر ذراعا) يعني استحالة رى جميع الأراضى مما يؤدى إلى نقص المحصول وعجز الحكومة عن جباية الخراج، كما أن الفيضان العالى (وهو الاستبحار أى ثمانية عشر ذراعا) كان يؤدى إلى إغراق الأرض وإتلاف الزرع فيقل الكلأ والمرعى مما يضر بالبهائم، وفى كلا الحالتين يهدد البلاد القحط الذى كثيرا ما صحبه الوباء.

لذلك فقد قسم المصريون الأرض الزراعية إلى حياض يصل إليها الماء فى زمن الفيضان بواسطة شبكة واسعة من الترع والقنوات التى تسد حتى يبلغ ارتفاع النيل حدا معينا اتفق المؤرخون أنه ستة عشر ذراعا. وحتى يتسنى غمر هذه الحياض بالماء كان من الضرورى أن يبلغ النيل حد الوفاء، وأن يتم تطهير هذه الترع فى فصل الجفاف. وقد عجز الفاطميون، وحكام مصر الإسلامية عموما، عن مواجهة النتائج المترتبة على ظاهرة نقص فيضان النيل. وقد

---

(1) د. إبراهيم رزق الله - المرجع السابق ص 68.

استتبع ذلك ضرورة صيانة الجسور، التى يتوقف عليها بقاء الماء فوق سطح الحياض ومنعها من التسرب مرة أخرى إلى النهر من وراء الجسور.

أما العامل الثانى فقد تمثل فى ضرورة عمل الحكومات المتعاقبة على تحسين الرى وتعميق الترع والقنوات والمحافظة على الجسور المقامة على النيل. فكانت صيانة الجسور عملا إجباريا، وكان هناك نوعان من الجسور: جسور سلطانية تشرف عليها الحكومة، وجسور بلدية تنتفع بها ناحية دون أخرى كان يتولى صيانتها وإقامتها الملاك والمتقبلون، تحطم نفقات عملها وصيانتها من الخراج الذى يتعين عليهم دفعه[1].

أدى اعتماد الزراعة فى مصر على مجئ فيضان النيل وما يحمله من طمى، إلى تعطيل الأرض الزراعية معظم أوقات العام، ولم يسمح سوى بزراعة محصول واحد فى السنة من المحاصيل الأساسية وبذلك امتازت مصر بالزراعة الشتوية.

كانت الزرعة الشتوية تبدأ فى شهر كيهك - (ديسمبر) - فقد كان التقويم القبطى هو الذى يعتمد عليه فى معرفة مواسم الزراعة والحصاد وكذا جباية الخراج - وتمتد حتى شهر بؤونة (مارس). فكانت الأراضى التى يغمرها الفيضان غمرا كاملا تعرف بـ «البياض» وتنتج المحاصيل التى لا تحتاج للرى حتى وقت حصادها، وهذا النوع كان سائدا فى معظم أراضى مصر العليا والوسطى باستثناء الفيوم. أما الأراضى التى لم يغمرها الفيضان غمرا كاملا أو التى لم يغمرها على الإطلاق فكان يلجأ فيها إلى الرى الصناعى عن طريق الآبار، وتعرف بـ «الشتوى» ورغم ما تكلفه المحاصيل الناتجة عن هذا النوع من الزراعة، فإن عائدها كان أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول.

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 292.

وكانت الزراعة الصيفية تبدأ بعد حصاد المحاصيل الشتويه فى الأماكن الواقعة على جانبى النهر نظرا لجفاف الترع، وتمتد من شهر بؤونة (إبريل) وحتى أخر شهر توت (يوليه). وكان الفلاحون يوفرون الماء فى هذه الحالة عن طريق رفعه من النيل بالسواقى والقواديس وغيرها من أدوات.

أما الأراضى المنخفضة والمجاورة للنهر والتى لا تحتاج الى آلات لرفع المياه إلى منسوب الأرض فكانت تزرع طوال العام وبأكثر من محصول وعلى الأخص المحاصيل التى لا تضار من وفرة الماء مثل القصب والأرز. وتعرف هذه الطريقة باسم «الرى بماء الراحة».

وكانت أهم المحاصيل الشتوية هى: القمح والشعير والبرسيم والكتان والجلبان، أما أهم المحاصيل الصيفية فكانت قصب السكر والأرز والنيلة والسمسم والفواكه، وخاصة الكروم والرومان والخوخ والنارنج والبطيخ والأترج والسفرجل والليمون التفاحى[1].

اهتم الفاطميون بالزراعة، على إعتبار أنها من أهم مصادر الثروة فى مصر. وكانت زراعة القمح تشغل الجزء الأكبر من الأراضى المصرية الخصبة - وعلى الأخص أنحاء الدلتا والوجه القبلى -، لأنه الغذاء الرئيسى لأهل البلاد. أما الذرة، فلم تكن معروفة فى مصر فى ذلك العهد.

وكان الكتان يزرع فى الأراضى المنخفضة التى تظل مغمورة بالمياه مدة طويلة، لذلك انتشرت زراعته فى الدلتا والفيوم. وأما قصب السكر، فقد توسع المصريون فى زراعته فى العصر الفاطمى. وليس أدل على ذلك من قول ناصر خسروا الذى زار مصر حوالى سنة 440هـ: «وتنتج مصر عسلا وسكرا».

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 293.

وكانت مصر تشتهر أيضا بإنتـاج أنواع مختلفة من الفواكه ومن أهمها: الكروم، وتزرع فى نواحى مريوط والجـيزة والفيوم وقليوب وبـعض الوجهين القبلـى والبحرى؛ وكـذلك كان شـجر النخيل مـغروسـا فى مختـلف أنحاء القطر.

وقد ذكر الأدفوى أنه كـان يغرس بالصعيد أشجـار النخيل على شاطئ النيل من الجانبين الشـرقى والغربى. كما قال إن محصـول إسنا من التمر بلغ فى إحدى السنوات أربعين ألف أردب، وكانت أسوان أكـثر نخيلا من غيرها من جهات الصعيد. وقد بلغ مجموع محصولها من التمر فى سنة واحدة ستة وثلاثين ألف أردب.

اهتمت الحكومة الفاطمية بغرس أشجار الغابات حتى تسنى لها الحصول على الأخشاب اللازمة لبنـاء أسطولها الحربى ومراكبها التـجارية. ومن أشهر مناطق الغابات فى العـصر الفاطمى: البهنسـا والأشمونين وأسيـوط وأخميم وقوص. وبلغ من عناية الفاطميين بالزراعة أن أنشأوا إدارة خاصة تشرف على أمورها؛ كما أقاموا مشروعات عظيمة لتنظيم رى الأراضى نخص بالذكر منها الخليج الذى أشرف على حفـره أبو المنجا متولى ديوان جهات الدلتـا الشرقية فى عهـد وزارة الأفضل بن بدر الجـمالى. وكان هذا الخليج يخـرج من النيل لرى الأراضى الواقعة فى شرق فرع دمياط(1).

على الرغم من اهتمام الفاطميين بالرى والزراعة، فإنه لم يخل عهدهم من أحـداث أثرت فى الإنتاج الزراعى. فكثـيـراً ما نقص فـيضـان النيل عن المستوى العادى اللازم لـرى الأراضى كما حدث سنة 457هـ فى عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى، إذ حل بالبلاد المصـرية الشدة العظمى التى استمرت

(1) د. أبى حمزة الوزنة اليمانى - المرجع السابق ص 112.

سبع سنوات. وكان من مظاهر إهمال الزراعة وارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية وانتشار الوباء. وقد اقترنت هذه الشدة بقيام الفتن والحروب الأهلية. فلما تولى بدر الجمالى الوزارة سنة 466هـ، قضى على المفسدين ووجه اهتمامه إلى إصلاح حال البلاد. فسادت الطمأنينة وعنيت الحكومة الفاطمية بالترع والجسور، فزاد خراج مصر في أيامه إلى أكثر من ثلاثة ملايين دينار.

وكان الفاطميون يعاملون الفلاحين معاملة تنطوى على التسامح والرعاية. فلم يتركوا تقدير الخراج للمقطعين، بل حددوا مقداره؛ كما حرصوا – منذ امتد نفوذهم إلى مصر ـ على عدم انتزاع الأراضى من أيدى أصحابها. فقد جاء فى عهد الأمان الذى أعطاه جوهر للمصريين: «ولكم على أمان الله التام العام الدائم المتصل، الشامل الكامل، المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام، فى أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم».

أما الأراضى التى تمتلكها الدولة، فأخذوا فى توزيع أجزاء منها على بعض أعوانهم والمختصين بهم. وكانت هذه الأراضى إذا نزلت عنها الحكومة، صارت ملكا للمقطعين؛ ولكن إذا منحت الأرض لبعض الأفراد مقابل دفع مبلغ معين من المال، تصبح إقطاع استغلال، وهذا النوع من الإقطاع كان يعطى للأجناد فى العصر الفاطمى.

وقد أدخل تعديل كبير على الإقطاعات فى عهد وزارة الأفضل بن بدر الجمالى. ذلك بأنه لما شكا صغار المقطعين من قلة دخل إقطاعهم على حين زاد المتحصل من إقطاعات الأمراء، أمر الوزير الأفضل بن بدر الجمالى بحل جميع الإقطاعات وإعادة توزيعها، ولم يتعرض للأرض المملوكة، بل أبقاها فى يدى ملاكها ومن قوله فى هذا الشأن «إن كل من كان له ملك، فهو باق عليه لا يدخل فى الإقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء أجره». وكان

أكثـر المقطعين فى ذلك الوقت من الأجناد، وقد سـمح لهم الأفضل بن بدر الجمالى بأن يستغلوا فى إقطاعهم مدة ثلاثين سنة. وفى ذلك يقول المقريزى: «وكتبت السجـلات بأنها باقيهة فى أيديهم إلى مـدة ثلاثين سنة لايقبل عليهم فيها زائد». وكـان المقطع فى أواخر العصر الفاطمى يدفع ضـريبة منتظمه عن كل فدان مقدارها دينار وخمـسة قراريط. وإذا انقطعت مدة الإقطاع، علية أن يرد الأرض المقطعـة كما تسلمـها، ولا ينقل شـيئـا من المنشآت التى أقـيمت عليها[1].

وكانت الأزمات الاقتصادية التى حلت بمصر فى العهد الفاطمى وخاصة فى أوائل القرن الخـامس ومنتصـفه عادت نتـيجـة لقصور مـاء النيل وانقطاع الفيضان. وعادة ما كان يعقب هذه الأزمـات انتشار الأوبئة وخراب الكثير من المواضع العمرانية مع ما يصحب ذلك من ندرة الأقوات وارتفاع الأسعار.

وكجزء من محـاولة التصدى لهذه الكوارث الطبيعـية عملت الحكومة، فى أعقاب الشدة العظمى وبعد استيلاء بدر الجمالى على السلطة، على العناية بأمر التـرع والجسور مما أدى إلى ارتفـاع إيرادات الدولة، فيذكـر المخزومى أن جملة الخراج فى زمن بدر الجمالى بلغ سنه 483/ 1090 ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار بزيادة ثلاثمائة ألف دينار عن ما كان يحصل قبل قدومه.

وفى أيام الوزير الأفضل شاهنشاه تم فتح خليج من النيل إلى الشرقية. فقـد كان الماء لا يصل إليهـا إلا من السردوسى ومن الصـماصم فكان أغلب أراضى هذه المنطقة يشرق فى أكثر السنوات. وكـان مُشارف هذه المنطقة رجلا يهوديا يعـرف بسنى الدولة وأمينها أبى المنجـا شلومو بن شعـيا. فتضـرر إليه المزارعون وطالبوه بفتح ترعة يصل الماء منها فى ابتداء الفيضان إليهم. فبدأ فى

---

(1) د. أبى حمزة الوزنة اليمانى - نفس المرجع ص 113.

حفر الخليج المعروف بـ«خليج أبى المنجا»يوم الثلاثاء السادس من شعبان سنة 30/506 يناير سنه 1113 واستمر حفر هذا الخليج سنتين وكانت الفائدة منه تبرر ماغرم عليه وقد استنكر الأفضل، بعد ما اتفق على فتح هذا الخليج، أن يسمى خليج أبى المنجا وأمر أن يغير اسمه إلى «البحر الأفضلى» ومع ذلك فإنه لم يعرف عند المؤرخين أوبين الناس إلى باسم «خليج أبى المنجا».

وقد اقترح الوزير المأمون البطائحى على الخليفة الآمر أن يكون لهذا الخليج يوم كخليج القاهرة، فأمر ببناء منظرة بحرى سد الخليج لينظر منها الخليفة الاحتفال بفتح هذا الخليج، وظل يحتفل بيوم فتح هذا الخليج حتى نهاية الدولة الفاطمية.

وربما كان خليج أبى المنجا هو نفسه الفرع البيلوزى القديم الذى كان قد طمر ولكن بقيت آثاره تدل عليه، فأعاد الفاطميون حفره وتعقيمه مما ساعد على رى جانب كبير من الأراضى الواقعة فى شرقى فرع دمياط[1].

أسعار المواد الغذائية:

لم يعرف المجتمع الفاطمى استقرارا فى أسعار السلع والمواد الغذائية إلا نادرا، وذلك عند إقدام الدولة على وضع تعرفة بالأسعار فى الأزمات التى تصيب البلاد. فما هى عوامل ارتفاع الأسعار؟ وهل كانت الدولة تتدخل لمعالجة هذه الناحية؟ إن الغلاء لم يهبط فجأة على المصريين، إنما هو استمرار فى الارتفاع بسبب وقوع الاضطرابات وتعدد الفتن من أيام الإخشيديين لكثرة الحروب بين الجند والأمراء، فذهب خلق كثير ضحيتها، وانتهبت الأسواق، واحترقت مواضع عدة، وقلت الأقوات فارتفعت الأسعار وكل ذلك قبل مجئ الفاطميين إلى مصر. ويعد نهر النيل من أول العوامل التى تساعد فى

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 295.

ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، إذ يلعب دورا مهما فى حياة مصر الاقتصادية والاجتماعية. يقلق الناس إذا توقف أو زاد قليلا ويخزنون الغلال، ويمتنعون عن بيعها مخافة ارتفاع الأسعار، كما يعمل الموسرون منهم على شراء الحبوب وجمعها إما طلبا لارتفاع السعر، أو لتوفير قوت عيالهم فينتج عن ذلك الغلاء. أما إذا وصل منسوبه إلى المعدل، هبط السعر، وإلا كان الجدب والقحط، وهى عادة قديمة سار بموجبها الناس.

وثمة عامل آخر ساهم فى ارتفاع الأسعار، ألا وهو نشوء الفتن ونشوب الحرب بين طوائف الجند، أو بينهم وبين العمال، فكان انشغال الناس بالفتن والظلم عاملا أقعدهم عن الزراعة والصناعة والتجارة بسبب فلتان الأمن، وظلم العمال والقواد للناس عند تحصيل الضرائب لحاجتهم الدائمة إلى المال.

عملت الدولة الفاطمية على معالجة أسباب ارتفاع الأسعار منذ سيطرتها على مصر. فأقدم جوهر الصقلى على التصدى لأسباب الغلاء بأن: ضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد، وأمر ألا تباع الغلال إلا هناك فقط. ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة فى الدخول والخروج. فكان لا يباع قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عرة المحتسب. ويحدثنا المقريزى، نقلا عن مؤرخ معاصر، هو الحسن بن زولاق: «أن المعز لدين الله منع النداء بزيادة النيل سنة 362هـ / 972م. وأن لا يكتب بذلك إلا إليه أو إلى القائد جوهر الصقلى «فى كتمان الزيادة عن العامة أعظم فائدة وأجل عائدة».

ولما اجتمع الناس سنة 399هـ / 1009م. بين القصرين واستغاثوا بالحاكم بأمر الله، وسألوه أن لا يهمل أمرهم، وأن يجد حلا لما أصابهم من جوع، ركب حماره وخرج من باب البحر، ووقف وقال: «أنا ماض إلى جامع راشدة، وأقسم بالله، لئن عدت فوجدت فى الطريق موضعا يطأه حمارى،

مكشوفا من الغلة، لأضربن رقبة كل من يقال لى، إن عنده شيئا منها، ولأحرقن داره وأنهبن ماله». وهو يقصد بذلك طبعا التجارة. ثم توجه وتأخر إلى آخر النهار. فلم يبق أحد من أهل مصر (الفسطاط) والقاهرة وعنده غلة، حتى حملها من بيته أو منزله ولقاها فى الطرقات.

وأمر الحاكم بأمر الله، بما يحتاج إليه فى كل يوم، وفرضه على أرباب الغلات بالنسيئة وخيرهم فى أن يبيعوا بالسعر الذى يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم، ولا يمكنهم من بيع شيء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة. فاستجابوا لطلبه، وأطاعوا أمره، فانخفضت الأسعار[1].

مكافحة الغلاء وقمع الغش:

وحتى تعطى معالجة الدولة للأزمات الاقتصادية، التى كانت تتخبط بها البلاد، نتائجها المرجوة، أوجبت ضبط الموازين والمكاييل، بمؤسسة العيار. وفرضت شراء الموازين والمكاييل من تلك المؤسسة، على أن تخضع من وقت لآخر لإجراء كشف عليها من قبل المستخدمين بالمؤسسة، حتى إذا وجدوا: «سنجة زائدة أو ناقصة استهلكوها».

وكان الرطل يعتبر وحدة الوزن فى مصر - القاهرة - وهو يساوى مائة وأربعين درهما (140) أو اثنتى عشرة أوقية (12). كما كان يستعمل الـ «من» أحيانا، وهو نوع من أنواع الأرطال، ويساوى مائة وستين درهما، واعتبروه من أحسن أنواع الأرطال فى مصر. واستعملوا الكيل الذى يساوى مائة رطل (100) والحملة وتساوى أيضا ثلاثمائة رطل (300) بالمصرى.

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص 77.

وعلى غرار وحدات الأوزان، كانت هناك وحدات للكيل. فوحدة الكيل الأساسية كانت القدح، الذى تختلف قيمته من مكان لآخر، ويختلف تبعا لذلك الأردب إلا أن القدح الشائع الاستعمال، وهو قدح مصر (الفسطاط) وتبلغ زنته مائتين واثنين وثلاثين درهما (232) من القمح. وكان أكبر من القدح الويبة التى تساوى ستة عشرة قدحا (16). ثم يليها الأردب، ويساوى ستة وتسعين قدحًا (96) أوست ويبات كما استعمل فى بعض النواحى الأردب الذى يساوى مائة وستة سبعين قدحا (176) أو إحدى عشرة ويبة. واستعمل المصريون للحبوب والدقيق وحدات، الكيل، والحملة، والتلييس.

وكانت المسافات تقاس بواسطة القصبة، التى تعتبر وحدة القياس. وتعرف بالقصبة الحاكمية، لأنها استحدثت فى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله، وطول هذه القصبة ستة أذرع (6 أذرع)، على أن الذراع ست قبضات، والقبضة أربعة أصابع، وتقدر القصبة فى الغالب بباعين من باع الرجل المعتدل الطول. ويبدو أن الباعة، لم يأتمروا بأوامر الدولة، فلم يخضعوا مكاييلهم وأوزانهم للكشف فى مؤسسة العيار. ولما تناهى ذلك إلى مسامع الدولة، كتب سجلاً قرئ فى الأسواق بالنهى عن ذلك، وأعطى الباعة فرصة مدتها ثلاثة أيام. فمن وجد فى نهايتها عنده سنجة أو كيل أو ميزان، وفيها عيب، أو تبين بأنه بخس الناس وغشهم حلت به العقوبة كائنا من كان.

الأسواق:

وكانت الأسواق بمصر ـ القاهرة ـ كثيرة ومنتشرة فى جميع الأحياء (الحارات) ولا سيما بقصبة القاهرة، التى كانت تضيق بالباعة، فيجلسون على الأرض فى طول القصبة، ويعرضون أطباق الخبز والمواد الغذائية والسلع الأخرى، وكثيرا ما كان والى القاهرة يمنعهم من التبسيط فى القصبة

والشوارع الضيقة المتفرعة عنها لعرقلة السير فيها، واحتجاج أصحاب الحوانيت المستأجرة.

ما تزال عادة عـرض الخبز على أرصفـة الطرقات فى أطباق خشـبية أو أقفاص من سعف النخل تعرض أمام واجهات المحلات مع الخضار، كالبطاطا والبصل والبندورة، جنبا إلى جنب. إلى يومنا هذا والناس تقلب الخبز بأيديها كما تقلب البطاطا.

والجدير بالذكر أن مصر ـ القاهرة ـ عـرفت منذ أيام الفاطميين الأسواق المتخـصصة بمعنى أنه كان لكل نوع مـن السلع سوق تجمع فيـه الحوانيت التى تبيع البضـائع المنتمية إلى فصـيلة واحدة أو تؤدى خدمة واحدة. كـما عرفت أيضا الأسواق التى تشتمل على كل مايحتاجه الإنسان تقريبا أو ما يعرف اليوم بـ«السوبر ماركت».

وكانت الأسـواق بمصر ـ القاهرة ـ عـبارة عن مـجموعـة من الحوانيت تتوزع فـيها البضـائع والمواد الغذائية فى بناء واحـد (القيسارية) وكـانت أيضا الدكاكين المتخصصة.

ومن هذه الأسواق المتخـصصة نذكر على سبيل المثـال لا الحصر: سوق الشرايحيين الذى سمى، بعد الدولة الفاطمية، بسوق الشوايين، وهو من أقدم أسواق الدوله الـفاطميـة فى القاهرة حـيث أنشئ سنه 365هـ/ 976م، وسوق الصيـارفة والصاغة، وسـوق الدجاجيـين الذى كان يباع فيـه الدجاج والأوز وسائر أنواع الطيور والعـصافير: كالبـبغاوات والهزارات والشحـارير والسمان وسائر مـا يحتاجه المرء لتـربية وصيد الـعصافيـر، وسوق الشماعـين، وتبيع حوانيتـه الشموع الخاصة بالمواكب، والفوانيس والطوافـات، وسوق الرواسين حيث يباع: الرؤوس والغنم والقـوائم بعد تنظيفها، وكان يشـتمل على أكثر

من عشرين حانوتا. وأسواق الجزارين والزياتيــن والجبانين واللبانين والخبارين والطباخين والخضريين. وقد زار ناصر خســرو سوق الخضر بمصر فذكر أسماء الفواكــه والخضــار التى رآها فيـه بقوله: «رأيت فـى يوم واحد هذه الفــواكه والرياحــين، الورد الأحمــر والنيلوفر والـنرجس والنارنج والليمــون والمركب والتفاح واليــاسمين. والريحان الملكى والسفرجل والرمــان والكمثرى والبطيخ والعطر والموز والزيتــون والبليلح (الأهليلج) والرطب والعنب وقـصب السكر والباذنجان والقرع واللفت والكرنب والفول والأخضــر والخيار والقثاء والبصل والثوم والجزر والبنجر»[1].

ذكر المقريزى أن سوق الخضر هذا كان فيه حانوت لا يباع فيه إلا حوائج المائدة من الخضر كالبقول والكرات (مثل الثوم) والشمار والنعناع... إلخ.

وإلى جــانب هذه الأســواق كــانت هناك أســواق العطارين والخــراطين والقشاشــين والزجاجين والرفائين والفــرائين والخياطين والأمشــاطيين. وحتى لبائعى البزورات خصصت أماكن، فكان سوق النقليين الذين يبيعون: الفستق واللوز والزبيب والجوز والــبزورات (اللب) وخلافــه. وسوق اللجمــيين الذى يباع فـيه آلات اللجم، والركب، والسروج، والسيــور (الأحزمة)، والمهامـيز التى أفــردت فى حوانيت لبـيع المهامـيز المذهبــة أو المطلية بــالفضــة. وسوق الحلاويين المعــد لبيع ما يصنع من الحــلويات بأشكال وأنواع مختلفــة. وسوق الكتبيين والحريريين والعنبريين والصناديقيــين (النجارين اليوم)، حيث تباع فيه الصناديق والخزائن وسائر الأثاث مما يعــمل من الخشب. وسوق القناديل الذى كان يزخر بالتــحف النادرة. كما أفردت أسواق لبيع الرقــيق، والجوارى، وقد قال المقدسى، عن أسواق مصر «يطول الوصف بنعت أسواقها وجلالته».

---

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص 80.

ويتوافد الناس إلى الأسواق من الأماكن البعيدة، وهم على ظهور الدواب وكذلك أصحاب الدكاكين. لذلك اتخذ بعض الأشخاص من ذلك وسيلة للعيش والكسب، فربطوا عددا من الحمير، عند رأس كل شارع، وعليها برادع مزينة، ليكتريها من يريد، فيركبها الى حيث يقصد لقاء أجر زهيد فبلغت البهائم المعدة لنقل أهل الأسواق وأصحاب الدكاكين يوميا، خمسين ألف بهيمة (دابة) مسرجة تزين وتكرى.

ويختلف إلى الأسواق جميع الناس تقريبا. حتى أن الجوارى فى قصور الخلفاء كن يذهبن فى طائفة من الخدم، الى الأسواق، لشراء حاجاتهن، وعلى الأغلب إلى دار الجوهر ودار الأنماط، فيشترين ما يحببن ثم يعدن كسائر الناس. وأعتقد أن الحاكم بأمر الله ساءه ذهاب الجوارى إلى الأسواق والتلاقى فيها بالرجال، لذلك أصدر أوامره بمنع ارتياد سوق الجوارى إلا لمن كان مشتريا أو بائعا - بحجة أن ذلك يؤخر عملية الشراء أو البيع ويعرقل السير أحيانا لدخول هذا السوق بعض المتطفلين - وتخصيص يوم لبيع الجوارى، ويوم آخر لبيع الغلمان، بحيث لا يتواجد من الجنسين فى يوم واحد.

دب الخوف والهلع فى قلوب أهل الأسواق بعد أن أصدر الحاكم بأمر الله أوامره بمنع دخول أى من المكاريين أصحاب الحمير، ولا من يركب معهم، راكبا من باب القاهرة، ولا يجلس أحد على باب الزهومة من التجار وغيرهم، ولا يمشى أحد ملاصقا القصر من باب الزهومة إلى باب الزمود. فطلبوا من الخليفة أمانا. فكتب لهم أكثر من مائة أمان اختص أهل الأسواق بمعظمها.

وكما تدخلت الدولة الفاطمية لقمع الغش، تدخلت فى كل مرة ارتفع فيها السعر لتحدد على الأقل أسعار المواد الغذائية، والسلع الأساسية وتمنع احتكار الحبوب والدقيق على أيدى كبار التجار. كما عادت الدولة

عن المتاجرة بالغلال تخفيفا عن وطأة المستهلك لتكون الأسعار واحدة وعامة.

لذلك لم يرض المعز لدين الله الفاطمى إلا أن تكون مشتريات القصر بسعر سائر الناس، فوقع بيده إلى محمد بن الحسين بن مهذب - صاحب بيت المال - «تقدم يا محمد بابتياع لنا ولمولاك عبد الله (ابن الخليفة) فى كل يوم من الفاكهة الرطبة واليابسة كذا، بسعر الناس، ولا تعرف الرسول لئلا تقع محاباة ولا مسامحة، وكذلك حوائج المطبخ».

وتسهيلا لمهمة الزبائن، فقد كان التجار فى مصر من: بقالين وعطارين وبائعى خردوات، يعطون الأوعية اللازمة لما يبيعون من زجاج أو خزف أو ورق، حتى لا يحتاج المشترى أن يحمل معه وعاء. وهؤلاء التجار كما يقول ناصر خسروا «يصدقون فى كل ما يبيعونه، خوفا من العقاب، لأن جزاء من يغش أو يكذب على مشتر، الركوب فوق ظهر جمل حاملا بيده جرس، ويطوف به فى المدينة، وهو يدق الجرس وينادى، قائلا: قد كذبت، وها أنا أعاقب، وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب» لكن هذا العقاب لم يخف الجميع، إذ بقى هناك من لجأ إلى الكذب وعرف بقلة الأمانة.

وإليكم جدولا بيانيا ببعض المواد الغذائية وأثمانها فى مصر - القاهرة - فى العصر الفاطمى[1]:

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص 83.

الخليفة	المواد الغذائية	الوزن أو الكمية	الثمن	السنة	ملاحظات
الحافظ	الخبز	3 رطل	1 درهم	536هـ	قل تواجد
لدين الله	الدقيق	الحملة	150درهما	536هـ	الدجاج
	القمح	الأردب	90 درهما	-	الفراريج..
	الشعير	الويبة	7 دراهم	-	
	زيت الأكل	1 رطل	7 دراهم	-	
	زيت الوقود	1 رطل	2/ 11 درهم	-	
	الجبن	1 رطل	2 درهم	-	
	البيض	100 بيضة	20 درهما	-	
الفائز بنصر الله	القمح	الأردب	5 دنانير	549هـ	

تم استخلاص السلع وأثمانها الواردة فى الجدول من: المقريزى، اتعاظ الحنفا، بأجزائه الثلاثة ومن إغاثة الأمة..

نستنتج من جدول الأسعار المبين أعلاه، أن مستوى المعيشة عند الفقراء كان متدنيا إلى درجة البؤس والحرمان، بسبب إضطراب الأسعار ومتطلبات الحياة اليومية الغذائية للعائلة المؤلفة من خمسة إلى ستة أشخاص بما فيهم من الأب والأم، لأن: راوية الماء بثلاثة دراهم، وثلاثة أرطال من الخبز بدرهم، ورطلا من الجبن بدرهمين، وخمس بيضات بدرهم، وثلاث أواق من السكر بدرهم، وأربع أواق من اللحم بدرهم. فيكون مجموع ماتحتاج إليه العائلة المتوسطة العدد يوميا تسعة دراهم عدا بدل الإيجار للمسكن، وثمن الملبس

وغيـره. وهذا ما يسـاوى تسعـة أعشـار مدخول الـعائلة من الطبـقه الثـالثة والفقـيرة، إذا علمنا بأن غالبـية الناس فى المجـتمع المصرى كـانت مداخلهم اليومية لا تزيد على عشرة دراهم فى الوقت الذى كـانت فيه رواتبهم الشهرية لا تتعدى الـ 3 إلى 10 دنانير فى الشهر.

فهل باسـتطاعة عـائلة مدخولـها اليومى عـشرة دراهم أن تشـترى ولو بطيخـة واحدة بثلاثة دنانير أو رمـانة واحدة بدينار؟!، وحتى بثـلاثين درهما البطيخة، وثلاثة دراهم للرمانة الواحدة التى اعتبرت من الفواكه والخضار التى نظر إليها الفقراء بعيونهم واشتهوا مضغ قشورها، وهم لا يقدرون، ولا سيما فى الأزمات التى كانت تصيب البلاد.

الصناعة:

لا شك أن التطور الكبير فى تجارة مصر الدوليـة وافتتاح أسواق جديدة لها، بالإضافة إلى الرفاهية العالية للبلاط الفاطمى قد أديا إلى ازدهار مختلف فروع الصناعة فى مصر الفاطمية. كذلك فقـد دعت الحياة الاجتماعية المترفة، التى وصفها لنا الرحالون الذين زاروا مصر فى هذه الفترة، إلى تقدم الصناعة من حيث الكم والكيف، وألقت أعبـاء جديدة على الإنتاج الصناعى المحلى. فقـد زاد حجم الصناعـات القديمـة القائمـة فى مصر وأوجـدت لها فـروعًا جديدة، وظهـرت معهـا صناعات لم تكن مـعروفة من قـبل، واستـخدمت أساليب جديدة كـما تحسنت الطرق القديمة أو تم تقليد الطرق المسـتعملة فى مراكز أخرى بنجاح.

ويمكننا تفـسـير هذا الازدهار، ولـو جزئيـا، بسـياسـات الفـاطميـين الاقتصادية التى تبنت مبدأ حرية المشـاريع. ولما كان الأقباط هم عماد الصناعة فى مصر فى هذا الوقت، فقـد كان لسياسة التسامح التى اتبـعها أغلب خلفاء

الفاطميين، أثر فى أن يجد الأقباط أنفسهم ويأمنون على أموالهم ويجودون أعمالهم، وكان وراء هذه الروح الجديدة رغبة الفاطميين فى استغلال مهارة الأقباط فى الإنتاج الصناعى، وقد جذب هذا الازدهار الكثير من العمال الأجانب الذين استقدمهم الفاطميون من بلادهم واجتذبوهم بالرواتب المغرية، كما أن الفاطميين استعانوا ببعض الأسرى الأجانب فى مجال الصناعة[1].

استعملت أساليب جديدة فى الصناعة فى العصر الفاطمى. وكان مما ساعد على تقدمها استقرار الأمور فى البلاد، فضلا عن حياة الترف والبذخ التى سادت المجتمع فى بعض المدن المصرية، وبخاصة القاهرة والفسطاط. وكان لهذه الحياة تأثير كبير فى الإنتاج الصناعى، فأصبح عمل المصانع ليس مقصورا على إمداد الجيش والأسطول الفاطمى بالسلاح والعتاد الحربى والملابس لطوائف الجند، بل تنوع لسد حاجة الخلفاء والوزراء ورجال الدولة وغيرهم.

وكان من الصناعات التى ازدهرت فى هذا العصر وتنوعت أصنافها: صناعة النسيج، إذ بلغت من الرقى فى مصر بحيث أصبح من اليسير صنع بعض الأقمشة الصوفية؛ فامتازت بلدة القيس بعمل المنسوجات الصوفية الرفيعة. وكانت بعض منسوجات الصعيد الصوفية تصدر إلى بلاد الفرس، حيث عرفت باسم المصرى[2].

انتشرت صناعة النسيج فى ديبق وتنيس وتونة وشطا فى الوجه البحرى. كما تشير أوراق الجنيزة إلى مراكز جديدة لصناعة الكتان مثل: قطا ومنية الخصيب ومنية غمر أو منية زفتى.

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 296.

(2) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 297.

ازدهرت صناعة النسيج فى دور الطراز العامة والخاصة الموجودة فى تنيس ودمياط وشطا وفى بعض مدن الصعيد. وقد أشار ابن الطوير مطولا إلى وظيفة صاحب الطراز وما كان يعمل فى طراز الخاص برسم الخليفة مثل المظلة وبدلتها والبدنة واللباس الخاص الجمعى. كما أن دار الوزير ابن كلس حولت فى العصر الفاطمى الثانى إلى دار للديباج، فقد كان الخلفاء الفاطميون فى حاجة ماسة إلى كميات هائلة من المنسوجات لهم ولرجال البلاط وللكسوة الشريفة وللخلع التى كانوا يمنحونها فى الاحتفالات والمواسم. وقد سجل ناصر خسرو أثناء زيارته لتنيس إعجابه بما كان ينسج بها من «قصب» ملون تصنع منه العمائم الشرب والطواقى وملابس النساء، وكذلك قماش البوقلمون وهو قماش ذهبى يتغير لونه بتغير ساعات النهار.

وقد نجح النساجون فى العصر الفاطمى نجاحا كبيرا فى توزيع الألوان واختيارها بالإضافة إلى ثروتهم الزخرفية الواسعة وابتكارهم فى الرسوم المستخدمة ذاتها. فنجد فيما وصل إلينا من قطع النسيج الفاطمى السيقان والفروع النباتية مرسومة بثقة وبدقة سواء فى التواءاتها أو فى تفرعها ونشوء غيرها منها كما نجدها مزدحمة برسوم الحيوانات على اختلاف أنواعها.
وظلت زخارف الأقمشة فى العصر الفاطمى فى تطور مستمر، فقد كانت فى أول الأمر تحمل أشرطة متوازية فى بعضها كتابات، ثم أخذت هذه الأشرطة تزداد عددا بين القرنين الخامس والسادس/ الحادى عشر والثانى عشر حتى فى بعض الأحيان تكسو سطح النسيج كله، كذلك فإننا نجد على منسوجات الفاطميين زخارف فى معينات وفى جامات (مناطق) مختلفة وحملت أسماء الخلفاء وألقابهم تكتب على الأقمشة بلحمة من الذهب أو فضة بخيوط متعددة الألوان ومن مادة أغلى من مادة النسيج، وكان شريطا يشتمل أيضًا بعض عبارات الأدعية وتاريخ الصنع واسم مصنع الطراز نسجت فيه هذه

الزخرفة. فقد كانت كتابة أسماء الخلفاء نقل إلينا العديد من نماذج النسيج الفاطمى محفوظة فى متحف الفن بالقاهرة وفى المتاحف العالمية.

وكانت القاهرة، فى عهد الفاطميين، مركزا مهما لصناعة المنسوجات الحريرية. وقد أنشأ المعز لدين الله فيها داراً للكسوة حيث كانت تفضل الثياب لموظفى الدولة عى اختلاف درجاتهم. وكان يصنع بهذه الدار أيضا كسوة الكعبة، والخلع التى يمنحها الخلفاء للوزراء والأمراء والأشراف وكبار رجال الدولة فى عيد الفطر (حتى سمى هذا العيد بـ «عيد الحلل»). كذلك عمل الفاطميون على النهوض بصناعة النسيج، فأنشأوا عدة مصانع لإنتاج الأنواع الفاخرة. وكانت دار الديباج؛ كما أن خزانة البنود التى بناها الخليفة الظاهر الفاطمى كان بها ثلاثة آلاف صانع لصنع أفخر أنواع الثياب.

وكان لصناعة المنسوجات الكتانية شأن كبير فى مصر فى العصر الفاطمى. ويرجع السبب فى ذلك إلى وفرة الكتان فى منطقة دمياط وشرق الدلتا. ومن المراكز الرئيسية لهذه الصناعة: الفيوم وتنيس ودمياط وشطا وديبق. وينسب إلى هذه المدينة الأخيرة أجود أنواع الأقمشة، وهو المسمى بالديبقى. وكان يصنع فى ديبق قماش ثقيل جيد النسيج، والعمائم الطويلة التى يبلغ طول الواحدة منها مئة ذراع.

كذلك تقدمت صناعة الزجاج والخزف فى العصر الفاطمى. وكانت الفسطاط من أكبر مراكز صناعة الزجاج. ومن البلاد التى اشتهرت بهذه الصناعة أيضا الفيوم والأشمونيين والإسكندرية. أما الخزف، فقد أشار ناصر خسرو إلى أن المصريين كانوا يصنعون أنواعا مختلفة منه، وبلغ من انشار استعماله فى مصر أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه فى أوان من الخزف بدلا من الورق[1].

(1) د. أبى حمزة الوزنة اليمانى - المرجع السابق ص 114.

يعد (الخـزف ذو البريق المعـدنى) من أهم الفنون التى تميـز بها العـصر الفاطمى. وإن كـان مما يؤسف له أن النماذج السليـمة التى نعرفـها منه نادرة جدا، فما كشف منه فى أطلال الفسطاط، على كثرته، نماذج غير كاملة. وقد استخدم المسلمون الخزف ذا البـريق المعدنى بدلا من الأوانى الذهبية التى حرم الإسلام استـعمالها لما له من بريق يعادل بريق الأوانى الـذهبية، وإن كنا نعلم من المصادر أن الفاطميين، رغم ذلك، قد استخدموا الأوانى الذهبيةوالفضية. وقد تطورت هذه الصناعة فى مـصر تطورا طبيعيا حـتى بلغت أقصى درجات الجودة فى العصر الفاطمى. وهذا الضرب من الخـزف يعد من مفاخر صناعة الخزف الإسلاميـة، لاسيما وأن الصين الذائعة الصـيت فى صناعة الخزف لم تعرف هذه الصناعة، كما لم يفلح الخـزافون الغربيون فى تقليده إلا فى القرن الثامن عشر. وقد أشاد ناصر خسرو بصناعة الفخار فى مصر الفاطمية من كل نوع ووصـفه بأنه لطيف وشـفاف بـحيث إذا وضـعت يدك عليه من الخـارج ظهـرت من الداخل، وأنه كـانت تصنع منه الكوؤس والأقـداح والأطبـاق، ويضيـف ناصر أن المصريـين كانوا يزينوها بألوان تخـتلف وتتغـير باخـتلاف أوضاع الإناء. ومما يدل على ازدهار صناعة الفخار عموما فى العصر الفاطمى ما ذكره ناصر خسرو أيضا من أن التجار فى مصر من بقالين وعطارين وبائعى خردوات كانوا يعطون الأوعية اللازمة لما يبـيعون، من زجاج أو خزف بحيث لا يحتاج المشترى أن يحمل معه وعاء.

وذكر صاحب كتاب «الذخائر والتـحف» أن من بين ما وجد فى القصر فى أثناء الأزمـة سنة 461/ 1068 خـزائن مملوءة من ســائر أنواع الصـينى. بلغ الخزافون الفـاطميون مرحلة مـتقدمة فى دقة التـعبير فى الرسـوم الآدمية التى صوروا فـيها أشخـاصا يقومون بمخـتلف الأعمال حـيث نرى فيها راقـصين ومناظر الشراب والطـرب والموسيقى ورسـوما لنساء رشـيقات، إلى حـد قد

يبعث على الظن بأنهم تأثروا فى بعض الأحيان برسوم هلـينستية أو بيزنطية. وقد وصلت إلينا نماذج عـديدة من الخزف الفاطمى مثبت عليـها مكان الصنع وتوقيع الصانع.

ومن الفنون المتطورة فـى العصـر الفـاطمى (المصنوعـات الزجـاجيـة) و(صناعة البللور الصخـرى). فمن المصنوعات الزجاجيـة التى وجدت رواجا فى العصـر الفاطمى «الصنج الزجاجـية» التى تستـخدم كعيـارات وزن وكيل ويطبع بها على الأوانى لبيان أحجامـها المختلفة. ويحدثنا المقريزى وهو يصف قرية سمناى، إحدى قرى تنيس، نقلا عن شاهد عيان أنه كشف بها فى ربيع الأول سنة 837 أكتوبر عام 1433 غضارات زجاج كثيـرة مكتوب على بعضها اسم الإمام المعز لدين الله وعلى البعض الآخر اسم الإمام العزيز بالله وكذلك اسم الإمام الحاكم بأمر الله واسم الظاهر لإعـزاز دين الله وأكثرها عليها اسم الإمام المستنصر بالله. وقد وصل إلينا العديد من هذه الصنج ووجدت طريقها إلى المتاحف العالمية.

يذكر صاحب كـتاب «الذخائر والتحف» أنه وجـد فى خزائن الطرائف والفضة، وقت الأزمـة، «ستة وثلاثون ألف قطعة من مـحكم وبللور مجرود من سائر أنواعه»، وأن ناصـر الدولة حصل من خزائن القصر على «قـاطرميز وعاء عميق ذو غطاء بللور فـيه صور نابتة عن جسمه يسع من الشـراب سبعة عشـر رطلا، ودكوجة بـللور مجرود تسع عـشرين رطلا»، كـذلك وجد فى خزائن القصر «مجمع سكارج مـخروط من قطعة بللور بغطائه، وفيه سكارج بللور تخرج منه وتعـود إليه، فتحتـه أربعة أشبار فى مثلهـا مليح الصنعة فى غلاف خيزران مذهب». وكان مما حصل عليه ناصر الجيوش، على هيئة كيزان الزير المعمولة من النحاس، نوع مـعمول من البلور المجرود مقبضـة مستخرج منه يحمل عشرة أرطال من الماء بالمصرى.

أما أحسن فروع الفن الفـاطمى حظا فى وفرة النماذج التى وصلت إلينا فهى (الأخشاب ذات الزخارف المحفورة - bois sculptes). وقد وصلت إلينا منها نماذج كثيـرة على شكل حشوات وألواح خشبيـة ومصاريع أبواب ومنابر متنقلة، كانت فى المساجد والكنائس وبقايا القصر الفاطمى الصغير، محفوظة اليوم فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، وتعد أغنـى المجموعات الخشبية فى متاحف العالم أجمع.

وفى دراسته المهمة عن «مميزات الأخشاب المزخرفة فى الطرازين العباسى والفاطمى فى مـصر» قسم فـريد شافعى الطراز الفـاطمى إلى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى وتشـمل النصف الأول من القـرن الخامس / الحـادى عشـر، وتشمـل النصف الثانى من القـرن الخامس / الحـادى عشر والربع مـن القرن الســادس / الثانى عـشر، والمرحـلة الثالثـة وتشمـل الربع الثالث من القـرن السادس / الثانى عشر.

والمرحلة الأولى اسـتمرارا للطراز الطـولونى أو الطراز السامـرى الثالث (نسبـة إلى سامـراء)، وأهم نماذجها حـشوات مـصراعى البـاب الذى أمر به الحاكم بأمر الله ليوضع فى الجامع الأزهر وقت تجديده سنة 101.

ثم نماذج المرحلة الثانية الأخشاب التى اكتشفت أثناء عملية ترميم مسجد قلاوون فى مطلع هذا القرن، فقد كشف فـيه عن مجموعة نادرة من الألواح الخشبـية كانت مستخـدمة بالقصر الفاطمى الغـربى، الذى بنى فى المارستان، وأعيـد استخـدامها فى المارستـان على وجههـا الآخر فى كسـوة من جدران مارستان قلاوون. وهى عبـارة عن ألواح طويلة يبلغ أحد منها نحو 30 سم. كـانت مسـتـخدمـة فى تغطيـة الإفريز الأعلـى. وقد زخـرفت هذه الألواح بتقسيمـها إلى ثلاثة أشرطة، الأوسط حافتيه العليا والسـفلى شريطان رفيعان مزخرفان بعروق على هيئة وردة أو متقابلة فى تماثل وتخرج منها أوراق نخيلية

وأنصاف نخيلية، أمثلة قليلة من هذه الأشرطة الرفيعة بحلزونات بداخلها عناصر نباتية وحيوانات وطيور. أما الشريط الأوسط العريض فقد قسم إلى مناطق هندسية تملأها عناصر آدمية وحيوانات وطيور تمثل موضوعات مختلفة منها مناظر صيد وقنص ومنها مجالس شراب وطرب وغير ذلك، وملئت أرضية تلك العناصر بزخارف نباتية دقيقة مستواها منخفض عن مستوى المناطق الهندسية والأشرطة الرفيعة وعناصر الكائنات الحية، أى أن الحفر فى هذه الألواح قد عمل على مستويات ثلاثة[1].

يرى فريد شافعى أن الألواح المثبتة بالجدران الداخلية لمدفن شجر الدر، فى مستوى أعتاب الأبواب وتحت قبة المحراب، قد صنعت فى العصر الفاطمى وانتزعت من مكانها الأصلى وأعيد استخدامها فى هذا المدفن، حيث أن التكوين الزخرفى فيها نفسه الموجود فى الألواح المكتشفة فى مجموعة قلاوون. وتميزت ألواح مدفن شجر الدر بأن الأشرطة الوسطى العريضة بها ملئت بكتابات كوفية كلها آيات قرآنية ما عدا شريط واحد به عبارات دعائية، عوضا عن العناصر الآدمية والحيوانية ورسوم الطيور التى وجدت فى مجموعة قلاوون، إلا أن الحفر فى هذه الألواح تم على مستويين وليس على ثلاثة مستويات كما فى المجموعة السابقة.

أما المرحلة الثالثة فتميزت بظهور عناصر ذات أصل هلينستى وأخرى ذات طابع إسلامى أهمها زخارف الأرابيسك وازدياد التعقيد والتنويع فى التقسيم الهندسى والاتجاه نحو تجميع حشوات صغيرة منفصلة مختلفة الأشكال بواسطة ضلوع معشقة. وأهم نماذج هذه المرحلة: ضلفتا باب من مسجد السيدة نفيسة، ومحراب مسجد السيدة نفيسة، ومحراب السيدة رقية،

---

(1) د. سعد زغلول - المرجع السابق ص 429.

وحشوات باب جامع الفكهانى (الأفخر)، وأضاف إليها فريد شافعى حجاب الهيكل بست بربارة بمصر القديمة المحفوظ فى المتحف القبطى، والذى يرجعونه عادة إلى المرحلة الأولى.

وأصبحت «صناعة السكر» دون شك تمثل جانبا مهما فى الاقتصاد المصرى فى القرن الخامس / الحادى عشر. وقد تحسنت طرق تكرير عصير قصب السكر فى مصانع القصب العديدة القائمة فى هذه الفترة فى مدن وقرى كثيرة فى مصر، حيث استخدم النطرون والشب فى تنقية المواد المتخلفة وذلك بدلا من الغلى المتكرر. وكانت صناعة السكر فى ظل الفاطميين ذات طابع رأسمالى بالتأكيد، فالطرق المعقدة التى استخدمت فى هذه العملية كان لا يمكن استخدامها إلا فى المصانع الكبيرة التى كان يطلق عليها «مطابخ السكر».

وفى هذه الفترة كذلك بدأت «صناعة الورق» فى الازدهار بعد انقراض إنتاج البردى، وأصبحت «مطابخ الورق» فى الفسطاط تنتج الورق المعروف بالورق الطلحى، نسبة إلى طلحة بن طاهر وإلى خراسان المتوفى سنة 123/ 828، أحد أوائل من أدخل «مطابخ الورق» فى الإسلام.

الأجور والرواتب:

اختلفت الأجور والرواتب باختلاف الرتب والوظائف التى شغلها الأشخاص. فقد كانت رواتب الفئات الثلاث الأولى أغلب الأحيان عالية، ولم تكن مداخيلهم تقتصر على رواتبهم، بالإضافة إلى الإقطاعات وما كان يدفع لهم فى المواسم من الهدايا، وما يخلع عليهم من الخلع فى الأعياد، وما يوزع عليهم من الكسوة الصيفية والشتوية، وما يقدم إليهم من جرايات اللحم والتوابل وغيرها من المواد الغذائية، عدا بعض الأنواع الأخرى التى تقدم

إليهم بأسعار رمزية، مثلا على ذلك سلة الفاكهة بدينار، وعشرة أرطال الشمع بدينار، ونصف حمل البطيخ بدينار أيضا. وربما وصل راتب الوزير مع ملحقاته إلى مائة ألف دينار فى السنة، وراتب قاضى القضاة ألف ومائتى دينار (1200) سنويا عدا المؤنة والهدايا وخلافها، ومثلها رواتب صاحب الباب وصاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات.

أما رواتب أصحاب الفئات الأخرى من الموظفين، كالحاشية، وأرباب الخدم والكتاب والفراشين والجوق والمؤذنين والخياطين والرفائين وصبيان بيت المال وبعض أرباب الرواتب المستقرة من ذوى النسب والبيوتات، فتكاد لا تقيهم الجوع فى الأيام العادية، وذلك لتقلبات الأسعار وارتفاعها من حين لآخر تبعا لعوامل طبيعية واقتصادية، فشاعت الرشوة وانتشر البرطيل. ومن هذا الباب يحدثنا الكندى أن بعض أصحاب المناصب عرفوا... «بقلة الأمانة، وظهور الخيانة ورقة الدين واغتصاب مال المسلمين، والارتشاء على الحكم وغير ذلك من القبائح». واستطاع بعضهم من وراء ذلك أن يجمع ثروة كبيرة جدا. وليس أدل على ذلك من أن الخليفة الآمر بأحكام الله ظل فى دور الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى يحصى ثروته بعد وفاته وبين يديه الكتاب يكتبون ما ينقل إلى القصر منها مدة أربعين يوما...، فتصور كم كانت ثروته![1].

نسوق دليلا آخر على ابتزاز أموال الشعب والدولة من قبل الموظفين صغارا وكبارا، ما يذكره لنا المقريزى، من أمر الراهب أبى نجاح بن قنا الذى كتب إلى الخليفة الآمر بأحكام الله رقعة يخبره فيها أن بعض الكتاب النصارى من الأقباط، قد أخذوا أموال الدولة واستولوا عليها، وأن استعادتها منهم

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - المرجع السابق ص 69.

يملأ بيوت الأموال. فعينه الخليفة مشرفا على الدواوين وكلفه أمر تحصيل الأموال المختلسة، وأمر بمساعدته على ما يخرجه من الحسابات، وتسهيل مهامه. فحصل أموالا كثيرة للدولة من الكتاب النصارى الذين كانوا قد جمعوها بطرق غير مشروعة وأعادها للدولة أولا فأولا، فلقب بـ«الأب القديس الروحانى النفيس أبى الآباء وسيد الرؤساء».

ويبدو من سياق كلام المقريزى أن هذا الراهب لم يكن قديسا بالمعنى الذى أسبغ عليه، لأنه كان وصوليا يحب المجد والشهرة والسلطة، فتقرب من الخليفة من هذه الزاوية التى كانت متفشية آنذاك وحتى يصدق فى أقواله اتهم الكتاب النصارى فقط فى اختلاس الأموال، بينما غالبية الموظفين والوزراء كانوا كذلك من مصادرة عمال الدواوين من المشارفين والضامنين والعمال المسلمين أنفسهم.

وعندما فرضت ضرائب (الخوة) على السباحة فى مياه النيل، ومنعت قوارب النجدة من إنقاذ طالب الخلاص، إذا لم يكن قد دفع سلفا دينارين ونصف الدينار بطلب من متولى الصناعة محمد الحسينى والعجمى. اضطر الظاهر لإعزاز دين الله إلى إصدار أوامره بإلغاء مثل هذه الضريبة، ومنع أخذ درهم واحد عن النزول إلى النيل، وفرض إنقاذ من يجب إنقاذه دونما مقابل.

ومن ضروب الاحتيال لجمع المال، قيام السوقة (المتسكعين فى الأسواق لطلب الحسنة وخلافها) والعامة بالطواف فى أسواق مصر بالطبول والبواق، يجمعون من التجار والباعة ما ينفقونه فى طريقهم إلى سجن يوسف، فامتنع التجار عن الدفع وقالوا لهم: «شغلنا بعدم الأقوات يرفعنا عن هذا». فرفع السوقة والعامة عرض حالهم إلى الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، الذى طلب إلى متولى الشرطة السفلى (أى شرطة مصر) إبلاغ التجار وجوب دفع ما

جرت العادة به من رسوم، وأذن لهم بالخروج إلى سجن يوسف، ووعدوا أن يطلق لهم الخليفة ضعف ما أطلق لهم فى السنة الماضية من المساعدة والهبة.

أما والده الحاكم بأمر الله فقد منع من عادته الطواف فى الأعياد والمناسبات بالأسواق لأخذ الهبات، من الرجالة والبواقين (نافخي البوق).

ومن الأجور المتدينة جدا، ما كان يتقاضاه السقاؤون الذين يعملون على سقاية الناس ورش المياه فى الشوارع والطرقات، أمام موكب الخليفة قبل خروجه في الأعياد والمناسبات الأخرى. وهذه الأجور، وإن كانت زهيدة إنما تبقى أفضل من أن يشتغل هؤلاء بالسخرة مع جمالهم أو دوابهم وقربهم، كما يقول المقريزى فى رش المياه ما بين مصر والقاهرة من قبل والييهما اللذين كانا يشغلانهم دون أى بدل أو تعويض.

تبقى هناك ظاهرة لا بد من الإشارة إليها، ألا وهى ظاهرة القروض، فالموظف الذى عاش فى ضائقة مالية يصارع الحياة المعيشية ويكابد من ارتفاع الأسعار، لجأ أحيانا إلى الغش والبرطيل، كما أسلفنا، من أجل الحصول على ما يكفيه وعائلته من نوائب الدهر. لكن بعض أصحاب الضمير الحى رأوا فى الإقدام على مثل الأمور ما يجردهم من الأمانة والصدق والإخلاص فى العمل، فلجأوا إلى طلب القروض. وإيمانا من الدولة بجدوى ذلك وتجاوبا مع رغبات أصحاب النوايا الحسنة والأخلاق السليمة فى العمل، طلب الخليفة العزيز بالله إلى أمين بيت المال، وجوب درس طلبات طالبى القروض المالية، وإعطاء المحتاجين منهم ما يحتاجون إليه. وتسهيلا لهم فى تسديد الدين اعتمد مبدأ تقسيط الدين حسب القدرة دون تعيين للقيمة أوتحديد للمدة. وارتأى الخليفة أيضا ألا يطالب طالب القرض بوجوب دفع ما عليه إذا تبين أن حالته المادية لاتسمح حتى بدفع المبلغ على أقساط، كما احتفظ له

بإمكانيـة طلب قرض ثان. أمـا إذا كان عـدم الدفع والتظاهر بمظهـر الحاجـة والفقر ناتجين عن الكذب والرياء فلا يستجاب لطلباته الجديدة.

ولم يعان الموظف الصغير فقط، من الـضائقة المالية، فالدولة عانت هى الأخرى من هذه الضائقات نفسها. وتحسبا لمـواجهة ما عليها من أعباء مالية، لجأت إلى طلب القروض بكفالة كبار رجالاتهـا. فيحدثنا المقريزى عن سابقة من هذا النحـو قائلا: «إن مظفر صـاحب المظلة حمل إلى الحـضرة، عـشرة ألاف دينار قـرضا، واسـتدعـى من الشريف أبى طالب الـعجـمى، متـولى الصناعة، عـشرة ألاف (10,000) دينار قرضا، فـدفع (رفض أولا) ثم أجاب إلى حمل خمـسة آلاف دينار (5,000) بعد أن يضـمن له أمر إعادتهـا إليه، فضـمن له الشيخ نجيب الدولة أبو القـاسم على بن أحمد الجـرجرائى ذلك، فحملها»[1].

الطوائف الحرفية:

بدأت الإشـارة إلى ما يمكن أن نسـميـه تكتل بين التـجار وأصـحاب الحرف، كـما يقـول لويس lewis فى القـرن الثالث / التـاسع. ولكن هذه التجمعـات لم تكن قد وصلت بعد إلى ما يمكن أن نعتـبره نموذجا للطوائف الإسلامية، وإنما هى مجرد تنظيم عام وضبط للأسواق والحرف.

ويرى ماسـينيون massignon أن الحركـة الإسماعـيلية - التى أرادت أن تجمع كل العالم الإسلامى تحت شعار العـدالة الاجتماعية - هى التى أوجدت فى القرن الرابع / العاشر الطوائف الإسـلامية وأعطتها ميزتهـا الخاصة. فقد خصـصت «رسائل إخوان الصفـا» - وهى مجمـوعة رسائل فلسفـية يظن أن مؤلفيها من دعاة الإسماعيلية - فصلا كاملا للنظر فى الحرف اليدوية وتبويبها وتصنيفها، وتشير هذه الرسائل كـذلك إلى نظم تشكيل الجمعيات ونعلم منها

(1) د. إبراهيم رزق الله أيوب - نفس المرجع ص 72.

بوجود جمعيات لإخوان الصفا منتشرة فى العالم الإسلامى لبث أرائها بين كل طبقات الشعب وخاصة بين الصناع وأصحاب الحرف. وليتوصل الإسماعيليون إلى استقلال أصحاب الحرف أوجدوا الطوائف وسيطروا عليها، وأصبح لهذه الطوائف خاصيتان: كونها أصنافًا للحرف، وكونها مؤسسات أخوية إسماعيلية. ومع ذلك فنستطيع القول بأنه لم يوجد بعد برهان واضح يؤكد أن الحركة الإسماعيلية أوجدت الطوائف أو الأصناف(1).

يرى ماسينيون كذلك أن المدينة الإسلامية بنيت فى الأساس على فكرة «السوق» التى أدت إلى نشوء ما يمكن أن نطلق عليه «الطوائف المهنية». ويضيف جويتين goitein أن «السوق» هو الشيء الجديد حقا فى مدينة الشرق الأدنى العصور الوسطى، فهو فى رأيه ظاهرة جديدة تماما وفريدة من الناحية الطبوغرافية والناحية الاقتصادية الاجتماعية.

ولعل الذى دفع ماسينيون إلى تبنى فكرة أن الحركة الإسماعيلية هى التى أوجدت الطوائف أو الأصناف، هو موقف الريبة والاحتقار للعمل اليدوى الذى أظهره فقهاء السنة بحيث أصبحت التجمعات الحرفية خاضعة لقيود عديدة ومحرومة فى ظل الحكومات السنية من حقوق قانونية. بينما اتخذ الإسماعيليون موقفا مؤديا للمهن وتمتعت التجمعات المهنية فى ظل الحكم الفاطمى برخاء عظيم واعترف بها من قبل الدولة وتمتعت بامتيازات كبرى، كما لعبت دورا كبيرا فى النشاط التجارى والصناعى الذى تميز به العصر الفاطمى.

وساعدت روح التسامح التى سادت طوال أغلب فترات العصر الفاطمى على انخراط أفراد من أديان مختلفة فى الطوائف، حيث كان المسلمون

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 314.

والمسيحيون واليهود يقلبون بنفس الشروط فيها، حتى أن بعض هذه الطوائف غلب عليها غير المسلمين كطوائف الأطباء والمتعاملين بالمعادن الثمينة. و«الطوائف الحرفية» هي تجمعات تضم كل رؤساء حرفة معينة، وتنظم طريقة ممارستهم لها، وتتولى الإشراف على بعض أنشطة المنتمين إليها وخاصة في مجالي الدين والتضامن الاجتماعي.

ولا شك أنه كان يوجد في الفسطاط - عاصمة مصر الاقتصادية زمن الفاطميين - شكل للتنظيم الحرفي، فقد ورد في بها تقسيم طبوغرافي للمهن والأسواق، خاصة وقد ورد في بردية ترجع إلى أوائل القرن الثالث / التاسع قائمة بأسماء الصناعات المتعلقة بحرفة معينة، تحوي: القطاعين والمقشرين والدباغين والبقالين والنحاسين والحجارين والطباخين، وكانت هناك كذلك أعراف يجب احترامها وأيضا قواعد تتبع عند قبول أفراد جُدد. في الطائفة أو عند تدريب المبتدئين في الصنعة.

وقد حفظ لنا المقريزي - رغم تأخره النسبي - نصا مهمًا عن تنظيم الأسواق في مصر الفسطاط زمن الفاطميين، يقول في معرض حديثه عن أزمة سنة 444 / 1052: «وكان في كل سوق من أسواق مصر (الفسطاط) على أرباب كل صنعة من الصنائع «عريف» (جـ. عرفاء) يتولى أمرهم» وقد سمى ابن الطوير هؤلاء العرفاء «عرفاء الأسواق، وأرباب المعايش».

وكان انتخاب هؤلاء العرفاء أو اختيارهم يتم بموافقة المحتسب، ممثل الحكومة المسئول عن الإشراف على الأسواق لمراجعة الأسعار والمكاييل والأوزان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يمكن أن نعتبره الموظف البلدي الوحيد في المدينة الإسلامية. ولكن كتب الحسبة والمصادر التاريخية تظهر (العريف) كوكيل أو ممثل للمحتسب لدى الطوائف والمهن أكثر من كونه شخصًا مختارًا من أصحاب المهن ليدافع عن مصالحهم لدى السلطة. وكثيرًا

ما كان الوالى يلجأ إلى (العرفاء) لمعاونته فى فرض الأمن والتعرف على مَنْ مِنْ شأنهم تكديره. ولا شك أن كل طائفة مهنية فى مصر الفاطمية كان لها (عريف)، فابن المأمون يحدثنا فى أحد نصوصه عن (عرفاء السقائين)، ويذكر نص المقريزى - السابق ذكره - (عريف الخبازين)، كما أنَّ سائر الطوائف كان لهم عرفاء مثل (عرفاء العبيد) الذين يحدثنا عنهم المسبحى[1].

الدينار الفاطمى:

يذكر ابن أبى طى أن المعز لما خرج من بلاد المغرب كان معه خمسمائة جمل محملة بالذهب الذى جمعه الفاطميون الستين عامًا التى أمضوها هناك وأمر بسبكه على هيئة أرحية الطواحين. وهو أمر غير مستبعد فى ضوء ما نعرفه عن سيطرة الفاطميين على كل الطرق التجارية المؤدية إلى غانا التى كانوا يجلبون منها الذهب بعد قضائهم على إمارة تاهرت واحتلالهم لسجلماسة. وقد فقد الفاطميون هذا المصدر المهم بعد انتقالهم إلى مصر وإن استعاضوا عنه بما كانوا يحصلون عليه من منجم وادى العلاقى جنوب مصر ومن مقابر الفراعنة، حيث أشرف عمال الخليفة بأنفسهم على عملية استخراج الذهب من هناك. كذلك فقد تمكن الفاطميون من مناجم الشام بعد فتحهم لها وإن كانوا قد فقدوها تباعًا بعد استيلاء السلاجقة ثم الصليبيين على ممتلكاتهم هناك.

لم تكن النظم التجارية موحدة فى الدولة الإسلامية. ففى مصر والشام شاع استعمال الدنانير الذهبية. أما فى بلاد الفرس والعراق، فعملتها الجارية الدراهم الفضية. واستمر الدينار فى مصر قاعدة التعامل حتى بعد الفتح الفاطمى. غير أن جوهر القائد بادر إلى سبك دنانير جديدة أطلق عليها المعزية، وأبقى التعامل بالدينار الراضى (نسبة إلى الخليفة العباسى الراضى).

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 316.

ولما عهد المعز لدين الله الفاطمى فى أوائل سنة 363 هـ إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن بالإشراف على الخراج، صار ابن كلس يجبى خراج الدولة بالدينار المعزى، فانحطت بذلك قيمة الدينار الراضى. ومن ذلك يتضح لنا كيف حملت الحكومة الفاطمية أهالى البلاد على التعامل بنقودها.

ولم تكتف الحكومة الفاطمية بأن يكون الدينار المعزى وحدة للتعامل. فأصدرت دراهم جديدة فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وقررت أن يكون كل ثمانية عشر درهمًا بدينار. ومن الثابت أن ضرب الدراهم الفضية فى ذلك العهد إنما أريد به تيسير التعامل فى السلع القليلة الثمن. وهكذا أصبحت مصر تتعامل بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية[1].

ما استعادت مكانتها فى عصر الخليفة الآمر بأحكام الله حيث ارتفعت درجة نقاوة الدينار مرة أخرى إلى ما كانت عليه من قبل، وذلك بعد أن أنشأ الوزير المأمون البطائحى فى سنة 516/ 1122 أول دار ضرب بالقاهرة. فتبعًا لابن بعرة بلغ دينار الآمر أقصى درجات النقاوة فى العصور الوسطى بعد أن جرت عمليات كيميائية بلغت بالذهب حدًا لم يصل إليه أحد قبله. وقد أثبت Ehrenkreutz، بعد دراسة 49 قطعة من الدنانير التى تعود إلى عصر الآمر، أن خمس عشرة قطعة من بينها (أو 15,9 ٪) تحوى مالا يقل عن 90 ٪ من الذهب، بينما اثنتين وسبعين قطعة (أو 75,5 ٪) تحوى أكثر من 96 ٪ من الذهب مما يجعلها دنانير شبه تامة. وجدير بالذكر أنه لم يوجد أى دينار ضرب بعد سنة 518 / 1124 (وهو تاريخ أول دينار ضرب بدار ضرب القاهرة) به نسبة أقل من 90 ٪ من الذهب. فقد أدت عمليات الاستكشاف، التى توصل إليها فى زمن الآمر، (إلى أن صار دينار دار الضرب المصرية أعلى

(1) د. أبى حمزة الوزنة اليمانى - المرجع السابق ص 118.

عيارًا من جميع ما يضرب بجميع الأمصار)، حتى أصبح كما أطلق عليه Eh-renkreutz (الدولار الإسلامى فى العصور الوسطى)، ويعكس مستوى الرخاء الاقتصادى الذى عرفته مصر فى عصر الفاطميين[1].

التجارة:

لم تلعب مصر فى بداية العصور الوسطى دورًا مهمًا فى التجارة المتجهة إلى آسيا، بينما كان لها دور ملحوظ فى حركة التجارة المتجهة إلى أوروبا وبيزنطة. وكانت التجارة بين أراضى البحر المتوسط والمناطق الشرقية تمر منذ الزمن القديم عبر طريقين: الأول من خلال وادى الرافدين والخليج الفارسى، والثانى من خلال مصر والبحر الأحمر إلى الهند والسند والصين.

وقد حاول أحمد بن طولون أن تشارك مصر بدور بارز فى التجارة الشرقية وأن يقلل من اعتمادها على الخلافة العباسية، ولكن هذا المشروع قضى عليه مع وفاته. ولم يكن خلفاؤه من الطولونيين ثم الإخشيديين من القوة التى تتيح لهم تحدى سيطرة الخلافة فى بغداد، فقد كانت بغداد فى هذه الفترة، مركزًا للخلافة العباسية والعاصمة التجارية للعالم الإسلامى وأثرت تأثيرًا سلبيًا على التجارة المصرية.

وقد خلق الفتح الفاطمى لمصر سنة 358 / 969 موقفًا جديدًا تمامًا، بحيث انتقل حجم التجارة الإسلامية فى أواخر القرن الرابع / العاشر تدريجيًا من العراق والخليج العربى إلى مصر والبحر الأحمر، وخدمت المتغيرات فى أراضى الخلافة العباسية سياسة الفاطميين، الذين كانوا فى أوج قوتهم، بينما كانت الاضطرابات المتتالية فى جنوب العراق بالإضافة إلى عدم الأمان المتزايد فى الخليج عاملاً فى صالح الموانئ المصرية والتجارة الفاطمية.

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 317.

وقد هجر كثير من الناس بغداد والعراق خوفًا من هذه الاضطرابات وفروا إلى مصر. وكان المستفيد الأول من ذلك (مدينة الفسطاط)، عاصمة مصر التجارية فى زمن الفاطميين، حيث كانت السفن تفرغ بضائعها فى هذا الميناء الداخلى، سواء القادمة من الإسكندرية، أو القادمة من البحر الأحمر، حيث تحمل برًا إلى الصعيد قرب مدينة قوص، ومن هناك تحملها السفن النيلية إلى الفسطاط.

وأدت استراتيجية الفاطميين الشرقية ومحاولة قضائهم على العباسيين، إلى إحكام سيطرتهم على طرق التجارة المؤدية إلى الهند، سواء للانتعاش الاقتصادى أو لنشر الدعوة الإسماعيلية على طول الطرق التجارية، وذلك بالإضافة إلى تجارتهم مع جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وصقلية وبيزنطة فى الشمال.

كانت هذه البضائع كلها تصب فى (الفسطاط)، التى جعل لها الجغرافى المقدسى، فى أواخر القرن الرابع، مكانة تسبق بغداد فى هذا الوقت. وأصبحت المركز الحيوى للنشاط الاقتصادى والتجارى فى المنطقة.

الفسطاط والإسكندرية مراكز التجارة فى العصر الفاطمى:

كانت الفسطاط فى العصر الفاطمى، دون شك، هى العاصمة التجارية Metropole لمصر. وكان يطلق عليها فى أوراق الجنيزة: (مصر) بينما أطلق عليها فى الوثائق الشرعية: (فسطاط مصر) وهو مصطلح كان يستخدم لتمييزها عن المدينة الأخرى حديثة النشأة (القاهرة)، العاصمة السياسية.

وسيكون من الخطأ أن نظن أن الإسكندرية، الميناء الواقع على البحر المتوسط، كانت مركز توزيع التجارة، وأن الفسطاط كانت تستمد أهميتها من

كونهـا مقرًا للإدارة. فالـنصوص التى لا تقبل الشك لمئـات من أوراق الجنيزة التى ترجع إلى القرن الخامس/ الحادى عشـر تثبت أن الفسطاط، المدينة الواقعة فى عمق الإقليم، كانت أيضًا المركـز التجارى والمالى للبلاد، وأن الإسكندرية المدينة السـاحلية، كـانت ترتبط من كل النواحى بالفـسطاط التى كانت بمثـابة الوكالة التجارية لكل المنطقة والتى تتجمع بها كل أنواع البضائع.

وفيما يخص البضائع التى كانت ترسل إلى ما وراء البحار فإن مكوسها كانت تحصل مسبقًا فى الفسطاط، ولم يكن يسمح بنقلها إلى الإسكندرية دون أن تكون مصحوبة بما يثبت دفع المكوس عنها فى العاصمة. وحتى السلع التى كانت تجلب من موانئ البحـر المتوسط إلى الإسكندرية لم تكن تصل إليها إلا بإذن من الفسطاط.

كـانت الفسطاط والإسكندرية تخـتلفـان كذلك فى تركـيب سكانهمـا فالمدينتان كانتا تعجان بالأجـانب، ولكن الفرق بينهما كان ينحصر فى أن من كان يلحق منهم بالعاصمة كانت لديه النية للاسـتقرار بها، بينما من كان يقيم منهم بالإسكندرية كان مصممًا على مغادرتها (بعد قضاء الحوائج).

على كل حال فقد كانت طرق التجارة، سواء القادمة من الإسكندرية أو من داخل إفريقيا أو من البحر الأحمـر، تلتقى كلها فى الفسطاط بسبب قربها من النيل. وكانت تمر مـن خلالها كافـة أنواع البضائع الشـرقية والغـربية من منسوجات وجلود ومعادن وعطارة وكافـة أنواع التوابل التى يحتاج إليها بلاط الفاطميين والتجار الإيطاليين.

وكان الطريق الذى تسلكه التـجارة الشرقيـة هو نفس الطريق الذى كان يسلكه ركب الحجـيج، وهو الطريق الذى سلكه ووصفه ابن جبـير بعد بضع سنوات من سقوط الفاطميين. فبعد خروجه من الفسطاط سار فى النيل جنوبا

مارا بالصعيد تجاه مدينة قــوص ومن هناك عبر الطريق البرى إلى عيذاب على البحر الأحمر[1].

فابتــداء من النصف الثانى للقرن الخــامس / الحادى عشــر أصبح لمدينة قوص مكانة أساسية فى نقل حركة التــجارة الشرقية فى أعقاب الإصطلاحات الإدارية التى أدخلهــا نظــام بدر الجــمــالى على الإدارة المصــرية، وشــاركت الفسطاط فى نشاطها التجارى، وتمثلت المرحلة الأساسية فى التطور فى فرض وتحصيل مكوس على البضائع الواردة إلى قوص تؤكد لنا أوراق الجنيزة اعتبارا من سنة 490 / 1097.

يصف الرحالة المقدسى، فى أواخر القرن الرابع، ثراء الفسطاط ورخائها بقوله: «إن الأسواق قد التفت حول جــامع عمرو، إلا أن بينها وبينه من نحو القبلة دار الشط وخزائن ومــيضأة، وهو أعمر مــوضع بمصر، وزقاق القناديل عن يساره، وما يدريك مــا زقاق القناديل... ويطول الوصف بنعت القناديل وجلالته غير أنه أجل أمصار المسلمين وأكبر مفاخرهم وأهل بلدانهم».

أما ناصــر خسرو، بعد ذلك بنحــو خمسين عــاما، فيقــول: إن جامع عمرو يقع فى وسط ســوق مصر، بحيث تحيط به الأســواق من جهاته الأربع وتفــتح عليهــا أبوابه. ويقع ســوق القناديل على الجــانب الشــمالى للجــامع وأضاف أنــه «لا يعرف ســوقا مــثله فى أى بلد، وفيــه كل ما فى العــالم من طرائف».

كانت مــصر لفــترة طويلة من العصــور مركــزا مهمًــا للتجــارة الدولية وبالتالى فقــد كانت تعج بالعديد من التجار الأجانب القــادمين من خارج دار الإســلام والذين كــانوا يصلون إلى الموانئ الســاحليــة، وأعنى بهم التــجــار

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - نفس المرجع ص 301.

القادمـون من أوروبا المسيـحيـة وبيزنطة الذين كـانوا يقصـدون موانئ البـحر المتوسط. كان هؤلاء التجار يصلون إلى الإسكندرية وأحيانا إلى دمياط وحتى تنيس. ولم تكن هناك ضرورة لتوجههـم إلى داخل البلاد أو حتى الفسطاط، حيث كان هناك وسطاء محليون يقومـون بنقل البضائع التى أحضروها أو التى يحتاجون إليها.

وفى رواية لواقـعـة حـدثت بمصـر سنة 386 م 996 أوردها مـؤرخـان متعـاصران هما: المسبحى ويحـيى بن سعيد الأنطاكى، نعـرف أن تجار مدينة أمالفى Amalfi الإيطالية كـانوا يقيمـون مع بضائعهم فى الفـسطاط فى مبنى مخصص يـعرف بـ «دار مانك» كان يقع فى خط الرفـائين. مما يعنى أنه كان لهم فى الـفـسطاط وليس فـقط فى الإسكندريـة، فندقـا إن لـم يكـن ملكا لطائفتهم كان على الأقل موضوعا تحت تصـرفهم من قبل الحكومة الفاطمية؛ وقد نهبت العامة هذه الدار بما فيها من ثروات، بلغت تسعين ألف دينار، فى أثناء حادثة سنة 386 / 996 حيث كـان بها نحو مائة تاجـرا أمالفى Amalfi-tains، وهو رقم كبيـر يجعلنا نفترض أن لفظ أمـالفى، الوارد فى نص يحيى بن سعيد، كان يشمل أيضا بعض الإيطاليين الآخرين من سكان الجنوب.

ورغـم أن المسبـحى قد ذكـر خطأ أن «دار مانك» كـانت تقع فى المقس (مـوضع ميـدان رمسـيس الآن)، فـإنه صوب ذلك فى حـوادث سنة 415 / 1024، وذكر دار مانك بين الدور الواقعة فى الفسطاط.

تظهر دار مانك فى وثـائق الجنيزة كمكان لدفع المكوس على عدد كـبير من السلع المصدرة وعلى تجـارة العبور، وعلى الأخص أصناف تجـارة الجملة كالكتان والتوابل.

وكان المقس مـيناء قديما على النيل، عـرف فى وقت الفتح بضيـعة أم دنين، وعرف بالمقس لأن العـاشر، وهو صاحب المكس، كان يعقـد به فقيل لها المكس ثم قلبت فقيل المقس. أنشأ به الفاطميون دار صناعة لا نعرف عنها

شيئا كثيرا. ويبدو أنه استخدم كميناء للقاهرة لجلب ما يحتاج إليه القصر الفاطمى، فيذكر المسبحى فى حوادث ربيع الآخر سنة 415 / يونية سنة 1024 أن مراكبًا مملوءة قمحا وصلت إلى ساحل مصر الفسطاط، ورئى نقل ما فيها إلى القصر الفاطمى، فأمر بأن تصل إلى المقس مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الغلاء فى هذا العام.

وإلى جانب ذلك كان بالفسطاط عدد كبير من (وكلاء التجار) أو (دور الوكالة) وهى دار لوكيل للتجار يمكن استخدامها كمستودع أو مصرف أو عنوان بريدى أو كل هذه الوظائف مجتمعة تبعا لأهمية الوكيل. وقد نشأ هذا النشاط منذ الأيام الأولى للدولة الفاطمية فى مصر أو قبل ذلك بقليل. فيذكر المسبحى فى حوادث سنة 415 / 1024 وفاة الشريف أبى إسماعيل إبراهيم بن تج المعدل الذى عمل بـ (الوكالة للتجار) فحملت إليه البضائع والمتاجر من كل ناحية، وأنه خلف عند وفاته مالا كثيرا جما.

وكان لكبار التجار فى المدن الكبرى الداخلية وكلاء عنهم فى الثغور، فيذكر ناصر خسرو أنه لما اعتزم مغادرة أسوان إلى عيذاب ليتوجه منها إلى الحجاز كتب له تاجر من أسوان يدعى أبو عبد الله محمد بن فليح كتابا إلى وكيله بعيذاب يوصيه به أن يدفع له ما يريد، وأن ناصر سيعطيه مقابل ذلك صكا بالحساب يتولى الوكيل إرساله إلى التاجر بأسوان.

وكان أغلب (وكلاء التجار) المسلمين المذكورين فى أوراق الجنيزة من (القضاة) وفى بعض الأحيان لم يكونوا يحملون هذا اللقب رغم شغلهم وظيفة القاضى. يقول ابن ميسر عن شخص، أصبح ولده فيما بعد قاضى قضاة مصر، إنه بعد هجرته من الشام إلى مصر فتح بالفسطاط دار وكالة، ويذكر ابن المأمون فى حوادث سنة 516 / 1122 أن الوزير المأمون البطائحى

أمر فى هذه السنة ببناء دار وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار. وهى أول مرة تشهد فيها القاهرة هذا النوع من الأنشطة[1].

وبما أن وظيفة وكيل التجار أصبحت منذ هذا التاريخ وظيفة شبه حكومية، فيمكننا الظن بأنه كان يحصل على ترخيص، أو تأكيد لوظيفته من المحتسب أو من والى مدينته ليباشر وظيفته. وعند الترخيص لشخص بوكالة التجار - إذا كان يتبع فى الأساس إجراء كهذا - فإن السلطات الحكومية كانت تضع فى اعتبارها مكانة الشخص بين زملائه التجار.

وفى ظل هذه الظروف يمكننا اعتباره (فى وقت لم تعرف فيه النقابات) رئيسا لما يشبه نقابة التجار. ويكون وكيلا مستقلا فى مجتمع التجار المستقل. وكبقية المهن الأخرى. فإن وظيفة وكيل التجار كانت تنتقل من الآباء إلى الأبناء وتعطينا وثائق الجنيزة مثلاً عن وكيلٍ للتجار أصبح ابنه وحفيده أطباء، بينما ورث أحد أحفاده بعد ثلاثة أجيال وظيفة جده الأعلى.

اتصال القاهرة بالفسطاط:

أسست القاهرة، كما نعلم سنة 358 / 969 لتكون حصنا تتحصن به الأسرة الفاطمية بعد انتقالها إلى مصر، وظلت القاهرة طوال القرن الفاطمى الأول مدينة خاصة لا يسمح بدخولها لأفراد الشعب، الذين كانوا يقيمون بالفسطاط إلا بإذن خاص وبغرض خدمة أهل الحصن الفاطمى الذين كانوا من خواص الخليفة ورجال الدولة وفرق الجيش.

ازداد النشاط التجارى فى الفسطاط والقاهرة، حيث يقيم الأعيان وأصحاب الإقطاعات ويكثر توافد الناس. وكانت الفسطاط من أهم مراكز مصر التجارية لموقعها على النيل وتوسطها بين الوجهين القبلى والبحرى، واتصالها بكافة البلاد المصرية عن طريق النيل. وفضلا عن ذلك، فإنه كان

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - نفس المرجع ص 305.

يخرج منها طرق برية تسير فيها القوافل متجهة نحو الحجار وبلاد الشام والمغرب.

ولم يؤثر إنشاء القاهرة على مركز الفسطاط التجارى، لأن المدينة الجديدة ظلت أشبه بمعسكر يقيم فيه الجنود والموظفون، كما أن موقعها من النيل كان دون موقع الفسطاط، مما جعل الأسعار فى الفسطاط أقل منها فى حاضرة الخلافة الفاطمية.

وكانت الفسطاط تتمتع برخاء عظيم فى العصر الفاطمى، فكثرت بها المتاجر والأسواق، كما كان يأتى إليها كثير من المراكب. ويقول ناصر خسرو فى وصفه لها: (إنه كانت بها الأسواق التى تباع فيها جميع أنواع السلع كسوق القناديل الزاخر بالتحف النادرة، وبها أيضا كثير من الحانات)[1].

وأدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة والفوضى السياسية التى اجتاحت مصر فى أواسط القرن الخامس/ الحادى عشر إلى خراب الفسطاط، وأصابت بقسوة الأحياء العباسية والطولونية القديمة الواقعة شمال شرق الفسطاط، (العسكر والقطائع). ولما استعان الخليفة الفاطمى المستنصر بالله بوالى عكا، أمير الجيوش بدر الجمالى، وقام بتدبير أمر مصر (نقلت أنقاض ظاهر مصر مما يلى القاهرة، حيث كان العسكر والقطائع، وصار فضاء وكيمانا فيما بين مصر والقاهرة وفيما بين مصر والقرافة) واستغلت هذه الأنقاض فى البناء داخل السور الفاطمى. فكان هذا - كما يقول المقريزى - أول وقت اختلط الناس فيه بالقاهرة. وبذلك فقدت القاهرة، مؤقتا، مكانتها كمدينة خاصة، وإن كان بدر الجمالى قد تدارك ذلك بعد قليل وحافظ على شكل المدينة وخصوصيتها عندما أعاد تحصينها وجدد بناء أبوابها وأسوارها وزاد فى مساحتها من جهة الشمال والجنوب فيما بين سنتى 480 / 1087 و485 / 1092.

(1) د. أبى حمزة الوزنة اليمانى - المرجع السابق ص 116.

لكن التغيير الذى عرفتـه القاهرة تم فى العقود الأولى للقرن السادس / الثانى عـشر، فى خلافة الآمر بـأحكام الله ووزارة المأمون البطائحى (515 - 519). فقد عاد للأحياء الشمالية للفـسطاط ازدهارها مرة أخرى وأعيد تعمير المنطقة الواقعة بين المشهد النفـيسى جنوبا وباب زويلة شمالا، يقول المقريزى: (حتى صار المتـعيشون بالقاهرة والمسـتخدمون يصلون العشـاء الآخرة بالقاهرة ويتوجـهون إلى سكنهم فى مصـر ولا يزالون فى ضوء وسرج وسوق مـوفور من الباب الجديد خارج باب زويلة إلى باب الصفـا. . . . والمعاش مستمر فى الليل والنهار) وبذلك اتصلت المدينتان القاهرة والفسطاط.

ثم شاركت القـاهرة الفسطاط فى بعض الأنشطة الاقتصـادية، ففى سنة 516/ 1122 قـام الوزير المأمـون البطائحى بـبناء دار للضـرب فى القـاهرة فى منطقة القشاشين (الصنادقـية الآن) بالقرب من الجامع الأزهر، وأنشأ فى نفس السنة دار وكالة بالقرب مـنها لمن يصل من تجار العراق والشام وغـيرهما. مما دعى الخليفـة الآمر إلى إعادة تخطيط المدينة بعـد انتشار المحلات والدكـاكين والأسواق بها.

وتفيدنـا وثائق الجنيزة بأن تاجراً من بلدة بليبـيا يعرف بمضمـون اللبدى اشترى فى سنة 491 / 1102 جزءا من دار القاهرة مـقابل ثلاثمائة دينار، مما يشير إلى فتح القاهرة لأبوابها أمام التجار الأجانب.

وكان للحريق المتعمد الذى اجتـاح الفسطاط قرب نهاية العصر الفاطمى فى سنة 564 / 1168 الدور الأساسى فى هجرة الكثـير من أهل الفسطاط إلى القاهرة بعد تدمير جزء كبير من الجانب الغربى للمدينة. ولكن الوزير شيركوه تمكن بعـد أن تولى الوزارة للفـاطميـين من إقناع قـسم من أهالى الفـسطاط بالعودة إلى ديارهم وإعادة بناء مدينتهم. ويبـدو أن عملية إعادة البناء قد تمت بصورة فـعلية خـلال عام 572/ 1176، وهو التاريخ الذى يجـعله أبو صالح

الأرمنى بداية إصلاح العديد من كنائس الفسطاط. كما أن ابن جبير، الذى زار مصر بعد هذا التاريخ بنحو خمس سنوات، يذكر أن أغلب المدينة كان قد استنجد وقت زيارته وأن البنيان بها متصل[1].

ومن مراكز التجارة الداخلية: مدينة دمياط التى تميزت عن غيرها من المدن بازدهار التجارة والصناعة فيها. وأصبحت الميناء المصرى الوحيد فى الجزء الشرقى من البحر المتوسط، كذلك كانت مدينة قوص من مراكز التجارة الداخلية، فقامت بها الأسواق الكبيرة لوقوعها عند نهاية طريق القوافل بين البحر الأحمر والنيل. وكان لأسوان أيضا شأن كبير فى التجارة الداخلية بسبب ورود تجارة النوبة والسودان إليها[2].

التجارة الخارجية:

ترجع أقدم إشارة إلى التجارة الكارمية فى المصادر التاريخية إلى ما أورده المؤرخ ابن ابن أيبك الدوادارى عن تأخر وصول التجار وانقطاع الكارم فى سنة 456 / 1063، وإن لم يوجد فى المصادر التاريخية التى تشير إلى هذه الفترة ما يؤكد ذلك. وترجع هذه الإشارة أن الكارم كان معروفا قبل هذا التاريخ، وتؤيدها مئات من أوراق الجنيزة التى إلى العصر الفاطمى والتى تشير إلى أن التجارة الكارمية عرفت فى عصر الفاطميين وعلى الأخص الأوراق المتعلقة بالنشاط التجارى وحجم أعمال بيت أبى الفرج يوسف بن يعقوب بن عوكل التى تعد أقدم أرشيف لنشاط حرفى وتجارى فى أوراق الجنيزة، وواحدة من أقدم مجموعات المراسلات المتعلقة بالأعمال الخاصة فى العصور الوسطى. ويحوى هذا الأرشيف واحدا وستين موضوعا (مراسلة) تغطى أربعة أجيال من بيت ابن عوكل ما بين عامى 369 / 980 و469/ 1076. وتختلف مراسلات بيت ابن عوكل فى محتواها ودلالتها عن بقية أوراق

---

(1) د. أيمن فؤاد سيد - نفس المرجع ص 307.

(2) د. أبى حمزة الوزنة اليمانى - المرجع السابق ص 116.

الجنيزة، كما لا تقتصر أهميتها فقط على التاريخ الإسلامى أو التاريخ اليهودى بل تتعداهما إلى التاريخ الاقتصادى عموما، كما يقول ستيلمان Stilmann الذى درس هذه الأوراق. وقد استقرت أسرة ابن عوكل فى الفسطاط على الأقل منذ وقت أبى بشر يعقوب والد يوسف، فكل الرسائل التى كتبت لهما موجهة إلى الفسطاط، ويبدو أن هذه الأسرة حضرمية هاجرت إلى إفريقية فى أواسط القرن الرابع / العاشر وقدمت إلى مصر مع الفاطميين بعد سنة 358 / 969.

وتمدنا كذلك الأوراق المتعلقة بالتاجر محروس بن يعقوب، والتى يرجع أقدمها إلى سنة 529 / 1134، بمعلومات مهمة عن التجارة الكارمية وتجارة الهند. وتظهر أوراق الجنيزة التى تشير إلى هذه التجارة أن التوابل وعلى الأخص الفلفل والزنجبيل والإهليلج والقرفة والقرنفل وكذلك الخلنجان والرواند والأصباغ مثل العندم أو البقم وصمغ اللك قد حلت محل العطور الثمينة التى كانت السلع الرئيسية للتجارة الهندية زمن الخلافة العباسية. فالتوابل، نتيجة لرخص ثمنها، تستهلك على نطاق واسع مما يعنى زيادة حجم التجارة.

وتثبت أوراق الجنيزة بطريقة مقنعة أن العديد من التجار المنتسبين إلى الطبقة الوسطى كان لهم نشاط فى تجارة الهند. وأن التجار الذين لم يملكوا سوى رؤوس أموال صغيرة شاركوا آخرين، أى أنهم وظفوا بعض الأموال بعقود الضمان[1].

معظم أوراق الجنيزة بتجارة المحيط الهندى والبحر الأحمر هى خطابات أرسلت من عدن أو من موانئ أخرى في حضرموت إلى مدينة الفسطاط بمصر أو العكس، فقد كانت الفسطاط فى هذا الوقت آخر طريق تجارة الهند وتجارة

(1) د. أيمن فؤاد سيد - المرجع السابق ص 309.

البحر المتوسط، وأخذت هذه الأوراق طريقها إلى حجرة الجنيزة بطريقة أو بأخرى.

وكانت عدن وعيذاب وقوص والفسطاط من أكبر مراكز التجارة الكارمية فى العصور الوسطى، فكانت تأتى من عدن إلى عيذاب حيث تحصل فيها المكوس وهى الزكاة، على التجار المسلمين وواجب الذمة على الذميين من رعايا المسلمين؛ ومن عيذاب تحمل القوافل المتاجر عبر الصحراء الشرقية إلى مدينة قوص فى صعيد مصر ثم تحملها المراكب النيلية شمالا إلى الفسطاط.

وقد توصل جويتين Goitein من دراسته لنصوص الجنيزة التى ذكرت الكارم فى أيام الفاطميين إلى أن التجار الحضارم شاركوا فى تجارة الكارم جنبا إلى جنب مع التجار المصريين حيث كانت هذه التجارة اقتصرت فقط على التجار المسلمين وان من أراد المشاركة فيها كان عليه اعتناق الإسلام. كذلك تفيدنا هذه النصوص بأن كلمة الكارم أصبحت شائعة فى بيوت الفسطاط فى القرن السادس / الثانى عشر بحيث إن أى امرأة كان يتوجه زوجها إلى الهند كانت تنتظر منه الهدايا فى الكارم. وأن هذا المصطلح ورد فى الأوراق التى ترجع إلى العصر الفاطمى بمعنى السلع البضائع التى اتجر فيها أولئك التجار ونسبوا إليها، ولم تكن كلمة كارمى أو «التاجر الكارمى» التى شاعت فى العصر المملوكى معروفة فى زمن الفاطميين، لذلك فإن هذه الأوراق تستخدم ألفاظًا مثل: «ينفذها فى الكارم» أو «وأما الكارم فقد وصلنى منه كتاب» أو «جميع من خرج من أصحابنا فى الكارم».

ولعل الدليل على عناية الحكومة الفاطمية واهتمامها بأمر «الكارم» هو الإشارة الواضحة التى أوردها القلقشندى - رغم تأخره النسبى - إلى أن الفاطميين كان لهم بعيذاب أسطول يتلقى به الكارم فيما بين عيذاب وسواكن وما حولها، خوفا على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم (البحر

الأحمر) يعترضونها، وكان يتولى الإشراف عليه وإلى قوص، وتشير أوراق الجنيزة، التي ترجع إلى الفترة الفاطمية، إلى أن حاكم جزيرة دهلك كان يتزعم حركة القرصنة في جنوب البحر الأحمر، ففي خطاب مطول للتاجر العدني الشهير يوسف بن إبراهام، كتب في الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن السادس/ الثاني عشر، نجده يعرب عن أسفه من أن المرسل إليه أبي عمران بن نفيع قد احتجز مدة طويلة ولقي مصاعب كثيرة أثناء إقامته في ميناء دهلك على البحر الأحمر، ولا شك أن العامل الأساسي في نجاح التجارة الكارمية هو الحماية الخاصة التي وفرتها لها الدولة الفاطمية، فقد جاء في أوراق الجنيزة أن مضمون - وتحمل التجار الحضارم في عدن - عقد اتفاقات مع «حكام البحار والصحراء» لحماية السفن الخاصة به والقوافل الموكل إليه حمايتها، ومع ذلك، فإن أوراق الجنيزة تخبرنا بأنه كانت هناك صيحات عالية تطلب دائمًا حماية السلطات الفاطمية وأسطولها الراسي بعيذاب، ويرى جوتين Goitein أنه كانت هناك دواعي مالية وراء حماية الأسطول الفاطمي لتجار الكارم، فقد كان هؤلاء التجار قادرين على الدفع بينما كان على صغار التجار أن يتحملوا تقلبات القرصنة التي كانت تشكل آنذاك خطرًا فعليًا في جنوب البحر الأحمر[1].

أما التجارة الخارجية، فقد اتسع نطاقها مع البلاد الآسيوية والأوروبية، فكانت مصر تستورد الكثير من غلات الهند والصين؛ كما أن حاجتها إلى المواد الخام، كالخشب والحديد، حملتها على استيرادها من بعض الدول الأوروبية، وصارت الإسكندرية من المراكز الرئيسية للتجارة، فتتنقل منها البضائع الآسيوية إلى أوروبا وترد إليها السفن الأوروبية محملة بالسلع اللازمة

(1) د. أيمن فؤاد سيد - نفس المرجع ص312.

للصناعة المصرية، ولم تكتف مصـر بأن تكون طريقًا لمرور الغلات الآسيوية، بل كان لديها مـا تصدره إلى البلاد الأوروبية كالنـطرون والشب والمنسوجات على اختلاف أنواعها.

وقـد قامت بين مـصـر والمدن الإيطالية، وبخـاصـة جنوه والبندقيـة، علاقـات تجارية، فـأخذت سـفن البندقيـة تنقل الخشب والحـديد إلى الموانئ المصرية؛ كما أقـدم تجار جنوه على التعامل مع الفاطميـين فى النصف الأخير من القـرن الحادى عشـر، وصارت سـفنهم تبحـر إلى الموانئ المصـرية، وقد استـجاب بعض الخلفاء فى أواخـر العصر الفـاطمى لرغبة هؤلاء التـجار فى الحصول على أمان لهم ولسفنهم تشجيعًا لهم على الاتجار مع بلادهم.

وعلى الرغم من المنازعات السيـاسية بين مصر والدولة البيـزنطية، فإن العلاقات التجـارية بينهما لم تنقطع، فكان البيزنطيون يسـتوردون المنسوجات المصرية من مصانع تنيس ودمياط، كمـا أن مصر كانت تستورد بعض منتجات الدولة البيزنطية وبـخاصة الغلال، وقد ذكر الرحالة الفـارسى ناصر خسرو أن كثـيراً من السلع الـتى رآها وأعجب بهـا فى أسواق مـدينة مصر كـانت من واردات بلاد الروم.

أذنت الحكومـة الفاطميـة فى مصـر للتجـار الإيطاليين، وغـيرهم من الأوروبيين بإنشاء الفنادق الخاصة بهم، وكـان لكل جالية أجنبية بالإسكندرية فندق، كذلك أقـيمت فى مصـر فى ذلك العصر الوكـالات، وهى كالفنادق وينزل بها التـجار القادمون من بلاد الشـرق الإسلامية، فـيذكر بن ميـسر أن الوزير المأمـون البطائحى أمـر سنة 516هـ ببناء وكـالة بالقـاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار.

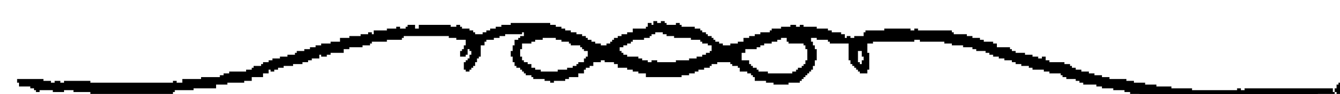
وكان هناك بجانب المنشآت التى أعدت للتـجارة أبنية أخرى أطلق عليها اسم القياسـر، وكانت القيسارية عبـارة عن مجموعة من المبانى العـامة، وبها

حوانيت ومصانع ومــخازن ومساكن، وكان فى بعض القياسر مــساجد لتجار المسلمين، وعلوها رباع يقيم فيهــا الصناع والتجار بأجر، وقد أنشئ بمصر فى العصر الفاطمى عدد قليل من هذه القياسر[1].

* * *

(1) د. أبى حمزة الوزنة العمانى - المرجع السابق ص117.

المحتويات



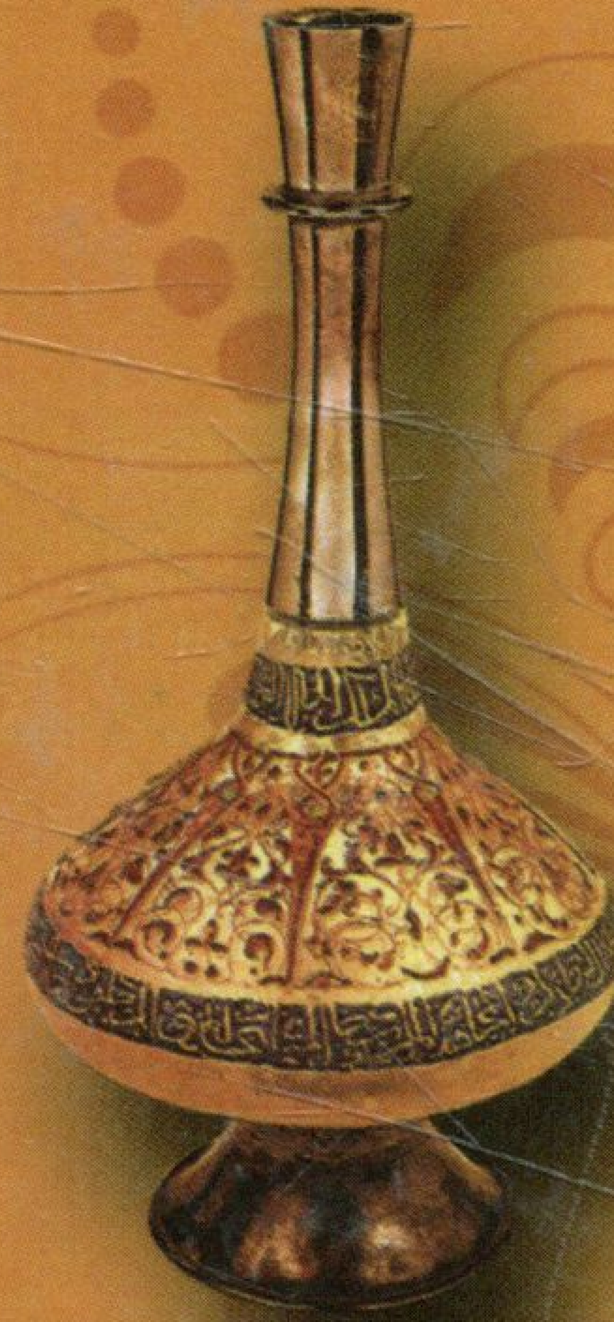
في هذا الكتاب

مقدمة

الفصل الأول : الحياة الإدارية والمالية والقضاء.

الفصل الثاني : الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي.

الفصل الثالث : الحياة الاقتصادية.



حضارة دول المغرب العربي في عصر الدولة الفاطمية

المؤلف في سطور

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات ومجموعة العيدروس التجارية.
- حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير في التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 - 1971 والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971.
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970 - 1973 ثم مديرا للعلاقات الثقافية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979 - 1984، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984 - 1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ثم في جامعة الكويت 1993 - 2000 ثم في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا 2000 - 2002، ثم في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2002-2006: الأمين العام للجنة الإمارات للتاريخ العسكري، ثم رئيس مؤسسة اسكاندافيا للاتصال الثقا
السويد من عام 2007 حتى
في العديد من الجمعيات ا
والدولية وعضو في الأمانة
المؤرخين العرب منذ عام 91
ورئيس تحرير مجلة در
الإسلامية.
- صدر له أكثر من اثنى عش
من أربعين بحثا معظمها في
والدراسات العربية والإسلامية.

